إظهار الأسرار

في علم النحو

تأليف العلامة الفقيه النحوي

زين الدين محمد بن بير علي البركوي الحنفي

(ت ٩٨١هـ)

طبعة مميزة قوبلت على ثلاث نسخ خطية، وعليها تعليقات مختارة من حواشي نسخة «تميرخان شورة» الداغستانية، وهي منتقاة من شروحه المشهورة: (كشف الأسرار، ونتائج الأفكار، وفتح الأسرار، وفوائح الأذكار، وحل أسرار الأخيار) وغيرها من الحواشي وكتب النحو المفردة

باعتناء

لجنة التحقيق بجامعة الإمام أبي الحسن الأشعري

على نفقة المحسن الشيخ طه بن حاجي الداغستاني

حفظه الله ورحم والديه

دار الإمام الأشعري

للدراسات والنشر

داغستان

دار الضياء

للنشر والتوزيع

الكويت

إظهار الأسرار في علم النحو

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م
التجليد الفني
شركة فؤاد البعينو للتجليد ش.م.م
بيروت - لبنان

www.daraldeyaa.net
info@daraldeyaa.net

دار الضياء
للنشر والتوزيع
DAR ALDEYAA
For Printing & Publishing

دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت - حولي - شارع الحسن البصري
ص.ب ١٣٤٦ حولي
الرمز البريدي ٣٢٠١٤
تلفاكس ٠٠٩٦٥٢٢٦٥٨١٨٠
نقال ٠٠٩٦٥٥٠٤٠٩٩٢١

Dar_aldheyaa2@yahoo.com
Abdou20201@hotmail.com

الموزعون المعتمدون

دولة الكويت:

دار الضياء للنشر والتوزيع - حولي تليفاكس: ٢٢٦٥٨١٨٠ نقال: ٥٠٤٠٩٩٢١

جمهورية مصر العربيَّة:

محمول: ٠٠٢٠١٠٠٠٣٧٣٩٤٨
دار الأصالة للنشر والتوزيع - المنصورة محمول: ٠٠٢٠١٠٩٨٣٢٥٨٣٢

المملكة العربية السعودية:

مكتبة الرشد - الرياض هاتف: ٤٣٢٩٣٣٢ - ٢٠٥١٥٠٠
دار التدمرية للنشر والتوزيع - الرياض هاتف: ٤٩٢٥١٩٢ فاكس: ٤٩٣٧١٣٠
دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة هاتف: ٦٣١١٧١٠
مكتبة المتنبي - الدمام هاتف: ٨٣٤٤٩٤٦ فاكس: ٨٤٣٢٧٩٤

المملكة المغربية:

دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٢٧٤٨١٧

الجمهورية التركية:

مكتبة الإرشاد - إسطنبول هاتف: ٠٢١٢٦٣٨١٦٣٣/٣٤ فاكس: ٠٢١٢٦٣٨١٧٠٠

جمهورية داغستان

مكتبة ضياء الإسلام هاتف: ٠٠٧٩٨٨٣٠٣١١١١ - ٠٠٧٩٨٨٧٧٣٠٣٠٦
مكتبة الشام - خاسافيورت هاتف: ٠٠٧٩٢٨٨٧٢٩٥٠٥ - ٠٠٧٩٢٨٨٦٦١٤٧٤

الجمهورية العربية السوريَّة:

دار الفجر - دمشق - حلبوني هاتف: ٢٢٢٨٢١٦ فاكس: ٢٤٥٣١٩٢

الجمهورية السودانية:

مكتبة الروضة الندية - الخرطوم - شارع المطار هاتف: ٠٠٢٤٩٩٩٠٠٤٣٥٧٩

المملكة الأردنية الهاشمية:

دار محمد دنديس للنشر والتوزيع - عمان هاتف: ٠٦٤٦٥٣٣٩٠ - ٠٧٨٨٢٩١٣٣٢

دولة ليبيا:

مكتبة الوحدة - طرابلس هاتف: ٠٩١٣٧٠٦٩٩٩ - ٠٢١٣٣٣٨٢٣٨
شارع عمرو ابن العاص

إظهار الأسرار

في علم النحو

تأليف العلامة الفقيه النحوي

زين الدين محمد بن بير علي البركوي الحنفي

(ت ٩٨١هـ)

طبعة مميزة قوبلت على ثلاث نسخ خطية، وعليها تعليقات مختارة من حواشي نسخة «تميرخان شورة» الداغستانية، وهي منتقاة من شروحه المشهورة: (كشف الأسرار، ونتائج الأفكار، وفتح الأسرار، وفوائح الأذكار، وحل أسرار الأخيار) وغيرها من الحواشي وكتب النحو المفردة

باعتناء

لجنة التحقيق بجامعة الإمام أبي الحسن الأشعري

دار الإمام الأشعري
للدراسات والنشر
داغستان

دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقَدّمَة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الفرد الأحد، الذي علَّم بالقلم، وأنزل القرآن بلسان عربي مبين، وجعل مفاتيح فهمه في علوم لغة العرب وأساليبها، وصلَّى الله وسلَّم على الذي تمَّ إظهارُ دينه وشرعه على يديه، سيدنا محمدٍ أفصح مَن نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه مَن اصطفاهم الله وميَّزهُم بشريف صُحبته ونصرته.

أما بعد

فإن لعلوم اللغة سِحرا خاصا، وجمالا عامًّا يدركه أصحاب الذَّائقة السليمة، فيَرْتَعُونَ في فسيح بساتينها، ويَهِيمُونَ في أفنانها، وهذا الكِتاب هو مِن المُصنفات التي تأخذ بيد دَارِسها إلى رِحَاب هذه البساتين الواسعة، وأشجارها البَاسقة المتفرعة الأغصان.

ولما كان بهذه المثابة.. وجدنا هذا المُؤلَّف اللطيف ضِمَن الكُتب التي دَخلتْ في سِلك المناهج الدِّراسية المتينة التي اعتمدها علماؤنا الأسلاف، خُصوصًا في الدِّيار العجمية، مِن بلاد التُّرك والقوقاز وغيرها، وذلك لما وجدوا في الكتاب مِن ترتيبٍ مُناسبٍ، وعَرْضٍ رَائقٍ، وعِبَارةٍ قويَّة لا تنفذُ إليها سِهام الاعتراض والنَّقد إلا نادرا، جزى الله مؤلفه العلامة البركوي خير الجزاء، وأعاد عليه مِن ثوابه أجرًا لا ينقطع إلى يوم الحِساب.

ولكُلِّ ذلكَ وغيره كان هذا الكتاب ضمن مقررات جامعة الإمام أبي

الحسن الأشعري الإسلامية في داغستان، وكان الاهتمام بإخراجه والعمل علىٰ تحقيقه وصُنع تشجيراته قديما بدأ في سنة (١٤٣١ هـ) إلَّا أنَّه ظلَّ حبيسًا في مِلفَّات الحَاسوب، ولم يُطبع منه خِلال تلك الفترة إلا بعض النُّسخ التجريبية لبعض الطلاب.. إلىٰ أنْ إذن الله تعالىٰ بكرمه بمُعاودة النَّظر فيه، وتجهيزه للطبع الحديث بعد مراجعته وتدقيقه، والفضل في هذا العمل للشيخين الفاضلين: الشيخ «عبد الرشيد الدنُخي» والشيخ «محمد نبي حاج الإشِشَلي» حفظهما الله تعالىٰ ذُخرًا لطلاب العِلم، فجزاهما الله تعالىٰ خيرا عميمًا، وكذلك نشكر كل مَن له يدٌ في هذا العمل مِن الطُّلَّاب والبَاحثين الكِرام القائمين علىٰ لجنة التحقيق في جامعة الإمام أبي الحسن الأشعري وهم الباحثون: عثمان بن علي حاج السَّسِقِي، محمد بن إسماعيل دِبير الكَرَطِي، أبو شجاع أحمد بن حسين الهَكَري، إسماعيل بن أصحاب علي الكَنَدي، حاج مراد بن عيسىٰ المِتَرَادي، فيض الله بن عز الدين المِلِلْطي، محمد بن علي الجَرَدي، رسول بن محمد الإِنخلي، قربان بن شَمخَال الإنخلي.

۞ ميزات هذا العمل:

* تحقيق نصِّ الكتاب علىٰ بعض النُّسخ الخطية التي توفرت لدينا، يأتي ذكرها ووصفها في محله، وكنا قد أثبتنا الفروق التي تحصلت لدينا عند المقابلة بين النسخ، ثم اجتهدنا في إثبات النص الأمثل وحذف هوامش الفروقات بين النسخ كي لا تكتظ الحواشي السفلية، خصوصا وقد أثبتنا فيها أغلب الحواشي والتعليقات التي وردت في إحدىٰ النسخ التي اعتمدنا عليها، يأتي ذكرها.

* أثبتنا أغلب الحواشي التي تَزيَّنَتْ بها نُسخة تميرخان شوره

الداغستانية، وتلك الحواشي والتعليقات مُستفادة مِن الشروح والحواشي التي وضعت على هذا الكتاب، ومن غيرها من كتب النحو المفردة، منها:

❋ «كشف الأسرار في شرح الإظهار» وهو شرح تلميذ المؤلف مصلح الدين الأُولَاميشي.

❋ «نتائج الأفكار» وهو شرح الشيخ مصطفى بن حمزة الشهير بـ«الأطه لي» وعليها حواشي كثيرة.

❋ وشرح الشيخ إبراهيم القصاب الرومي المتوفي سنة ١٠٢٩ هـ.

❋ «فتح الأسرار في شرح الإظهار» وهو شرح الشيخ محمد بن محمد الرومي الآبديني الحنفي المتوفى سنة: (١١٧٢ هـ).

❋ «فواتح الأذكار في شرح الإظهار» وهو شرح الشيخ عبد الله بن محمد صالح رئيس القراء بجامع أبي أيوب الأنصاري بالأستانة، المتوفى سنة: (١٢٥٢ هـ).

❋ وشرح الشيخ إسماعيل بن عبد الله الشمني الرومي الملقب بـ«نيازي».

❋ وشرح الشيخ محمد بن أحمد الشيخي المسمى: «فتح الأسرار في شرح الإظهار».

❋ «حل أسرار الأخيار في إعراب الأظهار» وهو شرح الشيخ حسين بن أحمد المشهور بـ«زيني زاده الرومي»، المتوفى سنة: (١١٦٨ هـ) وغيرها من الشروح.

❋ وبعض التعليقات تم استفادتها من بعض الحواشي التي وضعت على

تلك الشروح التي مرّ ذكرها، ومن بعض تقريرات العلماء، ومن غيرها من كتب النحو المفردة.

* حافظنا على طريقة وضع الرُّموز المشيرة إلى مرجع الضمائر تسهيلا على الطلاب، وجريا على منوال نسخة «تمرخان شوره» المشهورة في بلادنا.

* أضفنا آخر كل مبحثٍ بعضَ التّشجيرات التي تُساعد على تصور التقسيمات والتفريعات بشكل إجمالي.

* أضفنا العناوين في رأس كل مبحث جديد، كي يسهل على الطلاب الانتقال بين المباحث.

* صنع الفهارس.

* وضعنا آخر الكتاب أسئلة تمرينيَّة على كامل مباحث الكتاب.

* إلى غير ذلك مِن الأمور التي جرت عادة المحققين ذكرها مثل: ترجمة المؤلف، وكتابة النص وفق القواعد الإملائية، ووضع علامات الترقيم، وكتابة الآيات برسم المصحف وتخريجها... الخ ما يُذكر.

وفي الختام.. نسألُ الله سبحانَه وتَعالى أنْ يجعلَ هذا العمل ذا إخلاص وحُسن نية، وينفعَ به طُلَّاب العِلم، ويكتب له القبول.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وكتبه: مُحَمَّد سَيِّد بن يَحْيَىٰ الدَّاغِسْتَانِيّ

أستاذ بجامعة الإمام أبي الحسن الأشعري الإسلامية

داغستان/خاسافيورت

تَرجمة المؤلِّف العلامة البِركوي

۞ اسمُه ونسبُه:

هو الإمامُ العلَّامة الفقيه المحدِّث المفسِّر العابد الزَّاهد اللُّغويُّ الشَّيخ تقيُّ الدِّين، وقيل: محيي الدِّين ويلقب أيضا بزين الدِّين محمَّد بن بير علي إسكندر البِرْكوِيّ الرُّوميّ الحَنفيّ.

وكان والدُه «بير علي» عالمًا فاضلاً زاهدًا مُدرِّسًا في المدرسة، وشَيخًا في الزَّاوية، وكلمةُ «بير» وصفٌ له، وهي كلمةٌ فارسيّةُ الأصلِ، وتَعْنِي: القُدوةُ والمُسِنُّ والشَّيخ.

وأمَّا والدتُه فاسمُها: مريم.

وجَدُّه إسكندر أفندي كان مِن أهل قريةِ «بَكْطَشْلَرْ» إحدىٰ قُرىٰ محافظة «كَبْسُوطْ» التّابعة لمدينة «بالِيكَسِير» في الشّمال الغَربيّ مِن تركيَا، جَنوب إسطنبول.

والبِرْكِويُّ: نسبةً إلىٰ «بِرْكِيْ» بَلْدةٌ صغيرةٌ بالقُرب مِن قضاء «أُودَمِيشْ» التّابعة لمدينة «إزْمِير» وتَقَعُ في غَرب تُركيَا.

وقد نُسِبَ إليها الشيخ محمَّد البِرْكِوِيّ، حيثُ إنَّه سَكن هناك لِمُدَّة عشر سنوات في أَواخر حياته، وقام بالتَّدريس في مدرسة بِرْكِي، واشتَغَلَ بالوعظ

والإرشاد والدَّعوة إلىٰ الله هناك، ودُفِن فيها[1].

۞ ولادته:

وُلِدَ محمَّد البِرْكِوِيّ في مدينة «بَالِيكَسِير» الَّتِي تَقعُ في الشّمال الغربيِّ مِن تركيَا، وقَدْ بَيَّنَ هو بنفسه تاريخَ وِلادتِه، بِما معناه: (وُلِدتُ في اليومِ العاشرِ مِن جمادىٰ الأولىٰ عام ٩٢٩ هـ)[2].

۞ نشأته العلميّة:

نَشَأَ محمَّد البِرْكِوِيّ في أُسرةٍ عِلميَّةٍ دَيِّنَةٍ، فقَدْ أَكمَل دِراسته الابتدائيّة علىٰ يَدِ والِدِه المُدرِّسِ العابدِ الزَّاهد الشَّيخ بير علي.

فحَفظ القرآنَ الكريم علىٰ والدِه، كمَا دَرَسَ لَدَيْه اللُّغةَ العربيّةَ ومُقدِّماتِ العلومِ.

۞ رحلته إلىٰ العاصمة اسطنبول:

ولمَّا تَحَسَّسَ والدُه ما عِند ولَدِه مِن النُّبوغِ والوَلَعِ والنَّهَم بالعلوم الشَّرعيّةِ العربيّةِ أَرْسله إلىٰ إسطنبول عاصمةِ الدَّولةِ العُثمانيّةِ؛ لِمُتابعة دِراستِه الشَّرْعيّةِ هُناك.

فدَرَسَ محمَّدٌ أوَّلاً لَدَىٰ الشَّيخ شمس الدِّين أَفندي في مدرسةِ محمود بَاشا، ثُمَّ لَدَىٰ الشّيخ عبد الرَّحمن أفندي في مدرسة «خَاصَكِي» فكان خير

---

(١) الأعلام للزرّكليّ (٦/٦١)، معجم المؤلّفين (٩/١٢٤)، شرح رسالة أصول الحديث، القارصيّ (١١).

(٢) شرح رسالة أصول الحديث، القارصيّ (١٢).

طالب متميزا بتفوقه وجِدَّه، وحَصل على الإجازة بالتَّدريس.

تَوليه التدريس:

ثُمَّ تولّىٰ مَهامَّ التَّدريسِ في بعض المَدارس بإسطنبول.

وكانتْ الخلافة العثمانيّةُ حِينَئذٍ قد بَلغتْ أَعلىٰ درجاتِ التَّقَدُّم والازدِهارِ، وكانتْ تَدْعَمُ المَدارس العِلميّة، وتُشَجِّعُ أهلَ العِلمِ، وكانتْ بَيْنَ الرِّجَالِ والدَّولةِ والعِلم صلةٌ، وَثِيقةٌ، ومَحبَّةٌ أَكِيدَةٌ.

حيثُ عَاش الإمامُ محمَّد البِرْكِوِيّ في عَهد السَّلاطين العُثمانيِّين الَّذِين اهتَمُّوا بالحركة العِلميّة اهتمامًا كبيرًا، مثلُ السُّلطان سُليمان القَانوني الَّذي تَولَّىٰ الحُكمَ في (٩٢٦ هـ) إلىٰ أنْ تُوفِي سنة (٩٧٤ هـ) ثُمَّ ابْنه السُّلطان سَلِيم الثَّاني الَّذي تَولَّىٰ الحُكمَ في (٩٧٤ هـ) إلىٰ أنْ تُوفِيَ سنة (٩٨٢ هـ)[١].

شيوخه:

تَتَلْمَذ محمَّد علىٰ علماءِ إسطنبول الأفاضل، منهم:

الشَّيخ شمس الدِّين أحمد أفندي، المعروف بـ«كُوجُوكْ» المُتوفَّىٰ سنة: (٩٥٧ هـ) وكان أحدَ شيوخِه في مدرسةِ محمود باشَا.

الشَّيخ مُحْيي الدّين محمَّد أفندي القَرَمانيّ المعروف بأخي زاده المتوفىٰ سنة: (٩٧٤ هـ).

الشَّيخ عبد الله أفندي القَرَمانيّ الآقْشَهْرِيّ البَيْرَامِيّ، شيخه ومُربِّيه في

(١) المصدر السَّابق، (١٢).

التزكية، المتوفّىٰ سنة: (٩٧٩هـ).

الفقيه الشَّيخ عبد الرَّحمن أفندي بن سيّدي علي الأَمَاسِيّ المعروف بِقِيزِلْ مُلَّا، المتوفّىٰ سنة: (٩٨٣ هـ) وكان أحدَ شيوخِه الأفاضل في مدرسة خَاصَكِي[1].

۞ تكليفُه الوَظيفةِ الرَّسْميّة:

بعد أنْ أكمل الشَّيخ محمَّد البِرْكِوِيّ دِراستَه في مَدارس إسطنبول، فقَدْ كُلِّف أوَّلاً بالتَّدريس في مَدارس مختلفةٍ في إسطنبول، ثُمَّ أَصبح بِدَلَالة شَيخه القاضي عبد الرَّحمن أفندي قَسَّامًا عَسكريًا في الجَيش العثمانيّ في «حَلَب» و«أَدِرْنَه» و«بَرُوسَه» حيث عَمِل تَحت إشرافِ شيخه أربع سنواتٍ.

وإلىٰ جَانب ذلك كانَ يقوم بالوعظ والإرشاد والتَّعليم والتَّذكير في مساجد المُدُن الَّتي كان يَعمل فيها.

ولمَّا رأىٰ الشَّيخ محمَّد البِرْكِوِيّ في نَفسه حاجةً إلىٰ تزكية النَّفس والحضورِ في مجالس الصَّالحِين، قَدْ استقَالَ مِن وَظيفتِه الحُكوميّة، وانْضَمَّ إلىٰ حَلَقة العَالِم الزَّاهد الرَّجُل الصَّالح الشَّيخ عبد الله أفندي القَرَمَانيّ الآقْشَهْرِيّ؛ لِيأخُذَ منه دُروسًا في تزكية النَّفس والتَّقوىٰ والزُّهد والرَّقائق والآداب، واستَفْرغَ مجهوده في الزُّهد والعبادة.

ولكنَّ شيخه الآخر القاضي عبد الرَّحمن لم يَرْضَ بتركه التَّدريسَ،

---

(١) المصدر السَّابق، (١٣).

والوعظَ، والإرشاد، والتَّعليم، فلَم يَلْبَثْ الشَّيخ محمَّد البِرْكِوِيُّ أنْ رَجع بأمر شيخه القاضي عبد الرَّحمن إلىٰ تدريس العلوم الشَّرعية، والتَّصدِّي للأَمر بالمعروف والنَّهي عَن المُنكر[1].

❁ توليه التدريس في دارِ الحَديثِ في بِرْكِي:

وكان الشَّيخ محمَّد البِرْكِويّ عالمًا جليلاً مُحترَمًا مُكرَّمًا بَين العُلماء والأُمراء.

وكان مِمَّنْ يُحِبُّه ويُكرِمُه الشَّيخ عطاء الله أفندي المُتوفَّىٰ سنة: (٩٧٩ هـ) وهو المُدرِّس الخاصُّ للسُّلطان سَليم الثَّاني، وكان قَدْ حَصل بَين الشَّيخ عطاء الله أفندي والشَّيخ محمد البِركويّ صداقة قويَّة، ومَودَّة أكيدة.

فمِنْ أَجَلِ فَائق مَحبَّته، وتَقديره للبِرْكِويّ طَلَب منه الشَّيخُ عطاء الله أفندي قَبولَ مُهمَّة التَّدريس في دار الحديث الَّتي بَناها في بَلْدة بِرْكِي في غَرب تركيا، فتَمَّ تكليفُه بالتَّدريس في هذه المدرسةِ الجديدةِ، وعَيَّنَ له لكلِّ يَومٍ سِتُّون درهمًا، وكان ذلك راتبًا عاليًا يُعطَىٰ للمدرِّسِين الكِبار.

فانتَقلَ الشَّيخ محمَّدٌ مع أَفرادِ أُسرتِه إلىٰ بِرْكي للتَّدريس فيها، وكان ذلك في عام: (٩٧١ هـ) وبَقي مُدرِّسًا بـدار الحديث هناك إلىٰ آخر حياته، قرابة عشر سنوات[2].

---

(١) المصدر السَّابق.

(٢) المصدر السَّابق، (١٤).

أولاده:

كان لشّيخ محمّد البركويّ ثلاثة أولاد، وهم:

مصطفىٰ أفندي: وهو أكبر أولاده...

محمّد الحليم: تُوُفِّيَ في بركي، وهو صغير..

فضل الله أفندي، وهو أحبُّ أولاده إليه.

تَلَامِذَته:

تَخَرَّجَ في مدرسة البركويّ جماعةٌ مِن طَلَبَةِ العِلم، ومِن أَشْهرهم:

ابنه العالم الزّاهد المُدرِّس الصّالح الواعظ الشّهير الشّيخ فضل الله أفندي المتوفّىٰ سنة ١٠٣٢ هـ المَذكور آنفًا.

والعالم الفاضل الشّيخ عبد النّاصر أفندي الآقْشَهْرِيّ المتوفَّىٰ ٩٩٠ هـ وهو مِن أَخصِّ تَلامذة الشّيخ.

والعلّامة الشّيخ مصلح الدّين أفندي الأُولَامِيشيّ، صاحب كتاب: كشف الأسرار في شرح الإظهار.

والعلّامة الشّيخ غازي أمير، المدفون بمَقبرة البركويّ.

بعض مُصنَّفاته:

«إنقاذ الهالكين في عدم جواز الإجزاء بالأجرة»

و«حاشية شرح الوقاية لصدر الشّريعة».

و«ذخر المتأهّلين والنّساء في تعريف الأطهار والدّماء».

«إظهار الأسرار» في النحو، وهو كتابنا هذا.

«امتحان الأذكياء».

«متن العوامل».

«شرح مختصر الكافية».

«إمعان الأنظار» وهو شرح «المقصود» في الصّرف.

«كفاية المبتدي» في الصرف.

متن في «الفرائض».

«الدُّرَّة اليتيمة» في التجويد.

«دامغة المبتدعين وكاشفة بطلان الملحدين» في الرّد على الملحدين.

«الطّريقة المحمّديّة» في الموعظة.

«جلاء القلوب» في الموعظة.

«راحة الصَّالحين وصواعق المنافقين» في الموعظة.

«رسالة في أصول الحديث»[1].

رسالة في خطبة الجمعة وصلاتها.

---

(١) الأعلام للزّركليّ (٦١/٦)، معجم المؤلّفين (١٢٤/٩)، والمجدّدون في الإسلام ٣٧٧، وهديّة العارفين (٢٥٢/٢).

رسالة في آداب البحث والمناظرة.

«الرد على الشيعة».

«روضات الجنات في أصول الاعتقادات».

رسالة في تراكيب الأدوية.

«تحفة المسترشدين في بيان مذاهب فرق المسلمين».

❁ وفاته:

تُوفيَ الشَّيخ محمَّد البركويّ في جمادى الثَّانية لعام: (٩٨١ هـ) في طريقه إلى إسطنبول في آخر رحلةٍ له قام بها، وله اثنان وخمسون سنةً، بعد أنْ قضى حياةً طيِّبةً مباركةً حافلةً بالإفتاء والتَّدريس، فدُفِن في بِرْكِي تحت شجرةٍ غَرسها هو بيَده رحمه الله رحمةً واسعةً، وأَسكنه فسيحَ جنَّاتِه.

وصف الأصول الخطية المعتمدة في إخراج هذا العمل

١ ـ **نسخة داغستان**، وهي التي صدرت عن المطبعة الشهيرة لصاحبها: محمد ميرزا ماورايوف سنة (١٩١٣م) في مدينة «تيمرخان شوره» عاصمة داغستان وقتها، وكتب هذه النسخة العالم الشيخ حسن بن الحاج إبراهيم الغزانشي الداغستاني سنة: (١٣٣٢هـ) وتقع في (٩٦) صفحة، بخطها المعتاد الجميل، وفي كل صفحة (١٠) أسطرٍ، وفي كل سطر (٧ أو ٨) كلمات غالبا، وعليها حواشٍ كثيرة مُنتقَاةٌ مِن الشروح والحواشي التي وضعت على الكتاب وغيرها مِن الكتب النحوية، مثل: «نتائج الأفكار» للشيخ مصطفى بن حمزة أطه لي، و«فواتح الأذكار بشرح نتائج الأفكار» للشيخ عبد الله بن محمد الأيوبي، و«وحلُّ أسرار الأخيار على إعراب إظهار الأسرار» للشيخ زيني زاده، وغيرها مثل: «فتح الأسرار» و«امتحان الأذكياء».. وغيرها من كتب النحو المفردة.

فهي نسخة غنية بالحواشي النافعة المنتقاة بدقة، وقد أثبتنا أغلبها؛ لتكون عونًا لدَارس الكتاب ومُدَّرسها.

٢ ـ **النسخة (أ)** وهي نسخة مخدومة مكتظة بالحواشي والتعليقات النافعة وبعض التصحيحات، مُيّز فيها المتن بخط أحمر فوق كلمات المتن.

أولها: فهذه رسالة فيما يحتاج كل معرب أشد الاحتياج وهو ثلاثة أشياء العامل والمعمول والعمل أي الإعراب.

آخرها: به فإنه يجوز بناؤها على الفتح نحو: لا رجل ظريف، وإعرابها رفعاً ونصباً نحو: لا رجل ظريف وظريفاً.

تاريخ النسخ: ١١٧٥ هـ كما ورد في ذكر هذا التاريخ في خاتمة النسخة.

اللغة: عربي، الخط: معتاد، عدد الأوراق: من: (٣٤) إلى: (٧١) عدد الأسطر: ١٣، القياس: ٢١٫٥ × ١٧، عدد المجلدات: ١.

أرقام الحفظ في المكتبة الأزهرية: (٥٢٠٦ نحو) ٨٤٢٤٥ الأتراك، رسالة رقم: ٣. الأعلام (٦١/٦)، كشف الظنون (١١٧/١).

٣ ـ النسخة: (ب) وهي نسخة نظيفة وواضحة جدا، كتبت بخط نسخي جميل، خالية تماما عن الحواشي والتعليقات.

أوله: فهذه رسالة فيما يحتاج إليه كل مُعرب أشدَّ الاحتياج، وهو ثلاثة أشياء العامل والمعمول والعمل أي الإعراب.

آخره: به فإنه يجوز بناؤها على الفتح نحو لا رجل ظريف وإعرابها رفعاً ونصباً نحو لا رجل ظريفاً وظريف.

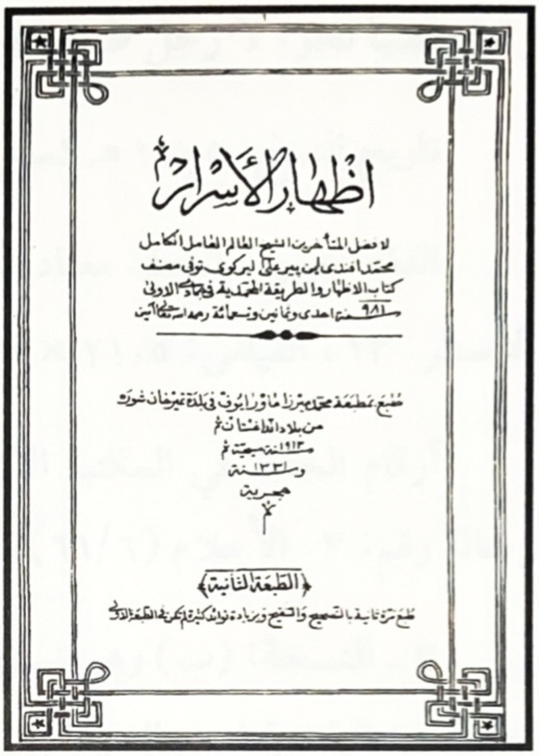
تاريخ النسخ: ١٢٥٠ هـ.

اللغة: عربي، الخط: نسخ، عدد الأوراق: ٣٥، عدد الأسطر: ١٥، القياس: ١٩٫٥ × ١٤، عدد المجلدات: ١.

أرقام الحفظ في المكتبة الأزهرية: (٣٨٩١ نحو) ٥٣٤٤٨. الأعلام (٦١/٦)، كشف الظنون (١١٧/١).

صُوَرٌ مِنَ المَخْطُوطَاتِ المُسْتَعَانِ بِهَا

❊ أولا: نماذج صور النسخة الداغستانية



اظهار الأسرار

لافضل المتأخرين الشيخ العالم العامل الكامل
محمد افندي ابن بير علي البركوي توفي مصنف
كتاب الاظهار والطريقة المحمدية في جمادى الاولى
سنة ٩٨١ احدى وثمانين وتسعمائة رحمه الله تعالى آمين

طبع بمطبعة محمد ميرزا ماوراييوف في بلدة تميرخان شوره
من بلاد الداغستان
سنة ١٩١٣ مسيحية
وسنة ١٣٣١
هجرية

(الطبعة الثانية)

طبع مرة ثانية بالتصحيح والتنقيح وزيادة فوائد كثيرة لم تكن في الطبعة الاولى

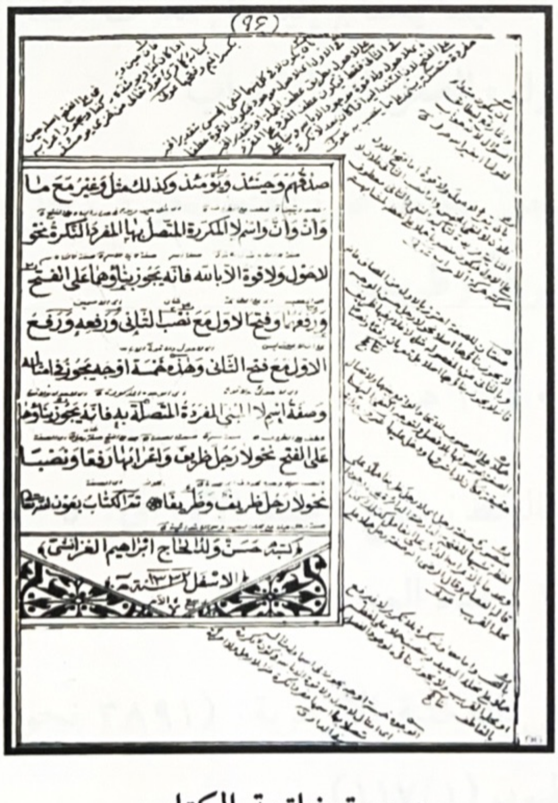
صورة طُرّة الكتاب



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . والصلاة على محمد وآله أجمعين
وبعد فهذه رسالة فيما يحتاج اليه كل معرب
اشد الاحتياج وهو ثلثة اشياء العامل والمعمول والعمل
اي الاعراب فوجب ترتيبها على ثلثة ابواب الباب
الاول في العامل اعلم اولا ان الكلمة وهي اللفظ
الموضوع لمعنى مفرد ثلثة . فعل وهو ما دل بهيئته وضعا
على احد الازمنة الثلثة ومن خواصه دخول قد
والسين وسوف وان ولم ولما ولام الامر ولاء النهي

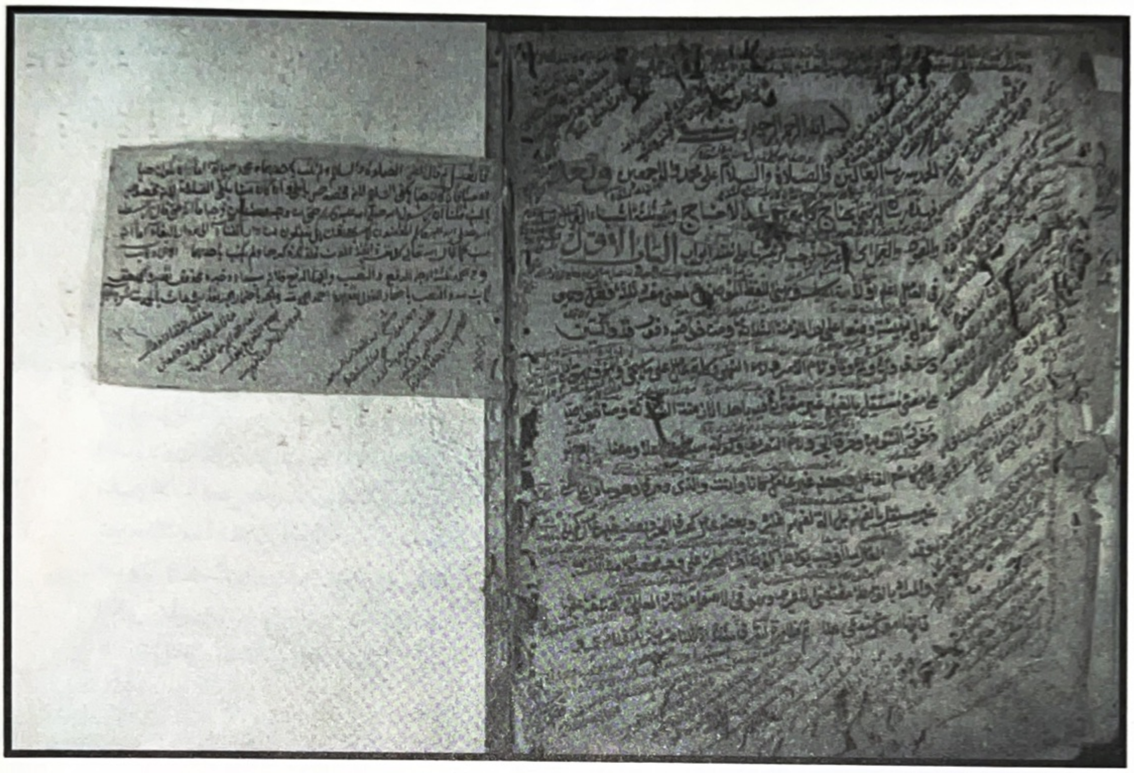
صورة بداية الكتاب



صدقهم وحينئذ ويومئذ وكذلك مثل وغير مع ما
وان وان واسم لا المكررة المتصل بها المفرد النكرة نحو
لا حول ولا قوة الا بالله فانه يجوز بناؤهما على الفتح
ورفعهما وفتح الاول مع نصب الثاني ورفعه ورفع
الاول مع فتح الثاني وهذه خمسة اوجه يجوز امثاله
وصفة اسم لا المبني المفردة المتصلة به فانه يجوز بناؤها
على الفتح نحو لا رجل ظريف واعرابها رفعا ونصبا
نحو لا رجل ظريف وظريفا . تم الكتاب بعون الله
وكتبه حسن ولد الحاج ابراهيم الغزانشي
الاسفل سنة ١٣٣٢

صورة خاتمة الكتاب

❊ ثانيا: صور النسخة (أ)

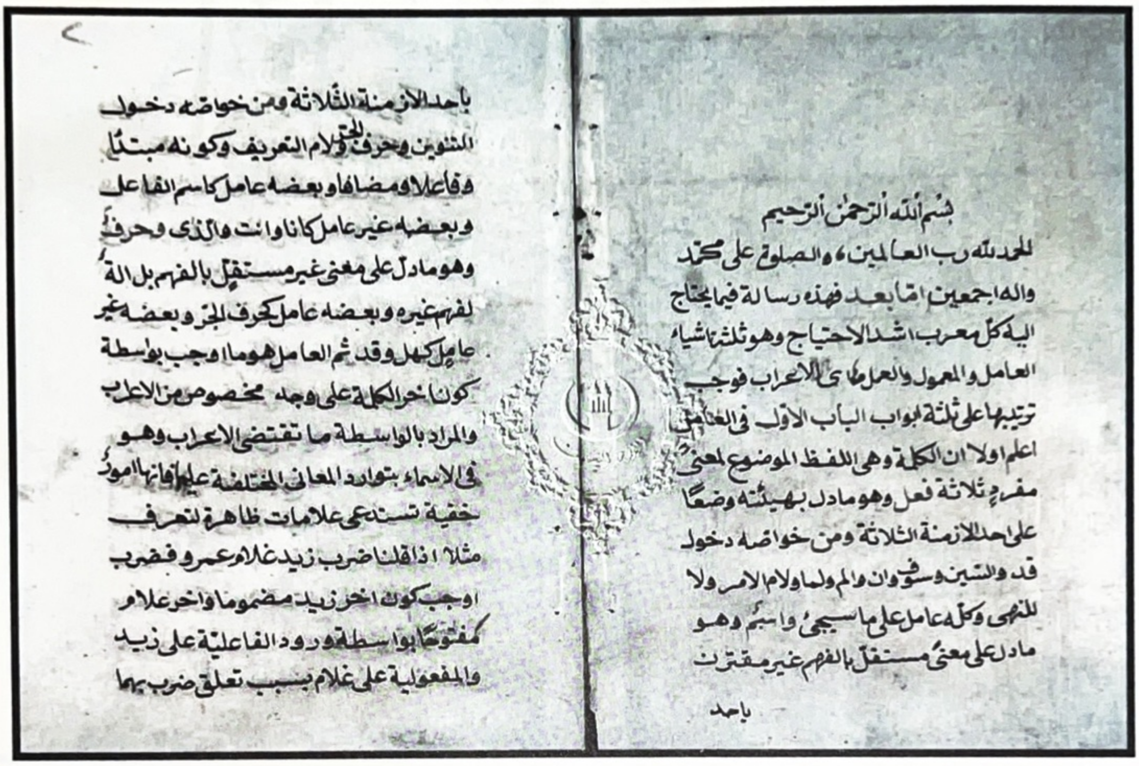


صور الصفحة الأولى



صورة الصفحة الأخيرة

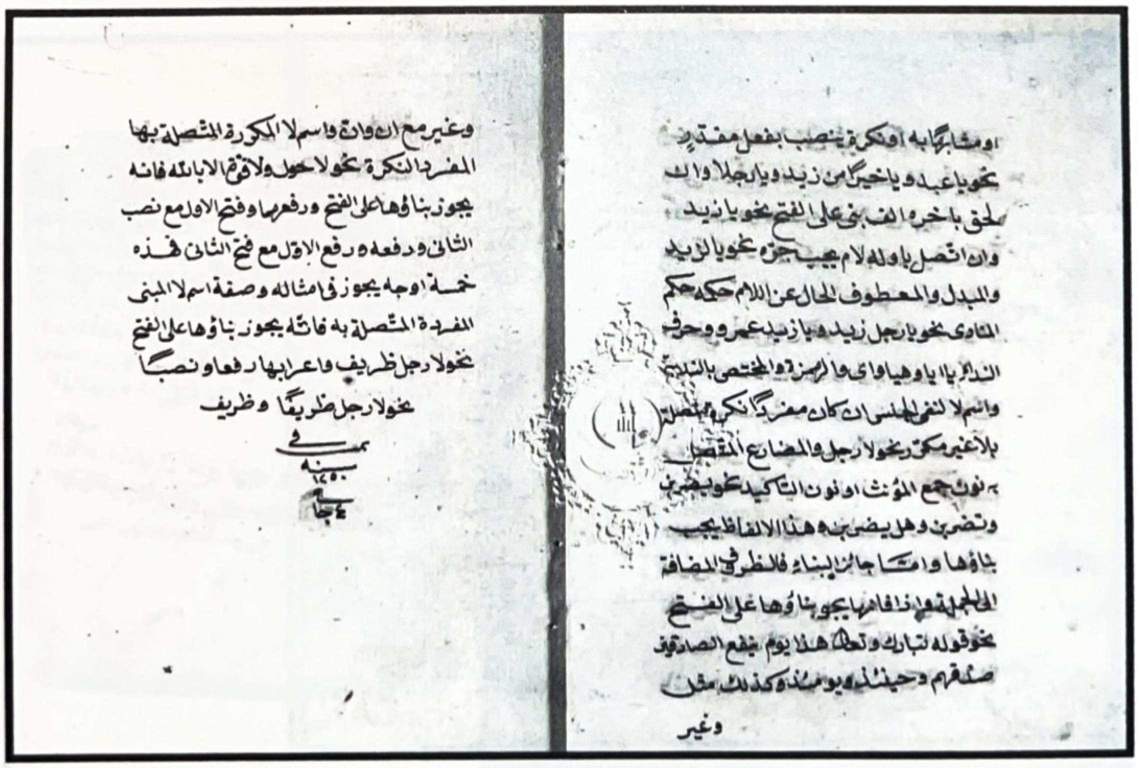
❁ ثالثا: نماذج صور النسخة: (ب)



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين، والصلوة على محمد
واله اجمعين اما بعد فهذه رسالة فيما يحتاج
اليه كل معرب اشد الاحتياج وهو ثلثة اشياء
العامل والمعمول والعلامات للاعراب فوجب
ترتيبها على ثلثة ابواب الباب الاول في العامل
اعلم اولا ان الكلمة وهي اللفظ الموضوع لمعنى
مفرد ثلاثة فعل وهو مادل بهيئته وضعا
على احد الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول
قد والسين وسوف وان ولم ولما ولام الامر ولا
للنهي وكله عامل على ما سيجيء واسم وهو
مادل على معنى مستقل بالفهم غير مقترن
باحد

باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول
التنوين وحرف الجر ولام التعريف وكونه مبتدا
وفاعلا ومضافا وبعضه عامل كاسم الفاعل
وبعضه غير عامل كانا وانت والذي وحرف
وهو مادل على معنى غير مستقل بالفهم بل الة
لفهم غيره وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير
عامل كهل وقد ثم العامل هو ما اوجب بواسطة
كون اخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب
والمراد بالواسطة ما تقتضي الاعراب وهو
في الاسماء بتوارد المعاني المختلفة عليها فانها امور
خفية تستدعي علامات ظاهرة لتعرف
مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب
اوجب كون اخر زيد مضموما واخر غلام
مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية على زيد
والمفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما

صورة الصفحة الأولى



او مشابها به او نكرة تنصب بفعل مقدر
نحو يا عبد الله و يا خيرا من زيد و يا رجلا وان
لحق باخره الف بني على الفتح نحو يا زيد
وان اتصل باوله لام يجب جره نحو يا لزيد
والبدل والمعطوف الخال عن اللام حكمه حكم
المنادى نحو يا رجل زيد و يا زيد عمرو وحروف
النداء يا ايا وهيا واي والهمزة والمختص بالندبة
واسم لا لنفي الجنس ان كان مفردا نكرة متصلا
بلا غير مكرر نحو لا رجل والمضارع المتصل
به نون جمع المؤنث او نون التاكيد نحو يضربن
وتضربن وهل يضربن هذه الالفاظ يجب
بناؤها واما جائز البناء فالظرف المضاف
الى الجملة واذا فانها يجوز بناؤها على الفتح
نحو قوله تبارك وتعالى هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم وحينئذ ويومئذ وكذلك مثل
وغير

وغير مع ان وان واسم لا المكررة المتصلة بها
المفرد النكرة نحو لا حول ولا قوة الا بالله فانه
يجوز بناؤها على الفتح ورفعهما وفتح الاول مع نصب
الثاني ورفعه ورفع الاول مع فتح الثاني فهذه
خمسة اوجه يجوز في امثاله وصفة اسم لا المبني
المفردة المتصلة به فانه يجوز بناؤها على الفتح
نحو لا رجل ظريف واعرابها رفعا ونصبا
نحو لا رجل ظريفا وظريف
تمت في
سنه
١٢٥٠
سنه
٤ جا

صورة الصفحة الأخيرة

إظهار الأسرار

في علم النحو

تأليف العلامة الفقيه النحوي

زين الدين محمد بن بير علي البركوي الحنفي

(ت ٩٨١هـ)

طبعة مميزة قوبلت على ثلاث نسخ خطية، وعليها تعليقات مختارة من حواشي نسخة «تميرخان شورة» الداغستانية، وهي منتقاة من شروحه المشهورة: (كشف الأسرار، ونتائج الأفكار، وفتح الأسرار، وفواتح الأذكار، وحل أسرار الأخيار) وغيرها من الحواشي وكتب النحو المفردة

باعتناء

لجنة التحقيق بجامعة الإمام أبي الحسن الأشعري

مُقَدِّمَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد[١] لله[٢] ربّ العالمين[٣]، والصّلاة[٤] على محمّد وآله أجمعين.

وبعدُ[٥]:

فهذه[٦] رسالة[٧] فيما يحتاج إليه ....

---

(١) أ ـ لا بدّ في مقام الحمد من خمسة أشياء: «**الحامد**»: وهو المصنّف، و«**المحمود**»: وهو الله تعالى، و«**المحمود عليه**»: وهو النّعمة، و«**المحمود به**»: وهو الألفاظ، و«**الحمد**»: وهو الأمر المعنويّ الواصل من الحامد إلى المحمود.

ب ـ **الحمد**: مصدرٌ من باب «علم» **وأصله**: حمدت حمدًا وأحمد حمدًا، فحُذِفَ الفعل؛ لدلالة المصدر عليه، وعدل من النّصب إلى الرّفع؛ لقصد الدّوام والثّبات. [عوني].

(٢) أ ـ «اللّام»: للاستحقاق عند من يفرّق بين الاستحقاق والاختصاص، وللاختصاص عند من لم يفرّق، **والفرق بينهما**: أنّ الاستحقاق يقع بين الذّات والصّفة، نحو: العزّة لله، والاختصاص بين الذّاتين، نحو: الجنّة للمؤمنين.

ب ـ هو علمٌ على الذّات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصّفات المحامد، ولم يقل: «للرّزّاق» ونحوه؛ دفعًا للاختصاص بوصفٍ دون وصفٍ. [عوني].

(٣) **العالم**: اسمٌ لما يعلم به، ثمّ غلب فيما يعلم به الصّانع، وهو كلّ ما سواه تعالى من الجواهر والأعراض؛ لأنّه إن قام بذاته.. فجوهرٌ، وإلا.. فعرضٌ. وإنّما جمعه؛ ليشمل ما تحته من الأجناس المختلفة، وغلّب العقلاء؛ لشرفهم وفضلهم فجمع بـ«الياء» و«النّون».

(٤) يكتب بـ«الواو» وبـ«الألف» في غير القرآن، وفي القرآن بـ«الواو» فقط، **وقيل**: لم يثبت «الواو» في غير القرآن.

(٥) «الواو» إمّا ابتدائيّةٌ قائمةٌ مقام «أمّا» أو عاطفةٌ على الجملة السّابقة.

(٦) أي: الألفاظ، أو المعاني، أو النّقوش.

(٧) **الرّسالة في اللّغة**: الواسطة بين المرسل والمرسل إليه. **وفي العرف**: هي العبارات المؤلّفة=

كلُّ مُعرِبٍ[1] أشدَّ الاحْتياج، وهو ثلاثة أشياءَ[2]: العاملُ[3] والمعمولُ، والعملُ؛ أيْ: الإعراب[4].

فوجَبَ ترْتيبُها[5] علىٰ ثلاثة[6] أبوابٍ.

= المشتملة علىٰ القواعد العلميّة علىٰ سبيل الاختصار، والفرق بينها وبين الكتاب بالإجمال والتّفصيل؛ كما قيل.

(١) أي: من يريد تحصيل الإعراب.

(٢) مجرورة بالفتحة؛ لكونها غير منصرف مضاف إليه لـ «ثلاثة».

(٣) خبر مبتدأ محذوفٍ؛ أي: الأوّل، أو بدلٌ من «ثلاثة».

(٤) أ ـ وإنّما فسّره به إشارةً إلىٰ أنّ المراد من العمل الحاصل بالمصدر، لا المعنىٰ المصدريّ. وإنّما لم يقل أوّلًا «الإعراب» حتّىٰ لا يحتاج إلىٰ التّفسير؛ ليوافق الأوّلين في الحروف.
ب ـ حرف تفسيرٍ علىٰ المشهور أو عطفٌ علىٰ مذهب الكوفيّين.

(٥) **التّرتيب في اللّغة**: جعل الشّيء متّصفًا بالثّبوت، **وفي الاصطلاح**: وضع الأشياء بتقديم بعضها وتأخير بعضها. [منه].

(٦) متعلّقٌ بـ«التّرتيب» إنْ أريد معناه اللّغويّ، وإن أريد معناه الاصطلاحيّ.. فيتعلّق بتضمين معنىٰ القصر أو الاشتمال.

البَابُ الأَوَّلُ

في العامل

الباب(١) الأوّل: في العامل

اعلم أوّلا: أنّ الكلمةَ ـ وهي: اللّفظُ(٢) الموضوعُ(٣) لمَعنًى مُفردٍ ـ ثلاثةٌ:

[أقسام الكلمة]

١ ـ فِعلٌ: وهو ما دلّ بهيئته وضعًا(٤) على أحدِ الأزمنةِ الثّلاثةِ.

ومن خواصّهِ: دُخُولُ «قد» و(السّين) و«سوف» و«إنْ» و«لم» و«لمّا»(٥) ولامِ الأمر(٦)، ولاءِ(٧) النّهي.

(١) **الباب في اللّغة**: النّوع واسم لمدخل الأمكنة، **وفي الاصطلاح**: طائفةٌ من الكتاب مشتملة على ألفاظٍ متعدّدةٍ، والأوّل اسمٌ للفرد السّابق الغير المسبوق.

(٢) **في اللّغة**: الرّمي، **وفي العرف**: صوت من شأنه أن يخرج من الفم معتمدًا على المخرج.

(٣) ولم يقل «وضع» للتّنصيص على الجنسيّة والماهيّة، ولأنّ اسم المفعول أدلّ على المقصود، وهو البقاء في الحال، ولأنّ الأصل في الصّفة الإفرادُ. [عوني].

ب ـ **والوضع**: تخصيص شيءٍ بشيءٍ متى أدرك الأوّل فهم الثّاني. [منه].

(٤) أي: لفظٌ دلّ بصورته وضعًا على الزّمان الماضي، أو الحال، أو الاستقبال. **والهيئة**: حالةٌ تعرض للكلمة بسبب الحركات والسّكنات.

(٥) لأنّهما لنفي الحدث الفعليّ، **والفرق بين «لم» و«لمّا»**: أنّ «لمّا» لاستغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التّكلّم، بخلاف «لم». [عوني].

(٦) وهي مكسورةٌ، وفتحها لغةٌ، وتسكن في ثلاثة مواضعَ مع «الواو» و«الفاء» و«ثم».

(٧) بإضافة «لا» إلى النّهي، وزيادة همزة في آخره. **وقاعدته**: أنّ ما وُضِعَ على حرفين إذا جُعِلَ علمًا.. يُضعَّف آخرُه، وإذا ضُعِّفَ.. يجتمع الألفان ولا يمكن حذف أحدهما، فقُلِبَتِ الثّانية همزةً.

وكلُّهُ عاملٌ علىٰ ما سيجيء.

٢ ـ واسِمٌ(١): وهو ما دلّ علىٰ معنًى مستقّلٍ بالفهم(٢) غيرِ(٣) مُقترنٍ فيه بأَحدِ الأزمنةِ(٤) الثّلاثةِ.

ومن خَواصِّهِ(٥): دخُولُ التّنوين(٦)، وحرفِ الجرّ، ....

---

(١) مأخوذ من «السّموّ» وهو: العلوّ عند البصريّين، سُمِّيَ به؛ لاستعلائه علىٰ أخويه، أو من «الوسم» وهو: العلامة، سُمِّيَ به؛ لأنّ الاسم علامةٌ علىٰ مسمّاه.

(٢) «الباء» بمعنىٰ «في» متعلّقٌ بـ«مستقلّ» و«الفهم» مجرورٌ به لفظًا ومنصوبٌ محلًا، مفعولٌ فيه بـ«مستقل» أي: في الفهم.

(٣) بالجر صفة أو بالنصب حال.

(٤) وههنا مظنّة سؤالٍ، وهو: أنّ حدّ الاسم غير جامعٍ؛ لخروج أسماء الأفعال بقيد عدم الاقتران، فإنّ معانيها مقترنةٌ بأحد الأزمنة، وغير مانعٍ أيضًا؛ لدخول الأفعال المنسلخة عن الزّمان؛ لأنّها بعد الانسلاخ غير مقترنةٍ بأحد الأزمنة؟ **فيجاب**: بأنّ المراد بعدم الاقتران بحسب الوضع الأوّل. [كما في العصمة علىٰ الجامي].

(٥) أ ـ جمع «خاصّةٍ»: وهي ما يختصّ به ولا يوجد في غيره، وهي إمّا شاملةٌ أو غير شاملةٍ. تأمّل.

ب ـ وإنّما قال: «من خواصّه» ولم يقل: «من علاماته» لأنّ العلامة لازمةٌ لا تنفكّ؛ كالرّفع للفاعل؛ لأنّه لا يوجد الفاعل إلّا مرفوعًا، إمّا بالحركة أو بالحرف، و«الخاصّة» تنفكّ؛ كالضّحك للإنسان. فلو كان «قد» علامةً للفعل مثلًا.. لكان يلزم: أين وجد الفعل وجد «قد»؛ كما يلزم من وجود الفاعل وجود الرّفع؛ لأنّه علامةٌ له. [سيّد عبد الله].

(٦) أ ـ الأَولىٰ لحوق التّنوين؛ لأنّ الدّخول يكون في الأوّل واللّحوق في الآخر، **قلت**: إنّما قال كذلك؛ لصحّة الدّخول في المعطوفين الأخيرين، والحكم للأغلب، ولجواز استعمال أحدهما مقام الآخر.

ب ـ **التّنوين**: نونٌ ساكنةٌ تتبع حركة الآخر لا للتّأكيد. **والمراد به**: ما سوىٰ التّرنّم والغالي، فإنّهما غير مختصّين بالاسم. **والتّنوين ستّةٌ**: تنوين التّمكّن، والتّنكير، والعوض، والمقابلة، والتّرنّم، والغالي.

ولامِ التّعريفِ[1]، وكونُهُ مبتدأً، وفاعلا، ومُضافًا.

وبعضُهِ عاملٌ؛ كاسمِ الفاعِلِ، وبعضُهِ غيرُ عامِلٍ؛ كـ«أنا» و«أنت» و«الّذي».

٣ ـ وحرِفٌ[2]: وهو ما دلّ على معنًى غيرِ مستقِّلٍ بالفهم، بل آلةٌ لفهمِ غيرِه.

وبعضُهِ عاملٌ؛ كحرفِ الجرّ، وبعضُهِ غيرُ عاملٍ؛ كـ«هلْ» و«قدْ».

[العامل]

ثمّ العاملُ[3]: هو ما أوْجبَ بواسطةٍ كونَ آخرِ الكلمةِ على وجهٍ مخصوصٍ من الإعرابِ[4].

والمرادُ بالواسطة: مقتضِي الإعرابِ.

---

(١) إشارةٌ إلى أنّ المختار عند المصنّف مذهب سيبويه: من أنّ حرف التّعريف هو «اللّام» وحده.

(٢) في اللّغة بمعنى الطّرف والجانب، سُمِّيَ به؛ لكونه في طرف الكلام غير جزءٍ منه ولا مستقلّ بنفسه.

(٣) أ ـ «ثم» عاطفةٌ للتّراخي، **والتّراخي ثلاثةٌ**: إمّا بالذّات، أو بالزّمان، أو بالرّتبة، وههنا للتّراخي الزّماني أو الرّتبيّ؛ أي: بعد ما علمت الكلمة وأقسامها وما يتعلّق بها.

ب ـ أظهر، ولم يقل: «ثمّ هو» لبعد المرجع أو للتّنبيه على المغايرة؛ إذ المراد بالعامل الأوّل: ما صدق عليه، وبالعامل الثّاني: المفهوم.

(٤) أ ـ يرد: بأنّه يلزم الدّور في تعريف العامل؛ لذكره العامل في تعريف الإعراب فيما بعده، حيث قال: شيء جاء من العامل، **أجيب**: بأنّ هذا تعريفٌ لفظيٌّ، فلا يضرّ الدّور.

ب ـ **والحاصل**: أنّ العاملَ: هو الشّيء الّذي اقتضى كون آخر الكلمة الّتي يظهر فيها أثرُ العامل؛ من اسم أو فعل معربًا على أيّ إعراب من أنواع الإعراب على ما يقتضيه العاملُ. [أيوبيّ].

وهو في الأسماء(١): تواردُ المَعاني(٢) المُخْتلِفةِ عليها، فإنّها أُمورٌ خفيّةٌ تَستدْعِي عَلائِمَ(٣) ظاهِرةً لتُعرَفَ.

مَثَلا(٤): إذا قُلْنا: ضَرَبَ(٥) زيدٌ غلامَ عمرٍو(٦)، فـ«ضَرَبَ» أَوْجَبَ كونَ آخرِ «زيد» مَضْمومًا، وآخِرِ «غلام» مفتوحًا بواسطةِ(٧) وُرُودِ الفاعِليّةِ علىٰ «زيد» والمفعوليّةِ علىٰ «غلام» بسببِ(٨) تعلُّقِ(٩) «ضرب» بهما، وأوجب

---

(١) حالٌ من المبتدأ والعامل معنىٰ الفعل المفهوم من نسبة الخبر إليه. [منه].

(٢) أي: كلّ واحدٍ من الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة حقيقةً أو حكمًا واردٌ علىٰ اسمٍ واحدٍ من الأسماء بناءً علىٰ أنّ الجمع إذا قُوبِل بالجمع يقتضي انقسام الآحاد إلىٰ الآحاد.

(٣) أي: وضع عَلائم: جمع علامة: وهي ما يُعلَم به الشّيءُ. [عونيّ].

(٤) «مثلًا» اسم مصدر، وهو التّمثيل بمعنىٰ: الممثل به، منصوبٌ بالمفعوليّة، والتّقدير: اضرب له مثلًا، فيكون ما بعده بدلًا أو بمعنىٰ نفسه، فيكون مفعولًا مطلقًا، والتّقدير: أمثّل تمثيلًا، فيكون ما بعده عطف بيانٍ. [زبدة الإعراب].

(٥) اعلم: أنّ «ضرب» إذا كان معموله خاصًّا.. كان بمعنىٰ الألم، وإذا كان معموله عامًّا.. كان بمعنىٰ الإهانة. مثال الأوّل: ضربت زيدًا، تقديره: ألمت زيدًا، ومثال الإهانة: ضربت النّصارىٰ، تقديره: أهنت النّصارىٰ؛ لأنّ ضرب جميع النّصارىٰ غير ممكنٍ والإهانة ممكنٌ. [فروق حقي].

(٦) (عمرو): كُتِبَتْ «الواو» في آخره؛ للفرق بين «عمر» بضمّ «العين» و«عمرو» بفتحها، لكن لا يكتب «الواو» في حالة النّصب؛ لعدم الالتباس. [عونيّ].

(٧) **والواسطة**: هي الوسيلة في عروض العارض للمعروض ووصوله له، **وهي علىٰ ثلاثة أنواعٍ**: الواسطة في الإثبات، والواسطة في الثّبوت، والواسطة في العروض، وهنا الواسطة في الثّبوت. [عونيّ].

(٨) وإنّما لم يدّغم «الباء» في «الباء» مع أنّهما متحرّكيْن؛ لئلّا يلزم الالتباس بكلمةٍ أخرىٰ وهو السّبّ. [عونيّ].

(٩) تعلّق القيام بالأوّل؛ أي: زيد، وتعلّق الوقوع بالثّاني؛ أي: غلام.

«غلام» أيْضًا[١] كونَ آخِرِ «عمرٍو» مكسورًا بواسطة وُرودِ الإضافةِ[٢] عليه ؛ أي: كونهِ منسوبًا[٣] إليه[٤] لـ «غلام».

فالعاملُ[٥] يُحَصِّل المعاني الخفيّةَ في الأسماء، وهي تقتضي نصبَ علائمَ[٦] هي الإعرابُ[٧].

وفي الأفعال[٨]: المشابَهَةُ التّامّةُ[٩] للاسم، وهي في المضارع[١٠]

---

(١) هو مصدرٌ من «آض» أي: رجع، مفعولٌ مطلقٌ حُذِفَ فعله وجوبًا سماعًا ؛ أي: آض أيضًا، أو حالٌ حُذِفَ عاملها وصاحبها، وهو لا يُستعمَل إلّا مع الشّيئين بينهما توافق يمكن استغناء كلٍّ منهما عن الآخر. [والتّفصيل في دده جنكيّ].

(٢) وإنّما لم يقل «الإضافيّة» بـ«الياء» كما في الفاعليّة والمفعوليّة ؛ لأنّ الإضافة بنفسها مصدرٌ فلم يحتج إلى إلحاق «الياء» المصدريّة. [عونيّ].

(٣) وإنّما فسّرها به ؛ لأنّ للإضافة معنييْن: كونه مضافا ومضافًا إليه، وكان المراد هنا الثّاني، أراد أن ينبّه عليه، فقال: أي: كونه.

(٤) «إليه» متعلّقٌ لـ «منسوبًا» ونائب فاعلٍ له من قبيل إسناد المتعلّق إلى الجارّ والمجرور.

(٥) الفاء: فذلكة تُسْتَعْمَل في كلّ ما هو متفرّعٌ على ما سبق ونتيجة له. **وفاء الفذلكة**: هي الّتي تدخل الإجمال بعد التّفصيل. [عوني].

(٦) أي: وضع العلائم.

(٧) الذي هو أثر العامل في المعمول، لا المعنى المصدريّ الذي هو كون الشّيء معربًا، وهو أحد معنييْه ؛ كما سيظهر. [فتح].

(٨) أي: مقتضي الإعراب في الأفعال.

(٩) **والفرق بين المشابهة والمشاكلة**: أنّ الأوّل مع الموافقة في اللّفظ والمعنى، والمشاكلة على الموافقة في اللّفظ دون المعنى.

(١٠) وإنّما لم يقل: «وفي المضارع» أوّلًا حتّى لا يحتاج إلى البيان ثانيًا ؛ ليحسن المقابلة بالأسماء. وإنّما أتى بصيغة الجمع مع أنّ المناسب للمضارع الإفراد ؛ للمشاكلة، أو للتّنبيه على تنوّع المضارع، أو للنّظر إلى الأفراد. [أطه لي].

فقط(١)، فإنّه مُشابِهٌ لاسمِ الفاعلِ لَفظًا ومَعنًى واستعمالا.

أمّا الأوّلُ: فلِمُوازَنتِهِ لهُ في الحَرَكاتِ والسَّكَناتِ(٢)، نحو: ضَارِبٌ ويَضْرِبُ، ومُدَحْرِجٌ ويُدَحْرِجُ.

وأمّا الثّانِي: فلِقَبُولِ كلٍّ منهما الشّيُوعَ(٣) والخصُوصَ.

فإنَّ الاسمَ(٤) عند تجرُّدِهِ عن (اللّام)(٥) يُفِيدُ الشّيوعَ(٦)، وعند دخولِ حرفِ التّعريفِ(٧) عليهِ يَتَخَصَّصُ، ....

---

(١) «الفاء»: جواب الشّرط المفهوم من الكلام السّابق، و«قط»: اسمٌ من أسماء الأفعال بمعنى: انته، تقديره: إذا حصل المشابهة لاسم الفاعل فانته عن غير المضارع؛ للمشابهة.

(٢) **فإن قلت**: إنّ قوله: «والسّكنات» تقتضي أن يكون في «ضارب» ثلاث سواكنَ مع أنّه ليس كذلك. **قلنا**: صيغة الجمع إمّا بالنّظر إلى الأفراد أو للمشاكلة بالحركات أو معنى الجمع مضمحلٌّ بدخول «الألف» و«اللّام» كما قيل، **والصّحيح**: أنّ هذا ليس على إطلاقه، بل يضمحلّ إذا كان الجمع منفيًّا، وأمّا إذا كان مثبتًا.. فلا. [عوني].

(٣) ولم يقل: «العموم» إذ لا عموم في الحقيقة. **والفرق بين «الشّيوع» و«العموم»**: أنّ الشّيوع: ما يتناول الأفراد على سبيل البدل، والعموم: ما يتناول الأفراد على سبيل الجمع. [عوني].

(٤) أي: اسم الفاعل، فاللام عوض عن المضاف إليه.

(٥) أي: لام الموصول؛ لأنّ «اللّام» الدّاخلة على الصّفات: اسمٌ موصولٌ بمعنى «الذي» في المذكّر و«التي» في المؤنّث عند الجمهور. وأمّا عند المازنيّ: فحرف تعريفٍ. وأشار المصنّف بتعبيره بـ«اللّام» إلى أنّ الاختلاف الجاري في حرف التّعريف جاريةٌ هنا أيضًا؛ كما صرّح به الفاضل العصام. [عوني].

(٦) أي: شيوعه بين الأفراد؛ لصدقه عليها.

(٧) وإنّما قال: «دخول حرف التّعريف» بالظّاهر، ولم يقل: «عند دخوله» بالضّمير؛ للتّنبيه على أنّ اعتبار المشابهة لاسم الفاعل عند دخوله عليه مبنيّ على اعتبار كون «اللّام» حرف تعريفٍ، ولو كان «اللّام» حرف تعريفٍ في الصّورة دون المعنى، ولأنّ المرجع الذي هو «اللّام» أعمّ من لام الجرّ، ولام الابتداء، ولام جواب القسم، ولام التّعريف. ولو قال: «عند دخوله»=

نحو: ضارب[1] والضّارب.

كذلك المضارعُ عند تَجرُّده عن حرفَي الاستِقبالِ[2] والحالِ يَحتَمِل الحالَ[3] والاستقبالَ[4]، نحوُ: يَضرِبُ، وعندَ دخولهما عليه يختصّ بالاستقبال أو الحال، نحو: سَيَضْرِبُ ومَا يَضْرِبُ، ولمبادرةِ الفهمِ[5] فيهما عند التَّجرُّدِ عن القرائنِ[6] إلى الحال.

وأمّا الثّالثُ: فَلِوُقوعِ كلّ مِنهما صِفةً لنَكرةٍ، نحو: جاءنِي رجلٌ ضاربٌ

= يصير المرجع هو «اللّام» على الإطلاق، فلا يفيد المقصود ولم يستغن منه ما هو المراد. [عوني].

(١) فإنّ «ضارب» المجرّد عن «اللّام» يحتمل: زيدًا وعمرًا وغيرهما، و«الضّارب» بـ«اللّام» يختصّ بمعيّنٍ سواء كان «اللّام» حرف تعريفٍ أو اسمًا موصولا، فإنّه معرفةٌ يجب أن تكون صلته معلومةً عند المخاطب.

(٢) قُدِّمَ حرف الاستقبال على حرف الحال؛ لاختصاصه بالمضارع، بخلاف حرف الحال فإنّه يوجد في الاسم أيضًا، ولأنّ الاحتياج إلى الأوّل أشدّ؛ لعدم تبادر الاستقبال عند التّجرّد عنهما، بخلاف الحال فإنّه المتبادر.

(٣) قُدِّمَ الحال؛ لأنّ الاحتمال إليه أرجح؛ لتبادره، بخلاف الاستقبال.

(٤) أ ـ **فإن قيل**: لا نسلّم أنّ المضارع محتملٌ للحال أو الاستقبال عند تجرّده؛ إذ المضارع إذا اسْتُعْمِلَ في مقام الدّعاء مجرّدًا عنهما.. متعيّن للاستقبال ولا يحتمل الحال أصلًا، وكذا الحال إذا اسْتُعْمِلَ في التّصاريف، فيقال: المراد باحتماله الحال والاستقبال احتماله لهما مع قطع النّظر عن العوارض، فوقوعه في هذين الموضعين عارضٌ له فلا يضرّه. [عوني].

ب ـ **الاستقبال**: ما يترقّب وجوده بعد زمانك الّذي أنت فيه، والحال: نهاية الماضي بداية المستقبل.

(٥) معطوفٌ على قوله: «لقبول» أي: الشّبه المعنويّ؛ لمبادرة الفهم.

(٦) حاليّةٌ أو مقاليّةٌ وهي حرف الاستقبال في المضارع، و«أمس» في الاسم، وحرف الحال، و«الآن» و«غدًا» فيهما. [أطه لي].

أو يَضْرِبُ، ولِدخولِ لامِ الابتداء[1] عليهما، نحو: إنَّ زيدًا لَضَارِبٌ[2] أو لَيَضْرِبُ.

فهذه المشابَهَةُ تقتضِي تطفُّلَ[3] المضارعِ للاسِمِ فيما هو أصلٌ فيه، وهو الإعْرابُ[4]، فإعرابُهُ[5] ليس بالأَصالةِ، فإذا قُلْنا[6]: لَنْ يَضْرِبَ، فـ«لن» أوْجبَ كونَ آخر «يضرب» مَفتوحًا بواسطةِ المُشابَهةِ لاسمِ الفاعلِ.

---

(١) **وفائدةُ لام الابتداء**: توكيدُ مضمونِ الجملة وتخصيصُ المضارع لزمان الحال، وأمّا إذا دخل (اللام) علىٰ «سوف» فتمحّضت للتّأكيد؛ كما في: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحىٰ: ٥].

(٢) «اللّام»: ابتدائيّةٌ، و«ضارب»: خبر «إنّ». **فإن قلت**: «اللّام» الابتدائيّة لا يكون في الوسط. **قلنا**: «اللّام» فيه زال عن مكانه، والتّقدير: إنّ لزيدًا ضاربٌ، وإنّما أخّر «اللّام» كراهة اجتماع علامتي التّأكيد، وهما: «إنّ» و«اللّام».

(٣) أي: تَبَعِيّته. **والتّطفّلُ**: مصدرٌ مِن باب «تفعّل» وهو: كونُ الشّيء طفلا؛ أي: تابعًا، ولذا يُقال للصّبيّ: طفل؛ لأنّه يتبع والده في المشي.

(٤) **والمراد بالإعراب هنا**: استعداد الآخر للحركات العامليّة وعدم الامتناع عنها لفظًا أو تقديرًا، ويقابله البناء لا أثر العامل؛ كما لا يخفىٰ. [نتائج].

(٥) أ ـ «الفاء» فصيحةٌ، وهي عند رأي صاحب «الكشّاف»: ما دلّت علىٰ محذوفٍ هو سببٌ لما بعدها؛ سواء كان شرطًا أو معطوفًا عليه؛ أي: إذا كان الأمر كذلك فإعرابه يكون... انتهىٰ.

ب ـ **المراد بالإعراب هنا**: المعنىٰ المصدريّ بمعنىٰ كونه معربًا وقابلًا للحركات والحروف العامليّة. **والحاصل**: أنّ المضارع صار معربًا بواسطة مشابهته لاسم الفاعل مشابهةً تامّةً، ولم يعرب الماضي؛ لعدم المشابهة التّامّة، وبُنِيَ الماضي علىٰ الحركة مع أنّ الأصل في البناء السّكون؛ لوجود مشابهته لاسم الفاعل في الجملة، وهو كونه صفةً للنّكرة، تقول: جاءني ضاربٌ أو رجلٌ ضرب. [عوني].

(٦) «الفاء»: تفصيليّةٌ و«إذا»: ظرفٌ مستقبلٌ خافضٌ لشرطه، منصوبٌ بجوابه عند الجمهور، منصوب المحلّ مفعولٌ فيه لقوله: «أوجب».

[أقسام العامل]

ثمّ العاملُ[1] علىٰ ضربين: ١ ـ لفظيّ[2]، ٢ ـ ومعنويّ[3].

فاللّفظيّ: ما يكونُ لِلّسان فيه حَظّ، وهو علىٰ ضَربيْن: سَماعيّ وقِياسيّ.

[العامل السّماعيّ]

فالسّماعيّ[4]: هو الّذي يتوقّفُ إعمالُهُ علىٰ السَّماع[5]، وهو أيضًا علىٰ نوعين: ١ ـ عاملٌ[6] ....

(١) أظهر، ولم يقل: «ثمّ هو» مع أنّ المقام مقام الضّمير؛ للتّنبيه علىٰ المغايرة؛ لأنّ المراد بالعامل هنا ما يعمّ الأصليّ والملحق به، أو المراد به فيما سبق المفهوم وهنا الأفراد؛ إذ التّقسيم للأفراد علىٰ ما هو رأي البعض، فلهذا أعاده مظهرًا.

(٢) أ ـ أي: منسوبٌ إلىٰ اللّفظ؛ أي: من شأنه أن يتلفّظ باللّسان، فيدخل فيه العوامل المحذوفة والعوامل في كلمات الله تعالىٰ اللّفظيّة الدّالّة علىٰ كلام نفسه القديم وفي كلام الملائكة والجنّ.

ب ـ **فإن قيل**: يلزم من هذا: انتساب الشّيء لنفسه مع أنّه غير جائزٍ؛ لأنّ النّسبة تقتضي المغايرة بين المنسوب والمنسوب إليه، فالعامل اللّفظيّ عين اللّفظ، وكذلك المعنويّ، فلا يوجد المغايرة. **قلنا**: إنّ المراد بالمنسوب: الخاصّ، وبالمنسوب إليه: العامّ، فيوجد المغايرة فلا يلزم انتساب الشّيء لنفسه. [عوني].

(٣) أي: منسوبٌ إلىٰ المعنىٰ، وإنّما سُمِّيَ بالمعنويّ؛ لكونه أمرًا عقليًّا.

(٤) وإنّما قُدِّمَ السّماعيّ علىٰ القياسيّ؛ لسهولة ضبط أفراده المقصود معرفتها؛ ليجري الأحكام عليها؛ لقلّتها أو انحصارها، بخلاف أفراد القياسيّ فإنّها أكثر من أن تُحْصَىٰ، أو لأنّ من أقسام القياسيّ ما يتوقّف معرفته علىٰ معرفة بعض أقسام السماعي فلهذا قُدِّمَ.

(٥) **فإن قيل**: يلزم الدّور من هذا التّعريف، وهو باطلٌ. **أجيب**: بأنّ المراد بالسّماع في التّعريف لغويٌّ ـ وهو السّماع من العرب ـ وبالأوّل اصطلاحيّ فلا يلزم الدّور؛ لأنّ جهتهما مختلفان، والدّور إنّما يلزم إذا كان من جهةٍ واحدةٍ؛ لأنّ الدّور: توقّف الشّيء علىٰ ما يتوقّف عليه. [عوني].

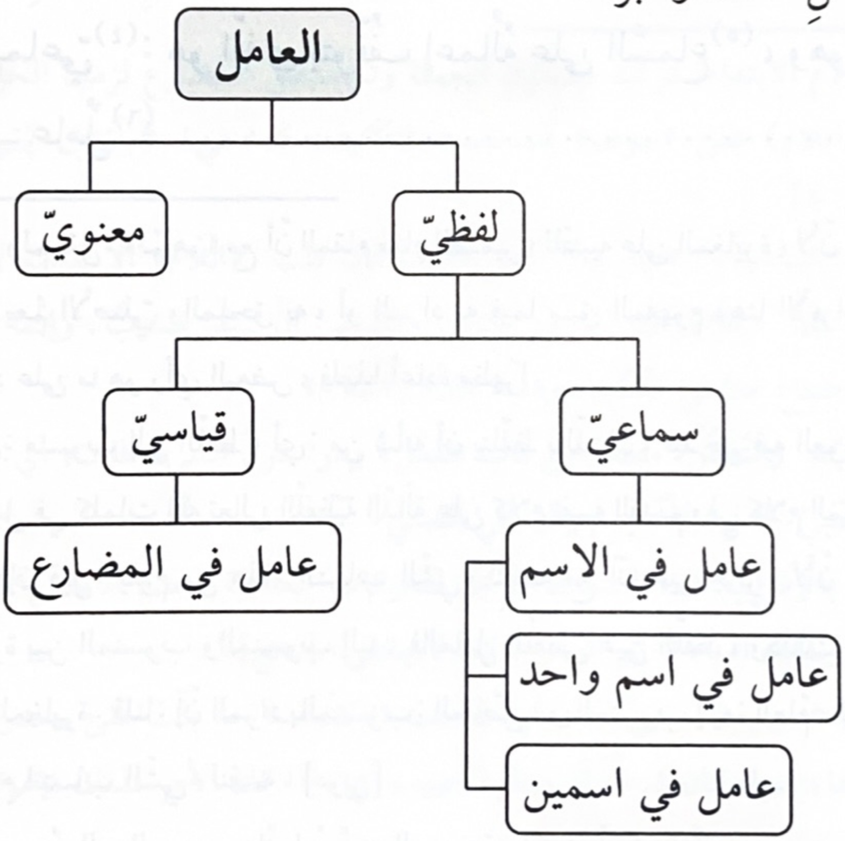
(٦) مرفوع، خبر مبتدأ محذوفٍ؛ أي: الأوّل، أو مجرورٌ، بدلٌ من النوعين.

في الاسم[1]، ٢ ـ وعاملٌ في الفعل المضارع.

والعاملُ في الاسمِ أيضًا علىٰ قسمين[2]:

١ ـ عاملٌ في اسمٍ واحدٍ[3].

٢ ـ وعاملٌ في اسمين؛ أَعْنِي: المبتدأَ والخبرَ في الأصل، ويُسمَّيانِ بعدَ دُخولِ العاملِ: اسمًا وخبرًا له.



(١) ظرفٌ مستقرٌّ، مرفوع المحلّ، صفة عامل، أو متعلّقٌ بـ«عامل» لكونه بمعنىٰ: المؤثّر، أو باعتبار معناه الوضعيّ.

(٢) قسم الشّيء: ما يكون مندرجًا تحته وأخصّ منه، والتّقسيم: ضمّ قيودٍ متباينةٍ أو متخالفةٍ إلىٰ المقسم؛ ليحصل بانضمام كلّ قيدٍ قسمٌ. وهو علىٰ قسمين: تقسيم الكلّيّ إلىٰ جزئيّاته وتقسيم الكلّ إلىٰ أجزائه، والتّفصيل يُطْلَب من محلّه.

(٣) الفرق بين «الواحد» و«الأحد»: أنّ «الأحد»: اسم لمن لا يشاركه شيءٌ في ذاته، و«الواحد»: اسمٌ لمن لا يشاركه شيءٌ في صفاته، أو «الأحد» مختصّ بالله و«الواحد» يُسْتَعْمَل فيه وفي غيره، يرد علىٰ هذا الأخير: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

[حروف الجرّ]

والعاملُ في اسمٍ واحدٍ: حروفٌ تَجُرُّهُ: تُسمّىٰ: حروفَ الجرّ[1] وحروفَ الإضافةِ[2]، وهي عشرون:

١ ـ الباء: للإلصاق، ٢ ـ و«مِنْ»[3]: للابتداء، ٣ ـ و«إلىٰ»: للانتهاء، ٤ ـ و«عن»: للبُعد[4] والمُجاوَزة، ٥ ـ و«علىٰ»: للاستعْلاء، ٦ ـ و(اللّام): للتّعليل أو للتّخصيص، ٧ ـ و«في»: لِلظّرف[5]، ٨ ـ و(الكاف): للتّشبيه، ٩ ـ و«حتّىٰ»: للغاية، ١٠ ـ و«رُبَّ»: للتّقليل، ١١ ـ و(واوُ) القسمِ[6]، ١٢ ـ و(تاؤُه) ١٣ ـ و«حاشا»: للاستثناء[7]، ....

(١) أ ـ قُدِّمَ حروف الجرّ؛ لكون معموله واحدًا ولكونه أكثر استعمالًا وأوفر فائدةً.
ب ـ وهي ما وُضِعَ لإفضاء الفعل أو معناه: إلىٰ الاسم، أو المؤوَّل به، أو حُمِل عليه. **وإنّما سُمِّي حروف الجرّ**: فإنّها تجرّ معنىٰ متعلّقها إلىٰ مدخولها أو أثرها فيما يليها الجرّ.
ج ـ وإنّما عمل الجرّ؛ ليناسب عملها اللّفظيّ عملها المعنويّ في الأصل وللحمل عليه في غيره.
د ـ وإضافة الحروف إلىٰ الجرّ من إضافة المؤثر إلىٰ الأثر أو إضافة السّبب للمسبّب. [عوني].

(٢) وإنّما سُمِّيَت بها؛ لأنّها توصل معنىٰ متعلّقها إلىٰ مدخولها.

(٣) ذكره علىٰ سبيل الحكاية؛ لعدم اسمٍ خاصٍّ يعبر به عنها. وأمّا «الباء» ذكرها باسمها؛ لوجود اسمه وهو يذكّر باعتبار لفظه ويؤنّث باعتبار الحرفيّة وتأويل الكلمة، وكذلك سائر الحروف.

(٤) الفرق بين «مِن» و«عن»: إنّ «مِن» يستعمل في المنقولات، نحو: أخذت منه الدّراهم، و«عن» في غير المنقولات، نحو: أخذت عنه العلم. و«عن» يدلّ علىٰ الانقطاع، و«مِن» لا يدلّ عليه، تقول: خرجت عن البلد، إذا لم تُرِدِ الرّجوع إليه، ومن البلد، إذا أَرَدْتَ الرّجوع إليه.

(٥) ومجرور «في»: إن كان زمانًا أو مكانًا.. فظرف حقيقيّ، وإن لم يكن.. فمجازيٌّ.

(٦) ولم يذكر باؤه؛ لما عرفت من أنّ المقصود بيان العامل لا المعنىٰ ولأنّه داخلٌ في الإلصاق.

(٧) أ ـ أي: لاستثناء ما بعده عمّا قبله، ومعناه: تنزيه المستثنىٰ عمّا نسب إلىٰ المستثنىٰ منه، نحو: «ضرب القوم عمرًا حاشا زيد» أي: هذا منزّهٌ عن ضرب عمروٍ، وهو فعلٌ في الاستعمال الأقلّ.
ب ـ أي: عن السّوء مطلقًا، بخلاف «خلا» و«عدا»، يُقال: «أساء القوم حاشا زيد»=

١٤ ـ و«مُذْ»(١) ١٥ ـ و«مُنْذُ»(٢): للابتداء في الزّمان الماضي، وقد يكونان اسميْن(٣)، ١٦ ـ و«خَلا» ١٧ ـ و«عَدا»: للاستثناء، وقد يكونان فِعْلَيْنِ، وهو الأكثرُ(٤)، ١٨ ـ و«لَوْلا»(٥): لامتناعِ شيءٍ لوجودِ غيرِه، إذا اتّصل بها ضميرٌ، ١٩ ـ و«كَيْ»(٦) إذا دخل على «ما» الاستفهاميّة(٧): للتّعليل، ٢٠ ـ و«لَعَلَّ»:

= ولا يقال: «أحسن القوم حاشا زيد».

(١) أ ـ قدّمه على «منذ» لخفّته، ولأنّه لغة عامّة العرب، بخلاف «منذ» فإنّه مختصٌّ بالحجازيّين، وحكى الأخفش أن الحجازيين يجرّون بهما مطلقًا، والتّميميّين يرفعون بهما. [عوني].
ب ـ بضمّ «الميم» فيهما عند البصريّين، وعند الكوفيّين بكسر «الميم» فيهما، ويختصّان بالمظهر خلافا للمبرّد. [قصاب زاده].

(٢) بُنِي «مذ» على السّكون؛ لأنّه الأصل في البناء، وبني «منذ» على الحركة؛ لاجتماع السّاكنيْن، وعلى الضّمّة؛ لكونه متضمّنًا لمعنى حرفين: أحدهما: «من» والثّاني: «إلى» لأنّك إذا قلت: ما رأيته مذ يومان.. يفهم منه ابتداء الغاية وانتهاؤها، فقويت فناسب أن يُبْنَى على أقوى الحركات وهو الضّمّ. [منه].

(٣) بمعنى: أوّل المدّة أو جميعها، فيكون كلٌّ منهما مبتدأً وما بعدهما خبرهما. وهذا البيان استطراديّ.

(٤) أي: ذلك الكون، فالضّمير راجعٌ إليه من قبيل قوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ﴾ [المائدة: ٨].

(٥) **وهو على أربعة أوجهٍ: أحدها:** أن تدخل على جملةٍ اسميّةٍ أو فعليّةٍ؛ لربط امتناع الثّانية بوجود الأولى، نحو: لولا زيد لأكرمتك؛ أي: لولا زيد موجود، **والثّانية:** أن تكون للتّحضيضِ والعرضِ فتختصّ بالمضارع أو ما في تأويله، نحو: ﴿لَوۡلَا تَسۡتَغۡفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦]. **والثّالثة:** أن تكون للتّنديم والتّوبيخ فتختصّ بالماضي، نحو: ﴿لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣]. **والرّابع:** للاستفهاميّة، نحو: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ﴾ [المنافقون: ١٠].

(٦) قال الدّمامينيّ في «شرح التّسهيل»: إنّ في «كي» ثلاثة أقوالٍ: **أحدها:** أنّه حرف نصبٍ دائمًا، وهو قول الكوفيّين، **والثّاني:** أنّه حرف جرٍّ دائمًا، وهو قول الأخفش، **والثّالث:** أنّه يكون حرف جرٍّ تارةً وناصبًا للفعل تارةً، وهو قول أكثر البصريّين.

(٧) ويدلّ على كون «كي» حرف جرٍّ حذف ألف «ما» كما في: «لم» و«بم» و«عم» و«كيمه عصيت» لأنّه متى كان استفهاميّةً ودخل عليها حرف الجرّ.. حُذِف ألفها تخفيفًا؛ لكثرة=

للتّرجّي في لغةِ عُقَيْلٍ[1].

[متعلَّق الجارّ والمَجْرور]

ولا بُدَّ لهذه الحروفِ مِنْ مُتَعلَّقٍ[2]: فعلٌ[3]، أو شبهُــه[4]، أو مَعْناه[5]، إلَّا الزّائدَ[6] منها، نحو: كفىٰ بالله[7] وبِحَسْبِك دِرْهَمٌ.

و«رُبّ» و«حاشا» و«خَلا» و«عَدا» و«لَوْلا» و«لَعَلَّ» فإنّها لا تَتعلَّقُ بشيء.

[إعراب المجرور]

فمجرورُ الزّائدِ[8] و«رُبّ» باقٍ علىٰ ما كان عليه قبلَ دخولِهما.

= الاستعمال، وفرقا بينها وبين «ما» الموصولة ولم يعكس؛ لأنّ استعمال «ما» الاستفهاميّة بحرف الجرّ أكثر من استعمال الموصولة بها، وليس المراد أنّ حذف ألفها علامة الجرّ، بل إعرابه محلّيٌّ. [عونيّ].

(١) **اللّغة:** ما يعبّر كلّ قومٍ عن أغراضهم، وهي ناقص يأتي من «لغىٰ يلغىٰ».

(٢) ولو محذوفًا.

(٣) مرفوعٌ علىٰ أنّه خبر مبتدأ محذوفٍ؛ أي: هو فعلٌ، أو مجرورٌ علىٰ أنّه بدلٌ من متعلّقٍ.

(٤) وهو ما دلّ علىٰ الحدث من الأسماء المتّصلة بالفعل.

(٥) وهو: كلّ لفظ يُفهَمُ منه معنىٰ الفعل؛ كأسماء الأفعال والظّرف وغيرها. [فتح الأسرار].

(٦) بالجرّ علىٰ البدليّة من «هذه» بدل البعض، أو بالنّصب علىٰ أنّه مستثنًىٰ من هذه الحروف.

(٧) الباء في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ٥٢] زائدة لا تتعلّق بشيء.

وفائدة الزائدة: إما التّأكيد، أو تحسين اللّفظ لحُسن السّجع، أو غير ذلك. ولا مُنافاةَ بين كون الزائد زائدًا وبين كونه مُفيدًا، فإنّ زيادته بالنظَر إلىٰ أصل المعنىٰ الذي ورد عليه التوكيد، وإفادته بالنظَر إلىٰ التوكيد الوارد علىٰ الأصل. [عوني].

(٨) والزّائد من الحروف الجارّة: «الباء» و«من» و«اللّام» و«الكاف» وصرّح في «المغني»: بزيادة «عن» و«علىٰ». **والزّائد:** ما لا يخلّ إسقاطه بأصل المعنىٰ. [فتح الأسرار].

ومجرورُ حروفِ الاستثناء ؛ كالمستثنىٰ بـ«إلّا»[1] علىٰ ما سيجيء[2].

ومجرورُ «لَوْلا» و«لَعلَّ»: مبتدأ وما بعدَه خبرُه ، نحو: لَوْلاكَ[3] لهَلَكَ زيدٌ ولعلّ زيدٍ قائمٌ[4].

ومَجْرورُ ما عَدا هذه السّبْعة منصوبُ المحلِّ علىٰ أنّه مفعولٌ فيه لمُتعلَّقِهِ إنْ كان الجارُّ «في» أو ما بمعناه[5] ، نحو: صلّيتُ في المسجد أو بالمسجد.

أو مفعولٌ له ، إنْ كان الجارُّ لامًا[6] أو ما بمعناه ، نحو: ضربتُ زيدًا للتّأديبِ ، وكَيْمَهْ[7] عصيْتَ.

---

(١) ولم يقل: منصوبٌ ، مع أنّه أخصر ؛ لأنّ إعراب المستثنىٰ ليس النّصب فقط ، بل فيه أربعة إعرابٍ: يجب النّصب ، ويجوز النّصب ، ويختار البدل ، ويعرب علىٰ حسب العوامل ، ويكون مجرورًا.

(٢) . . .

(٣) «الكاف» ضميرٌ بارزٌ مجرورٌ واقعٌ موقع المرفوع ، مبنيٌّ علىٰ الفتح ، مرفوع المحلّ ، مبتدأ عند الأخفش. «الكاف» ضمير بارزٌ مجرورٌ بـ«لولا» الجارّ والمجرور غير متعلّق بشيءٍ ، مرفوع المحلّ ، مبتدأ عند سيبويه. [قدقيّ].

(٤) **فالحاصل**: أنّ حروف الجرّ علىٰ ثلاثة أقسام: ١ ـ قسم يحتاج إلىٰ المتعلّق دائمًا ، وهو: «مِن» و«إلىٰ» و«عن» و«علىٰ» و(واو) القسم و(تاؤه) و«مذ» و«منذ» و«كيمه». ٢ ـ وقسم لا يحتاج إلىٰ المتعلّق أصلا ، وهو: «ربّ» و«حاشا» و«خلا» و«عدا» و«لولا» و«لعلّ». ٣ ـ وقسم يحتاج إلىٰ المتعلّق في بعض الأوقات ، وهو: (اللام) و(الكاف) و(الباء) و«حتّىٰ».

(٥) وكون المجرور بلفظ «في» أو ما بمعناه مفعولًا فيه مبنيّ علىٰ رأي ابن الحاجب وتبعه المصنّف ، وأمّا علىٰ رأي الجمهور: فمفعولٌ به غير صريحٍ ؛ إذ المفعول فيه عندهم مشروطٌ بتقدير «في» فهذان المثالان عند الجمهور ليسا بمفعولٍ فيه ؛ لعدم شرطه ، وهو تقدير «في» لأنّ «في» ملفوظٌ فيهما. [عونيّ].

(٦) وهذا كالمفعول فيه في الاختلاف بين ابن الحاجب والجمهور. [عونيّ].

(٧) أي: لأيّ غرضٍ عصيت ربّك ، فـ«كي» بمعنىٰ «اللّام» **وأصل «كيمه»**: «كيما» حُذِفَ الألف ؛=

أو مفعولٌ به غيرُ صريحٍ إنْ كان الجارُّ ما عداهما، نحو: مررْتُ بزيدٍ.

وقد يُسنَدُ(١) المتعلَّقُ إلىٰ الجارّ(٢) والمجرورِ فيكونُ مرفوعَ المحلِّ علىٰ أنّه(٣) نائِبُ الفاعلِ، نحو: مُرَّ بزيدٍ.

ويجوز تقديمُ(٤) ما عدا هٰذا علىٰ متعلَّقه، نحو: بزيدٍ مررتُ.

[حذف المتعَلَّق]

وقد يُحذَفُ المتعلَّقُ، فإنْ كان المحذوفُ فعلا(٥) ....

= لئلا يلتبس «ما» الاستفهاميّة بـ«ما» الموصوليّة؛ كما حُذِفَ مع سائر حروف الجرّ، نحو: «لِمَ» و«بِمَ» ثمّ أُلحِقت هاء السّكت بدل الألف، فقيل: «كيمه». [عوني].

(١) أ ـ كلمة «قد» يفيد التّقليل بالنّسبة إلىٰ إسناده الجارّ والمجرور، لا بالنّسبة إلىٰ إسناده إلىٰ المتعلّق فإنّه كثيرٌ، بل دائمٌ، تأمّل. [أحمد نازلي].

ب ـ (و «قد»): عطفٌ علىٰ مقدّرٍ تقديره: الأصل في المتعلّق أن يسند إلىٰ غير الجارّ، وقد يسند... إلخ.

ج ـ (يسند): **الإسناد**: نسبة إحدىٰ الشّيئين إلىٰ الآخر بحيث يفيد المخاطب فائدةً تامّةً، وقد يطلق ويراد به نسبة أحدهما إليه مطلقًا وهو المراد هنا؛ إذ نحو: ممرورٌ به، من قبيل إسناد المتعلّق إلىٰ الجارّ والمجرور ولا يتناوله المعنىٰ الأوّل، ففي «يسند» تجريد. [نازليّ].

(٢) أي: يسند المتعلّق إلىٰ المجرور بواسطة الجارّ، ففي العبارة مسامحةٌ؛ إذ الجارّ آلةٌ ووسيلةٌ في إفضاء معنىٰ المتعلّق إلىٰ المجرور، فيكون من جملة المتعلّق الذي هو العامل، فكيف يكون من جملة المسند إليه الذي هو من قبيل المعمول؟ كما حقّقه في «الامتحان».

(٣) أي: مجموع الجارّ والمجرور علىٰ ما هو المناسب للسّياق، فعلىٰ هذا يكون في قوله: «مرفوع المحلّ...» تسامحٌ أو تجوّزٌ بتسميته باسم الجزء، أو الضّمير راجع إلىٰ الجزء فقط؛ لقربه، فلا تسامح ولا تجوّز.

(٤) وإنّما يجوز؛ لأنّه معمولٌ ضعيفٌ يعمل فيه العامل أينما وجد ولأنّه من قبيل الظّرف وهو كالحميم له، فيدخل فيما لا يدخل الأجانب.

(٥) ولم يذكر شبه الفعل أو معناه؛ لأنّه إذا أُرِيد بالفعل الفعل الاصطلاحيّ.. فذكر الفعل=

عامًّا(١) مُتَضَمَّنًا في الجارّ والمجرور(٢).. يُسمّيانِ: ظَرْفًا(٣) مُسْتقرًّا(٤)، نحو: زيدٌ في الدّار(٥)؛ أي: حصل.

وإنْ لم يكنْ كذلك(٦) أو لم يُحذَف متعلَّقُه.. يُسمّيانِ: ....

= وترك شبهه ومعناه ـ مع أنهما متعلّقان أيضًا ـ مبنيّ على الاكتفاء به؛ لأصالته، وإذا أُرِيد به اللّغويّ.. فالمراد بالفعل الدّال على الحدث، فيعمّ شبهه ومعناه، لأنّهما أيضًا دالّان على الحدث. [عونيّ].

(١) أي: عامًّا لكلّ الموجودات، وهي خمسةٌ: «الكون» و«الوجود» و«الحصول» و«الثّبوت» و«الاستقرار». فالبصريّون يقدّرون الفعل مثل: «كان» و«حصل» والكوفيّون يقدّرون اسم الفاعل مثل: «كائن» و«حاصل». وإنّما قدّر البصريّون الفعل؛ لأنّه أصل في العمل، والكوفيّون الاسم؛ لكون المفرد أصلًا في الخبر. [عونيّ].

(٢) الجار والجرور يكون ظرفا مستقرا في أربعة مواضع: **الأول**: إن وقع خبرا لمبتدأ، نحو: زيد في الدار، **والثاني**: إذا وقع حالا، نحو: زيد أبوه قائم في الدار، **والثالث**: إذا وقع صفة، نحو: رجل في الدار قائم، **والرابع**: إذا وقع صلة للموصول، نحو: الذي في الدار زيد فله درهم. [شرح مواقف].

(٣) لاستقرار معنى العامل وعمله وإعرابه وضميره في الجارّ والمجرور. أمّا الأوّل.. فظاهرٌ، وأمّا البواقي.. فبانتقال كلٍّ منهما منه؛ لقيامهما مقامه فقد يقع ركنًا.

(٤) قوله: «مستقرًّا» المشهور بين النّاس استعمال «المستقرّ» اسم مفعول بفتح «القاف» **والظّاهر**: أنّه خطأ؛ لأنّ «استقرّ» و«قرّ» بمعنى واحدٍ، فالظّرف قارّ؛ أي: قائم مقام عامله، لا مقرور؛ لأنّه لازمٌ. ولا يجيء منه اسم مفعول، وأمّا ما جاء في «التّنزيل»: ﴿فَمُسۡتَقَرّٞ﴾ [الأنعام: ٩٨] فاسم مكانٍ، لا اسم مفعولٍ؛ كما ذكره شهاب الدّين، وقال الجاربرديّ: «المستقرّ» بفتح «القاف» من قبيل الحذف والإيصال؛ أي: مستقرّ فيه، فحذف فيه اختصارًا، انتهى. فعلى هذا يجوز بفتح «القاف» كما في «الفروق». [عونيّ].

(٥) واعلم: أنّ الشّريف قال في «حواشي الكشّاف»: إنّ الظّرف المستقرّ ما كان متعلّقه مقدّرًا سواء كان عامًّا أو خاصًّا، واللّغو ما يقابله. وأمّا على المشهور بين النّحاة: أنّ الظّرف ما كان متعلّقه مقدّرًا عامًّا، واللّغو ما يقابله. [مير أبي الفتح].

(٦) أي: إن لم يكن المحذوف عامًّا متضمّنًا فيهما. [نتائج].

ظَرْفًا لَغوًا[1]، نحو: زيدٌ في الدّار؛ أي: أكل، ومررْتُ بزيدٍ.

[حذف حَرْف الجرّ]

وقد يُحذَف الجارُّ، وهو علىٰ نوعين: قياسيٌّ وسماعيٌّ.

فالقياسيُّ في ثلاثةِ مواضعَ[2]:

[حذف حرف الجرّ من المفعول فيه]

الأوّل: المفعولُ فيه[3]، فإنَّ حذفَ «في» منه قياسيٌّ[4] إنْ كانَ ظرفَ زمانٍ[5]؛ مُبهَمًا كان أو مَحدودًا[6]، نحو: سِرْتُ[7] حِينًا[8] ....

(١) وإنّما سُمِّيَ لغوًا؛ لأنّه فضلة يتم الكلام بدونه، أو لأنّه مُلغَىٰ مِن جِهة العمل حيث لا يعمل. [عوني].

(٢) مجرورٌ بالفتحة؛ لكونها غير منصرفةٍ مضاف إليه لـ «ثلاثة».

(٣) وهو الاسم الذي وقع فيه مضمون عامله من زمانٍ أو مكانٍ.

(٤) أي: قياسيٌّ، وإنّما فسّرناه بالقياسيّ؛ لعدم صحّة الحمل؛ إذ المحمول علىٰ الحذف قياسيّ لا قياس؛ إذ القياس قانون والحذف مستنبطٌ منه؛ لأنّ شرط الحمل التّغاير الذّهنيّ والاتّحاد الخارجيّ، فلم يوجد شرطه، فلزم التّأويل؛ لصحّة الحمل. **والحمل ثلاثة**: حمل الاشتقاق، وحمل المواطأة، وحمل «ذو» والتّأويل بحمل الاشتقاق؛ لأنّ اسم المنسوب في حكم المشتقّ أو يؤوّل بحمل «ذو» أي: ذو قياسٍ. [عونيّ].

(٥) **فالظرف**: الزّمان المبهم ما لا يتعيّن له مقدارٌ مخصوصٌ؛ كـ«حين» و«وقت». **والمحدود**: ما يتعيّن له مقدارٌ مخصوصٌ؛ كـ«يوم» و«ليل» إذ كلٌّ منهما اثنا عشر ساعة، أو عشر ساعات إلّا أنّ اليوم من الطّلوع إلىٰ الغروب واللّيل بالعكس. [حدائق].

(٦) **والمبهم من الزّمان**: ما لم يُعتبَرْ له حدّ ونِهايَةٌ. **والمحدودُ**: ما اعتُبِر فيه ذلك. [فتح الأسرار].

(٧) **سرت**: بكسر «السّين» مشتقّ من «السّير» أصله: سَيَرْتُ، قُلِبت «الياء» ألفًا وحُذِفت وكُسِر «السّين» دلالة علىٰ «الياء» المحذوفة.

(٨) وإنّما حُذِف في الزّمان المبهم؛ لأنّ الزّمان جزءٌ مفهوم الفعل، فيصحّ انتصابه به بلا واسطةٍ؛=

وصُمْتُ شَهْرًا[1].

أو ظرفَ[2] مكانٍ مُبهمًا[3]، وهو: ما ثبَتَ له اسمٌ بسببِ أمرٍ غيرِ داخلٍ في مُسمَّاه[4]، كالجِهات السِّتِّ، وهي: ١ ـ «أمامٌ» و«قُدّامٌ» ٢ ـ و«خَلْفٌ» ٣ ـ و«يمينٌ» ٤ ـ و«يسارٌ» و«شمالٌ» ٥ ـ و«فوق» ٦ ـ و«تحت».

وكـ«عند»[5] و«لدى» و«وسْط» بِسُكُون السِّين[6]، و«بينَ» و«إزاءَ» و«حِذاءَ» و«تِلقاءَ».

وكالمقادير[7] ....

= كالمصدر. وأمّا انتصابه بشبه الفعل أو معناه، وإن لم يكن ذلك جزأ من مفهومهما.. فبالحمل عليه.

(١) وإنّما حذف «في» في الزّمان المحدود؛ لاشتراك الزّمان المبهم في الزّمانيّة وكونه جزأ من مفهوم الفعل في نفس الزّمان. [عونيّ].

(٢) بالنّصب عطفٌ على ظرفِ زمانٍ؛ أي: أو كان ظرف مكانٍ.

(٣) وإنّما حذف في المكان المبهم؛ للحمل على الزّمان المبهم؛ لاشتراكهما في صفة الإبهام.

(٤) الضّمير في «مسمّاه» إمّا عائدٌ إلى الاسم فالإضافة لاميّةٌ، أو راجعٌ إلى «ما» فالإضافة بيانيّةٌ. [نازليّ].

(٥) وإنّما أعاد الجارّ ولم يقل: «وعند» ليتعيّن العطف على الجهات، ولا يتوهّم العطف على «أمام» فإنّه ليس بصحيحٍ؛ إذ يلزم حينئذ كونه من الجهات السّتّ، وليس كذلك.

ب ـ قال صاحب «الضّوء»: وهو من الظّروف المكانيّة، وقد يستعار للزّمان، نحو: عند اللّيل وعند النّهار. وفيه لغات ثلاث: «عند» بكسر «العين» وفتحها وضمّها، ولا يستعمل إلّا ظرفًا، فلا يقال: عندك واسعٌ، وقد يدخل عليها من الحروف الجارّة «من» وحدها، ولا يقع في تصاريف الكلام مجرورةً إلّا بها، نحو قوله تعالى: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]. [قصاب زاده].

(٦) بمعنى «بين». في الصّحاح: كلّ موضع يصحّ فيه «بين» فهو وسط؛ بالسّكون. [فتح الأسرار].

(٧) وإنّما أعاد الجارّ ولم يقل: والمقادير؛ إشارة إلى أنّها نوع آخر من المبهم، حتّى ظنّ البعض ـ وهو الجزوليّ ـ أنّها خارجة عنه. [كذا في الشّرح].

المَمْسُوحَةِ[(١)]، نحو: «فَرْسَخ» و«مِيل» و«بَرِيد»[(٢)] إلَّا جانبًا، وجِهةً، ووَجهًا، ووَسَطًا[(٣)] ـ بفتح السّين ـ وخارجَ الدّار، وداخلَ الدّار، وجوفَ البيت، وكلَّ اسمِ مكانٍ لا يكون بمعنى الاستقرار[(٤)]، نحو: «المَقتَل» و«المَضرِب» وكذا إنْ كان[(٥)] بمعناهُ ولم يكنْ متعلّقُه بمعناهُ[(٦)]، نحو: «مَقامٍ»[(٧)] و«مكانٍ».

فإنّ هذه المُستثْنياتِ لا يجوز حذفُ «في» منها، لا يُقال: أكلْتُ جانبَ الدّار، أو مَضْرِبَ زيدٍ[(٨)]، أو مَقامَه، بل: في جانب الدّار[(٩)]، أو في مَضْرِبِ

---

(١) مِن مَسَحَ الأرْضَ مِساحةً: قاسَها وقسّمها.

(٢) **فإن قلت**: كيف يصحّ أن يكون مثل «فرسخ» ظرف مكانٍ مبهمٍ؛ لأنّ أوّله وآخره معيّن. **قلنا**: إنّ كونه محدودًا إنّما هو في اللّغة، وكلامنا في الاصطلاح، وهو فيه مبهمٌ. [منه].

(٣) **الفرق بين «الوسْط» بسكون «السّين» و«الوسط» بفتحها: أنّ الأوّل**: اسمٌ مبهمٌ لداخل الدّائرة، **والثّاني**: اسم لمعيّن بين طرفي الشّيء. [عوني].

(٤) **ومعنى الاستقرار**: كون الشّيء ذا قرارٍ، فالمقام والمكان وغيرهما يكون الذّات، ويوجد فيها بخلاف المقتل، فإنّ الذّات فيه ذات قرارٍ، وأمّا تفسير الشّرّاح بـ«الكون» في مكانٍ.. فتفسيرٌ بلازمه. [سليمان].

(٥) أي: كما لا يحذف «في» في كلّ اسم مكان لم يكن بمعنى الاستقرار كذلك لا يحذف.

(٦) أي: إن كان اسم المكان بمعنى الاستقرار ولم يكن متعلّق الظّرف المكان بمعنى الاستقرار.

(٧) فإنّه وإن ظهر كونهما ظرفًا لمضمونهما، لكن لم يظهر كونهما ظرفًا لعاملهما مع أنّ المقصود؛ لعدم كونه بمعنى الاستقرار، فلا بدّ من «في» للتّنصيص على ظرفيّتهما.

(٨) أتى المصنّف ـ نوّر الله مرقده ـ بأمثلة ثلاثة لإحدى عشر مستثنيات من المبهم المكانيّ؛ لأنّها في الحقيقة على ثلاثة أنماطٍ: **النّمط الأوّل**: من قوله «إلّا جانبًا» إلى قوله «وكلّ اسم مكان». **والنّمط الثّاني**: منه إلى قوله «وكذا إن كان». **والنّمط الثّالث**: منه إلى قوله «وأمّا إن كان».

(٩) أي: بل يقال: أكلت في جانب الدّار. وكلمة «بل» تُسْتَعْمَل على ثلاثة أوجهٍ: **أحدها**: الإضراب، إذا كان ما قبلها غلطًا، **والثّاني**: التّرقي، إذا كان ما بعدها أولى، **والثّالث**: مجرّد الانتقال؛ كما في «الفروق».

زيدٍ، أو في مَقامِهِ.

وأمّا[1] إنْ كان[2] عاملُ القسمِ الأخيرِ[3] بمعنى الاستقرارِ.. يَجوزُ حَذفُ «في»[4] منه، نحو: قمتُ مقامَه وقعدتُ مَكانَه.

وإنْ كان[5] ظرفَ مكانٍ محدودًا، وهو: ما ثبت له اسمٌ بسببِ أمرٍ داخلٍ في مُسمَّاهُ نحو «دار»[6].. فلا يجوز حذف «في»[7] منه، فلا يُقال: صلّيتُ

(١) كلمة «أما» حرف شرطٍ لتفصيل ما أجمله المتكلّم في الذّهن، وعديله ما تقدّم معنى، فكأنّه قيل: أمّا إن لم يكن عامل القسم الأخير بمعنى الاستقرار.. فلا يجوز حذف «في» وأمّا إذا كان... إلخ، أو لمجرّد الاستئناف.. فحينئذٍ لا حاجة إلى تقدير العديل، والمبتدأ إمّا مقدّرٌ على القول بلزوم الاسم بعدها؛ أي: وأمّا الحذف، أو غير مقدّرٍ على القول بعدمه. [زبدة].

(٢) يفصل بين «أمّا» و«الفاء» بأحد أمور خمسةٍ: المبتدأ والخبر، نحو: أمّا في الدّار فزيد، وهو قليلٌ، أو جملة شرطٍ، نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ﴾ [الواقعة: ٨٨]. الآية، واسم منصوب لفظًا أو بجرّ بما بعده، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، أو بمحذوفٍ يفسّره ما بعد «الفاء»، نحو: أمّا زيدًا فاضربه. [كذا في مغني اللّبيب].

(٣) وهو ما يكون بمعنى الاستقرار مِن اسم المكان. [نتائج].

(٤) أ ـ وإنّما يجوز حذف «في» لوضوح ظرفيّته له مع دلالته على القرار، فلا حاجة إلى تنصيص الظّرفيّة بإدخال «في» عليه مأخوذين من حدث أو كلّ واحدٍ من حدثٍ. [فتح].

ب ـ جواب الشّرط، وهو: «إن كان» والشّرط مع جوابه جواب «إمّا». والتّقدير: وأمّا عامل القسم الأخير فإن كان... انتهى. و«الفاء» محذوفٌ مع مدخوله؛ أي: فأقول: يجوز حذف «في».

(٥) أ ـ أي: المفعول فيه.

ب ـ غيّر الأسلوب السّابق، وعدل عن «أو» إلى «الواو» تنبيهًا على أنّ ما سيُتْلَى عليك ليس موافقًا لسابقه في حكم حذف «في» وأنّ هذا ابتداء كلام، فلذلك أتى بـ«الواو» الابتدائيّة.

(٦) و «بيت» و«بلد» فإنّها أسماء لتلك المواضع بسبب أشياء داخلة فيها؛ كـ«الدار» في البلد، و«البيت» في الدّار، و«الجدار» و«السّقف» في البيت.

(٧) أي: لا يجوز حذف «في» من الظّرف المكان المحدود؛ إذ لا يحمل على الزّمان المبهم؛=

دارًا، بل: في دارٍ[1]، إلَّا ممّا بعدَ «دَخَلَ» و«نَزَلَ» و«سَكَنَ»[2]، نحو: دخلْتُ الدّارَ، ونزلْتُ الخانَ، وسَكَنْتُ البلدَ.

[حذف حرف الجرّ من المفعول له]

والثّاني: المفعولِ له[3] إذا كان فَعْلًا[4] لفاعلِ الفِعلِ[5] المُعلِّلِ به ومُقارِنًا له[6] ....

= لاختلافهما ذاتًا وصفةً، ولا على المحدود، ولا على المكان المبهم؛ لعدم أصالتهما.

(١) وتَحْقِيقُه: أنَّ القياسَ في حذف «في» مِن المفعول فيه إنّما يجوز في ظرف الزّمان؛ لِكَوْن الزّمان جزءًا من الفعل. وأمّا ظرف المكان إذا كان مُبهمًا.. يُحمَل على ظرف الزّمان المبهم؛ لاشتراكهما في الظّرفيّة والمبهميّة، فيُحذَف منه لذلك. وأمّا إذا كان محدودًا يكون اشتراكهما في الظّرفيّة فقط.. فلا يُحمَل عليه، فلا يُحذَف منه. [أيوبيّ].

(٢) فإنّه يجوز حذف «في» منه على الحذف والإيصال، بطريق التّوسّع؛ لكثرة استعمالها، أو لكمال مشابهة ما بعدها بالمفعول به؛ لشدّة اقتضائها إيّاه، حتّى ظنّ الجرميّ أنّه مفعولٌ به، وليس كذلك؛ لمجيء استعماله بـ«في» على أنّ مصدرها على «فعول» وهو في الأغلب مصدر اللّازم؛ كـ«الخروج». [نتائج].

(٣) فإنَّ (اللَّامَ) يُحذف منه قياسًا عند وجودِ الشّروطِ الثّلاثةِ: **الأوّل**: إذا كان المفعول له فعلا؛ يعني: كون المفعول له حدثًا قائمًا بالغير. **والثّاني**: كونه حدثًا لفاعل الفعل المعلّل به؛ أي: بالمفعول له؛ يعني: كون فاعلهما متّحدًا. **والثّالث**: كون زمان المفعول له مقارنًا، أو متّصلا متّحدًا، أو لا له؛ أي: لزمان الفعل المعلّل في الوجود. [نيازيّ].

(٤) أ ـ **والمرادُ بالفَعْل هنا**: الحَدَث والمصدر. [أيوبيّ].

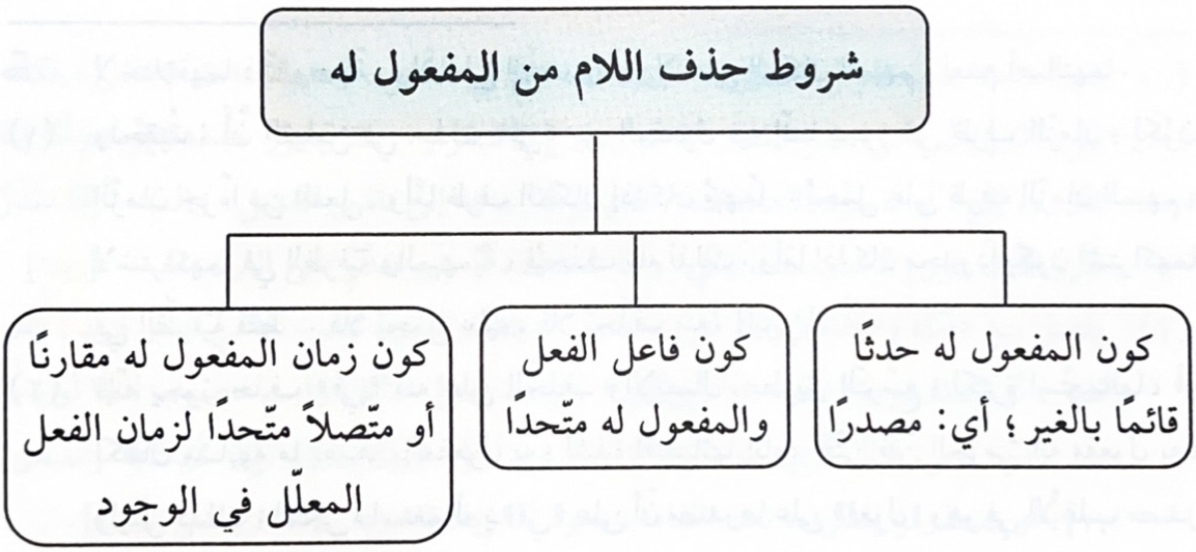
ب ـ أي: دالًّا على الحدث، ولم يقل مصدرًا؛ كما هو عادة السّلف؛ لأنّ قوله «فعلًا» يغني عنه؛ لأنّ المراد منه الحدث، وهو المصدر، فيكون تصوّر ذلك المعنى عاملًا للشّخص على الفعل. [محرم أفندي].

(٥) أي: الفعل الاصطلاحيّ، فاكتفي به عن شبه الفعل؛ إذ المراد به الدّال على الحدث، فيشمله أيضًا، مثل: أنا خارجٌ من الدّار خوفًا. [فتح الأسرار].

(٦) **والحاصل**: إنّ شروط حذف «اللّام» من المفعول له ثلاثةٌ: كونه حدثًا، ومتّحدًا فاعلهما،=

في الوُجود⁽¹⁾ ، نحو: ضربتُ زيدًا تأديبًا له⁽²⁾ ، بخلافِ: أكرمتُكَ لإكْرامِكَ وجِئتُكَ اليَوْمَ لوَعْدِي أَمْسِ.

وفي هَذيْنِ المَوضعيْنِ⁽³⁾ إذا حُذِفَ الجارُّ يَنتصِبُ المجرورُ إنْ لم يَكُنْ نائبَ الفاعلِ، ويُرفَعُ إن كان نائبَه⁽⁴⁾ بالاتّفاق.



= ومتّحدًا زمان وجودهما. وإنّما حُذِف «اللّام» إذا اجتمع الشّروط الثّلاثة؛ لمشابهته المفعول المطلق بسبب الشّروط، فيتعلّق العامل به بلا واسطة تعلّق المصدر. [عونيّ].

(١) أي: بأن يتّحد زمان وجودهما. و«الوجود» أعمّ ممّا في الواقع، أو في قصد الفاعل فلا يرد الإشكال. [عونيّ].

(٢) **قيل**: التّأديب عين الضّرب، فكيف يحصل التّأديب بالضّرب؟ **أجاب الفاضل العصام**: بأنّ هذا ممنوعٌ؛ بل هو إحداث الأدب وما يليق بالشّخص، والضّرب سببٌ ووسيلةٌ له، والسّبب غير المسبّب.

(٣) أي: المفعول فيه والمفعول له المذكورين.

(٤) ثمّ إنّ الرّفع على تقدير النّيابة: وقوعيّ في الأوّل، وفرضيّ في الثّاني؛ لما تقرّر عندهم أنّه لا ينوب مناب الفاعل. [نتائج].

[حذف حرف الجرّ من «أنْ» و«أنّ»]

والثّالثُ: «أنْ» و«أنَّ» فالجارّ يُحذَف منهما[1] قياساً[2]، نحو قوله تعالىٰ: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس]؛ أي: لأنْ جاءَهُ[3] الأعْمَىٰ، [ونحو قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨] أي: لأنّ المساجد لله].

والسّماعيّ: فيما عدا هذه الثّلاثة ممّا سُمِعَ من العرب فيُحفَظُ ولا يُقاس عليه.

[الحذْفُ والإيصالُ]

ثمّ القياس بعدَ الحذف في غيرِ الأوّليْن[4]: أنْ تُوصِلَ متعلَّقَه إلىٰ

(١) وإنّما حُذِف حرف الجرّ من «أن» و«إن» لأنّهما حرفا موصول طويل بصلته، فأجازوا فيهما التّخفيف بحذف حرف الجرّ؛ لدفع الثّقل الثّقلَ الحاصل بالطّول. [عونيّ].

(٢) وإنّما جاز حذفُه من هذين الحرفين؛ لِكَوْن الأُولىٰ داخلة علىٰ الجملة الفعليّة، والثّانيّة داخلةً علىٰ الجملة الاسميّة. [أيوبيّ].

(٣) **فإن قلت:** «اللّام» المحذوفة لا يخلو من أن يكون من القرآن أو لا، لا سبيل إلىٰ الأوّل؛ لأنّ القرآن لا يزيد ولا ينقص؛ لأنّهما من أمارات الحدوث، تعالىٰ كلام الله عن ذلك، ولا إلىٰ الثّاني؛ لأنّه يلزم أَلّا يشهد بحذف «اللّام» بما لا يكون من القرآن. **قلت:** لا مخلص من هذا السّؤال علىٰ المجاز؛ بأنْ يقول: حُذِفت «اللّام» مجازًا حفظًا للقواعد العربيّة، لا علىٰ سبيل الحقيقة. [نازليّ].

(٤) أ ـ أي: في غير المفعول فيه وفي غير المفعول له. [أيوبيّ].

ب ـ وإنّما كان ذلك الإيصال قياساً؛ لزوال كونه مدخول الجارّ، وهو المانع من الوصول والظّهور، وإن لم يظهر في الثّالث لمانع آخر منه، وهو الحرفيّة. [عونيّ].

ج ـ ولعلّ هذه العبارة وقعت من قلم النّاسخ، **والصّواب أن يقال:** ثمّ القياس في الحذف في الأوّلين أن يوصل... انتهىٰ؛ كما تدلّ عليه التّماثيل، فتأمّل.

د ـ وإنّما قال: «في غير الأوّلين» لأنّ كون القياس علىٰ ما ذكر في الأوّلين علىٰ الاتّفاق،=

المجرور فتُظهِرَ الإعرابَ[1] المحلّيَّ، وهو النّصبُ على المفعوليّة[2] أو الرّفعُ[3] على النّائبيّة، ويُسمّى حذفًا وإيصالا، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: مِن قومِهِ، ونحو قولهم: مالٌ مُشترَكٌ وظرفٌ مُستقَرّ؛ أي: مُشترَكٌ فيه[4] ومُستقَرّ فيه.

وقد يَبقى مجرورًا على الشّذوذ[5]، نحو: اللهِ[6] لأفعلَنَّ؛ أي: واللهِ لأفعلنَّ.

ولا يجوز تعلُّق الجارَّيْنِ[7] ....

= وفي غيرهما على الاختلاف، ولهذا قال: «في غير الأوّلين». [كشف الأسرار].

هـ ـ وإنّما قال: «في غير الأوّلين» إذ في الأوّلين ـ وهما المفعول فيه والمفعول له ـ لا يبقى مجرورًا أصلًا بالاتّفاق.

(١) وذلك القياس مذهب سيبويه؛ لأنّه الغالب في حذف الجارّ، فينبغي أن يحمل عليه ما أبهم حاله، وأمّا مذهب الخليل والكسائيّ: فالقياس إبقاؤه على ما كان من الجرّ؛ لأنّ ما أبهم حاله ينبغي أن يبقى على ما كان بالاستصحاب وإن كان الإبقاء فيما ظهر فيه شاذًّا قليلًا.

(٢) أي: على مفعوليته هي غير المفعول فيه وغير المفعول له، وهذا إن كان المتعلق فعلا معلوما أو اسم الفاعل. [أيوبي].

(٣) أي: وإما رفع على أنه نائب الفاعل إن كان المتعلق فعلا مجهولا أو اسم المفعول. [أيوبي].

(٤) حذف الجارّ وهو «في»، ورفع المجرور وهو الضّمير، وأقيم مقام الفاعل واستتر. ومثال النّصب من ثالث القياسيّ ما مرّ من: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾ ومثال الرّفع منه، نحو: أُعْجِبُ أن ضربت أو أنّك ضاربٌ.

(٥) **الشّاذّ**: هو الّذي يكون في كلام العرب كثيرا لكن يخالف القياس. **والنّادر**: هو الّذي يكون وقوعه قليلا لكن يكون على القياس. والشّاذّ قد يُطلَق على النّادر، وهو المراد هنا. [كما في قصا بزاده].

(٦) وإذا كان المقسم به لفظة «الله» فالبصريّون والكوفيّون يجوّزون الجرّ في كلّ مقسم به حذف جاره وإن كان بلا عوضٍ، نحو: ربِّ الكعبة لأفعلنّ. [فتح الأسرار].

(٧) وإنّما لم يجز تعلّقهما به؛ لأنّ مبنى العمل على الاقتضاء، وإذا تعلّق أحدهما به.. اشتغل=

ـ بمعنًى واحدٍ[١] بدونِ العَطفِ ـ بفعلٍ واحدٍ[٢]، فلا يُقَالُ: مررْتُ بزيدٍ بعمرٍو[٣]، ولا: ضربْتُ يومَ الجمُعةِ يومَ السَّبْتِ[٤]، بخلافِ: ضربْتُ يومَ الجُمُعة أمامَ المسجد وأكلْتُ مِن ثمرِهِ مِن تُفَّاحِهِ[٥].

= بالعمل في مجروره عن غيره وقضىٰ حاجته ولم يبق له اقتضاء لمثله حتىٰ يعمل فيه.

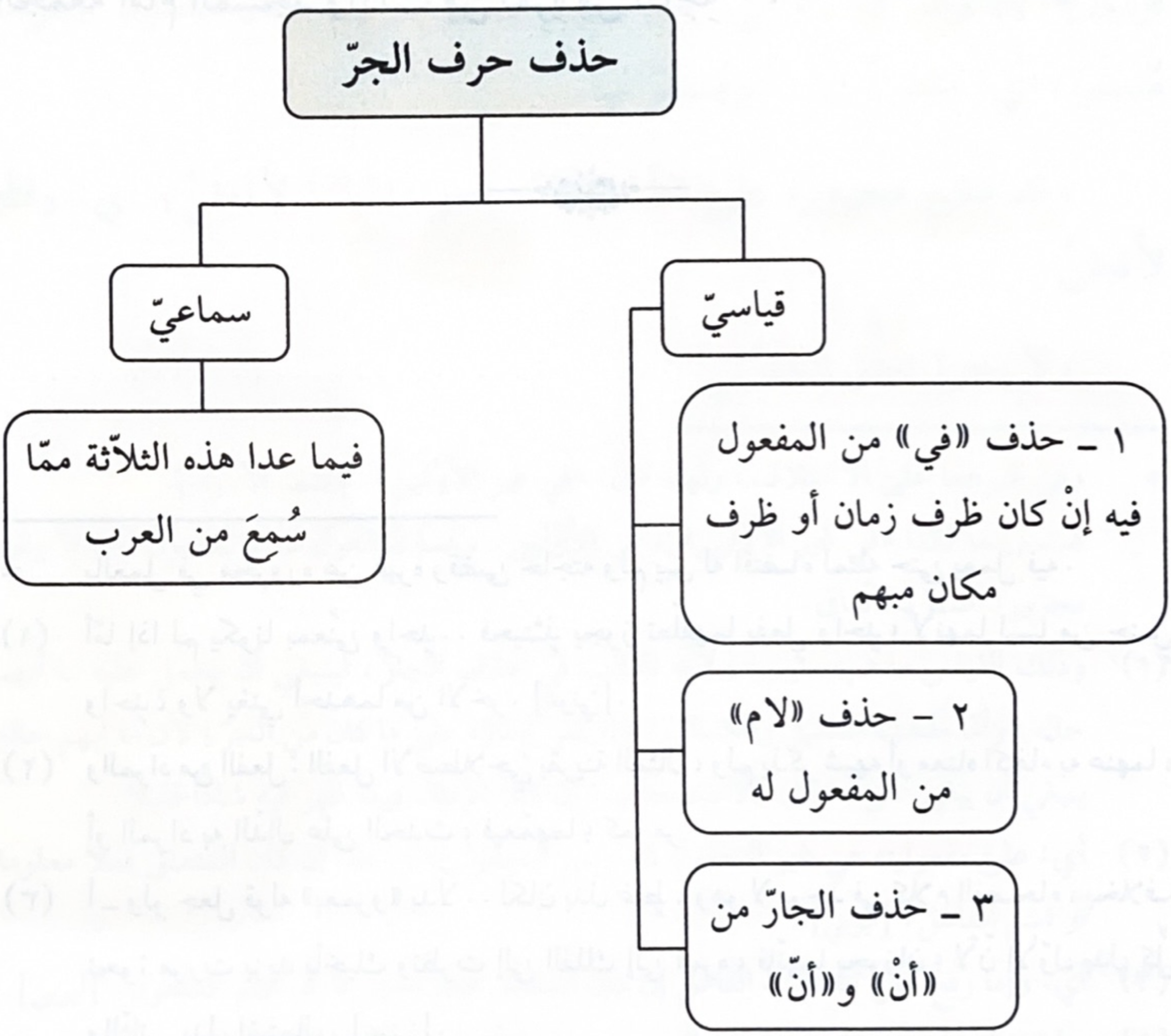
(١) أمّا إذا لم يكونا بمعنىً واحدٍ.. فحينئذٍ يجوز تعلّقهما بفعلٍ واحدٍ؛ لأنّهما ليسا من جنسٍ واحدٍ، ولا يغني أحدهما من الآخر. [عونيّ].

(٢) **والمراد من الفعل:** الفعل الاصطلاحيّ بقرينة المثال، ولم يذكر شبهه أو معناه اكتفاءً به عنهما، أو المراد به الدّال علىٰ الحدث، فيعمّهما؛ كما مرّ.

(٣) أ ـ ولو جعل قوله «بعمرو» بدلًا.. لكان بدل غلطٍ، وهو لا يوجد في كلام الفصحاء، بخلاف نحو: مررت بزيد بأخيك ونظرت إلىٰ الفلك إلىٰ قمره، فإنّهما يجوزان؛ لأنّ الأوّل بدل كلٍّ والثّاني بدل اشتمالٍ. [عونيّ].
ب ـ وأما لو كان أحدهما للإلصاق والآخر للمصاحبة.. فلا محذور في التعلق بفعل واحد. [بكر أفندي].

(٤) بل يقال: و«يوم السّبت» بالعطف، ولا يصحّ كونه بدلا؛ لأنه لو جعل بدلا.. للزم كونه بدل غلط؛ للمناسبة بين «يوم الجمعة» و«يوم السّبت». [عونيّ].

(٥) اعلم: أنّ لفظة «من» للتّبعيض، وقد يكون للبيان والتّمييز، ففي كل موضعٍ تمّ الكلام بنفسه، ولكنّه اشتمل علىٰ ضربٍ من الإبهام، فـ«من» للتّمييز؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، وإلّا فللتّبعيض، كذا في «الكافي» في (باب الخلع). فإذا علمت هذا.. فاعلم: أنّ «من» الأُولىٰ للتّبعيض والثّاني للتّميز. [بكر أفندي].


حذف حرف الجرّ
قياسيّ
سماعيّ
١ ـ حذف «في» من المفعول فيه إنْ كان ظرف زمان أو ظرف مكان مبهم
٢ - حذف «لام» من المفعول له
٣ ـ حذف الجارّ من «أنْ» و«أنّ»
فيما عدا هذه الثلاّثة ممّا سُمِعَ من العرب

[العامل في اسميْن]

والعامل في اسميْن[١] على قسميْن أيضًا:

١ ـ قسمٌ منصوبُه قبل مرفوعه ٢ ـ وقسمٌ على العكس.

القسمُ الأوَّل[٢]: ثمانيةُ أحرفٍ.

[الحروف المشبّهة بالفعل]

سِتّةٌ منها تُسمّى حروفًا[٣] مُشبَّهةً[٤] بالفعل؛ لكونِها على ثلاثةِ أحرفٍ فصاعدًا[٥]، وفَتْحِ أواخرِها، ....

(١) أي في الاسمين اللذين هما المبتدأ والخبر.

(٢) أي: الّذي منصوبه قبل مرفوعه ثمانية، فهذه الحروف الثّمانية تنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا العمل عند البصريّين، وأمّا عند الكوفيّين فلا تعمل هذه الحروف إلّا النّصب في اسمه، وأما رفع الخبر فبعاملٍ معنويٍّ. [عونيّ].

(٣) **والأحسن أن يقال**: «الأحرف» بدل «الحروف» لكونها ستّة، لكنّه أريد التّنبيه على أنّ لهذا أيضًا وجهًا باعتبار أنّ لهذه الحروف مفهومًا كلّيًّا، وهو ما شابه الفعل وعمل عمله الفرعيّ، وله أفرادٌ ذهنيّةٌ كثيرةٌ تلاحظ معه إجمالًا، أو باعتبار أنّها إذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نونها. ولغات «لعلّ» تبلغ مبلغ الكثرة؛ لأنّ في «لعلّ» ثمانية وعشرين لغةً؛ كما في «القاموس». [عوني].

(٤) **فإن قلت**: إذا كانت هذه الحروف مشبّهةً بالفعل، فلِم قُدِّم منصوبها على مرفوعها مع أنّ الفعل بخلافه؟ **قلنا**: لأنّ عمل هذه الحروف عمل فرعيّ للفعل، فنبّه بهذا على فرعيّتها له في العمل، مع أنّه لو لم يكن كذلك.. لزم مساواة الفرع للأصل. [عونيّ].

(٥) أ ـ قوله: «فصاعدًا» حال، وإن كان مع «الفاء» و«الفاء» في الحقيقة داخلةٌ على العامل المضمر؛ أي: فذهب عود حروفها عن الثّلاثة صاعدًا؛ أي: زائدًا، فالمعطوف بـ«الفاء» محذوف عامل في الحال. [عونيّ].

ب ـ أي: ورباعيًّا وخماسيًّا مثل الفعل، فالثّلاثيّ مثل: «إنّ» و«أنّ» و«ليت». والرّباعيّ:=

ووُجودِ معنَى الفعلِ(١) في كلٍّ منها:

١ ـ ٢ «إنّ» و«أنّ»: للتّحقيق(٢)، ٣ ـ و«كأنّ»: للتّشبيه، ٤ ـ و«لكنّ»: للاستدراك(٣)، ٥ ـ و«ليت»: للتّمنّي(٤)، ٦ ـ و«لعلّ»(٥): للتّرجّي(٦).

ولا يتقدّمُ معمولُها عليها، ولها صَدرُ الكلامِ(٧) غيرَ «أنّ» فلا تقعُ(٨) في الصّدر أصلًا.

= كـ«لعلّ». والخماسيّ: كـ«لكنّ».

(١) فـ«إنّ» و«أنّ» بمعنىٰ «حققت» و«كأن»: شبهت، و«لكنّ»: استدركت، و«ليت»: تمنّيت، و«لعلّ» بمعنىٰ: ترجّيت. والمراد من معنىٰ الفعل هنا معنىٰ الحدث فقط، ولا يوجد الزّمان والنّسبة إلىٰ الفاعل. [عونيّ].

(٢) أي: لتأكيد مضمون الجملة، فقولك: إنّ زيدًا قائمٌ.. بمنزلة: زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ، وقولك: بلغني أنّ زيدًا قائمٌ.. بمنزلة: بلغني قيام زيدٍ قيام زيدٍ. **فإن قلت**: فإذا كانا للتّحقيق فما الفرق بينهما؟ **قلنا**: إنّ مضمون الجملة لا يغيّر في «إنّ» بالكسر، ويغيّر في «أنّ» بالفتح؛ لأنّه مجملٌ في تأويل المفرد. [عونيّ].

(٣) والاستدراك: دفع توهّم يتولّد من الكلام السّابق دفعًا شبيهًا بالاستثناء.

(٤) **التّمنّي**: محبّةُ حصولِ شيءٍ ترقّبت حصوله أو لا، فيدخل علىٰ الممكن وعلىٰ الممتنع. [فتح الأسرار].

(٥) وقال الرّضيّ: إنّ «لعلّ» إذا وقعت في كلام علام الغيوب يكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه، وهو الحقّ، وقيل: إنّ «لعلّ» يكون بمعنىٰ «كي» فيما امتنع فيها التّرجّي، سواءٌ كان إطماعًا، مثل: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧]، أو لا، مثل: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٢]، ورده صاحب «الكشّاف» والتّفصيل في «الشّرح».

(٦) وهو ارتقاب شيءٍ ممكنٍ لا وثوق بحصوله، فيدخل فيه الطّمع؛ أي: انتظار المحبوب، والإشفاق: وهو انتظار المكروه.

(٧) ليعلم من أوّل الأمر أنّه من أيّ قسمٍ من أقسام الكلام، تأكيديّ أم تشبيهيّ.

(٨) لأنّها مع اسمها وخبرها في تأويل المصدر، فلا بدّ لها من التّعلّق بشيءٍ آخر حتىٰ تتمّ كلامًا، وحينئذٍ لو وقعت في الصّدر أشبهت بـ«إنّ» المكسورة في صورة الكتابة. [جامي].

وتَلحقها «ما»[1] فتُلغَىٰ عَن العمَل، وتَدْخل حينئذٍ علىٰ الأفْعال، نحو: إنّما ضَرَبَ زيدٌ. فـ«إنّ» لا تُغيِّر معنىٰ الجملة، و«أنّ» مع جُمْلتها في حُكْم المَصْدر[2].

ومِن ثَمّ وَجَبَ الكسرُ في موضعِ الجُملة[3] والفتحُ في موضعِ المُفردِ[4].

[كسر همزة «إنّ»]

فكُسِرَتْ:

١ ـ في الابتداء، نحو: إنّ زيدًا قائمٌ.

٢ ـ وفي جواب القَسَمِ[5]، نحو: وَاللهِ إنّ زيدًا قائمٌ.

---

(١) ويُقال لهذه الكلمة: «ما» الكافّة، مِن الكفّ، وهو: المنع، سُمّيت بها؛ لمنعها عن العمل. [أيوبيّ].

(٢) والتّأويل بالمصدر إذا كان الخبر مشتقًّا، فيُؤْخَذ من خبرها مصدرٌ ويضاف إلىٰ اسمها، نحو: أعجبني أنّ زيدًا قائمٌ؛ أي: قيامه، أو جامدًا فبإلحاق «الياء» المصدريّة، نحو: أعجبني أنّ زيدًا إنسانٌ؛ أي: إنسانيّة زيدٍ، قاله الرّضيّ. [عونيّ].

(٣) الأَوْلَىٰ **إمّا جمع المفرد**؛ بأن يقول: في مواضع الجمل، **أو إفراد الجمع**؛ **بأن يقول**: في موضع الجملة؛ للمطابقة بقوله: (في موضع المفرد) لكنّه قال هكذا؛ لثقل جمع المفرد وإفراد الجمع، تأمّل. [عونيّ].

(٤) **المفرد يُطلَق علىٰ معانٍ**: ١ ـ منها: ما يقابل التّثنية والجمع، فناصر: مفردٌ، وناصران وناصرون: ليسا بمفردٍ. ٢ ـ ومنها: ما يقابل المركّب، وهو: ما لا يدلّ جزءُ لفظه علىٰ جزءِ معناه، فناصر وناصران وناصرون: مفردٌ، وناصر الأب: مركّبٌ. ٣ ـ ومنها: ما يقابل الجملة، وهو: ما ليس فيه إسناد تامّ، فالمذكورات كلّها مفردةٌ، وزيدٌ ناصر ونصر زيدٌ: جملةٌ، **فالمراد هھنا**: هو الثّاني، والله أعلم. [أيوبيّ].

(٥) وكونها مكسورةً في جواب القسم مذهب البصريّين، وأمّا الكوفيّون والمبرّد فيجوّزون الفتح في جواب القسم الّذي لم يكن في خبرها «لام» لتأويلهم بالمفرد، نحو: أقسمت بالله أنّك=

٣ ـ وفي الصِّلةِ، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾(١) [القصص: ٧٦].

٤ ـ وفي الخبرِ عن اسمِ عَيْنٍ(٢)، نحو: زيدٌ إنّه قائمٌ.

٥ ـ وفي جملةٍ دخلتْ علىٰ خبرها لامُ الابتداءِ(٣)، نحو: علمتُ إنّ زيدًا لَقائمٌ.

٦ ـ وبعد القَوْلِ(٤) العَرِيِّ عن الظّنّ(٥)، نحو: قُلْ إنّ الله تعالىٰ واحدٌ.

٧ ـ وبعد «حَتَّىٰ» الابتدائيّة(٦)، نحو: أَتقُولُ ذلك؟! حتّىٰ إنّ زيدًا يقولُهُ.

= قائمٌ؛ أي: أقسمت بالله علىٰ قيامك، واستبعده الرّضيّ؛ بأنّه لا يقع المفرد الصّريح جوابًا للقسم، فكيف يؤوّل به؟! [عونيّ].

(١) لَتَنُوء: تَثْقُل، بِالْعُصْبَةِ: الْجَمَاعَة. [عونيّ].

(٢) أ ـ لأنّها لو فُتِحَت.. لا يصحّ الحمل، بخلاف الخبر عن اسم معنىٰ فإنّها تُفْتَح فيه، نحو: مأمولي إنّك قائمٌ؛ كما تُكْسَر، نحو: العلم إنّه حسن.

ب ـ **اسم العين**: ما دلّ علىٰ معنًىٰ يقوم بذاته؛ كالرّجل والحجر. **واسم المعنىٰ**: ما لا يدلّ علىٰ معنًىٰ يقوم بذاته، سواءٌ كان وجوديًّا؛ كالعلم، أو عدميًّا؛ كالعنقاء. وإنّما كُسِرَت في الخبر عن اسم عينٍ؛ لئلّا يلزم الاتّحاد بين المبتدأ والخبر، ولو فُتِحت.. يلزم الاتّحاد بينهما، فلا يصحّ الحمل؛ إذ شرط الحمل التّغاير الذّهنيّ. [عونيّ].

(٣) لأنّها لتأكيد مضمون الجملة؛ كالمكسورة، فيكون موضع «اللّام» موضع الجملة، فلذا تكسر، وفيما لا تدخل علىٰ خبرها «اللّام» تفتح؛ كما سيجيء في بحث التّعليق.

(٤) أي: إذا وقعتْ بعد القول وما يُشتَقّ منه؛ كـ«قال» و«يقول» و«قل» و«لا تقل». [أيوبيّ].

(٥) وإنّما قال: «العري عن الظّنّ» إذ لو لم يعر عنه.. لكان في حكم أفعال القلوب، فتُفْتَح بعده. وإنّما كُسِرت بعد القول؛ لأنّ مقول القول لا يكون إلّا جملةً محكيّةً مستقلّةً، أو لأنّه ابتداءٌ للكلام المحكيّ؛ كما في الرّضيّ. [عونيّ].

(٦) أ ـ وإنّما لم تُفْتَح بعد القول مع أنّها مفعوله؛ لأنّها وإن كانت مفعولةً باعتبار لفظها، لكنّها غير مفعولةٍ باعتبار معناها، فلذا لم تُفْتَح. [عونيّ]. =

٨ ـ وبعد حروف التّصديق[1]، نحو: نَعَمْ[2]؛ إنّ زيدًا قائمٌ.

٩ ـ وبعد حروف الافتتاحِ[3]، نحو: ألا إنّ زيدًا قائمٌ.

١٠ ـ وبعد واوِ الحالِ[4]، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ

= ب ـ الّتي ابتدأ بها الكلام، قيّد بها؛ لأنّ العاطفة إنّما يكون لعطف المفرد على المفرد، والجارّ إنّما يدخل علىٰ الاسم حقيقةً أو حكمًا، فتُفْتَح بعدها.

ج ـ المنسوبة إلىٰ الابتداء؛ أي: الّتي يبدأ بها الكلام. وإنّما قيّده بـ«الابتدائيّة» لأنّ «حتّىٰ» لو لم تكن ابتدائيّةً. فتكون إمّا عاطفةً أو جارّةً. والعاطفة: لعطف المفرد علىٰ المفرد، والجارّة: إنّما تدخل علىٰ الاسم حقيقةً أو حكمًا، فتُفْتَح بعدهما، ولذا قيّد بـ«الابتدائيّة». [عونيّ].

(١) وهو: «نعم» و«بلىٰ» و«إي» بكسر الهمزة و«أجل» و«جير» و«إنّ» بكسر الهمزة. وإنّما كُسِرت بعدها؛ لاختصاصها بالجملة سوىٰ «إي» فإنّه مختصّ بالقسم؛ كما في الفتح. [عونيّ].

(٢) وفي «نعم» أربع لغات، **المشهور**: فتح «النّون» و«العين» **والثّانية**: بكسر «العين»، **والثّالثة**: بكسر «النّون» و«العين» **والرّابعة**: بفتح «النّون» وقلب «العين» المفتوحة «هاء». [كما في الرّضيّ].

(٣) أ ـ حروف الافتتاح ثلاث: «ألا» و«أما» و«ها» فالأوّلان مختصّان بالجملة، وثالثهما قد تدخل علىٰ أسماء الإشارات، حتّىٰ لا يغفل المخاطب عن الإشارة الّتي لا يتعيّن معانيها، فالتّعبير بأصل الجمع باعتبار كونها ثلاثةً، وأمّا التّعبير بجمع الكثرة هنا وفيما سبق وأمثالها فباعتبار موارد الاستعمال. [حسن].

ب ـ أي: حروفٌ يبتدأ بها الكلام، **وفائدتها اللّفظيّة**: كون الكلام بعدها مبتدأً به، **وفائدتها المعنويّة**: تأكيد مضمون الجملة، وكأنّهما مركّبان من همزة الإنكار وحرف النّفي، والإنكار نفي ونفي النّفي إثباتٌ. [عونيّ].

(٤) وكُسِرَت أيضًا بعد حرف الرّدع، وهو «كلا»، نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ﴾ [المطففين: ١٥]، وبعد «ثمّ»، نحو: ثمّ إنّهم لمحجوبون، وبعد الدّعاء، نحو: اللّهمّ إنّك غفورٌ فاغفر لي، وبعد الأمر، نحو: ﴿ذُقْ إِنَّكَ﴾ [الدخان: ٤٩]، وبعد النّداء، نحو: يا لوط إنّا أرسلنا، وبعد النّهي، نحو: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وبعد التّشبيه و«حيث» فالمجموع تكسر مادّة «الألف» و«النّون» في ثمانية عشر موضعًا. [كما في قصاب زاده].

لَكَـٰرِهُونَ ﴾ [الأنفال: ٥].

[فتح همزة «أنّ»]

وفُتِحتْ «أنَّ»:

١ ـ فاعلةً[١]، نحو: بَلغنِي أنَّكَ قائمٌ.

٢ ـ ومفعولةً، نحو: علمتُ أنّ زيدًا قائمٌ.

٣ ـ ومُبْتَدَأةً، نحو: عندِي أنَّكَ قائمٌ.

٤ ـ ومضافًا إليها، نحو: اجْلس حيثُ[٢] أنَّ زيدًا جالسٌ.

٥ ـ وبعد «لوْ» لأنّه فاعلٌ[٣]، نحو: لو أنَّكَ قائمٌ لَكان كذا[٤]؛ أي: لو ثبَتَ قيامُك.

٦ ـ وبعد «لَوْلا»[٥] لأنّه مبتدأ، نحو: لولا أنّكَ ذاهبٌ لَكانَ كذا؛ أي:

---

(١) وإنّما فتحت؛ لأنّ الفاعل من أقسام الاسم المرفوع، والاسم من أقسام الكلمة، والكلمة لا تكون إلّا مفردًا، فتفتح موضع الجملة. [كشف].

(٢) فإن قلت: إنّ ما أُضيفَ إليه «حيث» جملة، فلزم أن تكسر؛ لأنّ «حيث» لا يُضاف إلّا إلى الجملة. قلنا: إنّ ما أُضيف إليه «حيث» وإن كان جملةً لفظًا، لكنّه مفردٌ معنًى نظرًا إلى أنّ الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردًا. [عونيّ].

(٣) أي: فاعل لفعلٍ محذوف يُفسِّره ما بعده، وإن لم يوجد التّفسير.. يقدّر «ثبت» وأمثاله، وهذا عند البصريين؛ لأنهم لم يجوزوا دخول حرف الشرط على الاسم. وأما الكوفيون فإنهم يجوزون دخولها على الاسم. [أيوبيّ].

(٤) أ ـ كذا في «الجامي». والصّواب: «قمت» بالخطاب؛ لوجوب كون خبره حينئذٍ فعلًا لا مشتقًّا؛ ليكون كالعوض عن المحذوف، وأمّا جامدًا فيجوز؛ لتعذّر قيامه مقامه، كذا في «الامتحان» وغيره في بحث حروف الشّرط. [جامي].

(٥) أي: الامتناعيّة، والتّعميم للتّحضيضيّة، لا يساعده قوله: «لأنّه مبتدأ» لأنّ ما بعد «لولا»=

لولا ذَهابُك موجودٌ[١].

٧ ـ وبعد «ما» المصدريّةِ التّوقيتيّةِ[٢]؛ لأنّه فاعلٌ؛ لاختصاصِ «ما» المصدريّةِ بالفعل، نحو: اجْلِس ما أنَّ زيدًا قائمٌ؛ أي: ما ثَبَتَ أنّ زيدًا قائمٌ، بمعنىٰ: مُدّةَ ثبوتِ قيامِ زيدٍ.

٨ ـ وبعدَ حرفِ الجرِّ[٣]، نحو: عجِبتُ مِن أنّكَ قائمٌ.

٩ ـ وبعد «حتّىٰ» العاطفةِ للمفرد[٤]، نحو: عرَفتُ أمورَكَ حتّىٰ أنّكَ صالحٌ.

١٠ ـ وبعد «مُذْ»[٥] ....

= التّحضيضيّة فاعل لابتداء؛ للزومها الفعل. [عونيّ].

(١) فـ«لولا» ههنا هو الّذي يكون لامتناع الشّيء لوجود غيره، ويكون حرف جرّ إذا دخل علىٰ الضّمير. [أيوبيّ].

(٢) أي: المنسوبة إلىٰ التّوقيت بسبب دلالتها علىٰ الوقت، وإنّما قُيِّد بالتّوقيتيّة؛ لأنّ «ما» المصدريّة مطلقًا لا تقع قبل «أن» بل يقع التّوقيتيّة خاصّةً؛ لأنّ «أنّ» يفيد المصدريّة، فلا حاجة إلىٰ «ما» كما في «الفتح». [عونيّ].

(٣) وإنّما فُتِحَت بعد حرف الجرّ؛ للزوم كون ما بعدها مفردًا؛ لاختصاص حروف الجرّ بالاسم، والاسم من أقسام الكلمة، فلزم إفرادها. [عوني].

(٤) هذا قيد تحقيقيّ لا احترازيّ؛ لأنّها لا تكون إلّا العطف المفرد علىٰ المفرد؛ كما صرّح به غير واحدٍ من النّحاة، وذلك لأنّه شرط في معطوفها كونه جزءًا ممّا قبلها وكجزءٍ منه، ولا يتأتّىٰ ذلك إلّا في المفردات، قال في «مغني اللّبيب»: هذا هو الصّحيح. [فتح الأسرار].

(٥) أ ـ أي: الاسمين؛ لدخول الحرفين في حرف الجرّ، وإنّما فُتِحَت بعدها؛ لوجوب كون ما بعدها مفردًا، كذا في «الكشف» أو التّي وقعت بعد «مذ» و«منذ» تكون مع اسمها وخبرها في حكم المضاف إليه بتقدير زمان مضاف؛ ليصحّ الحمل، والمضاف إليه لا يكون إلّا مفردًا، كذا في «الشّرح». [عونيّ].

و«مُنْذُ»[1] نحو: ما رأيْتُه مُذْ أَنَّكَ قائمٌ.

[جواز الكسر والفتح في «إنّ»]

وحيث[2] جاز التّقديران[3] جاز الأمْران[4]؛ كـ«إنَّ» الَّتِي وقعتْ بعدَ فاء الجزاء[5]، نحو: مَن يُكرِمْنِي فَإنّي أُكْرِمُه.

فإنْ كَسَرْتَ.. فالمَعْنَىٰ: فأَنَا أُكْرِمُه، وإنْ فَتَحْتَ.. فالمَعنَىٰ: فإكرامي إيّاه ثابتٌ[6].

= ب ـ الاسمين؛ لدخول الحرفين في حرف الجرّ؛ لأنّها يكونان مبتدأين و«أنّ» مع جملتها خبرًا عنها، بتقدير زمان مضاف؛ ليصحّ الحمل، والمضاف إليه لا يكون إلّا مفردًا.

(١) وفُتِحَت «أنّ» أيضًا بعد «إلّا» الاستثنائيّة، نحو: إلّا أنّهم، وبعد «أولئك»، نحو: أولئك أنّهم، وبعد «ما يقال» لأنّ «من» البيانيّة محذوفة معتبرة، نحو: ما يقال أنّ المقصود، تقديره: وما يقال من أنّ المقصود. [قصاب زاده].

(٢) معطوفٌ علىٰ قوله: «وجب الكسر» وقوله: «حيث» مفعولٌ فيه لقوله الآتي: «جاز» قُدِّم للحصر. [عونيّ].

(٣) أي: تقدير المفرد وتقدير الجملة. [جامي].

(٤) **والمراد من الجواز**: إمكان الخاص، وهو سلب الضّرورة عن الطّرفين، لكن يرد علىٰ المصنّف كونهما متساويين، **ويجاب**: بأنّ المراد بالجواز ترجيح أحد الطّرفين، يعني: أنّ المكسورة ترجح علىٰ المفتوحة؛ لخلوّها عن الحذف. [عونيّ].

(٥) وكذلك الأمران جائزان بعد «إذا» المفاجأة، نحو: من يكرمني فإذا أنّي أكرمه، وبعد «لا جرم» مثل قوله تعالىٰ: ﴿لَاجَرَمَ أَنَّهُمْ﴾ [هود: ٢٢].

(٦) **فإن قلت**: تقديم الخبر واجبٌ فيما وقع فيه الخبر خبرًا عن «أنّ» مع جملتها، فلم أخّره؟ **قلنا**: قال في «فتح الأسرار»: وتقدير الخبر مؤخّرًا في بيان المعنىٰ لا يوجب تأخيره إذا صرّح بـ«أنّ». [عونيّ].

[تخفيف «إنّ»]

وتُخَفَّفُ[١] المكسورةُ، فَيَلْزَمُ (اللامُ)[٢] في خبرِها، ويجوز إلغاؤُها[٣] ودخولُها[٤] على فِعْلٍ مِن أفعالِ المبتدأ[٥]، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

[تخفيف «أنّ»]

وتُخَفَّفُ الْمفتوحةُ فتَعملُ في ضميرِ شأنٍ[٦] ....

---

(١) ترك المصنّف لفظ «قد» للإشارة إلى أنّ تخفيفها شائعٌ كثيرٌ كتشديدها؛ كما قيل.

(٢) أ ـ أي: لام الابتداء الّتي تفيد تأكيد مضمون الجملة الاسميّة عند سيبويه، وقال أبو علي الفارسيّ: هي «لام» غير لام الابتداء، أدخلت لمجامعتها بفعل غير فعل المبتدأ على ما هو مذهب الكوفيّين. [عونيّ].

ب ـ وإنّما يدخل «اللّام» للفرق بين المكسورة المخفّفة وبين «إن» النّافية، ولم يعكس؛ لأنّ لام الابتداء لكونها لتأكيد النّسبة الثّبوتيّة لا تجامع النّفي، ولأنّه لما حذف «النون» بالتّخفيف.. كانت الزّيادة في المخفّفة أوْلى؛ لتكون كالعوض عن المحذوف. [عونيّ].

(٣) وإنّما يجوز ذلك؛ لفوات بعض المشابهة بالفعل، وهو فتح آخرها ونقصانُ حروفها عن الثّلاثة. [أيوبيّ].

(٤) ويمكن عطف «دخولها» على «اللّام» بمعنى أنّها لو دخلت على فعل بناء على جواز الإلغاء.. يلزم أن يكون ذلك الفعل منها، لا أنّه لا يدخل على الاسم أصلا، ولم يجعله عطفًا على «إلغاؤها» مع القرب والظّهور؛ لئلّا يشعر باختيار مذهب الكوفيّين، فإنّه ضعيفٌ؛ لأنّ دخولها على غيره؛ لندوره أو شذوذه.

(٥) أي: من الأفعال الدّاخلة على المبتدأ والخبر؛ كالأفعال النّاقصة وأفعال القلوب. [نيازيّ].

(٦) واعلم: أنّ ضمير الشّأن تقع قبل الجملة ويفسّر بها، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] أي: الشّأن، والفرق بينه وبين ضمير القصة: وهو أنّ مفهوم الكلام إمّا مذكّر أو مؤنّث، فإن كان مذكّرًا.. قيل ضمير الشّأن، وإن كان مؤنّثًا.. قيل ضمير القصة؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الحج: ٤٦] وتأنيثه؛ لقصد المطابقة، لا لرجوعه إليه. [من قصاب زاده].

مقدَّرٍ(١).

ويلزمُ أنْ يكونَ قبلها فعْلٌ(٢) مِن أفعالِ التّحقيقِ(٣)، نحو: علمْتُ أنْ زيدٌ قائمٌ.

وتَدخِلُ على الفعل مطلقًا(٤)، ويلزمها(٥) مع الفعِل المتصرِّف غيرَ الشّرطِ والدّعاءِ: ١ ـ حرفُ النّفي، نحو: علمتُ(٦) أنْ لا يقومُ، ٢ ـ أو (السّينُ) نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم﴾ [المزّمّل: ٢٠]. ٣ ـ أو «سَوْفَ» نحو: علم أن سوف يكونُ، ٤ ـ أو «قَدْ»(٧) نحو: علمتُ أنْ قد يقومُ.

---

(١) هي تعمل أيضًا في حال تخفيفها كما في حال تثقيلها؛ لكونها أقوىٰ مشابهةً من المكسورة؛ لكون أوّلها مفتوحةً كآخرها. [أيوبيّ].

(٢) يعني: إذا كان قبلها فعل.. يلزم أن يكون ذلك الفعل منها، فلا يرد مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥] وغير ذلك، ولا يحتاج في الدّفع إلىٰ تعسّف حمل اللّزوم على الغلبة.

(٣) أ ـ للإيذان من أوّل الأمر إلىٰ أنّها هي المخفّفة؛ لأنّ النّاصبة لا يجيء بعد فعل التّحقيق. [فتح].
ب ـ ممّا ينبغي أنْ يُعلَمَ: أنّ المراد بلزوم أفعال التّحقيق: أنّه إنْ دخل عليها فعل.. يلزم أنْ يكون من تلك الأفعال، فيجوز أنْ لا يدخل عليها فعلٌ، بل يجوز أنْ يكون ما قبلها مبتدأً، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. [أيوبيّ].

(٤) أي: يجوز كون مفسّر ضمير الشّأن المقدّر جملةً فعليّةً مطلقةً؛ كما يجوز كونه اسميّةً.

(٥) يعني: يلزم للمخفّفة من أحد الحروف الأربعة، وهي: حرف النّفي، و«السّين» و«سوف» و«قد» إذا كانت داخلةً على الأفعال؛ للفرق بينها وبين النّاصبة، ولم يعكس؛ لأنّ الزّيادة بالحذف أَوْلىٰ.

(٦) لكون كلّ منها كالعوض عن المحذوفة، وللفرق بينها وبين النّاصبة، فإنّ هذه الحروف لا تقع بينها وبين فعلها؛ لأنّها معه بتأويل المصدر، والفصل بها ينافيه إلّا بـ«لا».

(٧) ولزوم هذه الحروف؛ ليكون كلّ منها كالعوض عن «النّون» المحذوفة وللفرق بينها وبين=

ولو كانَ غيرَ متصرّف أو شرطًا أو دعاءً.. لا يَحتاجُ[1] إلى أحدِ هذه الحروفِ؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ[2]﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ونحو قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟﴾ [سبأ: ١٤]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾[3] [النور: ٩].

= النّاصبة، فإنّ هذه الحروف لا تقع بين النّاصبة وبين فعلها؛ لأنّها معه بتأويل المصدر، والفصل بها ينافيه إلّا بـ«لا». [عوني].

(١) بل لا يجوز؛ لعدم التباس «أن» المخفّفة حينئذٍ بالنّاصبة، بل يجوز إتيان أحد هذه الحروف؛ لأنّ النّاصبة مع مدخولها في حكم المصدر، ولا مصدر لغير المتصرّف، والشّرط والدّعاء لا يؤوّلان بالمصدر. [عونيّ].

(٢) **فإن قلت**: كيف يؤوّل المخفّفة فعلًا غير متصرّفٍ؛ أعني: «عسى» لعدم وجود مصدرٍ غير المتصرّف، **قلت**: بجعل غير المتصرّف مصدرًا باعتبار معناه اللّغويّ؛ أعني: الاقتراب، فيكون المعنى: اقتراب كون أجلهم. [حسن أفندي].

(٣) بتخفيف «أن» وفعليّة «غَضِبَ» على قراءة نافع ويعقوب، والباقون بتشديد «النّون» واسميّة «غَضَبَ» أعني: فتح «الباء» وجرّ «الهاء» في لفظة الجلالة.

علّةُ تسمية الحروف بـ«المشبّهة» بالفعل

- كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً
- فتح أواخرها
- وجود معنى الفعل

دخول «أنْ» المخفّفة على الفعل

- إنْ كان الفعل المتصرّف غير الشّرط والدّعاء تلزمها: ١ ـ حرف النّفي ٢ ـ أو السّين ٣ ـ أو «سوف» ٤ ـ أو «قد».
- إنْ كان الفعل غيرَ متصرّف، أو شرطًا، أو دعاءً لا يحتاج إلى هذه الحروف.

[تخفيف «كأنّ»]

وتُخَفَّفُ[١] «كأنَّ» فتُلغىٰ[٢] علَى الأفْصح، نحو:

كأنْ ثَدْيَاه[٣] حُقّانِ[٤].

(١) وإذا خفّفت «كأنّ» فالظّاهر أن لا يقدّر بعدها ضمير الشّأن؛ لعدم الدّاعي إليه، وقال ابن مالكٍ: تعمل في اسمٍ مقدّرٍ، ولا يلزم أن يكون ضمير شأن مثل «كأنّك».

(٢) ضمير «تلغىٰ» راجعٌ إلىٰ «كأن» المخفّفة، لكن إسناد «تلغىٰ» إلىٰ ضمير «كأن» مجازٌ في الإسناد؛ إذ الإلغاء لم يتعلّق لنفس «كأن» بل لصفتها الّتي هي العمل، فالمعنىٰ؛ أي: يبطل عملها. [عونيّ].

(٣) **تمامه**: وصدر مشرق النّحر كأن ثدياه حقان، «الواو»: بمعنىٰ «ربّ» ولهذا جرّ مدخوله. و«مشرق اللّون» بالجرّ: صفة «صدر» و«المشرق»: اسم فاعل من «الإشراق» وهو الإضاءة والتلألؤ. «كأن»: مخفّفة من «كأنّ» ملغاة، ولو لم تلغ.. لَقيل: «ثدييه». «وثدياه»: مرفوع بـ«الألف» مبتدأ. و«حقان»: تثنية «حقة» بضمّ «الحاء» والقياس: «حقتان» لكن حذفت «تاء» التّأنيث؛ للضّرورة؛ أي: ثديا صدر المعشوقة كالحقتين في الاستدارة. [عونيّ].

(٤) البيت غير منسوب. والبيت كاملا:

وَنحــــر مُشْــــرِق اللَّـــوْنِ كـــأنْ ثَـــدْيَاه حُقّـــانِ

ويُرْوَىٰ أيضًا:

ووجـــه مُشْـــرِقُ اللّـــوْنِ كـــأنْ ثَـــدْيَاه حُقّـــان

ويُرْوَىٰ أيضًا:

وصـــدر مُشْـــرِقُ النّحـــر كـــأنْ ثَـــدْيَاه حُقّـــانِ

اللّغة: نحر: أعلىٰ الصّدر، **مشرق**: مضيء، **حقّان**: تثنية حقّ، وهو: وعاءٌ صغيرٌ يُوضع فيه الطّيبُ خصوصًا، أو قِطعة من خشب، أو عاج تنحت أو تسوّىٰ. شبّه بهما الثّديين في نهودهما واكتنازهما.

المعنىٰ: ربّ نحر متلألئ اللّون كأن ثديا صاحبه حُقّان؛ حجمًا وشكلًا.

الشّاهد: تخفيف «كأنْ» فإلغاء عمله علىٰ الأفصح. ويُرْوَىٰ بإعمال «كأنْ».

[تخفيف «لكنّ»]

وتُخفَّفُ «لكنّ» فيجِب إلغاؤُها(١)، نحو: ما جاءني زيدٌ ولكنْ عمرٌو(٢) حاضِرٌ.

ويجوزُ حِينئذٍ دخُولُهما على الفعل(٣)، نحو: كأنْ قامَ زيدٌ وما قامَ زيدٌ ولكنْ قعَدَ.

[«إلّا» في المستثنى المنقطع]

والسّابع(٤): «إلّا» في المستثنىٰ المُنقطِع(٥)، وهو الّذي لم يُخرَجْ من

---

(١) ووجوب إلغائها عند أكثر النّحاة، خلافًا للأخفش ويونس، وإنّما وجب إلغاؤها؛ لزوال بعض المشابهة بزوال فتح الآخر ولمشابهتها العاطفة، **فإن قيل**: فما الفرق بين «لكن» المخفّفة والعاطفة؟ **قلنا**: إن وليها كلام.. فهي حرف ابتداءٍ؛ لمجرّد إفادة الاستدراك لا للعطف، نحو: جاءني زيد ولكن عمرو حاضر، وإن وليها مفردٌ.. فهي عاطفةٌ. [عونيّ].

(٢) و«الواو» في «ولكن» إمّا لعطف الجملة على الجملة أو للاعتراض، وهو المرضي عند الرّضي، وفي «مغني اللّبيب» أنّ فيه أربعة أقوالٍ: **أحدها**: أنّ «الواو» عاطفة، و«لكن» غير عاطفةٍ، وهذا مذهب يونس، **والثّاني**: أنّ «الواو» عاطفة، و«لكن» غير عاطفةٍ جملةً بعضُها محذوفٌ علىٰ جملةٍ مصرّحةٍ أجزاؤها، وهذا لابن مالكٍ، **والثّالث**: أنّ «لكن» عاطفة، و«الواو» زائدة لازمة، وهذا لابن عصفورٍ، **والرّابع**: كذلك إلّا أنّ «الواو» غير لازمةٍ، وهذا لابن كيسان. [مغني].

(٣) لأنّ المانع عن دخولهما على الفعل هو عملهما المستلزم للاسم، فإذا انتفى المانع بالإلغاء.. عاد الممنوع، وهو جواز الدّخول. [أيوبيّ].

(٤) من الأحرف الثّمانية الّتي منصوبها قبل مرفوعها، إلّا الواقع في المستثنى المنقطع، لا في المتّصل ليس بعاملٍ على الصّحيح؛ بل العامل الفعل أو شبهه أو معناه على رأي البصريّين.

(٥) وإنّما قيّد بالمنقطع؛ لأنّه في المتّصل ليس بعاملٍ على الصّحيح، بل العامل الفعل أو شبهه أو معناه على رأي البصريّين بتوسّط «إلّا» وقال المبرّد والزّجّاج: العامل فيه «إلّا» لقيام معنى الاستثناء به. [عونيّ].

مُتعدِّدٍ؛ لكونِها بمعنى «لكنّ»، فيُقدَّر له الخبرُ، نحو: جاءني القومُ إلّا حمارًا؛ أي: لكنّ حمارًا لم يجئْ.

[«لا» لنفي الجنس]

والثّامن: «لا» لنفي الجنس[1]، وشرطُ عملِهِ: أنْ يكونَ اسمُهُ نكرةً مضافةً أو مُشبَّهةً بها[2] غيرَ مفصولةٍ عنها[3]، نحو: لا غلامَ رجلٍ جالسٌ عِندَنا[4].

[«ما» و«لا» المشبّهتان بـ«ليس»]

القسم الثّاني: حرفان: «ما» و«لا»[5] المشبّهتان بـ«ليس»[6] في كونِهما

---

(١) أي: لنفي حكم الجنس أو صفته؛ إذ النّفي لا يتعلّق بالجنس، بل على صفته وحكمه، فالإضافة لأدنى ملابسةٍ من قبيل المجاز في الإسناد. [عونيّ].

(٢) **الشبيه بالمُضاف**: هو ما اتَّصل به شيء مِن تمام معناه؛ إمّا مرفوع به، نحو: لا قبيحا فِعلُه ممدوح، أو منصوب به، نحو: لا طالعا جبَلا حاضِر، أو مخفوض بخافض يتعلّق به، نحو: لا خيرا مِنْ زيدٍ عندنا. [شرح قطر الندى].

(٣) أي: أنْ لا يَدخلَ بين «لا» وبين اسمها شيءٌ مِن خبرها، أو مِن غيرها؛ لكَوْنها عاملةً ضعيفةً. [أيوبيّ].

(٤) ظرفٌ للخبر على ما هو الظّاهر، قيّد به؛ للاحتراز عن لزوم الكذب بنفي الجلوس عن جنس «غلام رجلٍ» وإنّما لم يجعل له خبرًا مستقرًّا؛ ليظهر عمل الرّفع في خبرها أيضًا، ويحتمل أن يكون خبرًا بعد خبرٍ، فيكون إشارةً إلى تعداد الخبر، وكونه ظرفًا أيضًا.

(٥) **الفرق بين «ما» و«لا»**: أنّ «ما» يكون لنفي الحال و«لا» مختصّةٌ بنفي الاستقبال، و«ما» لنفي المعرفة والنّكرة و«لا» مختصّة بنفي النّكرة. [أصفهندي].

(٦) **والفرق بين «لا» لنفي الجنس وبين «لا» بمعنى «ليس»**: أنّ الأُولى لنفي الجنس والماهيّة، والثّانية لنفي واحدٍ من الجنس، فمعنى: لا رجل في الدّار.. لا رجل فيها قطعًا لا واحدًا ولا اثنين ولا جماعة؛ لأنّ نفي الماهيّة يستلزم نفي جميع الأفراد. وبالنّسبة إلى الثّانية فالمعنى: واحدٌ من الرّجال فيها، فيجوز أن يوجد فيها اثنان أو ثلاثة. [كذا في المواقف].

للنّفي[1] والدّخُولِ على المبتدأ والخبر.

وشرطُ عملهما[2]: ١ ـ أنْ لا يُفْصَلَ بينهما[3] وبين اسمِهما بـ«إنْ»[4]، ولا بخبرِهما[5]، ولا بغيرِهما، ٢ ـ وأنْ لا يَنْتَقِضَ النّفيُ بـ«إلا»[6].

وشُرِطَ في «لا» معهما: كونُ اسمها نَكِرةً[7]، نحو: ما زيدٌ قائمًا ولا رجلٌ حاضِرًا[8].

---

(١) لكن مشابهة «ما» بـ«ليس» أكثر من مشابهة «لا» لأنّ «ما» مشابه بـ«ليس» في خمسةٍ: **الأوّل**: في مجرّد النّفي، **والثّاني**: في نفي الحال، **والثّالث**: في الدّخول على المعرفة والنكرة، **والرّابع**: في الدّخول على المبتدأ والخبر، **والخامس**: في دخول «الباء» على خبره. و«لا» مشابه بـ«ليس» في ثلاثةٍ: **الأوّل**: في النّفي، **والثّاني**: في الدّخول على المبتدأ والخبر، **والثّالث**: في دخول «الباء» على خبره. [أحمد التّوقاديّ].

(٢) أي: رفع الاسم ونصب الخبر، وعملهما على هذا لغة أهل الحجاز، وأمّا عند بني تميم فيرفع ما بعدهما على الابتداء. [عوني].

(٣) قوله «بين» نائب الفاعل لـ «يفصل» فيجوز إبقاؤه على النّصب؛ للزوم ظرفيّته ورفعه لفظًا؛ كما قالوا في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾ [الأنعام: ٩٤] ويجوز أن يكون مسندًا إلى ضمير مصدره المستتر فيه؛ أي: أن لا يقع فصل؛ كما في قوله: وقد حيل بين العير والنَّزْوَان؛ كما في «الفتح». [عوني].

(٤) بكسر الهمزة وسكون النّون، وهي عند البصريّين زائدةٌ وتسمّى عازلةً؛ لعزلها عن العمل، وعند الكوفيّين نافيةٌ مؤكّدةٌ للنّفي؛ لأنّه إن لم يكن مؤكّدةً للنّفي بل للنّفي فقط.. يلزم نفي النّفي، ونفي النّفي إثباتٌ. [عونيّ].

(٥) أي: بأنْ يتقدّم الخبرُ على الاسم. [حاشية الإظهار].

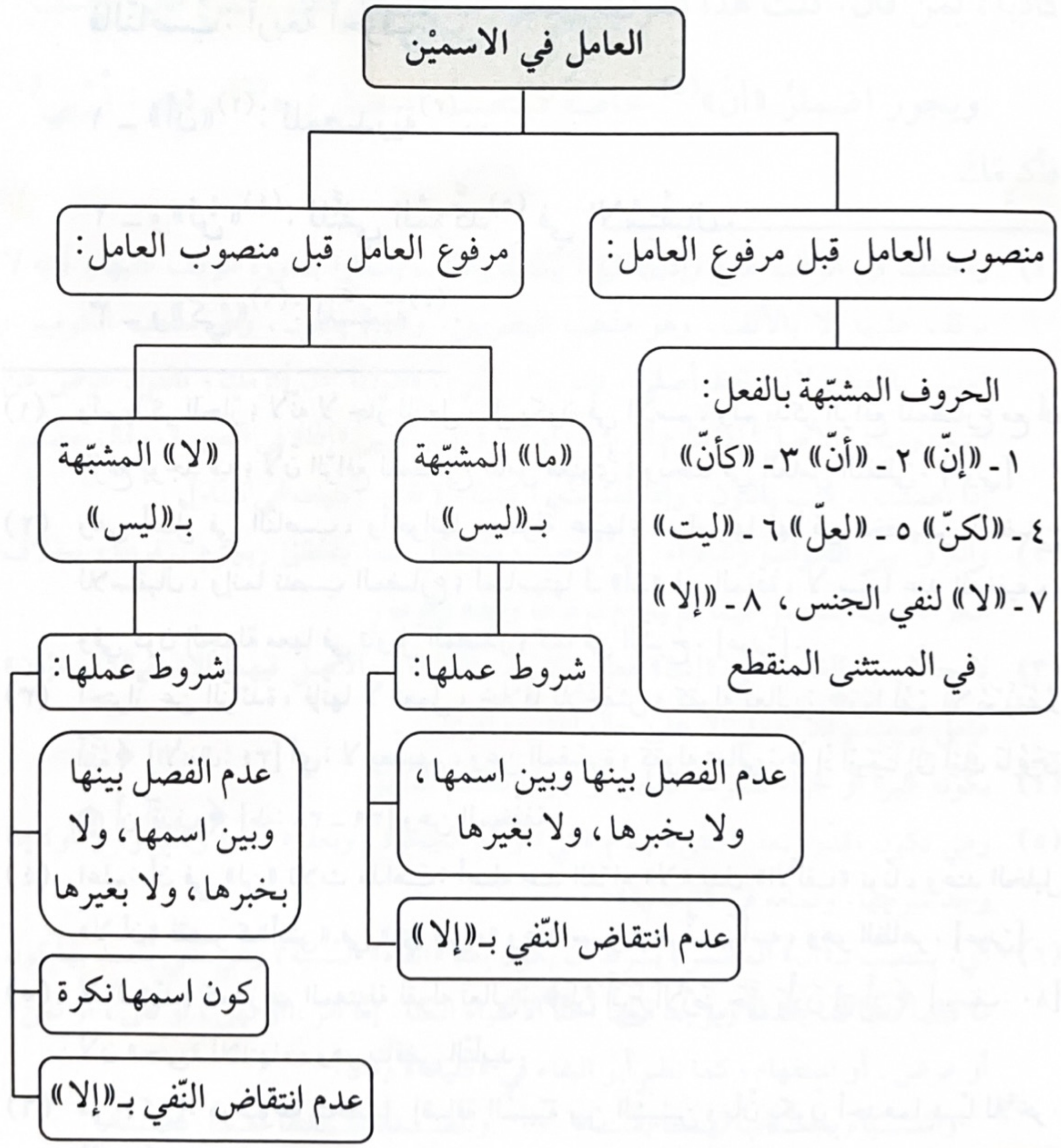
(٦) قيّد بها؛ لأنّه لو انتقض بغيرها لا يبطل عملها؛ بل يعملان فيه، نحو: ما زيد غير قائم، بمعنى: إلّا قائمًا، ولا رجل غير حاضر.

(٧) لأنّها لكونها؛ أي: «لا» أضعف عملًا من «ما» لا تعمل إلّا في النّكرة الّتي هي أضعف من المعرفة، بخلاف «ما» فإنّها تعمل في المعرفة أيضًا.

(٨) فإن قلت: إنّ اسم «لا» مسندٌ إليه؛ أي: مبتدأٌ في الأصل، والأصل في المبتدأ المعرفة؛=

وإنْ لم يُوجَدْ أحدُ هذه الشّروطِ.. لَمْ تَعْمَلَا، نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ، وما قائمٌ زيدٌ، وما زيدٌ إلّا قائمٌ.

ولا يتقدّمُ معمولُهما عليهما.



= لأنّ الغرض من الكلام حصول الفائدة، والإخبار عن غير المعيّن لا يفيد. **قلنا:** إنّ النّكرة هنا أفادت العموم؛ لكونها في سياق النّفي، ولهذا صحّ كونه نكرةً. [عونيّ].

[العامل في الفعل المضارع]

والعامل في الفعلِ المضارعِ علىٰ نوعين: ناصِبٌ وجازِمٌ[(١)].

[النّواصب]

فالنّاصبُ: أربعةُ أحرفٍ:

١ ـ «أنْ»[(٢)]: للمصدريّة[(٣)].

٢ ـ و«لنْ»[(٤)]: للنَّفي المُؤكَّد[(٥)] في الاسْتِقْبال.

٣ ـ و«كيْ»[(٦)]: للسَّبَبِيّة[(٧)].

---

(١) ولم يذكر الجارّ؛ لأنّه لا جارّ للفعل، بل يكون في الاسم، ولم يذكر الرّافع للمضارع مع أنّ الرّفع يوجد فيه؛ لأنّ الرّافع للمضارع عاملٌ معنويٌّ، وبحثنا في العامل اللّفظيّ. [عونيّ].

(٢) وهي أصلٌ في النّاصب، وأخواتها محمولةٌ عليها؛ لمناسبتها لها في تخصيص المضارع للاستقبال، وإنّما تنصب المضارع؛ لمناسبتها لـ «أنّ» في المادّة، لا سيّما عند التّخفيف، وفي كون الجملة معها في تأويل المصدر؛ كما في الشّرح. [عونيّ].

(٣) احترازٌ عن الزّائدة، فإنّها لا تعمل، خلافًا للأخفش؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٤] أي: لا يعذّبهم، وعن المفسّرة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ۝٣٨ أَنِ ٱقْذِفِيهِ﴾ [طه: ٣٨ ـ ٣٩] وعن المخفّفة.

(٤) اعلم: أنّ في «لن» ثلاث مذاهبَ: أصله عند الفرّاء «لا» بدل «الألف» نونًا، وعند الخليل «لا أن» فقصر كـ«أيش» في «أيّ شيء» وعند سيبويه حرفٌ برأسه، **وهو الظّاهر**. [عونيّ].

(٥) لا المؤبّد؛ كما زعم المعتزلة لقوله تعالىٰ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ [يوسف: ٨٠] لأنّ «حتّىٰ» للانتهاء، وهو يناقض التّأبيد.

(٦) هي (كي): موضوعة لتحصيل إضافة السّببيّة بين الشّيئين؛ بأنْ يكونَ أحدهما سببًا للآخر. [أيوبيّ].

(٧) أي: سببيّة ما قبلها لما بعدها بحسب الخارج، أو سببية ما بعدها لما قبلها بحسب الذّهن، أو سببيّة كلّ منهما للآخر باعتبارين.

٤ ـ و«إِذنْ»[١]: للشّرْط والجَزاء[٢].

وشرْطُ عملِهِ: أنْ يكونَ فعلُه مُسْتَقْبَلا[٣] غيرَ مُعتمِدٍ علىٰ ما قبلهِ.

وإنْ أُرِيدَ بِهِ الحالُ أو اعتمدَ علَىٰ ما قبْلَه[٤].. لم يَعمِلْ، نحو: إذنْ أظنُّكَ كاذِبًا، لِمَن قال: قُلتُ هذا القَوْلَ، ونحو: أنا إذنْ أُكْرِمُك، لمَن قال: جِئْتُكَ.

ويجوز إضمارُ «أنْ»[٥] خاصّةً فيَنْتَصِبُ المضارعُ به[٦]، نحو: زُرْنِي[٧] فأكرِمَكَ.

---

(١) واختلف في الوقف علىٰ (إذن) قيل: يُكتب بالألف إشعارا بصورة الوقف عليها، فإنه لا يوقف عليها إلا بالألف، وهو مذهب البصريين. وقيل: بالنون، وهو مذهب الكوفيين، اعتبارا باللفظ؛ لأنها لفظ أصلي، فإنه يُقال: أقوم، فتقول: إذن أكرمك؛ فالنون عوض عن المحذوف، والأصل: إذا تقوم أكرمك، أو للفرق بينها وبين «إذا» في الصورة. وقال بعضهم: إذا أعملت.. كُتِب بالنون، وإذا أُهْمِلتْ.. كتب بالألف. [كليات أبي البقاء].

(٢) والفرق بين الجواب والجزاء: أنّ الجواب يُسْتَعْمَل فيما يتحقّق ويجزم بوقوعه، بخلاف الجزاء، فإنّه يُستعمَل فيما لم يجزم بوقوعه وعدم وقوعه.

(٣) لا حالًا؛ إذ الغالب في «إذن» معنىٰ الشّرط والجزاء، والأصل فيهما الاستقبال، و«إذن» عاملٌ ضعيفٌ فلا تعمل إلا علىٰ حال أغلب وأقوىٰ.

(٤) بكونه خبرا أو جزاءً للشّرط السّابق أو جوابا للقَسَم السَّابق.

(٥) وهي تكون مقدّرة بعد «حتّىٰ» ولام «كي» ولام الجحود، وبعد «الفاء» و«الواو» و«أو» إذا وجد شرطها. وتمامه في «الكافية».

(٦) أي: ينتصب بـ«أن» المضمر؛ بشرط أن يكون بعد «الفاء» السّببيّة، وهي الّتي يُقصَد بها كون ما قبلها سببًا لما بعدها ويوجد قبلها أحد الأشياء السّتة: إمّا أمر، أو نهي، أو نفي، أو تمنٍّ، أو عرض، أو استفهام؛ كما نظم أبو البقاء في «كليّاته» وقال:

وأشـياء يجـاب لهـا بفـاء ... وينصـب بعـدها فعـل فسـتّة

ألا زرنـي ولا تطغـوا فهـل لـي ... شـفيع ليـت لا يقضـىٰ قبتـه

[عونيّ].

(٧) «زر»: أمر حاضر من: زار، يزور، زيارة، أصله: ازْوُرْ.

[الجوازم]

والجازمُ: خمسَ عَشْرَةَ[1] كلِمةً[2]:

أرْبَعةٌ مِنها حُروفٌ تَجزِمُ فِعْلًا واحدًا، وهي: «لَمْ» و«لَمَّا»[3]: لنفي الماضي، ولامُ الأمر[4] ولاءُ النّهي[5]: لِلطَّلَب.

---

(١) مرفوعٌ محلًا خبر المبتدأ؛ لكونه تركيبا تعداديّا، والجزآن مبنيّان على الفتح فيه.

(٢) وإنّما عبّر بالكلمة دون الحروف؛ لأنّ بعضها حروف وبعضها اسم، فلو عبّر بالحرف بقي الاسم، فالكلمة عامّ تشمل كليهما، **فالحروف خمسة:** «لم» «لما» لام الأمر، لاء النّهي، «إن». **والاسم عشرة:** «حيثما» «أين» «أنّى» «إذما» «إذا ما» «متى» «مهما» «ما» «من» «أي» فمجموعها خمسة عشر. [عونيّ].

(٣) أ ـ **والفرق بين «لم» و«لما»:** بأنّ «لم» يدخل عليه أداة الشّرط، ولا يدخل على «لما» فيقال: «إن لم يكن» ولا يقال: «إن لما يكن» ومنفيّ «لما» مستمرّ النّفي إلى الحال، ومنفيّ «لم» يحتمل الاتّصال والانقطاع، وفي «لما» يجوز حذف فعله، ولا يجوز في «لم» نحو: قاربت المدينة ولما؛ أي: ولما أدخلها، ومنفيّ «لما» متوقّع ثبوته دون «لم». [وتمامه في «المغني»].

ب ـ ولها ثلاثة معانٍ: **الأوّل:** جازمٌ إذا دخل على المضارع، نحو: لمّا يضرب، **والثّاني:** بمعنى «الوقت» إذا دخل على الماضي، نحو: لمّا كان، **والثّالث:** بمعنى «إلّا» كقوله تعالى: ﴿لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] أي: إلّا عليها، والمراد هنا المعنى الأوّل. [تحفة].

(٤) وإنّما قيّد «اللّام» بالأمر احترازًا عن لام الجرّ، ولام الابتداء، ولام التأكيد؛ لأنّها تدخل على الاسم، وإن دخلت على الفعل في بعض المواضع لكن لا تعمل فيه أصلًا. ولام الأمر مكسورة؛ لكونها مشابهةً بلام الجارّة صورة، وهي تدخل على الاسم وتجعل مكسورة. والجزم في الأفعال بمنزلة الجرّ في الأسماء، وفتح «اللّام» لغة سليميّة، وتسكن بعد «الواو» و«الفاء» و«ثمّ». [عونيّ].

(٥) **فإن قلت:** إنّ «لاء» مضاف إلى «النّهي» وهو علم لنفسه، فيلزم تعريف المعرفة وذا لا يجوز. **قلنا:** إضافته بتنكير المضاف أو على مذهب من يجوّز إضافة العلم بلا تأويلٍ، نحو: زيد الشّجاعة، أو الوصف، أو البيان بتأويل الدّال على النّهي كما في «الامتحان». [عونيّ].

وأحدَ عشرَ منها تَجْزم فِعلَين، إذا كانَا مُضارِعَيْن[١]، تُسمَّىٰ: كَلِمَ المُجازاة، وهي:

«إنْ»: للشَّرْط[٢] والجَزاء.

و«حَيْثُما» و«أيْنَ» و«أنَّىٰ»[٣]: للمكان.

و«إذْما» و«إذاما» و«مَتَىٰ»[٤]: لِلزَّمان.

و«مهما» و«ما» و«مَن» و«أيّ»[٥].

ويجوز إضمارُ «إنْ»[٦] خاصّةً فيَجْزِمُ المضارعَ، نحو: زُرْنِي أُكرِمْك[٧].

---

(١) وإن كانا ماضيين.. فمحلًا، وإن أحدهما ماضيًا.. فلا جزم لفظًا في الماضي، وفي المضارع يجوز الوجهان: الجزم وتركه.

(٢) **والشّرط**: تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرىٰ، وإنّما سُمّي شرطًا؛ لأنّه شرط وسبب؛ لتحقّق الثّاني، **والجزاء**: ما يترتّب علىٰ الفعل، وإنّما سُمّي جزاءً؛ لابتنائه علىٰ الأوّل ابتناء الجزاء علىٰ الفعل. [عونيّ].

(٣) **والفرقُ بينها**: أنَّ «حيثما» لا يجزم إلا إذا اتّصل به لفظ «ما» وأمّا «أين» فيجزم بـ«ما» وبدونها، و«أنّىٰ» لا يلحق به «ما». [أيوبيّ].

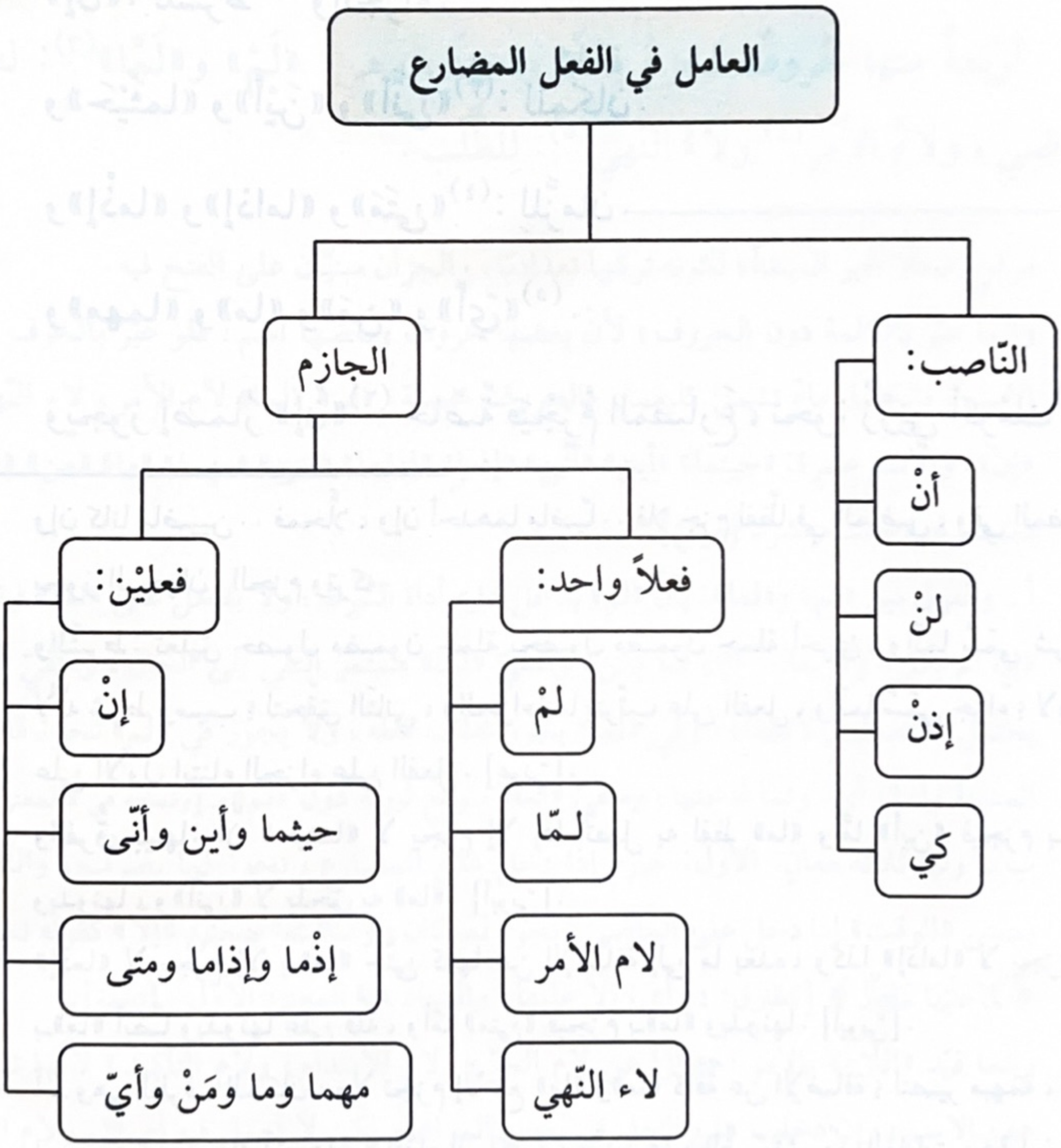
(٤) «إذما» لا يجزم إلّا بـ«ما» حتّىٰ كفّها عن الإضافة إلىٰ ما بعده، وكذا «إذاما» لا يجزم إلا بـ«ما» أيضًا وبدونها علىٰ قلّة، وأمّا «متىٰ» فيجزم بـ«ما» وبدونها. [أيوبيّ].

(٥) أ ـ وهي لظرف المكان، ولا تجزم إلّا مع «ما» و«ما» كافّةٌ عن الإضافة؛ لتصير مبهمة، وهي اسم مبنيّ، وحرّك آخرها؛ لالتقاء السّاكنين، وبُني علىٰ الضّمّ تشبيهًا بالغايات، وقيل: مبنيّ علىٰ الفتح استثقالًا للضّمّة مع «الياء». [منه].

ب ـ وإنّما عملت هذه الحروف الجزم؛ لأنّها لاقتضائها الشّرط والجزاء وجعلهما كشيءٍ واحدٍ أعمل الجزم تخفيفًا للطّول الحاصل من الشّرط والجزاء. [عونيّ].

(٦) **ويجوز إضمار «إن» في ثمانية مواضع**: بعد الأمر، والنّهي، والاستفهام، والتّمنّي، والعرض، وبعد الأمر المقدّر، واسم فعلٍ بمعنىٰ الأمر، وبعد الدّعاء علىٰ لفظ الخبر.

(٧) أي: إنْ تَزُرْنِي أكْرِمْكَ. [نتائج الأفكار].


العامل في الفعل المضارع
النّاصب:
أنْ
لنْ
إذنْ
كي
الجازم
فعلاً واحد:
لمْ
لـمّا
لام الأمر
لاء النّهي
فعليْن:
إنْ
حيثما وأين وأنّى
إذْما وإذاما ومتى
مهما وما ومَنْ وأيّ

[العامل القياسيّ]

والعامِلُ القياسِيُّ: ما يُمكِن أنْ يُذكَرَ في عَمَله قاعِدةٌ كُلّيَّةٌ[١] موضوعُها غيرُ مَحْصورٍ[٢]، ولا يَضرّه كونُ[٣] صِيغتِهِ سَماعيّةً، نحو: كلُّ صفةٍ مشبَّهةٍ[٤] تَرفع الفاعلَ.

وهو تسعةٌ:

[الفعل]

الأوّلُ: الفعلُ[٥]، فكُلُّ فِعْلٍ يَرفَعُ ويَنصِب مَعْمولاتٍ[٦] كثيرةً، ويجوز تقديمُ منصوبِهِ عليهِ. وهو على نوعين: لازمٌ ومتعدٍّ[٧].

[الفعل اللازم]

فاللّازِمُ: ما يتمُّ فَهمُه بغيْرِ ما وَقَعَ عليْه الفِعلُ، ....

(١) أي: قضيّةٌ كلّيّةٌ يُعرف منها أحكام جزئيّات موضوعها؛ بأن يُجعل ذلك الجزئيّ موضوعًا في الصّغرى وتلك القاعدة كبرى.

(٢) **فإن قلت**: الصّفة المشبّهة سبعة عشر، فكيف تكون غير محصورٍ؟ **قلنا**: أفرادها وإن كانت محصورةً بحسب الصّيغة لكنّها غير محصورةٍ بحسب المادّة. [عونيّ].

(٣) فإنّ أفراد موضوعها وإن كانت محصورةً بحسب الصّيغة لكنّها غير محصورةٍ بحسب المادّة، بخلاف السّماعيّ، فإنّ أفراده محصورة بحسب المادة أيضًا.

(٤) تمثيل لِما كانت صيغته سماعيّةً مع عدم الضّرر منه؛ لكونه قياسيًّا في أحكامه. [أيوبيّ].

(٥) أ ـ سواءٌ كان ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا، أو متعدّيًا أو لازمًا، معلومًا ومجهولًا، مجرّدًا أو مزيدًا فيه، غير ما عدّ من السّماعيّة؛ كباب «كان» و«كاد» وكباب «علمت» فإنّ هؤلاء من السّماعيّة؛ كما عرفت من قبل. [جنيّ].

(٦) مفاعيل أو غيرها؛ كالخبر، والحال، والتّمييز، وغير ذلك.

(٧) **والضّابط في معرفتهما**: أنّ ما يُفعَل بجميع البدن فهو لازمٌ؛ كـ«قام» و«ذهب» وما يُفعَل بعضوٍ واحدٍ أو قلبٍ أو حسٍّ فهو متعدٍّ؛ كـ«ضرب» و«علم» و«ذاق». [عونيّ].

نحو: قَعَدَ زيدٌ[1]، ولا يَنْصِبِ المفعولَ به بِغيْرِ حرفِ الجرِّ.

[أفعال المدح والذمّ]

فمنهٖ: أفعالُ المَدحِ[2] والذَّمّ، وهي: «نِعْم»: للمَدح، و«بِئْس»: لِلذّمّ.

وشَرطُهما: ١ ـ أنْ يكونَ الفاعلُ مُعَرَّفًا بـ(اللام)، ٢ ـ أو مضافًا إليه[3]، ٣ ـ أو مُضْمَرًا مُميَّزًا بنكرةٍ[4][5].

ويُذكَر بعد ذلك[6] المخصوصُ[7] ....

(١) فإنّه إذا قيل: قعد زيد، فُهِم منه أنّ القعودَ ثابتٌ لزيد في الزّمان الماضي، والحدث الّذي هو القعود قائم به، ولا يحتاج إلىٰ شيء في إثبات تحقّق القعود. [أيوبيّ].

(٢) أ ـ وإنّما فصله بقوله: «فمنه» لأنّ لها أحكامًا خاصّةً؛ كما سيظهر، أو أنّها غير متصرّفةٍ حتّىٰ عدّها بعضهم من السّماعيّ لهذا، فإفرادها بالذّكر اهتمامًا لها أو تصريحًا لردّ مخالفيه. [كما في الفتح].

ب ـ وإنّما لم يقل الأوّل والثّاني؛ لأنّه يوهم الانحصار.

(٣) أي: إلىٰ المعرفة بـ(اللام) بواسطة أو بدونها، نحو: نعم غلام الرّجل ونعم غلام غلام الرّجل. [أيوبيّ].

(٤) أي: بنكرةٍ منصوبةٍ علىٰ التّمييز، وإنّما شرط كونه مميّزًا بنكرةٍ؛ ليحصل البيان بذكر المخصوص أوّلًا إجمالًا وثانيًا تفصيلًا، ثمّ العامل في التّمييز الضّمير المستتر في «نعم» و«بئس» لا «نعم» لأنّه لإبهامه في حكم اسمٍ نكرةٍ تمّ بالتّنوين.

(٥) أي: بنكرة منصوبة علىٰ التّمييز؛ ليحصل البيان أوّلا إجمالا وثانيًا تفصيلا بذكر المخصوص. [نتائج الأفكار].

(٦) ولم يقل: «بعده» مع أنّ المقام مقام الضّمير؛ لأنّ اسم الإشارة يشار به إلىٰ مجموع الذّات والصّفة، وليس الضّمير كذلك؛ لأنّه إلىٰ الذّات فقط؛ أي: بعد الفاعل الموصوف بما ذُكِر من كونه معرّفًا بـ«اللّام» أو مضافًا إليه أو مضمرًا مميّزًا بنكرةٍ. [عونيّ].

(٧) أ ـ وذكر المخصوص من بعدِه مبنيّ علىٰ الغالب؛ لأنّه قد يتقدّم علىٰ الفعل، نحو: زيد نعم الرجل. [ذكره في الامتحان]. =

مُطابقًا[1] للفاعِلِ[2]: وهو مبتدأ وما قبله خبرُه[3]، نحو: نِعْمَ الرّجلُ زيدٌ[4]، ونِعْم غُلامَا الرّجلِ الزّيدان، ونِعْم رَجلًا زيدٌ.

وقد يُحذَف المخصوصُ إذا عُلِمَ، نحو قوله تعالىٰ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠].

وقد يتقدّمُ علىٰ الفعل[5]، نحو: الزّيدون نِعم الرّجالُ.

و«ساء» مثلُ[6] «بِئْسَ».

و«حبّذا»: للمدح، وفاعلُه «ذا» ولا يَتغيّرُ[7]، وبعدَه المخصوصُ،

= ب ـ بالمدح والذّمّ؛ لأنّ المخصوص؛ لتعيين الفاعل بعد إبهامه فلا بدّ أن يذكر بعده.

(١) مُطابقا في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث والجنس. [نتائج الأفكار].

(٢) أي: الفاعل المعهود الموصوف بما ذكر بناءً علىٰ أنّ المعرفة إذا أعيدت معرفة، فالثّاني عين الأوّل ولم يقل له: بالضّمير؛ لكون المتبادر من الضّمير الذّات بلا اعتبار الوصف ولم يظهر بإتيان اسم الإشارة؛ كما سبق؛ لأنّه يشعر بعليّة الوصف المذكور للحكم وهو مطابقة المخصوص للفاعل، وعلّته الاتّحاد، لا الوصف المذكور بخلاف ما سبق، فإنّ العلّة فيه الوصف المذكور. [عونيّ].

(٣) مُقدّما عليه، أو خبر مبتدأ محذوف هو: (هو) مثلا. [نتائج الأفكار].

(٤) **فإن قلت**: إذا كان المخصوص ـ أي: زيد ـ مبتدأً، وما قبله ـ وهو: نعم الرّجل ـ خبرًا يلزم من عائدٍ ورابطٍ؛ لأنّه جملة ولم يوجد. **قلنا**: العائد إلىٰ المبتدأ في باب «نعم» «اللّام» العهديّة أو اشتمال مدخول «اللّام» علىٰ المبتدأ، وقال العصام: الرّابط ادّعاء كون الفاعل عين المخصوص. [عونيّ].

(٥) بناءً علىٰ أنّ الأصل في المبتدأ التّقديم، وتأخيره في الأغلب؛ لكونه بمنزلة البيان والتّفسير، وهذا يؤيّد كونه مبتدأً؛ كما لا يخفىٰ، ولذا اختاره المصنّف.

(٦) عطف علىٰ «نعم» أصله: «سَوَأَ» بالفتح فنقل إلىٰ «فعُل» بالضّمّ، فصار قاصرًا؛ أي: لازمًا، ثمّ ضمن معنىٰ «بئس» فصار جامدًا.

(٧) فاعل «ذا» بأن يثنىٰ أو يجمع أو يؤنّث؛ ليطابق المخصوص الّذي هو أحدها؛ لجريها مجرىٰ=

وإعرابُهِ كإعراب مخصوصِ «نِعْم» نحو: حبَّذا زيدٌ.

شرط إعمال «نِعْم» و«بِئْس»

- أنْ يكون الفاعل معرّفًا باللّام
- أو أنْ يكون الفاعل مضمرًا مميَّزًا بنكرة
- أو أنْ يكون الفاعلِ مضافًا إلى المعرَّف باللّام

[الفعل المتعدّي]

والمتعدِّي: ما لا يتمّ فهمُه[1] بغيرِ ما وقعَ عليه[2] الفعلُ[3]، وهو على ثَلاثةِ أضْرُبٍ:

الأوّلُ: مُتَعَدٍّ[4] إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا. ويجوز

= الأمثال من أسماء الإشارة الّتي من المبهمات.

(١) أي: فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل، وهو مدلول المفعول به الصّريح، خرج الفعل الناقص، فإنّه وإن كان لا يتمّ فهمه بدون الخبر، لكنّه ليس ممّا وقع عليه الفعل؛ كما لا يخفى.

(٢) خرج به الفعل النّاقص، فإنّه وإن كان ممّا لا يتمّ فهمه بدون الخبر لكنّه ليس ممّا وقع عليه الفعل.

(٣) **فإن قيل**: التّعريف منقوضٌ بنحو: ذكرت الله وعرفت الله وغير ذلك؛ لأنّه لم يقع الفعل عليه تعالى، ويلزم أن يكون تعالى محلًّا للوقوع. **قلنا**: المراد بالوقوع التّعلّق فلا يرد شيء، كذا قيل.

(٤) **والفرق بين المتعدّي بنفسه والمتعدّي بحرف الجرّ**: أنّ الأوّل اعتبر في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلّق بخصوصه، والثّاني لم يعتبر في مفهومه ذلك؛ بل حدثت من مقارنة حرف الجرّ=

حذفُ مفعولِه بقرينةٍ وبدونِها[١].

والثّاني: مُتعدٍّ إلىٰ مَفْعولَيْن، وهو عَلَىٰ ثَلاثةِ أقْسام:

[أقسام المتعدّي إلى مَفْعولَيْن]

الأوّلُ: ما كان مَفعولُه الثّاني مُبايِنًا[٢] للأوّل، نحو: أعطيْتُ زَيْدًا دِرْهمًا. ويجوز حذفُهما، أو حذْفُ أحدِهما مع قرينةٍ وبدونِها[٣].

[أفعال القلوب]

والقسم الثّاني: أفعِالُ القلوبِ[٤]، وهي أفعالٌ[٥] دالّةٌ[٦] علَىٰ فِعْلٍ[٧]

= تلك النّسبة. [عصام].

(١) أي: يحذف المفعول بقرينة: لو منويًّا؛ كقوله تعالىٰ: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] أي: بعثه الله. وبدون قرينة: لو منسيًّا، فيجعل كاللّازم، فلا يحتاج إلىٰ قرينة، نحو: فلان يأكل؛ أي: يفعل الأكل، والفرق بين المنويّ والمنسيّ: أنّ المنويّ محذوف عن اللّفظ ومقصود في المعنىٰ، والمنسيّ ليس بمقصودٍ؛ لا لفظًا ولا معنًىٰ. [عونيّ].

(٢) أ ـ المراد من المباينة: المباينة الحمليّ؛ أي: لا يحمل أحدهما على الآخر.
ب ـ يعني: لا يصحّ أن يكونَ أحدهما مبتدأً والآخَرُ خَبَرًا.

(٣) والحاصل: أنّه يجوز حذفُهما مع قرينة مثل: سأل زيد عمرا دِرهما فأعطىٰ، وبدونها، نحو: فلانٌ يُعْطِي، وحذفُ أحدهما بقرينة وبدونها. [أيوبيّ].

(٤) أي: أفعالٌ مشهورة بهذا اللّقب، وإنّما سمِّيت هذه بـ«أفعال القلوب» لأنّها للشّكّ أو اليقين، وكلاهما من أفعال القلوب. [ضوء].

(٥) والمراد من الأفعال: الأفعال الاصطلاحيّة، وهو ما دلّ علىٰ معنًىٰ في نفسه، مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة، لا مجرّد الحدث. [أيوبيّ].

(٦) أي: بمادّته بالدّلالة التّضمّنيّة. [أيوبيّ].

(٧) والمراد بالفعل هنا: هو القائم بالغير لا التّأثير، فإنّ العلم من أفعال القلوب إمّا «كيف» إن فسّر العلم بالصّورة الحاصلة في العقل، أو «انفعال» إن فسّر بانتقاش الصّورة الحاصلة=

قَلْبِيٌّ داخِلةٌ علَىٰ المُبتدأ والخبَر ناصِبةٌ إيّاهُما[1] علَىٰ المَفْعُوليّةِ، نحو: «علمْتُ» و«رأيْتُ» و«وجدْتُ»[2] و«زعمْتُ»[3] و«ظننْتُ» و«خِلْتُ» و«حَسِبْتُ»[4] و«هَبْ» بمعنىٰ[5] «احسِبْ»[6] غيرَ مُتَصَرِّفٍ.

ولا يجوزُ[7] حذْفُ مَفعولَيْها معًا، أو أحدِهما بدونِ قرينةٍ[8]، فمع قرينةٍ كثُرَ حذفُهما معًا[9]، وقَلَّ حذفُ أحدِهما[10] ....

= في العقل، ولا يتصوّر فيهما التّأثير. [عونيّ].

(١) وإنّما نصبت كليهما؛ لأنّهما لكونهما بمنزلة اسمٍ واحدٍ يستحقّ إعرابًا واحدًا، ولو لم يعرب بإعرابٍ واحدٍ.. لزم التّرجيح بلا مرجّح. [عونيّ].

(٢) هذه الثلاثة للعِلْم. [نتائج الأفكار].

(٣) مشترك بين الظن والعلم. [نتائج الأفكار].

(٤) هذه الثلاثة للظنّ. [نتائج الأفكار].

(٥) احترازٌ عن كون «هب» أمرًا من «الهبة» فإنّه حينئذٍ لا يتعدّىٰ إلّا بواحدٍ، نحو: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾ [آل عمران: ٨]. [أيوبيّ].

(٦) إمّا علىٰ وزن «اعلم» إن كان «احسب» من الباب الرّابع أو علىٰ وزن «اضرب» إن كان من الباب الثّاني أو السّادس.

(٧) أي: يمتنع حذفهما وحذف أحدهما بلا قيام قرينةٍ دالّةٍ علىٰ المحذوف، هذا إذا كان منويًّا مرادًا، وأمّا إذا كان منسيًّا؛ بأن ينزل الفعل منزلة اللّازم، ويراد به صدور الفعل عن الفاعل فقط، فحينئذٍ يجوز حذفهما معًا، نحو قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]. [أيوبيّ].

(٨) إذ لو حذف بدون القرينة.. لا يعلم فيفوت المقصود؛ أعني: التّعلّق إلىٰ المفعول؛ لانعدام فائدة الخبر ولازمها فيلزم للحذف من القرينة. [عونيّ].

(٩) نحو: من يسمعْ يخلْ؛ أي: يظنّ مسموعَه صادقًا.

(١٠) أ ـ لأنّ المفعولين معًا بمنزلة اسمٍ واحدٍ؛ لأنّ مضمونهما معًا هو المفعول به في الحقيقة، فلو حُذف أحدهما.. كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة. [جامي].

ب ـ وإنّما قلّ حذف أحد المفعولين؛ لأنّهما بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ في حصول تمام المعنىٰ، =

فقطْ(1).

[خصائص أفعال القلوب]

ومن خصائصِها(2): جوازُ الإلغاءِ(3) والإعمالِ إذا توسّطتْ بين معمولَيْها، نحو: زيدٌ علمْتُ منطلقٌ، أو تأخرت، نحو: زيدٌ منطلقٌ علمْتُ.

ومنها: جوازُ أنْ يكونَ فاعلُها ومفعولُها ضَمِيرَيْنِ مُتّصِلَيْنِ مُتَّحِدَيِ الْمعنَىٰ، نحو: عَلِمْتُنِي(4) قائمًا.

وحُمِلَ «عَدِمَ» و«فَقَدَ» في هذا الجواز علىٰ «وجَد»(5).

ومنها: جوازُ دخولِ «أنَّ» علىٰ مفعولَيْها، نحو: علمْتُ أنّ زيدًا قائمٌ.

= فحذف أحدهما كحذف بعض اسمٍ واحدٍ، بخلاف حذفهما معًا، فإنّه كحذف لفظٍ واحدٍ وهو كثيرٌ. [عونيّ].

(1) **والحاصل**: أنّ حذفَهما وحذفَ أحدهما ؛ إمّا بقرينة أو بدون قرينة، والثّاني ممتنع، والأوّل: إمّا حذفهما أو حذف أحدهما، والأوّل كثيرٌ، والثّاني قليلٌ. [أيوبيّ].

(2) جمع «خصيصة» بمعنىٰ الخاصّة، وإنّما لم يقل: «ومن خواصها» لما في الخصائص من عدم إمكان الحكم الآتي أصلًا إذا وجد الشّرط ؛ لأنّ «الخصيصة» صفة مشبّهة تدلّ علىٰ الاستمرار والثّبوت، بخلاف «الخواصّ» فإنّها اسم فاعلٍ تدلّ علىٰ الحدوث، كذا قيل. [عونيّ].

(3) **الإلغاء**: جَعْلُ عَملِها لغوًا بحيثُ لا تؤثّر في معمولها لفظًا ولا معنًىٰ، بخلاف التّعليق، فإنّه إبطالٌ أيضًا، لكنْ ليس بالكليّة، بل إبطالٌ لفظًا. [أيوبيّ].

(4) ولا يقال: «ضربْتُنِي» بل «ضربتُ نفسِي» لأنّ المغايرة في حيّز أفعال القلوب غالبة، فإذا اتّحدا زادوا النّفس تصريحًا وتنبيهًا علىٰ ما عسىٰ أن يفعل عنه بسبب النّدرة، بخلاف أفعال القلوب، فإنّ الإنسان بحاله أعلم منه بحال غيره، فالاتّحاد غالب فيها، فلا يحتاج إلىٰ زيادة النّفس. [كما في الامتحان].

(5) حمل «النّقيض» و«النّظير»: فإنّهما نظيره في عدم التّأثير في المفعول، نحو: عدمتني وفقدتني.

وأمّا التّعليقُ[(١)] بكلمةِ الاستفهامِ، أو النّفيِ، أو لامِ الابتداءِ أو القسمِ، أو «إنِ» المَكسورةِ إذا دخل في خبرِها لامُ الابتداء[(٢)]؛ أي: إبطالُ[(٣)] العملِ على سبيل الوجوبِ لَفْظًا[(٤)] لا مَعْنًى، فيَعِمّ هذه الأفعالَ، نحو: علمْتُ أزيدٌ عندَك أمْ عمرٌو؟ ورأيتُ[(٥)] ما زيدٌ منطلِقٌ، ووجدتُ لزيدٌ مُنطلِقٌ، وعلمتُ إنّ

---

(١) أ ـ مأخوذ من قولهم: امرأة معقلّة لمفقودة الزّوج، لا هي ذات زوج قائمٍ بمصالحها، ولا هي فارغة حتى تنكح، كذلك هذه الأفعال عند التّعليق، لا هي عاملة في اللّفظ؛ لوجوب إبطال العمل اللّفظي، ولا ملغاة؛ لوجوب العمل المعنويّ.

ب ـ **والفرق بين «الإلغاء» و«التّعليق» بوجهين: أحدهما:** أنّ إبطال العمل جائز في الإلغاء في الأغلب وقد يجب، وواجب في التّعليق البتّة، **والثّاني:** أنّ الإلغاء إبطال لفظٍ ومعنًى، والتّعليق: إبطال لفظٍ لا معنًى. [أيوبيّ].

ج ـ **وأمّا التّعليق:** وجه التّعليق بالمذكورات: أنّها تقع في صدر الجملة، فيقتضي بقاء صورتها، وهذه الأفعال تقتضي تغيّرها، فوجب التّوفيق بينهما فروعيت حقوق هذه المذكورات لفظًا، وحقوق تلك معنًى، فهي عاملة معنًى، والعمل المعنويّ كثير فلا يضيع حقوقها من كلّ وجهٍ.

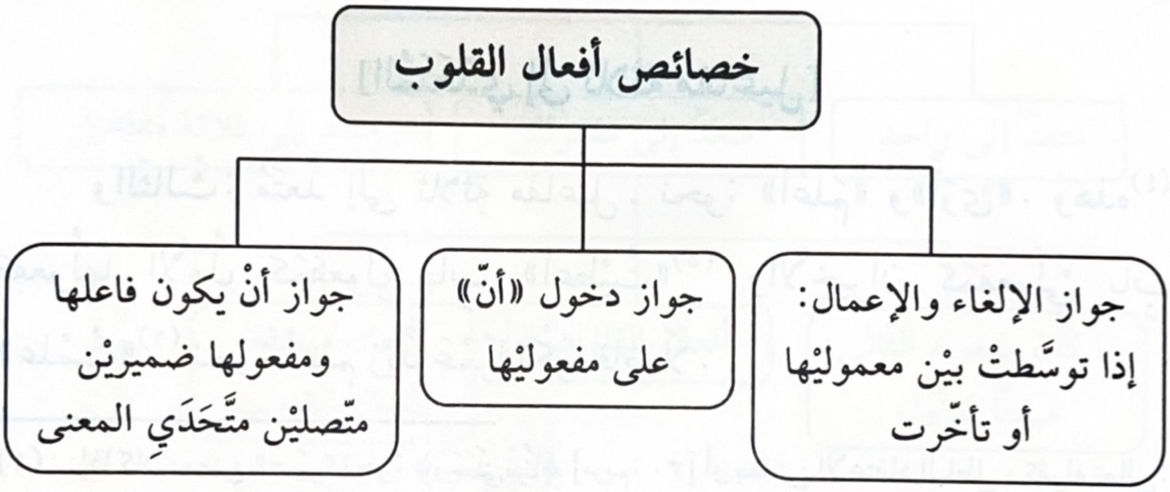
(٢) مرفوعٌ على أنّه فاعل «دخل» أي: التّعليق بكلمة «إن» ليس على إطلاقه كالمذكورات قبلها، بل هو مقيّد بوقت دخول لام الابتداء في خبر تلك المكسورة، وإنّما قيّد المكسورة بدخول «اللّام» في خبرها، فإنّه إذا لم يدخل «اللّام» فيه تكون مفتوحةً، فتكون حينئذٍ مفعولًا له لفظًا ومعنًى؛ كما عرفت. [أيوبيّ].

(٣) تفسير للتّعليق، وهو مأخوذ من قولهم: امرأة معقلّة لمفقودة الزّوج، لا هي ذات زوجٍ قائمٍ بمصالحها، ولا فارغة حتى تنكح، فهذه الأفعال عند التّعليق، لا هي عاملة في اللّفظ؛ لموجب إبطال العمل اللّفظي، ولا ملغاة؛ لوجوب العمل المعنويّ، ولذلك يجوز العطف على المحلّ، نحو: علمت لزيدٌ قائم وبكرًا قاعدًا.

(٤) تمييز من نسبة «إبطال» إلى «العمل» ويجوز أن يكون صفة الإبطال المقدّر؛ أي: إبطالًا لفظيًّا. [فتح الأسرار].

(٥) «رأيت»: فعل وفاعل، «ما»: نافية، و«زيد»: مبتدأ، و«منطلق»: خبره، وهو مع خبره جملة اسميّة منصوبة المحلّ على أنّه مفعول «رأيت» فـ«رأيت» لم يعمل النّصب ظاهرًا؛ لكونه=

زيدًا لَقائمٌ، وكُلَّ[1] فِعلٍ قلبيٍّ غيرِها، نحو: «شَكَكْتُ»[2] و«نَسيتُ» و«تَبيّنتُ» وكُلَّ فِعْلٍ يُطلَب به العلمُ، نحو: «امْتَحَنْتُ»[3] و«سألْتُ» ومنه: أفعالُ الحَواسِّ[4] الخَمسِ؛ كـ«لَمَسْتُ» و«أبْصرْتُ» و«سمعتُ» و«شَمَمتُ» و«ذُقتُ».



= معلّقًا بسبب حرف النّفي.

(١) بالنّصب عطفٌ على قوله: «هذه الأفعال» أي: ويعمّ التّعليق كلّ فعلٍ قلبيّ. انتهى.

(٢) أ ـ وإنّما لم يدّغم مع أنّ الحرفان من جنسٍ واحدٍ؛ لامتناع الادغام في مثله، وإنّما امتنع؛ لعدم شرط الادغام، وهو تحرّك المثل الثّاني، أو لأنّه لو أدغم يلزم اجتماع السّاكنين؛ لأنّ الادغام يقتضي سكون الأوّل مع أنّ الثّاني ساكنٌ، فتفرّ من ورطة هي ثقل المكرّر إلى ورطةٍ أخرى وهي اجتماع السّاكنين، أو لأنّ الادغام لأجل التّخفيف، وهو يحصل بسكون الحرف الثّاني. [عونيّ].

ب ـ والشّكّ: عدم ترجيح الطّرفين من الوقوع وعدمه، ومحلّ الشّكّ: القلب. [عوني].

(٣) فإنّ «الامتحان» و«السّؤال» وإن لم يكونا من أفعال القلوب، لكنّهما فعلان يطلب بهما العلم بمضمون الجملة. [أيوبيّ].

(٤) «الحواسّ»: جمع «حاسّةٍ» أصله: «حواسس» والمراد منها: الحواسّ الظّاهرة، وهي: اللّمس، والبصر، والسّمع، والشّمّ، والذّوق، لا الباطنة الّتي أثبتها الفلاسفة، فإنّه لا يتمّ دلائلها على الأصول الإسلاميّة، وهي عندهم خمس: الحسّ المشترك، والخيال، والمتصرّفة، والواهمة، والحافظة. [عونيّ].

[أفعال ملحقة بأفعال القلوبِ]

والقِسمُ الثّالثُ: أفعالٌ مُلْحقَةٌ بأفعالِ القُلوبِ في مجرَّدِ الدّخُولِ على المبتدأ والخبر، وعدمِ جوازِ حذفِهما معًا، أو حذفِ أحدِهما فقط بلا قرينةٍ، وقلّةِ حذْف أحدهما فقط بها، نحو: «صَيّر» و«جعل»[1] و«ترك»[2] و«اتّخذ»[3].

[المُتَعَدّي إلى ثلاثة مفاعيل]

والثّالثُ: مُتَعدٍّ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ، نحو: «أعْلَمَ» و«أَرَىٰ». وهذه[4] مَفعولُها الأوّلُ كمَفعولِ بابِ «أعطيْتُ»[5] والأخِيران كمَفعولَيْ بابِ «علمْتُ»[6] نحو: أعلمَ زيدٌ عَمرًا بَكْرًا فاضِلًا.

---

(١) إذا كان بمعنىٰ «صيّر» نحو: ﴿وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ [مريم: ٣٠] أو بمعنىٰ الاعتقاد الباطل؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩] وأمّا إذا كان بمعنىٰ «خلق» فلا يكون من هذا القسم.

(٢) بمعنىٰ «صيّر» نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩] و«اتّخذ» نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] وقد يستعمل «جعل» بمعنىٰ «خلق» و«ترك» بمعنىٰ «خلىٰ» و«اتّخذ» بمعنىٰ «أخذ» فلا يكون شيء منها من هذا القبيل، ومنه: «حجا» و«عدّ» بمعنىٰ الاعتقاد الباطل و«ألفىٰ» بمعنىٰ «وجد». [فتح الأسرار].

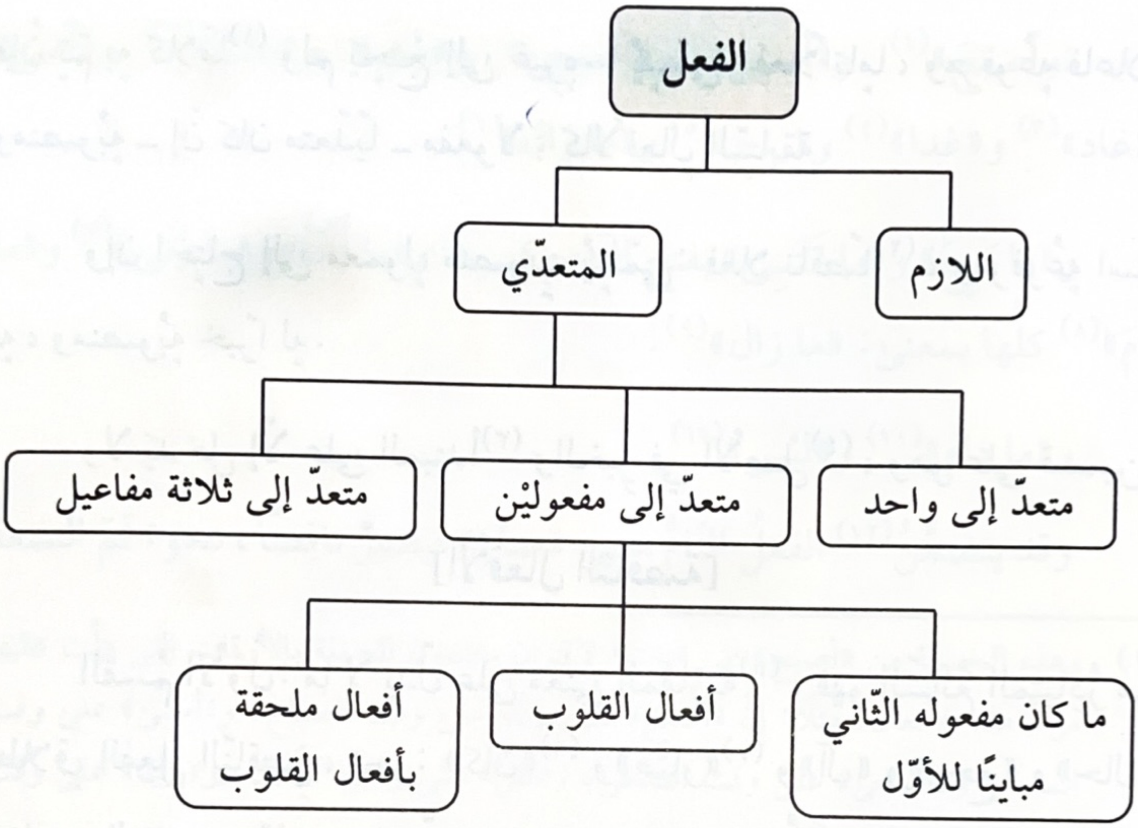
(٣) وكذا «ألفىٰ» بمعنىٰ «وجد» نحو: وألفىٰ قولها كذبا ومينا، وكذا «عدّ» إذا كان بمعنىٰ الاعتقاد الباطل، نحو: كنت أعدّه فقيرًا، وكذا لفظ «أُرَىٰ» مجهول «أَرَىٰ» وكذا لفظ «قال» إذا وقع بعد الاستفهام، نحو: أتقول زيدٌ ذاهبًا. [أيوبيّ].

(٤) أي: الأفعال المتعدية إلىٰ ثلاثة مفاعيل.

(٥) أ ـ في جواز القصر عليه؛ كقولك: أعلمت زيدًا، والاستغناء عنه؛ كقولك: أعلمت عمرًا منطلقًا. [جامي].

ب ـ في كونه مُباينًا للثاني، وفي جواز الاقتصار عليه وفي عدم جواز التعليق بالنسبة إليه بالاستفهام والنفي واللام. [نتائج الأفكار].

(٦) في كون أحدهما عين الآخر، وعدم جواز حذفهما أو حذف أحدهما بدون قرينة، وكثرة=



[الفعل التّامّ والفعل النّاقص]

ثمّ اعلمْ[١]: أنّه لا بدّ لكلٍّ[٢] فِعْلٍ مِن مرفوعٍ[٣]، . . . .

= حذفهما وقلّة حذف أحدهما معها، وفي جواز دخول «أنّ» عليهما، وجواز الإلغاء إذا توسطت بينهما أو تأخرت عنهما. [نتائج الأفكار].

(١) «ثمّ»: إمّا ابتدائيّة أو عاطفة على مقدّرٍ؛ أي: اعلم أنّ الفعل يكون على هذا، ثمّ اعلم، انتهى، وهي تجيء لخمسة معانٍ: إمّا للعطف، أو بمعنى «قبل» أو بمعنى «مع» أو بمعنى «التّعجّب» أو لابتداءٍ، وتفصيله في «حاجي بابا».

(٢) قوله: «لكلّ» و«من مرفوعٍ» متعلّقٌ باسم «لا» في «لا بدّ» عند البغداديّين، **وهو الأظهر**، فعلى هذا يكون هذا التّنوين من اسم «لا» لمشابهته بالمضاف، وعند من سواهم متعلّقٌ بخبرٍ محذوفٍ؛ أي: «موجود». [كشف الأسرار].

(٣) لأنّ للفعل ثلاثة معانٍ: الحدث والزّمان والنّسبة إلى فاعل، فدلالة الفعل على الأوّلين مستقلّةٌ؛ كالاسم، وأمّا على الثّالث فغير مستقلّةٍ؛ كالحرف، فالنّسبة إلى المرفوع مأخوذ في مفهومه وضعًا، فلا يكون بدونه، والعمل مبنيّ على الاقتضاء. [عونيّ].

فإنْ تِمّ بهِ كلامًا[1] ولم يَحتجْ إلىٰ غيرِهِ.. يُسمّىٰ: فِعلاً تامًا، ومرفوعُهِ فاعلا، ومنصوبُهِ ـ إنْ كان متعدّيًا ـ مفعولا؛ كالأفعالِ السّابقةِ.

وإن احتاج إلىٰ معمولٍ منصوبٍ يُسمّىٰ: فعلا ناقصًا[2]، ومرفوعُهِ اسمًا لهِ، ومنصوبُهِ خبرًا لهِ.

ولا يَدخل إلّا علىٰ المبتدأ[3] والخبرِ في الأصل[4]، وهو علىٰ قسمين.

[الأفعال النّاقصة]

القسمُ الأوّلُ: ما لا يدلّ علىٰ معنىٰ المقارَبة[5]، فهو الشّائعُ المتبادِرُ من إطلاقِ الفعلِ النّاقصِ، نحو: «كان»[6] و«صار»[7] و«آل» و«رجع» و«حال» و«استحال» و«تحوّل» و«ارتدّ» و«جاء» و«قعد» إذا كُنَّ بمعنىٰ: «صار».

---

(١) أي: إن صارَ الفعلُ بمرفوعِه كلامًا تامًّا بأن يصحّ السكوت عليه بوجود المسنَد والمسنَد إليه. [أطه لي].

(٢) وإنّما سُمِّيَ به؛ لعدم تمامه بمرفوعه واحتياجه إلىٰ المنصوب، والاحتياج مبنيّ عن النّقصان، فوصف الفعل بالتّمام، والنّقصان وصف بحال المركّب منه ومن المرفوع. [عونيّ].

(٣) وإنّما تدخل علىٰ المبتدأ والخبر؛ لأنّ وضعه ليعطىٰ الخبر حكم معناه؛ كالانتقال، والاستمرار، وغير ذلك، وذا لا يحصل إلّا بالدّخول عليهما، وينصب الخبر؛ لشبهه بالمفعول به في توقف تعقل الفعل عليه، فهو شبيهٌ بالفعل المتعدّي في اقتضاء معناه شيئين. [نتائج الأفكار].

(٤) ظرفٌ مستقرٌ منصوبٌ محلًّا علىٰ أنّه حالٌ من المبتدأ والخبر؛ أي: كائنين كذلك في الأصل.

(٥) أي: معنىٰ القرب مِن زمان الحال. [نيازيّ].

(٦) وهو الأصل في الباب، وكلّها راجعةٌ إليها، وهو لثبوت خبره لاسمه في الماضي دائمًا، نحو: كان زيدٌ فاضلًا، أو منقطعًا، نحو: كان زيدٌ غنيا فافتقر.

(٧) وهو للانتقال لا للدّوام والانتقال، إمّا من صفةٍ إلىٰ صفةٍ، نحو: صار زيدٌ عالمًا؛ أي: انتقل من صفة الجهل إلىٰ صفة العلم، أو من حقيقةٍ إلىٰ حقيقةٍ، نحو: صار الطّين خزفًا. [أيوبيّ].

«وأصبحَ»[١] و«أمسىٰ» و«أضحىٰ» و«ظلّ» و«بات»[٢] و«آض» و«عاد»[٣] و«غدا»[٤] و«راح»[٥] و«ما زال»[٦].

و«ما بَرِحَ» و«ما فَتَـِئ» بفتح التّاء وكسرها و«ما أَفْتُأَ» و«ما وَنَىٰ»[٧] و«ما رَامَ»[٨] كلُّها بمعنىٰ: «ما زال»[٩].

و«ما دام»[١٠] و«لَيْس»[١١].

وقد يتضمَّنُ[١٢] الفعلُ التّامُّ معنىٰ «صار» فيَصيرُ ناقِصًا، نحو: تَمّ التّسعةُ

---

(١) وهذه الخمسة من «أصبح» إلىٰ «بات» لاقتران مضمون الجملة بالأوقات الّتي دلّت عليها موادّ هذه الأفعال، مثلًا: إنّ «أصبح» دلّ بمادّته علىٰ وقت الصّباح، و«أمسىٰ» علىٰ وقت المساء، و«أضحىٰ» علىٰ وقت الضّحىٰ، و«ظلّ» علىٰ وقت الظّلال، و«بات» علىٰ وقت البيتوتة. [أيوبيّ].

(٢) وقد تكون المذكورات بمعنىٰ «صار». [أيوبيّ].

(٣) الموضوعان لإفادة ثبوت خبرهما لاسمهما علىٰ طريق الرّجوع. [نيازيّ].

(٤) الموضوع لإفادة ثبوت خبره لاسمه من أوّل النّهار إلىٰ الزّوال. [نيازيّ].

(٥) الموضوع لإفادة ثبوت خبره لاسمه علىٰ وجه الدّوام. [نيازيّ].

(٦) أصله: «زَوِلَ» من باب «علم» فمضارعه: «يَزال» وأمّا «زال يزول» من الباب الأوّل.. ففعل تامٌّ. [عونيّ].

(٧) من «ونىٰ يني» مثل: «وقىٰ يقي» في الأصل بمعنىٰ «الضّعف» أي: ما ضعف، وعدم الضّعف عن شيءٍ يستلزم عدم الزّوال عنه. [أيوبيّ].

(٨) من «رام، يريم، رَيمًا» بمعنىٰ «الميل» أي: ما مال عن فعله، وهو أيضًا يوجب عدم الزّوال، لا من «رام يروم» بمعنىٰ «يطلب» فإنّه تامّةٌ. [عونيّ].

(٩) أي: الموضوعات لإفادة ثبوت خبرها لاسمها علىٰ وجه الدّوام. [نيازيّ].

(١٠) وهذا من الأفعال النّاقصة أيضًا، لكن لفظ «ما» في «ما دام» ليس للنّفي، بل للمصدريّة التّوقيتيّة، وهو لتوقيت أمرٍ بمدّة ثبوت خبرها لاسمها. [عونيّ].

(١١) وهو لنفي مضمون الجملة في زمان الحال عند الجمهور، ومطلقًا عند سيبويه.

(١٢) وإنّما قال: «يتضمّن» ولم يقل: وقد يكون بمعنىٰ «صار» لأنّ هذه الأفعال لم ينتقل بكلّيّتها=

بهذا عشرةً؛ أي: صار عشرةً تامّةً، وكمُل زيدٌ عالمًا؛ أي: صار زيدٌ عالمًا كاملا، وغيرُ ذلك.

ويجوز تقديمُ أخبارِها[1] علىٰ أنفسها، إلّا ما[2] في أوّلِه «ما»[3] فلا يجوز، نحو: قائمًا[4] ما زال زيدٌ.

وكذا إن بُدِّلَ «ما» بـ«إنْ» النّافيةِ.

وأمّا إن بُدِّلَ بـ«لم» و«لنْ»[5] فيجوزُ، نحو: قائمًا لم يزلْ زيدٌ.

= عن دلالة معناها الأصليّ، بل بعد دلالته علىٰ معناها الأصليّ يدلّ علىٰ معنىٰ «صار». [أيوبيّ].

(١) أي: أخبار كلّ واحدٍ منها بناءً علىٰ أنّ مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد إلىٰ الآحاد. [عونيّ].

(٢) أي: فعل ناقص.

(٣) أي: لفظ «ما» من «ما زال» إلىٰ «ما دام». أما إذا دخل «ما» أو «إن» علىٰ سائر الأفعال الناقصة.. فإنه وإن لم يجز التقديم عليه معهما لكن يجوز بالفصل بينه وبينهما، نحو: «ما قائما» أو «إن قائما كان زيد». وأما في هذه الأفعال.. فلا يجوز الفصل بينها وبينهما؛ لشدة امتزاجها معهما وكونها بمنزلة أفعال مثبتةٍ حتىٰ يجوز التقديم بالفصل.

(٤) وإنّما لم يجز «قائمًا ما زال زيد» بتقديم الخبر؛ لأنّ لفظ «ما» إن كانت نافية تقتضي الصّدارة، فإن قدّم عليها تبطل الصّدارة وإن كانت مصدريّة؛ فلأن معمول المصدر لا يجوز تقديمه عليه. [عونيّ].

(٥) أ ـ وإنّما جاز تقديم أخبارها حين تبديلها بـ«لم» و«لمّا» فلكونهما كالجزء من الفعل؛ لامتزاجهما به، فكأنّهما خرجا عن كونهما حرفي نفيٍ زائدًا عليه، فلذلك انعزلا عن اقتضاء الصّدارة، وأمّا في «لن» فلحملهما علىٰ «سوف» حمل النّقيض علىٰ النّقيض، فكما أنّ «سوف» لا يمنع تقديم معمول مدخوله عليه وكذلك «لن» لا يمنع تقديمه عليه.

ب ـ و«لم» و«لمّا» فإنّهما لامتزاجهما بالفعل يغيران معناه إلىٰ الماضي صار كالجزء منه، وكأنّهما خرجا عن كونهما حرفي نفيٍ فانعزلا عن اقتضاء الصّدارة، وأمّا في «لن» فللحمل=

[أفعال المُقاربة]

والقسمُ الثّانِي: ما يدلّ علىٰ معنىٰ القرب[١]، ويُسمّىٰ: أفعالَ المُقارَبةِ[٢]، ولا يكونُ أخبارُها إلّا فعلا مضارعًا[٣]، نحو: «عسىٰ»، وخبرُه: الفعلُ المضارعُ مع «أنْ»[٤] غالِبًا[٥]، نحو: عسىٰ[٦] زيدٌ أنْ يخرجَ[٧]، وقد

= علىٰ «سوف» الّذي لا يمنع تقديم معمول مدخوله عليه حمل النّقيض علىٰ النّقيض كذا في «الرّضي».

(١) وذلك القرب إمّا مرجوّ؛ كما في «عسىٰ» أو مجزوم؛ كما في «كاد» أو مشروع فيه؛ كما في «طفق» و«أخذ» ولذا قال ابن الحاجب في تعريفها: ما وُضِعَ لدنوّ الخبر رجاء أو حصولًا أو أخذًا فيه، ولم يذكر المصنّف؛ لأنه خارج عن الحدّ ووظيفة لغويّة. [عونيّ].

(٢) لقرب اتصاف الأسماء بمضمون الأخبار إلىٰ زمان الحال.

(٣) وإنّما لزم كونها فعلًا مضارعًا؛ لأنهّ لمّا كان وضعها لدلالة قرب زمان الاستقبال من زمان الحال.. وجب أن يكون خبرها فعلًا دالًّا علىٰ زمان الاستقبال والحال الذي هو المضارع. [عونيّ].

(٤) أ ـ ولا يجوز إسقاط «أن» في الوجه الثّاني؛ لأنّ بها صار الفعل في تأويل الاسم حتّىٰ يصحّ وقوعه فاعلًا، فامتنع حذف «أن» لامتناع كونه فاعلًا. [جنيّ].

ب ـ وهي تدلّ علىٰ الرّجاء والاستقبال، وإنّما كان المضارع مع «أن» توضيحًا وتأكيدًا للرّجاء الذي فيه. [عونيّ].

(٥) منصوب علىٰ أنّه مفعول فيه للنّسبة الحكميّة؛ أي: في غالب الزّمان أو في غالب الاستعمال.

(٦) أ ـ أي: عسىٰ حال أو ذا أن يخرج؛ ليصحّ الحمل، فإنّ «أن يخرج» خبر لـ «عسىٰ» بتضمينه معنىٰ «كاد» علىٰ ما اختاره المتأخّرون، فكأنّه قيل: يرجىٰ حال زيد كائنًا أن يخرج أو زيد كائنًا ذا أن يخرج، وفيه من القرب ما يخفىٰ.

ب ـ **فإن قلت**: إنّ «عسىٰ» للرّجاء، ولا يظهر له معنًىٰ يطلب اسمًا وخبرًا، فـ«عسىٰ زيد» بمعنىٰ «يرجىٰ زيد» وهو لا يطلب خبرًا. **قلنا**: إنّ «عسىٰ» يطلب اسمًا وخبرًا بتضمين معنىٰ «كان». [عونيّ].

(٧) **فإن قلت**: قوله: «أن يخرج» خبر «عسىٰ» وهو في تأويل المصدر، والمخبر منه ذات، =

يُحذَف «أنْ»[١]، وقد يكون تامّةً بـ«أنْ» مع المضارع، نحو: عسىٰ أنْ يخرجَ زيدٌ[٢].

و«كاد»، وخبرُه غالبًا مضارعٌ بلا «أنْ»[٣]، نحو: كاد زيدٌ يخرجُ، وقد يكونُ مع «أنْ»[٤].

و«كَرِبَ» وهو مثلُ «كاد» في وجهيْه[٥].

و«هلْهلَ» و«طفِق» و«أخذ» و«أنشأ» و«أقبل» و«هبَّ» و«جعل» و«علِق» وأخبارُها الفعلُ المضارعُ بلا «أنْ».

= ولا يكون الحديث عين الذّات، فلا يصحّ الحمل. **وأجيب بوجوهٍ: الأوّل:** أنّه علىٰ تقدير مضافٍ: أمّا عسىٰ زيد ذا أن يخرج، أو قبل الخبر؛ أي: عسىٰ زيد ذا أن يخرج، **والثّاني:** أنّه من باب «رجل عدل» علىٰ جهة المبالغة، **والثّالث:** أنّ «أن» زائدة لا مصدريّة. [المغني].

(١) أي: يحذف من خبره تشبيها له بـ«كاد» فلا يحتاج إلىٰ محذوف؛ لصحّة الحمل بدونه.

(٢) فحينئذ يكون «عسىٰ» بمعنىٰ «قرب» و«أن يخرج» فعل، و«زيد» فاعله، وهو مع فاعله جملة علىٰ أنّه صلة «أن» وهو مع صلته في تأويل المفرد مرفوع محلًّا علىٰ أنّه فاعل «عسىٰ». [أيوبيّ].

(٣) وإنّما كان في الغالب بلا «أن» لدلالة «كاد» علىٰ الجزم فلا تناسبه «أن» الدّالّة علىٰ الرّجاء، وقال الجامي: لدلالة «أن» علىٰ الاستقبال المنافي للحال، وردّه المصنّف في «الامتحان» بأنّ «كاد» لا يدلّ علىٰ الحال ولا «أن» علىٰ الاستقبال.

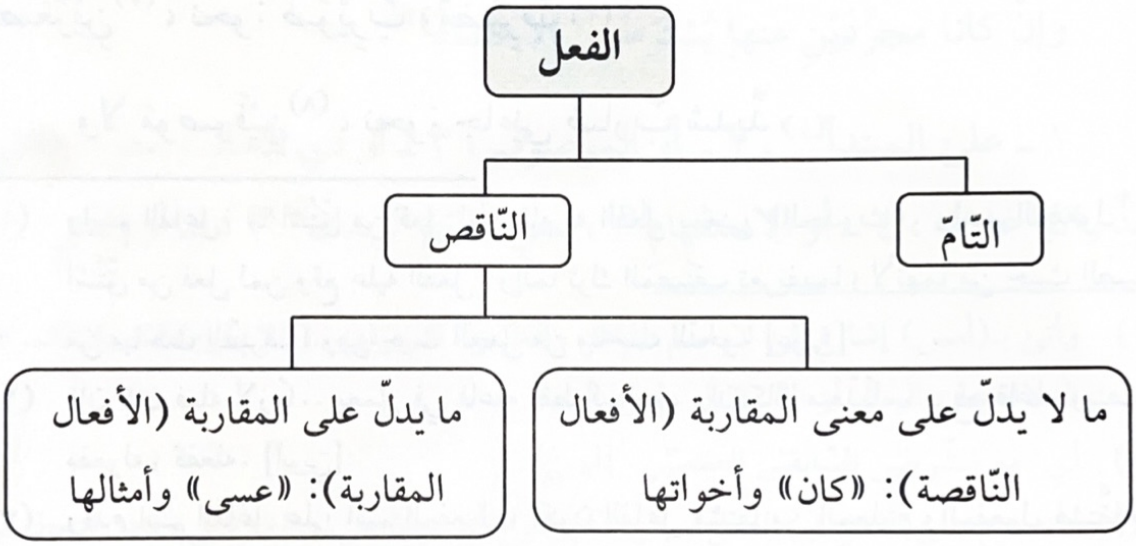
(٤) تشبيهًا له بـ«عسىٰ» لاشتراكهما في كونهما فعليْن للمقاربة، لا علىٰ وجه الشّروع وكونِ **ما** بعدهما اسمًا ثمّ مضارعًا. [سيلكوتيّ].

(٥) أ ـ أي: بأن يكون خبره غالبًا مضارعا بلا «أنْ» وقد يكونُ مع «أنْ».

ب ـ متعلّق بـ«المثل» وبيان لوجه التّشبيه، وهو تثنية «وجه» سقط نونه بالإضافة إلىٰ الضّمير. [عوني].

و«أوشك»[1] وهو يُستعمَل استعمالَ «عسىٰ» و«كاد».

ولا يجوز تقديمُ[2] أخبارِ أفعالِ المقاربةِ علىٰ أنفسها.



---

(١) في الأصل بمعنىٰ «أسرع» وهو يناسب القرب، ويُستعمَل علىٰ الأصل، يقال: أوشك فلان في السّير. [رضي].

(٢) وإنّما لم يجز تقديمها عليها مع أنّ كلًّا منها فعل قويّ في العمل؛ لأنّ كلًّا منها وإن كانت فعلًا لكنّه لا يتصرّف كسائر الأفعال، وبعدم تصرّفه يشبه الاسم ويكون سببًا لضعفه في العمل، وأما تقديمها علىٰ أسمائها فجائز؛ لكونها فعلًا في الجملة. [عونيّ].

[اسم الفاعل والمفعول]

والثّاني: اسم الفاعِل(١): فهو يَعمل عملَ فعلِهِ المعلومِ(٢).

والثّالثُ: اسمُ المفعول(٣): فهو يَعمل عملَ فعلِهِ المجهولِ.

وشرْطُ عملِهما(٤) في الفاعل المُنفصِلِ(٥) والمفعولِ به(٦): أَن لا يكونا مُصَغَّرَيْنِ(٧)، نحو: ضُوَيْرِبٌ ومُضَيْرِبٌ.

ولا مَوصوفَيْنِ(٨)، نحو: جاءني ضاربٌ شديدٌ.

---

(١) **واسم الفاعل**: ما اشتُقّ من فعل لمن قام به الفعل بمعنى «الحدوث». **واسم المفعول**: ما اشتُقّ من فعل لمن وقع عليه الفعل. وإنّما ترك المصنّف تعريفهما؛ لأنّهما من حيث الصّيغة من مباحث الصّرف، ومن حيث العمل من مباحث النّحو. [عونيّ].

(٢) فإن كان فعله لازمًا.. يعمل في فاعله فقط فيرفعه، وإن كان متعدّيًا.. يرفع فاعله وينصب مفعوله؛ كفعله. [أيوبيّ].

(٣) وقُدّم اسم الفاعل على اسم المفعول؛ لكون الفاعل مشتقًّا من المعلوم والمفعول مشتقًّا من المجهول، ولكون اسم الفاعل عاملًا في الفاعل ومجيئه من المتعدّي واللّازم، بخلاف اسم المفعول.

(٤) **وجه الاشتراط**: تأكيد المناسبة للفعل فاقتضاهما واقتضاه الفعل، وذلك الواقع بعد المبتدأ لا يكون مخبرا عنه فيكون كالفعل، فإذا زاد المناسبة والصفة والحال كالخبر في المآل والاستفهام والنفي؛ لتعلقهما بالحكم دون الذات أولى بالفعل، فالواقع بعدهما كالواقع موقعه.

(٥) بارزا أو مظهرا؛ لأن المتصل مستتر، فهما داخلان تحت تصرفهما وأنه اعتباري محض لا يظهر فيه أثر العامل.

(٦) الصريح؛ لأنه معمول قوي حتى لا يعمل فيه من الأفعال إلا بالقوي وعدم البعد، وأما فيما عداهما من المعمولات فلا يحتاج إلى الشرط.

(٧) وإنما شرط عدم كونهما مصغرين؛ لأن التصغير بمنزلة الصفة والموصوف، فإن (ضويرب) مثلا بمنزلة (ضارب) حقير أو صغير.

(٨) وإنما شرط عدم كونهما موصوفين؛ لأنهما إنما يعملان بمشابهتهما بالفعل والفعل لا يكون مسندا إليه، وإذا كانا موصوفين.. يكونان مسندا إليه لصفتهما فينعدم المشابهة التي هي الواسطة في العمل. [عوني].

وإنْ وُصِفَا بعدَ العملِ لم يضِرَّ عملَهما السّابقَ، نحو: جاءني رجلٌ ضاربٌ غلامُه شديدٌ.

ثُمّ إنْ كانا بلامٍ لا يُشترطُ لعملِهما غيرُ ما ذُكِرَ، نحو: الضّاربُ غلامُه عمرًا أمسِ عندَنا[1].

وإنْ كانا مجرَّدَيْنِ منها يُشترَطُ[2] الاعتمادُ[3]:

١ ـ على المبتدأ[4]، ٢ ـ أو الموصوفِ، ٣ ـ أو ذي الحالِ، نحو: جاءني زيدٌ راكبًا غلامُه، ٤ ـ أو الاستفهامِ[5]، نحو: أقائمٌ الزّيدان[6]؟ ٥ ـ أو النّفيِ[7]،

---

(١) وأتى بـ(أمس) إشارة إلى أن اسم الفاعل والمفعول المعرفين بـ(اللام) يعملان بلا اشتراط الدلالة على الحال أو الاستقبال. [عوني].

(٢) أي: مع الشّرطيْن السّابقيْن العدميّيْن. [أيوبيّ].

(٣) لأنه فرع على الفعل في العمل، ومن شأن الفرع أن ينحط عن رتبة الأصل، فإذن انحط عن رتبة الفعل في أنه لا يعمل إلا إذا اعتمد على لفظ قبله يصير بسببه واقعا موقعا هو بالفعل أولى منه بالاسم فيتقوى بذلك على العمل.

(٤) متعلق بالاعتماد سواء كان المبتدأ باقيا على الابتدائية ـ نحو: زيد ضارب غلامه ـ أو لا؛ بأن تتغير النواسخ، نحو: إن زيد ضارب غلامه.

(٥) أ ـ سواء كان ذلك الاستفهام حرفًا؛ كالهمزة و«هل» أو اسمًا مثل: «ما» و«من».

ب ـ وإنما اشترط الاعتماد بما ذكر؛ لأن عملها على خلاف وضعهما؛ لأنه إنما وضعهما الواضع للذات فلا يقتضيان فاعلا ومفعولا، وإنما اقتضاؤهما للمشابهة التامة بالفعل الذي هو الأصل في العمل في كونهما مسندا؛ كالفعل فيكونان خبرا وصفة وحالا؛ لتحقق المسندية، وكذلك همزة الاستفهام أو النفي؛ لأنهما لا يتعلقان إلا بالحكم دون الذات، ولا شك أن الحكم مسند لا مسند إليه. [عوني].

(٦) فلولا أنه بمثابة «أيقوم الزيدان» لم يكن كلاما؛ لأن اسم الفاعل مع فاعله لم يكن كلاما.

(٧) سواء كان حرفا؛ كـ«ما» و«إن» أو اسما؛ كـ«غير» أو فعلا؛ كـ«ليس» ولذا لم يقل: حرف النفي. [عوني].

نحو: ما قائمٌ الزّيدان[١].

ويُشترَط في نصبهما المفعولَ به: الدَّلالةُ على الحالِ[٢] أو الاستقبالِ.

وتثنيتُهما وجمعُهما كمفردهما.

وكذا ثلاثةُ أوزانٍ مِن مُبالغة الفاعل: «فعّال» و«فَعُول» و«مِفْعال»[٣] ولا يُشترطُ[٤] في عمل هذه الثّلاثة معنى الحالِ والاستقبالِ[٥].

---

(١) أ ـ و(غير قائم الزّيدان) و(ليس ضارب البكران عمرًا). [نتائج].

ب ـ وزاد الإمام المرزوقي الاعتماد على حرف الجر متمسكا بقول الشاعر:

وكم من عائب قولا صحيحا — وآفته من الفهم السقيم

وهو أنه أن النصب بفعل دل عليه «عائب» أي: يعيب قولا صحيحا، وزاد ابن مالك الاعتماد على حرف النداء، مثل: يا طالعا جبلا، وجوابه: أنه معتمد على موصوف مقدر؛ أي: يا كوكبا طالعا جبلا. [عوني].

(٢) وإنما اشترط أحدهما؛ لأن عمله لشبهه المضارع فيلزم أن لا يخالفه في الزمان، نحو: زيد ضارب غلامه عمرا الآن أو غدا. [جامي].

(٣) وزاد سيبويه: «فعيل» كـ«عليم» و«فَعِل» بفتح الفاء وكسر العين؛ كـ«حذر».

(٤) لأن الغرض من هذا الاشتراط إتمام المشابهة بالفعل؛ لعدم دلالتهما على الحدث في الفعل قصدا بخلافهما.

(٥) وإنما لم يشترط كونها بمعنى الحال والاستقبال؛ لأن هذه الأوزان لما وضعت للمبالغة في الفعل كان بمنزلة التجدد، والتجدد مقرب للحدث الفعلي ولا يحتاج فيها إلى هذا الاشتراط للإتمام. [عوني].

اسم الفاعل والمفعول:
(شرط عملهما في الفاعل المنفصل)

- إنْ كانا بلام: ١ ـ أنْ لا يكونا مصغّرين ٢ ـ ولا موصوفيْن
- إنْ كانا بغير (لام)، فيشترط الاعتماد على: ١ ـ المبتدأ ٢ ـ أو الموصوف ٣ ـ أو ذي الحال ٤ ـ أو الاستفهام ٥ ـ أو النّفي

اسم الفاعل والمفعول:
(شرط عملهما في المفعول به)

- إنْ كانا بلام:
  ١ ـ أنْ لا يكونا مصغّريْن.
  ٢ ـ ولا موصوفيْن.
- الدّلالة على الحال أو الاستقبال
- إنْ كانا بغير لام فيشترط الاعتماد على: ١ ـ المبتدأ ٢ ـ أو الموصوف ٣ ـ أو ذي الحال ٤ ـ أو الاستفهام ٥ ـ أو النّفي

[الصّفة المشبّهة]

والرّابعُ: الصّفةُ[1] المشبَّهة، فهي تَعمَلُ عملَ فعلِها؛ لشبهِها[2] باسمِ الفاعل بالشّروط المُعْتبَرَة في اسم الفاعل، غيرَ معنىٰ الحالِ أو الاستقبالِ فإنّه لا يُشترَطُ في عملها[3]، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهُهُ.

[اسم التّفضيل ومسألة الكُحل]

والخامسُ: اسمُ التّفضِيل[4]، وهو لا يَنصب المفعولَ به بالاتّفاق، ولا يَرفع الفاعلَ الظّاهرَ، إلّا إذا صار بمعنىٰ الفِعْل؛ بأنْ يكونَ وصفًا لمتعلّقِ[5] ما[6] جرىٰ عليه[7]، ....

(١) أ ـ وتعريف الصّفة المشبّهة: ما اشتُقَّ من فعل لازم لمن قام به الفعل، بمعنىٰ الثبوت.
ب ـ أي: الصفة التي ليست باسم فاعل بل مشبهة بالفاعل من حيث إنها تثنىٰ وتجمع وتذكر وتؤنث، وفي كونها لما قام به الفعل.

(٢) أي: لشبه الصّفة المشبّهة به معنًىٰ؛ لأنَّها لمن قام به الفعل، ولفظًا؛ لأنّها تُثنَّىٰ وتُجمع وتُؤنَّث؛ كما أنَّ اسم الفاعل كذلك. وليس المراد: تثنيتها... كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيثه، بل المراد: مطلقا، تلك لأنّه لا يطَّرد ذلك في بعض الصّفات المشبَّهة؛ كأحمر وعطشان، فإنَّه يقال: أحمران أحمرون، وعطاش لا عطشانون؛ كذا في «شرح اللباب». [أحمد أفندي].

(٣) وإنَّما لم يشترط؛ لكون الصّفة المشبّهة بمعنىٰ الثّبوت والاستمرار، لا الحدوث المقتضي للزّمان. [عوني].

(٤) وهو ما اشتُقَّ من فعل لموصوف بزيادة علىٰ غيره، **والفرق بين اسم التَّفضيل و«أفعل» التّفضيل**: أنَّ الأوّل أعمّ، سواء كان علىٰ وزن «أفعل» أو غيره؛ كخير وشرّ، فإنّ أصلهما: «أخير» و«أشرر» وأمّا الثّاني.. فمخصوص علىٰ وزن «أفعل» كـ(أنصر). [عوني].

(٥) قائمًا به وصفًا حقيقيًّا له، وهو: «الكحل» في المثال، فإنّ «الأحسن» في الحقيقة «الكحل» لا «الرّجلُ». [فتح الأسرار].

(٦) أي: شيء، وهو «رجلا» في المثال. [فتح الأسرار].

(٧) أي: جرىٰ اسم التّفضيل علىٰ ذلك الشّيء في الذّكر؛ بأن يكونَ صفةً له ـ كمثال المتن ـ=

مفضَّلاً باعتبار التّعلُّقِ(١) على نفسهِ باعتبار غيرهِ(٢) منفيًّا(٣).

نحو: ما رأيتُ رجلا أحْسنَ في عينِه الكحْلُ منه في عينِ زيدٍ(٤).

ويَعمل في غيرهما.

[المصدر]

والسّادسُ: المصدرُ.

= أو خبرًا عنه، أو حالا منه، وإنّما اشتُرِط ما جرى عليه.. ليَعتمدَ عليه، والمتعلّق.. ليُعملَ فيه. [فتح الأسرار].

(١) باعتبار التّعلّق وباعتبار غيره لا يتعلّق بقوله «مفضلا» لما سلف من أنّه لا يجوز تعلّق الجارّين. انتهى، بل الأوّل حال من الضّمير في «مفضّلا» أي: ملتبسا باعتبار الأوّل أو مقترنا به، والثّاني حال من قوله «على نفسه» كذا في شرح «اللّباب». [أحمد أفندي].

(٢) أي: باعتبار تعلّق غير ذلك التّعلّق، وهو تعلّقه بغير ما جرى عليه، وهو «زيد» في المثال، حال من النّفس؛ كما أنّ الظّرف الأوّل حال من الضّمير المستكنّ في «مفضلا» الرّاجع إلى المتعلّق، أي: ذلك المتعلّق الذي هو الكحل، إذا اعتبر كونه فيما جرى عليه ـ وهو «رجلا» في المثال.. يكون مفضّلا، وإن اعتبر كونه في غيره وهو «زيد».. يكون مفضّلا عليه، يعني: يجب أن يكون المتعلّق ـ الذي هو الفاعل ـ واحدًا بالذّات، ليخرج اسم التّفضيل عمّا هو أصل فيه، وهو كون المفضّل والمفضّل عليه متغايرين بالذّات، نحو: زيد أفضل من عمرو، فيتهيّأ للخروج عن معناه بالكليّة مشتركا بين شيئين مختلفا باعتبارهما، لئلّا يلزم تفضيل الشّيء على نفسه من كلّ وجه، هذا كلّه قبل النّفي. [فتح الأسرار].

(٣) أ ـ يعني: أنّ طريقَ جعلِه بمعنى الفعل إنّما يكون بنفي الزّيادة المدلولة لاسم التّفضيل. [أيوبيّ].

ب ـ **والحاصل**: أنّ شروطه خمسة: ١ ـ صفة الشّيء من حيث اللّفظ، ٢ ـ وصفة لمتعلّقه من حيث المعنى، ٣ ـ ومفضّلا باعتبار التّعلّق، ٤ ـ ومفضّلا عليه باعتبار غيره، ٥ ـ وكونه منفيّا.

(٤) **معناه**: ما رأيت رجلا حسنٌ في عينه الكحلُ كحسنه في عين زيدٍ، بل حُسنُ الكحلِ في عين زيدٍ فوقَ حسنِه في عينِ غيرِه، على ما هو المفهوم عرفًا، فالكحل: مفضل عليه مفروضًا في عين غير زيد، ومفضّل مفروضًا في عينه، ولولا النّفي.. لكان الأمر على العكس كما لا يخفى.

وشَرْطُ عملِه في الفاعل والمفعول به[1]: ١ ـ أن لا يكونَ مُصغَّرًا، ٢ ـ ولا مَوصوفًا[2]، ٣ ـ ولا مُقترِنًا بالحال[3]، ٤ ـ ولا مُعرَّفًا[4] بـ(اللّام) عندَ الأكثر[5]، ٥ ـ ولا عددًا[6]، ٦ ـ ولا نوعًا، ٧ ـ ولا توكيدًا[7] مع الفعل

---

(١) والمراد بالمفعول به: المفعول به الصّريح؛ لأنّ المصدر في غير الصّريح يعمل بلا شرط.

(٢) أ ـ وذلك لأنّه إنّما يعمل لكونه مقدّرا بـ«أنْ» مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق، والمصغّر والموصوف لا يقدّران بها؛ إذ الفعل لا يصغّر ولا يوصف، ومجرد المناسبة لا يكفي في العمل فيهما، فلا يقال: أعجبني ضريبك زيدا، أو ضرب شديد عمرا.

ب ـ وإنّما اشترط عدم المصغّريّة والموصوفيّة؛ لأنّ عمل المصدر لكونه مؤوّلا بـ«أن» مع الفعل، نحو: أعجبني ضرب زيد، تقديره: أن يضرب زيد، والفعل لا يصغّر ولا يوصف؛ لأنّ التّصغير والموصوف في المعنىٰ مبتدأ، والفعل لا يكون مبتدأ؛ لدخول الزّمان الذي لا يستقرّ، وعدم الاستقرار منافٍ للابتداء، لأنّ المبتدأ يقتضي الاستقرار ليحكم عليه. [عوني].

(٣) وإنّما اشترط عدم مقارنته بزمان الحال من الأزمنة الثّلاثة؛ لأنّ المضارع الدّال علىٰ زمان الحال لا يؤوّل بـ«أن» مع الفعل، فإنّ المضارع وإن احتمل الحال والاستقبال، لكنّه إذا دخلت عليه «أن» المصدرية.. يختصّ بالاستقبال، فلهذا اشترطه. [عوني].

(٤) وإنّما اشترط كونه بغير اللّام؛ لأنّ المصدر مؤوّل بـ«أن» مع الفعل، ولام التعريف لا يدخل علىٰ الفعل؛ لأنّ اللّام من خواصّ الاسم.

(٥) وأمّا عند البعض فيجوز عمل المصدر بدون هذه الشّروط؛ إذ المؤوّل بشيء لا يلزم أن يكون في حكمه من كل وجه، واستدلّ بقول الشّاعر:

لقـد علمـت أولـي المغيـرة أنّنـي ... كررت، فلم أنكل عن الضّرب مسمعا

فإن «مسمعا» مفعول «الضّرب» عنده، وأمّا عند غيره.. فـ«مسمعا» مفعول «كررت» أو بدل من «أولي المغيرة». [عوني].

(٦) وإنّما لم يدغم الدّالين مع أنّ الادغام واجب؛ لكونهما متحرّكتين لئلّا يلتبس بـ«العدّ»؛ لأنّ «العدد» اسم، و«العدّ» بالادغام مصدر بمعنىٰ الإحصاء، فترك الادغام؛ دفعًا للالتباس. [عوني].

(٧) ولم يقل: مفعولا مطلقا، مع أنه أخصر ويشمل الثلاثة؛ لئلّا يتوهّم أنّ «مطلقا» مصروف إلىٰ جميع المفاعيل. [عوني].

أو بدونِه.

والفعلُ مرادٌ[1] غيرُ لازمِ الحذفِ، وإنْ كان لازمَ الحذفِ.. فيَعملُ المصدرُ؛ لقيامِهِ مقامَ الفعلِ، نحو: سَقْيًا زيدًا[2].

ويجوز حذفُ فاعلِهِ[3] بلا نائبٍ، ولا يجوز هذا في غيرِ المصدرِ، ولا يُضمَر فيهِ[4] ولا يتقدَّمُ[5] معمولُهُ عليهِ.

---

(١) جملةٌ حاليّةٌ. [أيوبيّ].

(٢) وأصله: سقت سقيًا زيدًا، حذف فعله وجوبًا سماعًا، و«زيداً» منصوب على أنّه مفعول به لـ «سقيًا» لا لـ «سقيت» كما هو مذهب المصنّف وهو مذهب البصريّين. [أيوبي].

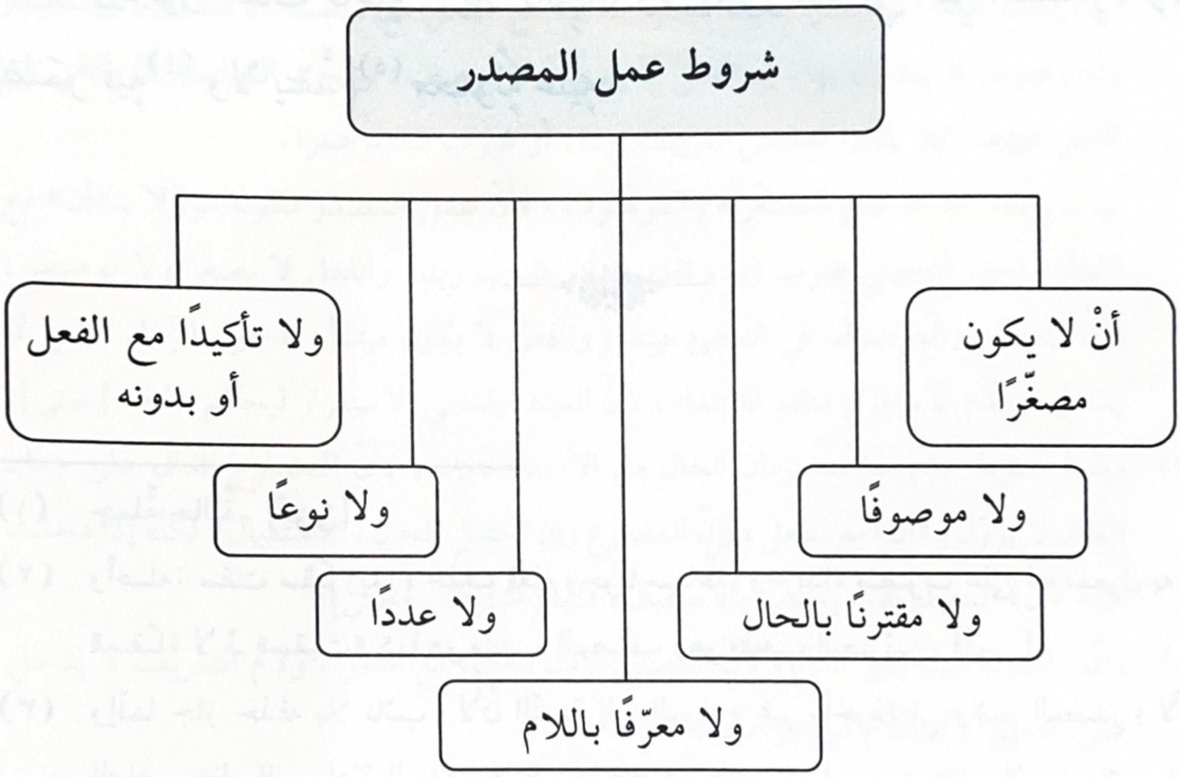
(٣) وإنّما جاز حذفه بلا نائب؛ لأنّ النّسبة إلى المرفوع غير مأخوذة في وضع المصدر؛ لأنّ الواضع نظر إلى ماهيّة الحدث لا إلى ما قام به، فاقتضاؤه للمرفوع عقليّ لا وضعيّ.. فلا يحتاج إلى ذكره البتّة.

(٤) أ ـ لأنّه لو أضمر فيه.. لا يضمر في المثنّى والمجموع، قياسًا على الواحد؛ فيلزم اجتماع التّثنيتين والجمعين نظرًا إلى المصدر والفاعل. [جامي].

ب ـ وهذا أيضًا من خواصّه، فيكونُ فاعلُه: إمّا مذكورًا أو إمّا محذوفًا، بخلاف الفاعل في غيره فإنّه: إمّا مذكورٌ وإمّا مُستترٌ تحتَه. [أيوبيّ].

(٥) أ ـ لأنّ عمل المصدر لكونه مقدّرا بـ«أن» مع المضارع، و«أن» موصول حرفي، والفعل المضارع صلته، ومعمول الصّلة لا يتقدّم على الموصول.

ب ـ لكونه ـ بتقدير الفعل مع «أن» وشيء مما في حيز «أن» ـ لا يتقدّم عليه، فلا يقال: أعجبني عمرا ضرب زيد. [جامي].


شروط عمل المصدر
أنْ لا يكون مصغّرًا
ولا موصوفًا
ولا مقترنًا بالحال
ولا معرّفًا باللام
ولا عددًا
ولا نوعًا
ولا تأكيدًا مع الفعل أو بدونه

[الاسم المضاف]

والسّابعُ: الاسمُ المضافُ، وهو يَعمل الجرَّ.

وشرطُهٖ: أنْ يكونَ اسمًا مجرَّدًا عن تنوينهٖ(١) ونائبِهٖ(٢) لأجلِ الإضافةِ(٣)، وأن لا يكونَ مساوِيًا للمضافِ إليه(٤) في العمومِ والخصوصِ، ولا أخصَّ منهٗ مطلَقًا(٥).

[أنواع الإضافة]

وهي علىٰ نوعين: معنويّةٍ ولفظيّةٍ:

فالمعنويّةُ(٦): أنْ يكونَ المضافُ غيرَ صِفةٍ(٧) مضافةٍ إلىٰ معمولِها، نحو: غلامُ زيدٍ(٨) وضاربُ(٩) عمروٍ أمسِ.

---

(١) ولو تقديرًا. [فتح الأسرار].

(٢) نائبُ التّنوين هو: نونُ التّثنية ونونُ الجمع المذكّر. [أيوبيّ].

(٣) فذوا اللّام لا يضاف؛ لأنّها سابقة علىٰ الإضافة في التّلفّظ. **فالظّاهر**: سبقها في الوجود أيضا، فلم يكن التّجريد لأجلها.

(٤) النّسب بين الكليّان أربع: ١ ـ عموم وخصوص من مطلق؛ كالحيوان والإنسان، ٢ ـ وعموم وخصوص من وجه؛ كالإنسان والأبيض، ٣ ـ وتباين؛ كالإنسان والحجر، ٤ ـ وتساوٍ؛ كالإنسان والبشر.

(٥) كحيوان وإنسان، وإلّا.. فالإضافة تكون بلا فائدة.

(٦) قدّم المعنويّة؛ لشرف المعنىٰ وكونه مقصودا بالذّات.

(٧) ولو معنًى، وهو اسمُ الفاعل، والمفعول، والصّفة المشبّهة، وكذا المنسوبُ، والمصدرُ بمعنىٰ الصّفةِ، والاسم المستعار. [فتح الأسرار].

(٨) مثال لما كان غير صفة.

(٩) مثال لما كان صفة، لكنها غير عاملة.

وشرطُها: تجريدُ المضافِ مِن التّعريفِ(١)، وهي: إمّا بمعنىٰ «مِنْ» إنْ كان المضافُ إليه جنسًا شاملا(٢) للمضافِ وغيرِه، نحو: خاتمُ فضّةٍ(٣).

أو بمعنىٰ (اللّام) في غيرِه، وهو الأكثر، نحو: غلامُ زيدٍ ورأسُ عمرٍو.

[فائدة الإضافة]

وتُفيد تعريفًا: إنْ كان(٤) المضافُ إليه مَعرفةً والمضافُ غيرُ «غير» و«شبه» و«مثل» فإنّها لا تَتعرَّف بالإضافة(٥)، نحو: غلامُ زيدٍ.

وتخصيصًا(٦): إنْ كان نكرةً، ....

(١) لئلّا يلزم تحصيل الحاصل لو أضيف المعرفة إلىٰ المعرفة، أو الحال لو أضيف إلىٰ النكرة. وطريق تجريده: إن كان ذا لام.. حذف لامه، وإن كان علما.. نكّر بتأويل من يسمّىٰ به، مثل «زيد» يراد به مشخّص مسمّىٰ بـ«زيد». [عوني].

(٢) لم يقل: أعمّ من وجه مع كونه أخصر؛ إشارة إلىٰ أنّ المضاف إليه في هذه الإضافة يجب أن يكون أصلا للمضاف؛ كما أشار إليه بالمثال.

(٣) فإنّ الفضّة جنس شامل للخاتم وغيره؛ كما أنّ الخاتم أيضا يكون من فضة وغيره، فيكون كلّ واحد منهما أعمّ من وجه من الآخر وأخصّ من وجه منه. [أيوبي].

(٤) «إن»: حرف شرط، و«كان»: شرطه، وجزاؤه محذوف بقرينة ما قبله، أو ما قبله علىٰ المذهبين. [عوني].

(٥) أي: بسبب إضافتها إلىٰ المعرفة؛ لتوغلها في الإبهام فإنه إذا قيل: «غير زيد» يشمل غيره من الموجودات، وهذا إنْ لم يكنْ لفظُ «غير» مُستعمَلا بين الضّدّين، وأمّا إنْ كان بين الضّدّيْن، نحو: الحركة غير السّكون.. فإنّها تتعرّف، لكن لم يعتبروا؛ لندرة وقوعه. [أيوبيّ].

(٦) وفائدة الإضافة واكتساب المضاف من المضاف إليه **ثمانية عشر**:

ثمانٍ وعشرٌ يكتسبها المضافُ … من مضاف إليه فاستمعها مفصّلَا
فتعريفٌ تخصيصٌ وتخفيفٌ بعده … بناءٌ وإعرابٌ وتصغيرٌ قد تلَا
وتذكيرٌ تأنيثٌ وتصديرٌ بعده … إزالةُ قبحٍ والتّجوّزُ يا فلَا

=

نحو: غلامُ رجلٍ[١].

والّلفظيّةُ: أنْ يكونَ المضافُ صفةً مضافةً إلىٰ معمولِها[٢]، ولا تُفيد إلّا تخفيفًا في اللّفظ، نحو: ضاربُ زيدٍ[٣]، وحسنُ الوجهِ، ومعمورُ الدّارِ، والضّاربا زيدٍ، والضّاربو زيدٍ.

وامتنع: الضّارب زيدٍ؛ لعدمِ التّخفيفِ، وجاز: الضّاربُ[٤] الرَّجلِ، حمْلًا[٥] له علىٰ نحوِ ....

=

وظرفيّـــةٌ جنسيّـــةٌ مصـــدريّة وشـرطٌ وتنكيـرٌ فـلا تـكُ مهمـلَا

وتثنيــةٌ جمــعٌ وقــد تــمّ جمعنــا صحيحا من الأدواء على رغم من قلا

[حموي علىٰ «الأشباه» في أوائله].

(١) لأنّ التّخصيص في عرف النّحاة: تقليل الشّركاء، ولا شكّ أنّ الغلام قبل الإضافة كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة، فلمّا أُضيف إلىٰ رجل.. خرج غلام امرأة وقَلَّت الشّركاء منه. [الجامي].

(٢) أي: فاعلها أو مفعولها بسبب الشّروط المذكورة؛ لعملها من الاعتماد وغيره، وأمّا إذا لم توجد الشّروط.. فهي من قبيل المعنويّة، نحو: خالق السّماوات، وكريم البلد، فإنّهما وإن كانتا صفتين.. لكنّهما لم يضافا إلىٰ معمولهما؛ لعدم الاعتماد فيهما. [أيّوبي].

(٣) فإنّه لم يوجد التّخفيف: لا في طرف المضاف ولا في طرف المضاف إليه. وأمّا تنوين «الضّارب» وإن سقط.. لكنّه ليس بساقط لأجل الإضافة، بل لدخول الألف واللام قبل الإضافة. [عوني].

(٤) وأراد بنحو: كلّ صفة معرّفة باللّام.. مضافة إلىٰ المعرّف باللّام مع عدم التّخفيف في أحد الطّرفين.

(٥) أ ـ مفعول له لـ «جاز» بجعله مصدرًا مجهولًا، أي: محمولا؛ ليكون فعلا لفاعل الفعل المعلّل به، أو مفعول له لمقدّر، أي: إنّما أجازوه، أو مفعول مطلق مجازيّ لـ «جاز» أي: جواز حمل.
ب ـ ووجه الحمل؛ اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف إليه جنسا معرّفين باللّام، وهذا الاشتراك بين الضّارب زيد والحسن الوجه، فقياسه عليه قياسٌ مع الفارق. [جامي].

الْحسنِ[(١)] الوجهِ[(٢)]، أصلُه: الحسنُ وجهُهُ.

[الاسْم المُبْهم التّامُّ]

والثّامنُ: الاسْمُ المبهَمُ التّامُّ[(٣)]، فإنّه يَنصبُ اسمًا نكرةً على التّمييز[(٤)].

وَتمامُهُ[(٥)]؛ أي: كونُه على حالةٍ يمتنع إضافتُه معها بأحدِ خمسةِ أشياءَ:

١ ـ بنفسِهِ: وذلك في الضّميرِ المبهَمِ[(٦)]، نحو: رُبَّهُ رَجُلا، ويا له رجلا[(٧)]، وَنِعْمَ رَجُلا، وَفي اسمِ الإشارة، نحو: قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ

(١) لاشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف إليه جنسا معرّفين باللّام.

(٢) فإن قلت: لا نسلّم أنّ هذه الإضافة تفيد تخفيفًا في اللّفظ بحذف الضّمير؛ لأنّه لمّا حذف الضّمير عوّض عنه لام التّعريف، فأقام مقامه في اللّفظ، قلنا: إنّ الضّمير اسم واللام حرف، ولا شكّ أنّ الاسم أثقل من الحرف؛ لأنّ اللام ساكن والسّاكن؛ كالعدم. [عوني].

(٣) أي: اسم الّذي فيه إبهام وخفاء، وهو قام بحسب اللّفظ، بحيث لا يجوز إضافته بهذه الحالة؛ لوجود علامة التّماميّة فيه. [أيوبيّ].

(٤) أ ـ والاسم التّام من العوامل القياسيّة إذا كان تنوينه لفظًا، نحو: راقُودٌ خلًّا، وأمّا الذي تنوينه مقدّر؛ كخمسة عشر.. فهو من السّماعيّة، وهذا مذهب الجرجانيّ، رحمة الله تعالى علينا وعليه أجمعين.

ب ـ وإنّما جعل التّمييزيّة مقتضى الإعراب؛ لكونه مشابها بالمفعول من حيث أنّ المفعول كما يأتي بعد تمام الفاعل بفعله.. كذا التّمييز يأتي بعد تمام الاسم المبهم. [أيوبي].

(٥) فسّره به للإشارة إلى أنّ التّمام هنا ليس معناه اللّغويّ الذي كون الثّاني جزءا للأوّل، بل معناه العرفيّ الذي ذكره المصنّف. [عوني].

(٦) أي: واقعٌ في الضّمير الّذي فيه إبهامٌ مِنْ جِهةِ عَدم مَرْجِعِه، وذلك الضّميرُ يُوجَد بعد «رُبَّ» وبعد حرفِ (اللّامِ) المذكورِ بعدَ حرفِ النّداء، أغلبُ ما يكونُ الضّميرُ المبهمُ في موضع التّفخيم والمبالغة في المدح والتّعجّب. [فتح الأسرار ـ أيوبي].

(٧) واعلم أنّ الضّمير في «دره» وكذا في «يا له رجلا» و«يا لها قصة» إن كان مبهما لا يُعرَف المقصود منه.. كان التّميز عن المفرد لا عن النّسبة، وإن عرف المقصود من الضّمير برجوعه=

بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦].

٢ ـ وبالتّنوين: إمّا لفظًا[١]، نحو: رِطْلٌ زَيْتًا، أو تقديرًا، نحو: مَثاقيلُ ذَهَبًا وأَحَدَ عَشرَ رَجُلا.

[مميّز العدد]

وَمُمِيِّزُ «ثلاثة» إلىٰ «عشرَة» لا يُنْصَبُ، بَل هُوَ مَجْرُورٌ[٢] وَمجمُوعٌ[٣]، نحو: ثلاثةُ رجالٍ، إلّا في ثلاث مئةٍ إلىٰ تسع مئةٍ[٤].

ومميِّزُ «أَحَدَ عَشرَ» إلىٰ «تسع وتسعين» منصُوبٌ مفردٌ[٥] دائمًا.

= إلىٰ سابق معيّن، نحو: جاء زيد فيا له رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا، أو كان مقامه كاف الخطاب لشخص معين أو اسم مظهر ف: لله درك ولله در زيد رجلا.. كان التّميّز عن النّسبة في الإضافة لا محالة، وأمّا التّميّز في «نعم رجلا» و«بئس» مثلا.. فهو عن نفس الضّمير لا غير؛ لإبهامه، والعامل هنا في التّميّز الضّمير لا غير لتمامه بنفسه، لا بشيء آخر من الأشياء الأربعة. [عباب].

(١) حال من التّنوين بتأويله باسم المفعول؛ فإنّه مصدر مجهول، أو بتأويله باسم المنسوب؛ فإنّه في حكم المشتقّ، أي: لفظيّا.

(٢) أي: مجرور بالإضافة للتّخفيف بسقوط التّنوين.

(٣) وإنّما صار مجموعا.. ليطابق المعدود العدد، والمراد من المجموع: أيّ جمع كان مكسّرا أو بالألف والتّاء إن تعين ولم يوجد غيره. وقد جاء: ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٣] مع وجود «سنابل» والغالب كونه جمع قلة؛ لأنّ الثّلاث إلىٰ العشرة عدد القلّة، وإن لم يكن له جمع القلّة أُضيف إلىٰ جمع الكثرة وقد جاء: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] مع وجود «أقراء» وليس بقياس. [عوني].

(٤) وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ﴾ [النمل: ٤٨]، وإن لم يكن جمعا صورة.. لكنّه جمع بمعنىٰ؛ لأنّ الرّهط ما دون العشرة من الرّجال، فيكون اسم جمع. [عوني].

(٥) لكون المفرد أخفّ من الجمع، والمقام مقام تخفيف؛ لأنّه لمّا كثر العدد.. كان ثقيلا،=

ومميّزُ «مئة» و«ألفٍ» وتثنيتِهما، وجمعِهِ[1] لا يُنْصبُ، بَل هوِ مُفْرَدٌ مجرُورٌ[2]، نحو: مئةُ رَجُلٍ[3] وألفُ دِرهمٍ.

٣ ـ وبِنُونِ التّثنيَة، نحو: مَنوانِ سَمْنًا[4].

ويجوز في بَعْض هذَيْن القسمَيْن[5] الإضافةُ، نحو: رِطْل زيْتٍ ومَنَوا سمنٍ، ولا يجوز في غيرهما.

= لكونه فوق العشرة؛ فيلزم إفراد مميّزه للتّعادل، وأمّا قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] بصيغة الجمع.. فمحمول على البدل من العدد، أو حذف المميّز، أي: فرقة، أي: جماعة. [عوني].

(١) وإنّما لم يقل: «وجمعهما» كما قال: «وتثنيتهما» لأنّ استعمال جمع «مئة» مع مميّزها في الأعداد مرفوضٌ، فلا يُقال: ثلاث مآت رجل. [فوائد].

(٢) وإنّما أفرد؛ لأنّه قد يضاف إليه «ثلاثة» ونحوه، فيقال: «ثلاث مئة» فيحصل الكثرة ويلزم التّخفيف بإفراد مميّزه. وأمّا كونه مجرورًا.. فلتحصيل الخفّة بسبب الإضافة، وأمّا قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] من غير إضافة وإفراد.. فمحمول على البدل وحذف المميّز، أي: ثلاث مئة مدة. [عوني].

(٣) وقد يجمع مميّز المئة، نحو: مئة رجال، وقد يفرد منصوبًا، قال الشّاعر:

إذا عاش الفتى مئتين عاما ... فقد ذهب اللذاذة والفتاء

[رضي].

(٤) أ ـ «مَنوانِ»: تثنية «مَنّ» و«المن»: مئتان وستّون درهمًا، وهو اسم مبهم تام بالنّون. وقوله: «سمنا» بالنصب على أنه تمييزه.

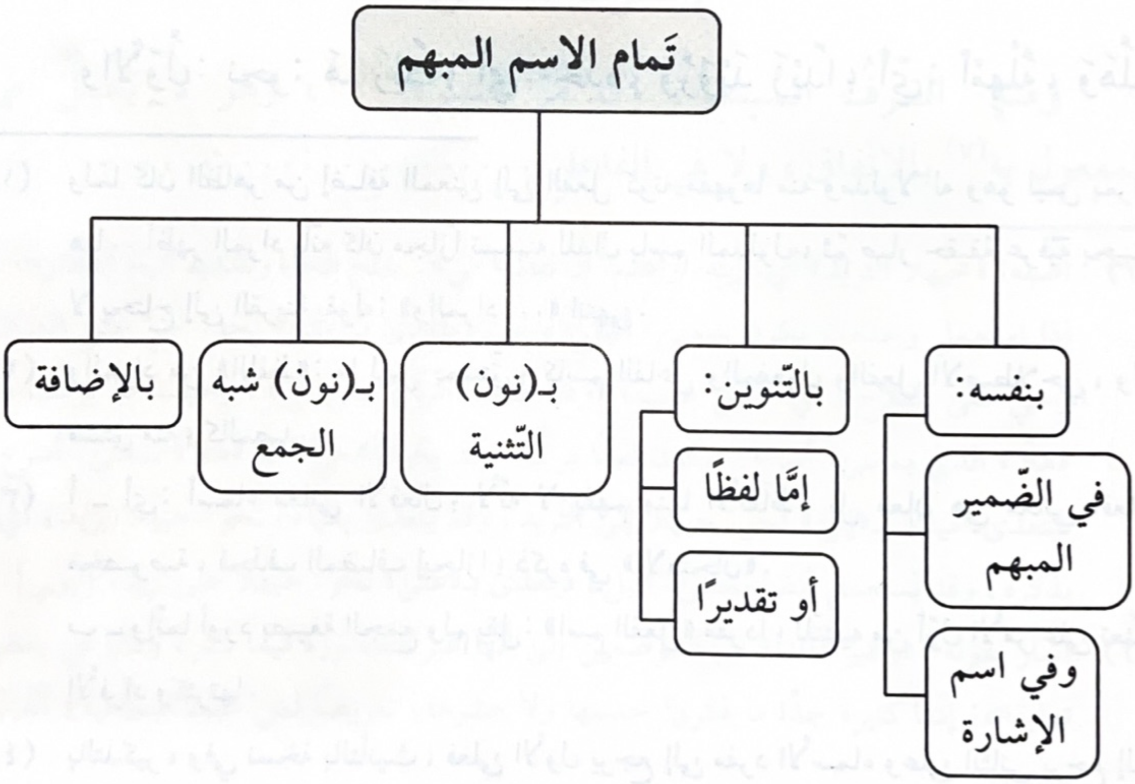
ب ـ منوان أو منيان: تثنية المنا، وهو أفصح مِن «مَنّ» وجمعه: أمناء، أمنان، وأمْن، ومُنِيّ، مِنِيّ: مكيالٌ الّذي يَكِيلون به السّمنَ وغيرَه.

(٥) ما تَمَّ بالتّنوين وبنُون التّثنية، احترز بقوله: «بالبعض» عن مثل «أحدَ عشرَ» لعدم جواز الإضافة فيه مع كونه مِمّا تمّ بالتّنوين.

٤ ـ **وبِنُونِ شِبْه الجَمْع**(١)، وهو: «عشرُونَ»(٢) إلىٰ «تسعينَ» نحو: عشرون دِرْهَمًا.

٥ ـ **وبالإضافة**، نحو: مِلْؤُه عَسَلا.

وَلا يَتقدّمُ مَعمولُ الاسمِ التّامّ عليهِ.



(١) لا بنون الجمع، مثل: ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣] و«حسنون وجوها» فإنّ التّمييز بعد نون الجمع إنّما يكون عن نسبة في شبه جملة.

(٢) فإنّه مشابه للجمع بكونه بالواو والنّون، مثل: مسلمون، لكنّه ليس جمعا حقيقةً؛ لأنّه لو كان «عشرون» جمع «عشرة».. لصحّ إطلاق «عشرين» على «ثلاثين» لأنه ثلاثة مقادير العشرة. [عوني].

[معنى الفعل]

والتّاسعُ: معنىٰ الفعْلِ، والمرادُ بهِ[1]: كلُّ لفظٍ[2] يُفْهَمُ منهُ مَعْنىٰ الفعلِ.

[أسماء الأفعال]

فمنْهُ: أسماءُ الأفعالِ[3]، وهوَ[4] مَا كانَ بمَعْنَىٰ[5] الأمرِ أو الْمَاضِي[6].

ويَعملُ عَمَلَ مُسَمَّاه وَلَا يتقدَّمُ مَعمولُهُ عليهِ[7].

والأوّلُ: نحو: هَا زَيْدًا؛ أي: خذه، ورُوَيْدَ زَيْدًا؛ أي: أمْهِلْهُ، وَهَلُمَّ

---

(١) ولمّا كان الظّاهر من إضافة المعنىٰ إلىٰ الفعل كونه مفهوما منه ومدلولا له وهو ليس بمراد هنا.. أظهر المراد بأنّه كان مجازًا تسميته للدّال باسم المدلول، ثمّ صار حقيقة عرفيّة بحيث لا يحتاج إلىٰ القرينة بقوله: «والمراد...» انتهىٰ.

(٢) والمراد من «اللّفظ»: ما ليس بمشتقّ؛ كاسم الفاعل والمفعول والفعل الاصطلاحي، ولا مشتق منه؛ كالمصدر.

(٣) أ ـ أي: أسماء معاني الأفعال؛ لأنّه لا يفهم منها الألفاظ، بل معان هي معاني أفعال مخصوصة، فحذف المضاف إيجازا؛ ذكره في «الامتحان».

ب ـ وإنّما أورد بصيغة الجمع ولم يقل: «اسم الفعل» مفردًا؛ للتّنبيه من أوّل الأمر علىٰ تعدّد الأفراد وكثرتها.

(٤) بالتذكير، وفي نسخة بالتأنيث، فعلىٰ الأول يرجع إلىٰ مفرد الأسماء وعلىٰ الثاني يرجع إليه أيضا بتأويل الكلمة، قال الشارح: والتذكير هو الأصح.

(٥) ولم يقل: «ما وضع» لأنّ دلالة أسماء الأفعال علىٰ معنىٰ الأمر والماضي ليست بحسب الوضع، بل بحسب الاستعمال، ولذا خرجت عن تعريف الفعل. [عوني].

(٦) ولم يذكر ما كان بمعنىٰ المضارع، نحو: أفّ، بمعنىٰ: أتضجّر، وأوه، بمعنىٰ: أتوجّع؛ لقلة وقوعه.

(٧) إلّا إذا كان المعمولُ ظرفًا؛ فإنّه يتقدّم علىٰ معنىٰ الفعل مطلقًا؛ كما يجيء في بحث المفعول فيه. [نتايج].

زيدًا ؛ أي: أَحْضِرْهُ، وَهَاتِ شيئًا ؛ أي: أَعْطِهِ، وَحَيَّهَلَ الثّريدَ[1] ؛ أي: إِيتِهِ، وَبَلْهَ زَيْدًا ؛ أي: دَعْهُ، وَعليكَ زَيْدًا ؛ أي: الْزَمْهُ، ودُونكَ عَمْرًا ؛ أي: خُذْهُ، وتَرَاكِ زيدًا ؛ أي: اتركْهُ، وغيرِ ذلك[2].

والثّاني: نحو: هَيْهَاتَ[3] الأمرُ ؛ أي: بعُد، وشَتَّانَ زيدٌ وعمرٌو ؛ أي: افترقا[4]، وَسَرْعَانَ زيدٌ ووَشْكَانَ عَمْرٌو ؛ أي: قَرُبَا، وغيرِ ذلك.

[الظّرف المستقرّ]

ومنه: الظّرفُ المُستقرُّ، وقد مَرَّ تفسيرُهُ[5][6]، وهو لا يَعمِلُ في المفعولِ به[7] بالاتّفاق، ولا في الفاعلِ ....

---

(١) أصله: «حيهلا الثّريد» أي: إِيتِهِ. واعلم: أنّ لفظ «حيّ» ـ بفتح الحاء وتشديد الياء المفتوحة ـ إذا استعمل وحده.. يكون بمعنىٰ: أقبل، وحينئذ يتعدّىٰ بـ«علىٰ» نحو: حيّ علىٰ الصّلاة وحيّ علىٰ الفلاح ؛ أي: أقبلْ عليهما. وقد جاء متعدّيًا بمعنىٰ: إِيتِهِ، وحينئذ قد يركّب مع «هلا» الذي بمعنىٰ: أسرع، فيكون لفظًا مركّبًا. وقد يكون «حيّ» مع «هلا» بمعنىٰ: أسرع، فيتعدّىٰ حينئذ بـ«إلىٰ» نحو: حيّهلا إلىٰ الثّريد، وقد يتعدّىٰ بالباء، نحو: حيّهلا بزيد ؛ أي: بذكره، وقد يستعمل أيضا بمعنىٰ: أقبل، فيتعدّىٰ بـ«علىٰ» نحو: حيّهلا علىٰ زيد. [أيوبي].

(٢) أشار بقوله: «وغير ذلك» في الموضعين إلىٰ أنّها غير محصورة فيما ذكر، وقال في بعض تعليقاته: إنّها كثيرة جدًّا ما ذكروا خمسها ولا عشرها ؛ تعريضًا لمن عدّها سماعيّة ؛ أنّه لم يُصِب.

(٣) وبناؤه علىٰ الحركات الثلاثة، وتُقلب هاؤها الأولىٰ همزة.. فصارت ستة، وقد ينوّن في السّتة.. فصارت اثني عشر، وقد يحذف التّاء فيقال: «هيها» و«أيها».. فصارت أربعة عشر. [فتح الأسرار].

(٤) وقد يُزادُ «ما» بيْنه وبيْن مرفوعه، نحو: شتّان ما زيدٌ وعمرو. [فتح الأسرار].

(٥) بأنّه ما كان المتعلّق المحذوف فعلا عامًّا متضمّنا في الجارّ والمجرور، ومفهوما معناه منهما.

(٦) في ص (٤٤).

(٧) لضعفه في العمل ؛ لتضمّنه معنىٰ الفعل اللازم، وهو: الكون، والحصول، والوجود، فلهذا=

الظّاهرِ[١] ، إلّا بشرطِ الاعتمادِ على ما ذُكِرَ[٢] ، أو الموصولِ[٣] ، نحو: زيدٌ في الدّار أَبُوهُ ، ومَا في الدّار أحدٌ ، وجاءَني الّذي في الدّار[٤] أبُوه .

ويجوز كوْنُ الظّرفِ خبرًا مقدَّمًا .

وإذا لَمْ يَرْفَعْ ظاهرًا ففاعلُهُ ضميرٌ مُستتِرٌ فيهِ مُنتقِل من مُتَعَلَّقِهِ المحذوفِ .

ويَعملُ في غيْرهما كالحَال والظّرف[٥] بلا شرطٍ .

[اسم المنسوب]

ومنه: المَنسوبُ ، فإنّه يَعملُ كعملِ اسمِ المفعولِ[٦] ، نحو: مَرَرْتُ برجلٍ هاشميّ أَخُوهُ . ويُشترطُ في عملهِ ما يُشترطُ فيهِ .

= لا يعمل في المفعول به .

(١) وأمّا في الفاعل المستكنّ ؛ فلكونه أمرا اعتباريّا يعمل فيه بلا شرط .

(٢) أي: ذكر في بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من الاعتماد على المبتدأ ، أو الموصوف ، أو ذي الحال ، أو الاستفهام ، أو حرف النّفي . وإنّما اشترط هذه المذكورات لضعفه .

(٣) وإنّما اشترط اعتماده على الموصول ؛ لأنّه إن اعتمد عليه . . كان المقدّر فيه الفعل لا الصّفة ؛ لأنّ الصّفة لا يكون جملة فيقوى على العمل . [قصاب زاده] .

(٤) اكتفى المصنّف بالأمثلة الثّلاثة ، وأمّا أمثلة البواقي: «مررت برجل في كمّه كتاب» مثال لاعتماده بالموصوف ، ونحو: «جاءني زيد وعلى كتفه سيف» مثال لاعتماده على ذي الحال ، ونحو: «أفي الدّار أحد» مثال لاعتماده بحرف الاستفهام .

(٥) أمّا عمل الظّرف المستقرّ في الحال . . فلكون الحال في حكم المفعول فيه ؛ لأنّ قولك: «جاءني زيد راكبا» جاءني زيد وقت ركوبه . وأمّا عمله في الظّرف . . فلكونه معمولا ضعيفًا ؛ كالحميم للعامل ، لعدم خلوّه عن زمان ومكان . [عوني] .

(٦) أي: يرفع نائب الفاعل ؛ كما يرفعه اسم المفعول ، وإنّما عمل اسم المنسوب كعمل اسم المفعول ؛ لكونه مؤوّلا به ، فمعنى «هاشميّ أخوه» منسوب أخوه إلى الهاشم . [عوني] .

[اسم المُستعار]

ومنه: الاسْمُ المستَعَارُ[١]، نحو «أَسدٍ» في قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أسدٍ غلامُه[٢] وأسَدٍ عَلَيَّ[٣]؛ أي: مُجترِئٍ؛ فلذا[٤] عَمِلَ عَمَلَه[٥].

[اسم بمعنى الصّفة]

ومنه: كلُّ اسمٍ يُفهَمُ منه معنى الصّفةِ[٦]، نحو لفظةِ «الله» في قوله تعالى:

---

(١) أي: الاسم الذي استعمل في غير ما وضع له؛ لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة عن إرادته، نحو: «أسد» فإنّ معناه الأصليّ: الحيوان المفترس، فشبّه به رجل في الشّجاعة، ويستعار لفظ «أسد» فيستعمل الأسد في الرّجل الشّجاع. [عوني].

(٢) قوله: «غلامه»: مرفوع محلّا على أنّه فاعل «أسد» في المثال الأوّل، والجارّ والمجرور ـ أعني: «عليّ» ـ في محلّ النّصب على أنّه مفعول به غير صريح لـ «أسد» في المثال الثّاني. [كشف الأسرار].

(٣) في قول عمران ابن حِطّان الخارجيّ:

أسد عليّ وفي الحروب نعامة ... فتخاء تنفر من صفير الصّافر

فقوله: «أسد»: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: أنت أسد، و«عليّ»: متعلّق بـ«أسد» باعتبار معنى «صائل» أو «مجترئ» يخاطب الحجاج. [عوني].

(٤) الفاء تفريعيّة، واللّام متعلّق بعمل الآتي، **فإن قلت**: الفاء التّفريعيّة تدلّ على تفرّع ما بعدها على ما قبلها، واللّام مثلها فيغني أحدهما على الآخر. **قلت**: كون الفاء تفريعيّة مسلّم، واللّام ليس كذلك، بل علّة للعمل، فلا يغني أحدهما عن الآخر، أو الفاء لترتيب العلم واللّام علّة لترتيب المعلوم، فلا يغني أحدهما عن الآخر.

(٥) أي: لأجل كون الأسد بمعنى: المجترئ عِمل الأسدُ عملَه؛ أي: مثل عملِ مجترئٍ من رفعه الفاعل وصلته بـ«على» من حروف الجرّ. [أيوبيّ].

(٦) أ ـ **المراد بالصّفة هنا**: الصّفة العرفيّة، وهي التي دلّت على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها، لا الصّفة النّحويّة ولا المعنويّة. [عوني].

ب ـ أي: معنى اسم الفاعل، والمفعول، والصّفة المشبّهة، واسم التّفضيل. [نيازيّ].

﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾[1] [الأنعام: ٣] أي: المعبود فيهما.

[أسماء الإشارة وغيرها]

ومنه: اسم[2] الإشارةِ[3]، و«ليت» و«لعَلَّ»[4] وحُرُوف النّداء، والتّشبيه[5]، والتّنبيه، والنّفي[6]، وغيرِها.

فهذه[7] تَعملُ في غير الفاعلِ والمفعُولِ به من معمُولاتِ الفعْلِ؛ كالحال والظّرفِ.

---

(١) فقوله تعالىٰ: ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ متعلّق للفظة الجلالة لما يفهم من معنىٰ المعبود، وهذا هو الموافق لقول من قال: إنّ لفظة الجلالة مشتقّة من «أله» بمعنىٰ «عبد» أي: الذي يعبده من في السّماوات والأرض، لا أنّه الكائن فيهما. [عوني].

(٢) نحو: هذا زيد يوم الجمعة أمام الأمير جالسا؛ أي: أشير إليه يوم الجمعة أمام الأمير حال كونه جالسًا.

(٣) إضافة الاسم إلىٰ الإشارة من قبيل إضافة الدّال إلىٰ المدلول، وكذا حرف النّداء والتّشبيه. انتهىٰ. [عوني].

(٤) أ ـ فمعنىٰ «ليت»: أتمنّىٰ، و«لعل»: أترجّىٰ، وإنّما لم يقل: والحروف المشبّهة بالفعل، مع أنّ كلًّا منها يُفهَم منه معنىٰ الفعل؛ كما قال: وحرف النّداء للتّنبيه، علىٰ أنّ ما عداهما ليس بعامل لعدم السّماع فيه، وهو ممّا لا بدّ منه ولو نوعًا، فافهم.

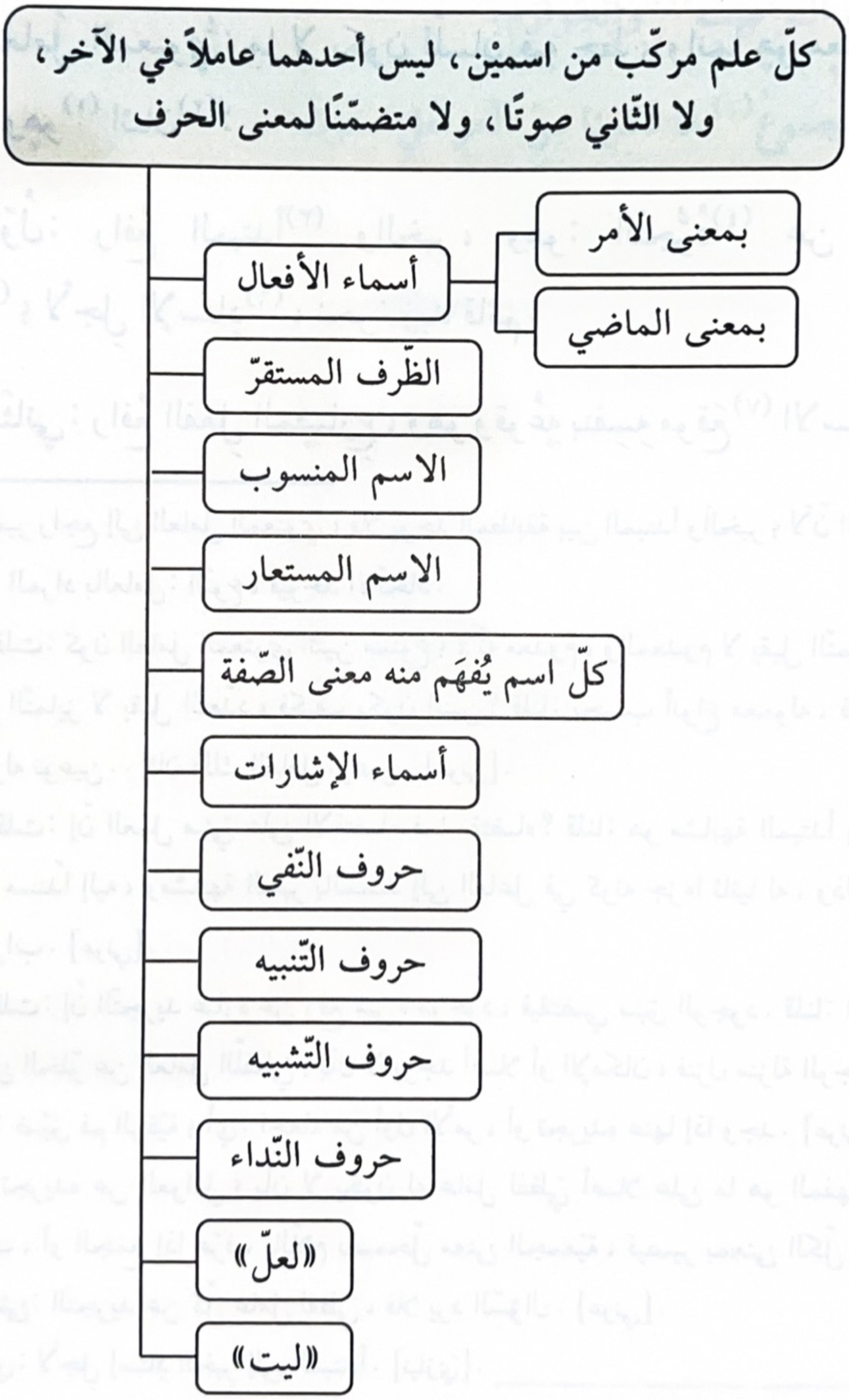
ب ـ غيّر الأسلوب حيث لم يقل: ومنه «ليت» و«لعل» وحرف النّداء. انتهىٰ؛ تنبيها للمغايرة لما سبق بالحرفيّة والاسميّة.

(٥) لفظًا، نحو: زيد قائما كعمرو قاعدا، وكأنّه أسد صائلا، أو تقديرًا، نحو: زيد أسد صائلا.

(٦) كـ«ما» و«لا» نحو: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢] أي: انتفىٰ منك الجنون ملابسا أنت بنعمته.

(٧) أ ـ المذكورات من قوله: «ومنه كل اسم...» إلىٰ قوله: «وغيرها».

ب ـ (الفاء): للتّفصيل، و«ها»: حرف تنبيه، و«ذه»: اسم إشارة، والمشار إليه من قوله: «ومنه» كل اسم يفهم منه إلىٰ هنا.


كلّ علم مركّب من اسميْن، ليس أحدهما عاملاً في الآخر، ولا الثّاني صوتًا، ولا متضمّنًا لمعنى الحرف
أسماء الأفعال
بمعنى الأمر
بمعنى الماضي
الظّرف المستقرّ
الاسم المنسوب
الاسم المستعار
كلّ اسم يُفهَم منه معنى الصّفة
أسماء الإشارات
حروف النّفي
حروف التّنبيه
حروف التّشبيه
حروف النّداء
«لعلّ»
«ليت»

[العامل المعنويّ]

والعاملُ المعنويُّ: ما لا يكون للّسان فيه حظّ، وإنّما هو معنًى يُعرَفُ بالقلب، وهو[1] اثنان[2]:

الأوّلُ: رافعُ المبتدأ[3] والخبرِ، وهو: التّجرُّدُ[4] عن العواملِ اللّفظيّةِ[5]؛ لأجلِ الإسنادِ[6]، نحو: زيد قائم.

والثّاني: رافعُ الفعلِ المضارعِ، وهو وقوعُه بنفسِه موقعَ[7] الاسمِ، نحو:

---

(١) الضّمير راجع إلىٰ العامل المعنويّ، فلا يوجد المطابقة بين المبتدأ والخبر؛ لأنّ الخبر اثنان، **قلنا**: المراد بالعامل: النّوع، فيوجد الاتّحاد.

(٢) **فإن قلت**: كون العامل المعنويّ اثنين ممنوع؛ لأنّه معدوم، والمعدوم لا يقبل التّمايز، وما لا يقبل التّمايز لا يقبل التّعدّد، فكيف يكون اثنين؟ **قلنا**: بحسب أنواع معموله، فإنّه لمّا كان معموله نوعين.. كان ذلك العامل نوعين. [عوني].

(٣) **فإن قلت**: إنّ العمل مبنيّ علىٰ الاقتضاء فما مقتضاه؟ **قلنا**: هو مشابهة المبتدأ بالفاعل في كونه مسندًا إليه، ومشابهة الخبر بالمسند إلىٰ الفاعل في كونه جزءا ثانيا له، وذلك مقتضَىٰ الإعراب. [عوني].

(٤) **فإن قلت**: إنّ التّجريد عبارة عن رفع شيء موجود، فيقتضي سبق الوجود. **قلنا**: التّجريد هنا بمعنىٰ الخلوّ عن العامل اللّفظيّ؛ بأن لا يوجد أصلا أو الإمكان، فنزل منزلة الوجود، أو من قبيل: ضيّق فم الركيّة؛ أي: اجعله من أول الأمر، أو تجريده عنها إذا وجد. [عوني].

(٥) أي: تجريده عن العوامل؛ بأن لا يكون له عامل لفظيّ أصلا علىٰ ما هو المفهوم بحسب العرف، أو الجمع إذا عرّف باللّام يضمحلّ معنىٰ الجمعيّة، فيصير بمعنىٰ الكلّ الإفراديّ، **فالمعنىٰ**: التّجريد عن كلّ عامل لفظيّ، فلا يرد السّؤال. [عوني].

(٦) أ ـ أي: لأجلِ إسنادِ الخبرِ إلىٰ المبتدأ. [نيازيّ].

ب ـ أي: إسنادا خاصا غير مقيّد بما يفيده النّواسخ؛ كالتّأكيد، والتّمني، والنّفي، والاقتران بالزّمان، ونحو ذلك.

(٧) مفعول فيه للوقوع، وإنّما جاز حذف «في» منه؛ لكونه اسم مكان بمعنىٰ الاستقرار.

زيد يضرب، فـ«يضرب» واقعٌ موقعَ «ضارب» وذلك الوقوعُ إنّما يَكون إذا تَجرَّدَ عن النّواصِبِ[1] والجَوازِمِ.

فمجموعُ[2] ما ذكرْنا مِنَ العواملِ سِتّونَ.

(١) فإنّه إذا لم يتجرّد عنها يمتنع ذلك الوقوع؛ لعدم صحّة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم.

(٢) الفاء فَذْلَكَة، وهي التي تُدخِل الإجمال بعد التّفصيل.

البَابُ الثَّانِي

في المعمول

البابُ الثّانِي: في المعمول

اعلم أوّلا: أنَّ الألفاظَ الموضوعةَ إذا لم تقعْ في التّركيب لم تكنْ معمولةً(١)؛ كما لا تكونُ عاملةً، وإنْ وقعتْ فيه.. فعَلَىٰ ثلاثةِ أقسامٍ:

[ما لا يكونُ مَعمولا أصْلا]

القسمُ الأوّلُ: ما لا يكونُ معمولا أصلا(٢)، وهو اثنان:

الأوّل: الحرفُ مطلقًا.

والثّاني: الأمرُ بغيرِ (اللام) عند البصريّين، فإنّه لمّا حُذِفَ عنه حرف المضارَعةِ الّتي بِسببِها صار المضارعُ مُشابِهًا للاِسم(٣) فأُعرِبَ وعُمِل فيه.. خرَجَ عن المُشابَهة فعادَ إلىٰ أصلهِ، وهو: البِناءُ(٤).

(١) كالألفاظ المعدودة من الأسماء والأفعال والحروف، مثل: زيدْ، غلامْ، وارهلْ، بلْ، قدْ. وأمّا الأفعال.. فلا تُوجَد بلا تركيب؛ كما مرّ.

(٢) لا بالأصالة ولا بالقيام؛ أي: لا يكون إعراب لا لفظًا ولا تقديرًا ولا محلًّا؛ لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد فيه.

(٣) أ ـ اللّام: للتّقوية، ولك أن تتعلّق بـ«مشابها» وأن لا تتّعلق. فعلىٰ **الأوّل**: مفعول به غير صريح، وعلىٰ **الثّاني**: مفعول به صريح.
ب ـ مشابهة تامّة لفظًا ومعنًىٰ واستعمالًا. أمّا المشابهة النّاقصة.. فتوجد في الماضي في وقوعه صفة للنّكرة، ولهذا بنىٰ الماضي علىٰ الفتح. [عوني].

(٤) أ ـ لأنّ الأصل في الفعل البناء، فالأمر صار مبنيًا؛ لعدم موجب الإعراب الذي هو: الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة، وأمّا المضارع.. وإن لم يوجد فيه موجب الإعراب إلا أنّه مشابه=

وقال الكُوفيّون[1]: هو مُعرَبٌ مجزومٌ بلَامٍ مُقدَّرَةٍ[2].

[ما يكون معمولاً دائمًا]

والقسم الثّاني: ما يكون معمولا دائمًا، وهو: اثنان أيضًا:

الأوّلُ: الاسمُ مطلقًا[3]، حتّىٰ حُكِمَ[4] علىٰ أسماءِ الأفعالِ بأنّها مرفوعةُ المَحلِّ علىٰ الابتداءِ، وفاعلُها سادٌّ مَسدَّ الخَبرِ[5].

أو منصوبةُ المحلِّ علىٰ المَصدريَّةِ[6].

= لاسم الفاعل مشابهة تامّة. [عوني].

ب ـ يعني: أنّ وجه كون الأمر مبنيّا أصليّا عند البصريّين: أنّه لمّا حذف من الأمر حرف المضارعة التي هي سبب لمشابهة المضارع للاسم ـ وتلك المشابهة سبب لكون المضارع معربا ومعمولا ـ خرج ذلك الأمر عن المشابهة المذكورة فعاد إلىٰ أصله الذي هو البناء؛ لأن الأصل في الفعل البناء، فصار الأمر مبنيّا كما كان. [أيوبي].

(١) ولا ثمرة لهذا الخلاف في اللّفظ، بل في قول البصريّين إنّه مبنيّ موقوف، وسكون آخره وسقوط نونه بناء ووقف، وقول الكوفيّين إنّه مجزوم، والسّكون والسّقوط جزم وإعراب. [فتح الأسرار].

(٢) قولنا: «انصر»: مجزوم؛ كما هو في «لينصر». وجازمه: لام الأمر، فيكون معربًا عندهم. [أيوبيّ].

(٣) أي: معربا كان أو مبنيّا، وهو مفعول مطلق لـ «أطلق» المقدّر، أو حال من «الاسم» أو مفعول «أعني».

(٤) حتّىٰ ابتدائيّة سببيّة، ومدخولها مسبّب عن الحكم السّابق. [فتح الأسرار].

(٥) كما في «أقائم الزّيدان» لأنّها أسماء مجردة عن العوامل اللّفظيّة، فوجب أن يحكم عليه بالابتداء.

(٦) أ ـ أي: علىٰ أنّها مفعول مطلق لفعل محذوف. [أيوبي].

ب ـ «فرويد زيدا» مثلا؛ أرودْ إروادا زيدا، وأجيب: بأنّ تقدير الأفعال ينافي كونها أسماء الأفعال ومبنيّة، ويوجب كونها معربة؛ كـ«سقيا ورعيا» إذ لا موجب حينئذ للبناء؛ لأنّ معنىٰ=

وإن قال بعضُهم[1]: لا مَحلَّ لها مِن الإعرابِ ؛ لكونِها بمعنى الفعلِ[2].

وَعَلَىٰ ضميرِ[3] الفَصلِ[4] ـ نحو: كان زيدٌ هُو القائمَ ـ بالحرفِيّة[5]، خلافًا لبَعضهم، فإنَّه يقول: إنّه اسمٌ[6] لا محلَّ له من الإعرابِ.

= الفعليّة إنّما هو للأفعال المقدرّة لا لها.

(١) وهم المحقّقون علىٰ ما نقله ابن مالك، والجمهور علىٰ ما نقله ابن هشام. وهو **المختار** عندهما. وقال الدّمامينيّ: هذا مذهب الأخفش.

(٢) **والحاصل**: أنّ في أسماء الأفعال ثلاثة مذاهب:
الأول: ما ذهب إليه ابن حاجب، وهو: أنّ أسماء الأفعال لكونها مجرّدة عن العوامل اللّفظيّة.. دخلت في تعريف المبتدأ؛ كما في: «أقائم الزيدان» فتكون مبتدأ وفاعلها سادّ مسدّ الخبر. **والثاني**: أنّها منصوبة المحلّ علىٰ أنّها مفعول مطلق. **والثالث**: مذهب المحقّقين والجمهور والأخفش ومختار المصنّف، وهو: أنّها لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها وإن كانت أسماء لفظا لكنّها أفعال معنىٰ؛ لأنّ العبرة بالمعنىٰ، فمعناها إمّا الماضي أو الأمر، وهما من المبنيّ الأصليّ.

(٣) متعلّق بـ«حكم» السّابق، فإنّ تعلّق الجارّين بمعنىٰ واحد بعامل واحد مع العطف جائز. [معرب].

(٤) وهو ضمير يقع بين المبتدأ والخبر إذا كان الخبر معرفة، أو أفعل تفضيل مستعمل بـ«من». وسمي بـ«الفصل»: ليفصل بين كون ما بعده نعتا وخبرا في موضع يلتبس الخبر بالنّعت. وضمير الفصل حرف، لكن تسميته ضميرا لكونه علىٰ صورته، والكوفيّون يسمّونه عمادا؛ لكونه حافظا لما بعده حتىٰ لا يسقط عن الخبريّة؛ كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط. [كما في الرّضىٰ].

(٥) أ ـ لدلالته علىٰ معنىٰ غير مستقلّ ـ وهو رفع اللّبس ـ فلا يكون معمولا أصلًا فضلا عن كونه دائما. وتسميته بالضّمير: لكونه علىٰ صورته.
ب ـ الباء متعلّق بـ«حكم» منصوب محلًا، عطف علىٰ محلّ بأنّها مرفوعة المحلّ من قبيل عطف الشّيئين بحرف واحد علىٰ معمولي عامل واحد. [زيني زاده].

(٦) مادّة الألف والنّون في مثل هذا إمّا مكسورة إذا كان القول بمعناه المشهور، أو مفتوحة؛ لكونه بمعنىٰ الاعتقاد أو الجزم. فالفتح علىٰ الأوّل؛ لكونه مفعولا به، وعلىٰ الثّاني؛ لكونه مجرورا=

وأمّا (اللامُ) الدّاخلةُ على الصّفاتِ:

فقال بعضُهم: إنّها حرفٌ[1] كغيرِها.

وقال أكثرُهم: هي اسمُ موصولٍ بمعنى «الّذي»[2] أو «الّتي»[3] أُعْطِيَ إعرابُها لِما بعدَها؛ لما انتقل مِن الفِعليّة إلى الاسميّةِ. فأصلُ: جاءني الضّارِبُ زيدًا: جاءني الّذي ضَرَبَ زَيدًا. فالأوّلُ: معمولٌ[4]، والثّاني: غيرُ معمولٍ[5]، فلمّا غُيِّرَ هذا الكلامُ[6] وقيل: جاءني الضّارب زيداً.. صار الأوّلُ في صورة الحرفِ والثّاني في صورةِ الاسمِ، فانعَكَسَ الحكمُ[7]؛ ترجيحًا[8] لجانبِ

= بحرف الجرّ محذوفا قياسًا؛ أي: بإنّه. [ذكره الدّماميني في «تحفة الغريب»].

(١) فتكون ممّا لا يكون معمولا أصلا، بل العمل حينئذ مدخولها.

(٢) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ، خبر بعد خبر للمبتدأ، أو صفة الاسم الموصول.

(٣) في المؤنّث، فيكون ممّا يكون معمولا دائما، فلا بدّ لها من الإعراب مع أنّه ليس فيها، بل في مدخولها فبيّن وجهه بقوله: أُعطي.

(٤) أي: هو لفظ «الّذي» لكونه فاعلاً لـ «جاءني». [أيوبيّ].

(٥) أي: لفظ «ضرب» لكونه ماضيًا. [أيوبيّ].

(٦) أي: لَمّا غُيِّر قوله: «الّذي ضرب» إلى قوله: «الضّارب» أي: غُيِّر «الّذي» إلى (اللام) و«ضرب» إلى «ضارب». [أيوبيّ ـ نتائج].

(٧) أ ـ بأن انتقل الإعراب المحلّيّ من الأوّل إلى الثّاني وصار لفظيًا؛ لعدم المانع فيه؛ كما في الأوّل.

ب ـ عطف على قوله: «صار» والفاء عاطفة سببيّة من قبيل عطف المسبّب على السّبب.

(٨) أ ـ الظّاهر أنّه علّة لقوله: «أُعطي إعرابها» لا لقوله: «فانعكس» كما لا يخفى. [بكر أفندي].

ب ـ مفعول مطلق مجازيّ لـ «انعكس» أي: انعكاس ترجيح، أو مفعول له لـ «عكسوا» المفهوم من العكس، لا لـ «انعكس» لفقد شرط تقدير اللّام، أو مفعول مطلق لـ «رجح» المقدّر. [أفاده زيني زاده].

ج ـ هو بيان القوّة لأحد المتعارضين على الآخر. [كليات].

اللّفظِ[١] علىٰ جانبِ المعنىٰ في الإعراب[٢] الّذي هو الحُكْمُ اللَّفْظِيّ[٣].

والثّاني: الفعلُ المضارعُ[٤].

[ما يكون معمولا تارةً]

القسم الثَّالث: ما كان الأصلُ فيه أنْ لا يكونَ مَعمولًا، لكنْ قَدْ يَقَعُ مَوقعَ القِسم الثَّاني فيكونُ مَعمولًا[٥]، وهو: اثنانِ أيضًا:

الأوّلُ: الماضِي، فإنَّه إذَا وِقع بَعدَ «أنْ» المَصْدريّةِ.. يُحكَمُ علىٰ مَحَلِّهِ[٦] بالنَّصب.

---

(١) وإضافة الجانب إلىٰ اللّفظ بيانيّة، أي: جانب هو اللّفظ.

(٢) أي: يُرجَّحُ جانبُ اللَّفظ علىٰ جَانب المعنىٰ في الإعراب، مثاله: فإنَّ كلمة «الضّارب» مثلاً في الأصل: فعل ماض، و(اللام) الدّاخلة عليه في الأصل: اسم موصول، وكان حقّها أنْ تُعرَب نظرًا إلىٰ المعنىٰ، وحقُّ «ضارب» أنْ لا تُعربَ كذا نظرًا إلىٰ المعنىٰ؛ لأنَّ الأوّل في الأصل اسم والثّاني ماضٍ، لكنَّه ظهرَ الإعرابُ هنا في الثّاني نظرًا إلىٰ اللّفظ. [فتح الأسرار].

(٣) فالإعراب في الحقيقة للأوّل الذي هو المعمول، وإن ظهر في الثّاني الذي هو ليس بمعمول.. فلا.

(٤) أ ـ اتّصل به نون جمع المؤنّث أو نون التّأكيد أوْ لا؛ لأنّه بعد الوقوع في التّركيب لا يخلو عن الجازم والنّاصب والوقوع موقع الاسم.

ب ـ وإن كان مبنيًا باتّصال نون جمع المؤنّث ونونيْ التّأكيد؛ لأنّه إذا وقع في التّركيب لا بدّ له من عامل رافع أو ناصب أو جازم لوجود المقتضي، وهو المشابهة لاسم الفاعل، فيكون مرفوعا أو منصوبا أو مجزوما. [فتح الأسرار].

(٥) لقيامه مقامه ولحمله عليه، لا لوجود المقتضي؛ فكم من شيء يقوم مقام شيء فيأخذ حكمه. [فتح الأسرار].

(٦) أي: علىٰ محلّ الماضي مجرّدا عن فاعله، فإنّه مع فاعله يكون جملة، فيدخل في الثّاني من هذا القسم. [أيوبي].

وإذا وَقع بعد الجازمِ شَرطًا[1] أو جزاءً.. يُحكَمُ علىٰ محلِّهِ بالجزمِ؛ لظهورِ ذلك الإعرابِ[2] في المعطوفِ، نحو: أَعْجَبَنِي أنْ ضربْتَ وتَقتلَ[3]، وإن ضربْتَ وتَقتلْ[4]، ضربتُك واقْتُلْ[5].

وفي غير هذَيْن المَوضعَين لا يكونُ مَعمولا.

[الجملة]

والثَّاني: الجملةُ[6]، وهو علىٰ قِسْمَيْن[7]:

فِعليّةٌ[8]: وهيَ المركّبةُ من ....

---

(١) أ ـ حال من فاعل «وقع» أو خبر منصوب له بتضمين معنىٰ «صار».

ب ـ أي: سواء كان ذلك الماضي واقعًا في موقع الشّرط أو واقعا في موضع الجزاء، لكن بشرط أن يكون الواقع في موقع الجزاء بدون الفاء، فإنّه لو وقع بالفاء.. يحكم بالجزم علىٰ جملته، فيكون من الثّاني أيضا. [أيوبي].

(٢) اللاّم متعلّق بـ«يحكم» في الموضعين علىٰ سبيل التّنازع؛ لأنّه علّة لحكم النّصب وحكم الجزم، وقوله: «لظهور»: مفعول له حصولي؛ أي: يحكم بالنّصب لحصول ظهور ذلك الإعراب. [عوني].

(٣) بالنّصب، عطفا علىٰ «ضربت» المنصوب محلاّ؛ لوقوعه موقع «تضرب» المنصوب لفظا.

(٤) بالجزم، عطفا علىٰ «ضربت» الواقع موقع «تضرب» المجزوم شرطا. [منه].

(٥) بالجزم عطفا علىٰ «ضربتك» الواقع موقع «أَضْرِبْكَ» المجزوم جزاء.

(٦) **والفرق بين الجملة والكلام**: أنّ الجملة: ما اشتمل علىٰ نسبة أصليّة مطلقا، سواء كان مقصودا بالذّات أو لا، والكلام: ما اشتمل علىٰ نسبة أصليّة مقصودة بالذّات. فكلّ كلام جملة وليس كل جملة كلاما، فالكلام أخصّ والجملة أعمّ. وبعضهم لم يفرّق بينهما. [عوني].

(٧) ترك المصنّف تعريف الجملة؛ لأنّ الجملة لفظ مشترك بين حقيقتين مختلفتين؛ كلفظ المستثنىٰ، فلم يمكن جمعهما في تعريف واحد. وعرّف البعض بما تضمّن كلمتين بالإسناد. [عوني].

(٨) وإنّما قدّم الفعليّة علىٰ الاسميّة؛ لأنّ المسند إليه في الفعليّة فاعل أو نائبه، وهو أصل في=

الفِعلِ[(١)] ـ لَفظًا[(٢)] أو مَعنًى[(٣)] ـ وفَاعِلِهِ، نحو: ضَربَ زيدٌ، وإنْ تُكْرِمْني أُكرِمْك، وهيهاتَ زيدٌ، وأقائمٌ الزّيدانِ؟ وأفي الدَّارِ زيدٌ[(٤)]؟

واسميّةٌ: وهي المركّبةُ من المبتدأ والخبرِ.

أو من اسم الحرفِ[(٥)] العَاملِ وخَبرِهِ، نحو: زيدٌ قائمٌ وإنّ زيدًا قائمٌ.

= المرفوعات عند البصريّين، والمسند فيها فعل، وهو أصل في الإسناد والعمل، ولذا قدّم.

(١) ونحو: «يا عبد الله»: جملة فعليّة؛ لأنّ التّقدير: أدعو عبد الله، ونحو: «زيدا ضربته» إذ التقدير: ضربت زيدا ضربته. [كما في قواعد الإعراب].

(٢) حال من الفعل، أي: لفظيّا أو ملفوظا أو تمييزا، وخبر كان المقدر.

(٣) أ ـ **والمراد**: ما يفهم معنىٰ فعل مشتملا علىٰ النّسبة التّامّة بقرينة كون الكلام في الجملة مشتقّا أو غيره بقرينة الأمثلة.

ب ـ والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل ليست بجملة عند البصريّين. [زاده وألفية].

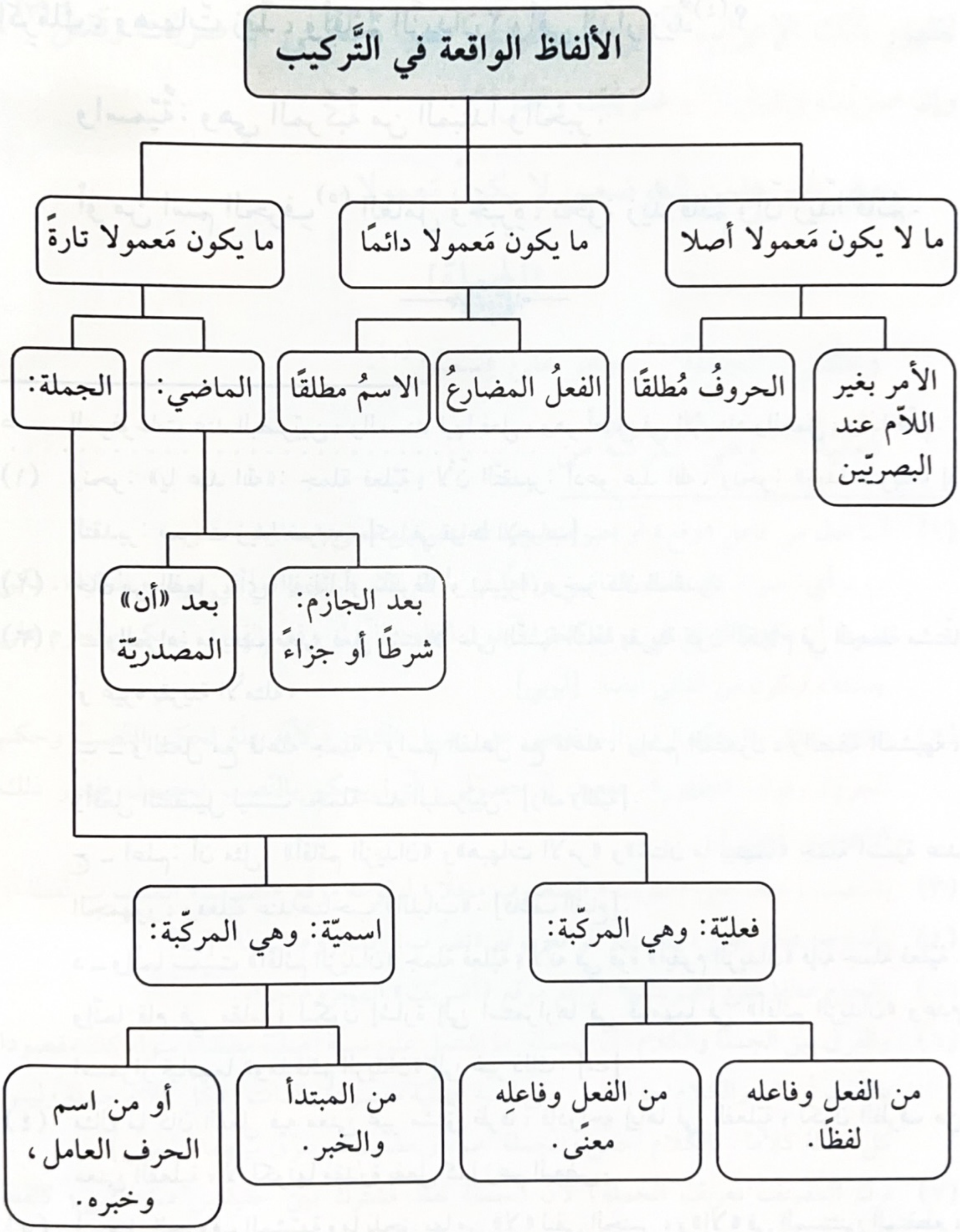
ج ـ اعلم: أنّ مثل: «أقائم الزيدان» و«هيهات الأمر» و«شتان ما بينهما» جملة اسميّة عند الجمهور، وفعليّة عند صاحب «اللباب». [كاشف القناع].

د ـ وإنّما سمّيت «أقائم الزيدان» جملة فعليّة؛ لأنّه في قوّة «أيقوم الزّيدان» فإنّه جملة فعليّة. وإنّما قام في مقامه؛ ليكون إشارة إلىٰ استمرارها في قيامهما في «أقائم الزيدان» وعدم استمرار قيامهما «وما قائم الزيدان» إلىٰ غير ذلك. [منه].

(٤) مثال ما كان الفعل فيه معنىٰ غير مشتقّ ظرفا، فإدراجه إياها في الفعليّة؛ لكون الظّرف من معنىٰ الفعلية، لا لكونها مقدرة بفعل كما زعم البعض.

(٥) أ ـ مثل الحروف المشبّهة وما يلحق بها من «لا» لنفي الجنس، و«إلا» في المستثنىٰ المنقطع، والحرفين المشبّهتين بـ«ليس». [أيوبي].

ب ـ احترز بالحرف عن مثل الأفعال النّاقصة ممّا دخل عليهما.


الألفاظ الواقعة في التَّركيب
ما لا يكون مَعمولا أصلا
ما يكون مَعمولا دائمًا
ما يكون مَعمولا تارةً
الأمر بغير اللاّم عند البصريّين
الحروفُ مُطلقًا
الفعلُ المضارعُ
الاسمُ مطلقًا
الماضي:
الجملة:
بعد الجازم: شرطًا أو جزاءً
بعد «أن» المصدريّة
فعليّة: وهي المركّبة:
اسميّة: وهي المركّبة:
من الفعل وفاعله لفظًا.
من الفعل وفاعِلِه معنًى.
من المبتدأ والخبر.
أو من اسم الحرف العامل، وخبره.

[وقوع الجملة في موضع المفرد وإعرابها]

فإنْ أُرِيدَ بالجملةِ لَفظُها.. فلا بُدَّ له[1] مِن إعراب؛ لكَونِهِ[2] في حكمِ الاسمِ المفرَدِ[3] حتىٰ يَجوزَ وُقُوعُها في كلِّ ما وقعَ فيه.

فتقع[4] مُبتدأً[5]، وفاعلا، ونائبَه، وغيرَ ذلك، نحو: زيدٌ قائمٌ: جملةٌ اسميَّةٌ؛ أي: هذا اللَّفظُ.

ومنه[6]: مقولُ القَولِ[7]، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟﴾[8] [البقرة: ١٣].

وكذا إن أُرِيدَ بها معنًىٰ مصدريّ:

إمّا بواسطةِ «أنَّ» أو «أنْ» أو «ما» المصدريّتيْن[9]؛ كقولك: بَلغنِي أنّك

---

(١) أي: للفظها.

(٢) اللّام حرف جرّ متعلّق بـ«لا» في «لا بد» وعلّة له لفهم معنىٰ الانتفاء منه، والضّمير راجع إلىٰ اللّفظ. [معرب].

(٣) لأنّ تلك الجملة مؤوّلة باللّفظ، وهو لفظ مفرد. [أيوبي].

(٤) «الفاء» عاطفة سببيّة لعطف جملة «تقع» علىٰ جملة «يجوز» يعني: بسبب جواز وقوعها كذلك تقع تلك الجملة. [أيوبيّ].

(٥) حال من فاعل «تقع» أو خبر منصوب له إن كان «تقع» بمعنىٰ «تصير». [زيني زاده].

(٦) وإنّما فصل المصنّف عمّا قبله بـ«منه» لأنّه وإن كانت الجملة مرادة لفظها لكن موقعها ليس موقع المفرد؛ ولهذا فصل. [عونيّ].

(٧) ومقول القول مفعول به عند الجمهور، ومفعول مطلق نوعيّ علىٰ ما اختاره ابن الحاجب، **والصّواب** هو: الأوّل. [كما في «المغني»].

(٨) فإنّ جملة «آمنوا» في هذه الآية وقعت مقولة لقوله: «وإذا قيل» وهي مرفوعة تقديرًا علىٰ أنّها نائب الفاعل لـ«قيل». [أيوبيّ].

(٩) صفة «أنْ» و«ما» احتراز عن «أنْ» المفسّرة والزّائدة، و«ما» النّافية والشّرطيّة وغيرها،=

قائمٌ، وكقوله تعالىٰ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٤].

أو بغيرها[1]، نحو الجملةِ الّتي أُضِيفَ إليها؛ كقوله تعالىٰ: ﴿يَوۡمُ[2] يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ [المائدة: ١١٩] أي: يومَ نفعِ[3] صدقِ الصّادقين، ونحوِ قوله تعالىٰ: ﴿سَوَآءٌ[4] عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ[5] أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] أي: إنذارُكَ وعدمُ[6] إنذارِكَ.

= ولم يقيّد «أن» بالتّشديد بالمصدريّة؛ لعدم كونها حرفًا غير مصدريّ ولا شبهة في إطلاقها علىٰ المصدريّة في عرفهم؛ كذا قيل. [عوني].

(١) أي: أُرِيد بها المعنىٰ المصدريّ بلا «أنّ» و«أنْ» و«ما» فلا بدّ له من الإعراب. [نيازيّ].

(٢) فإنّ «يوم» أضيف إلىٰ جملة «ينفع» فيقتضي أن يؤولها بالمفرد؛ لأنّ المضاف إليه لا يكون إلّا اسمًا مفردًا، لكن اختلفوا في الفعل الذي وقع مضافًا إليه هل مجرّد الفعل أو جملته؟ والمصنّف صحّح الثّاني في «الامتحان». [كذا في الشّرح].

(٣) قال الفاضل العصام: اختلفوا في أنّ المضاف إليه في مثله الفعل أو الجملة مع الاتّفاق علىٰ أنّه هو الجملة الاسميّة بتمامه إذا وقعت مضافًا إليها، والمصنّف صحّح الثّاني في «الامتحان». **والظّاهر**: أنّ الجملة بلا تأويل؛ كما أشار إليه في تعريف المضاف إليه، وبينه فيما علّقه عليه فيخالف ما ذكرنا. [نتائج].

(٤) أ ـ **سواء**: اسم بمعنىٰ «الاستواء» فهو اسم مصدر يوصف به بمعنىٰ «مستو» لا يثنّىٰ ولا يجمع؛ إمّا لكونه في الأصل مصدرًا أو للاستغناء عن تثنيته بتثنية نظيره وهو «سيّ» بمعنىٰ «مثل» يقال: هما سيان بمعنىٰ: مثلان. [ابن عادل].

ب ـ **سواء**: مرفوع علىٰ أنّه خبر «إن» في: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ وقوله: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ مرفوع المحلّ فاعل «سواء» أو قوله: «ءأنذرتهم»: مبتدأ بتأويل «إنذارك» و«سواء»: خبره قدم عليه اعتناء بشأنه والجملة خبر «إن».

(٥) ثمّ إن كلمة الاستفهام و«أم» مجردتان عن معنىٰ الاستفهام لمجرّد الاستواء فلا يرد ما قيل: أنّ التّسوية تكون بين الشّيئين و«أم» لأحدهما فبينهما تناف. [زيني زاده].

(٦) وفيه إشارة إلىٰ أنّ الجملة هنا المصدر المضاف إلىٰ الفاعل وإلىٰ أنّ «الهمزة» و«أم» مجرّدتان عن معنىٰ الاستفهام؛ لتحقّق الاستواء بين مدخوليهما.

ونحو: تَسمَعُ[1] بالمُعَيْدِي[2] خيرٌ مِن أن تَراه[3]؛ أي: سَماعُك.

وهذا الأخيرُ مقصورٌ على السّماع.

[الجملة الّتي لا تكون في موضع المفرد وإعرابها]

وفي غير[4] هذين المَوضعَين[5] لا يكونُ له إعرابٌ، إلَّا أن تقعَ:

[مرفوع المحلّ]

خبرًا لمبتدأ، نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ.

أو لِبابِ «إنّ» نحو: إنّ زيدًا قام أبوه، فيكونُ مَرفوعةَ المحلّ.

[منصوب المحلّ]

أو لبابِ «كان» نحو: كان زيدٌ أبوه عالم.

أو لبابِ «كاد» نحو: كاد زيدٌ يخرجُ.

---

(١) وهو في تقدير «أن تسمع» فلمّا حذف «أن» ارتفع الفعل على ما كان في الأصل، وحذف «أن» مع الفعل كثير شائع. [قطب].

(٢) منسوب إلى «معيد» تصغير «معد» على طريق التّرخيم، حذف تشديد «الدّال» استثقالًا مع «ياء».

(٣) (تسمع): مبتدأ؛ بأن جُرِّد عن النّسبة التّامة والزّمان وأُرِيدَ به معنى المصدر المضاف إلى فاعله. (المعيدي): منسوب إلى «معيد»: تصغير معد، طريق التّرخيم بحذف تشديد الدّال. (خير): خبر. «مِن أنْ تراه»: الجملة الفعليّة في تأويل المفرد، فمحلّها القريب مجرور بـ«مِن» ومحلّها البعيد منصوب مفعول به غير الصّريح لـ «خير». [نتائج ـ ومعرب الإظهار].

(٤) معطوف على مقدّر تقديره: أي: الجملة الواقعة في هذين الموضعين لها محلّ من الإعراب، وفي غير هذين الموضعين لا يكون، انتهى.

(٥) الّذَيْن أُرِيد بالجملة في إحداهما: لفظها، وفي الآخَر: المعنى المصدريّ. [نتائج].

أو مفعولا ثانيًا لباب «عَلِم» نحو: علم زيدٌ عَمرًا أبوه قائم.

أو ثالثًا لباب «أعلَمَ» نحو: أعلَمَ زيدٌ عَمرًا بَكرًا أبوه قائمٌ، أو معلَّقًا[1] عنها[2]، نحو: علمت[3] أقائمٌ[4] زيدٌ.

أو حالا، نحو: جاءني زيدٌ وهو راكبٌ، فيكونُ منصوبةَ المَحلِّ.

[مجزوم المحلّ]

أو جوابًا لشرطٍ جازمٍ بعدَ[5] الفَاءِ[6]، ....

(١) فإن قلت: لِمَ لمْ يقل: أو معلّقة، مع أنّ الجملة مؤنّث؟ قلنا: لإسناده إلى الجار والمجرور؛ أعني: عنها؛ لأنّ اسم المفعول إذا أسند.. يؤنّث الضّمير الذي عدّى الفعل إليه، وكذلك يثنّى الضّمير ويجمع لا اسم المفعول؛ لأنّ ما تعدّى به اسم يصير كالجزء منه، فلو ألحق علامة التّثنية والجمع قبله.. لزم توسّطها وهو ممتنع، ولو ألحق بعده.. لزم إلحاق علامة بغيره وهو أيضًا ممتنع؛ كما يقال: ممرور به ممرور بها. [عونيّ].

(٢) عن متعلّق بـ«معلّقا» ونائب فاعل له، والضّمير راجع إلى الجملة.

(٣) فإن قلت: إنّ «علمت» يقتضي كون ما بعده معلومًا للمتكلّم، والاستفهام يقتضي كون ما بعده مشكوكًا له، فكيف يجتمعان؟ وجوابه: أنّ المضاف مقدّر؛ أي: علمت جواب هذا اللّفظ، واختاره الإمام المرزوقيّ وابن الحاجب، أو الاستفهام هنا ليس للشكّ الرّاجع إلى المتكلّم، بل للتّشكيك الرّاجع إلى المخاطب؛ أي: علمت المشكوك الذي هو قيام زيد، واختاره الرّضيّ. [عونيّ].

(٤) فإنّ «أقائم زيد»: جملة فعليّة بأن جعل لفظ «قائم» رافعًا لـ «زيد» وإلّا فاسميّة فـ«قائم»: خبر مقدّم و«زيد»: مبتدأ مؤخّر.

(٥) ظرف مستقرّ، منصوب المحلّ، صفة بعد صفة لـ «جوابًا» أو حال من الضّمير المستكنّ في الشّرط، وقيل: ظرف لـ «تقع». [زيني زاده].

(٦) وهي للرّبط في الجزاء الذي لا يؤثّر فيه أداة الشّرط وهي ما وقع الجزاء فيه ماضيًا بـ«الفاء» أو جملة اسميّة، فإنّ أداة الشّرط لمّا لم تؤثّر في لفظه ولم يكن مجزومًا بها لا محالة أنّها تؤثّر في جملتها. [أيوبيّ].

أو «إِذَا»[1] نحو: إنْ تُكرمْني فأنتَ مُكْرَمٌ، فتَكون مجزومةَ المحلِّ.

[على حسب المتبوع]

أو صفةً لنكرةٍ[2]، نحو: جاءني رجلٌ أبوه قائمٌ.

أو معطوفةً على مفردٍ، نحو: زيدٌ ضاربٌ ويَقْتُلُ، أو جُملةٍ لها محلٌّ من الإعراب، نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ وابنُه قاعدٌ.

أو بَدلًا من أحدِهِما[3].

أو تأكيدًا للثّانية[4].

---

(١) ومثال الواقعة بعد «إذا» قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم].

(٢) أ ـ وقوله: «النكرة»: قيد وقوعيّ؛ لأنّ الجملة؛ لكونها في حكم النّكرة؛ لصحّة تأويلها بالنّكرة لا تقع صفةً إلّا لنكرة. [أيوبيّ].

ب ـ لا خلاف في أنّ الفاعل يجوز أن يكون نكرة مع أنّه محكوم عليه، وما ذكره أنّه قد تخصّص بتقديم الفعل عليه ليس بشيء؛ لأنّ اختصاصه بالفعل إنّما يحصل بعد جعله محكومًا عليه بإسناد الفعل إليه، فكيف يتصوّر اختصاصه المصحّح؛ لكونه محكومًا عليه بما يتأخّر عن كونه محكومًا عليه. **فالصّواب**: أنّ الحكم على ما يكون معرفة أكثر استعمالًا وأفيد، وإنّ النّكرة يجوز أن تجعل مبتدأ إذا كان في الإخبار عنها فائدة؛ كقولك: كوكب أنقض السّاعة. [سيدي على «المتوسط»].

(٣) فمثال البدل من المفرد، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] فإنّ جملة «هل هذا إلا بشر»: بدل من «النّجوى»: وهو مفرد منصوب تقديرًا على أنّه مفعول به صريح لـ «أسروا». ومثال البدل من الجملة التي لها محلّ الإعراب، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] فإنّ جملة «لا يؤمنون» بدل من جملة «سواء عليهم أأنذرتهم» وهي جملة لها محلّ من الإعراب؛ لوقوعها في محلّ الخبر لـ «إنّ الذين». [أيوبيّ].

(٤) أي: الجملة التي لها محلّ من الإعراب، نحو: زيد ضرب ضرب وزيد أبوه قائم أبوه قائم.

أو بيانًا لها على رأيٍ[(١)]، فيكون إعرابُها على حَسَب إعراب[(٢)] المتبوعِ.

[حاصل ما ذُكِرَ]

فظهر[(٣)] مِن هذه الجُملة[(٤)] أنّ الجملةَ قسمان:

قِسمٌ[(٥)]: في تأويلِ[(٦)] المفردِ، فيكونُ له إعرابٌ في كلِّ موضعٍ، وذلك[(٧)] أيضًا قسمان:

ما أُرِيدَ به لفظُه.

وما أُرِيدَ به معنًى مَصدرِيّ.

وقِسمٌ: مِن الجُملة لا يكونُ في تأويل المفردِ، فلا تكونُ معمولةً[(٨)] إلّا

---

(١) أي: رأى أهل المعاني، وقال ابن هشام في «مغني اللّبيب» في بيان الفرق بينه وبين البدل: أنّه لا يكون جملةً ولا تابعًا لها؛ كالنّعت بخلاف البدل، وقال في موضع آخر: ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملةً. [نتائج].

(٢) أي: إن كان إعراب المتبوع رفعًا.. فإعراب هذه الجملة رفع، وإن نصبًا.. فنصب، وإن جرًّا.. فجرّ، وإن جزمًا.. فجزم.

(٣) الفاء: فذلكة وهي التي تدخل على الإجمال بعد التّفصيل.

(٤) أي: مجموع ما ذُكِرَ مِن قوله: فإن أُرِيد بها لفظها... إلى هنا. [فتح الأسرار].

(٥) مرفوع مبتدأ، مخصّص بصفة مقدّرة؛ أي: منهما. [زيني زاده].

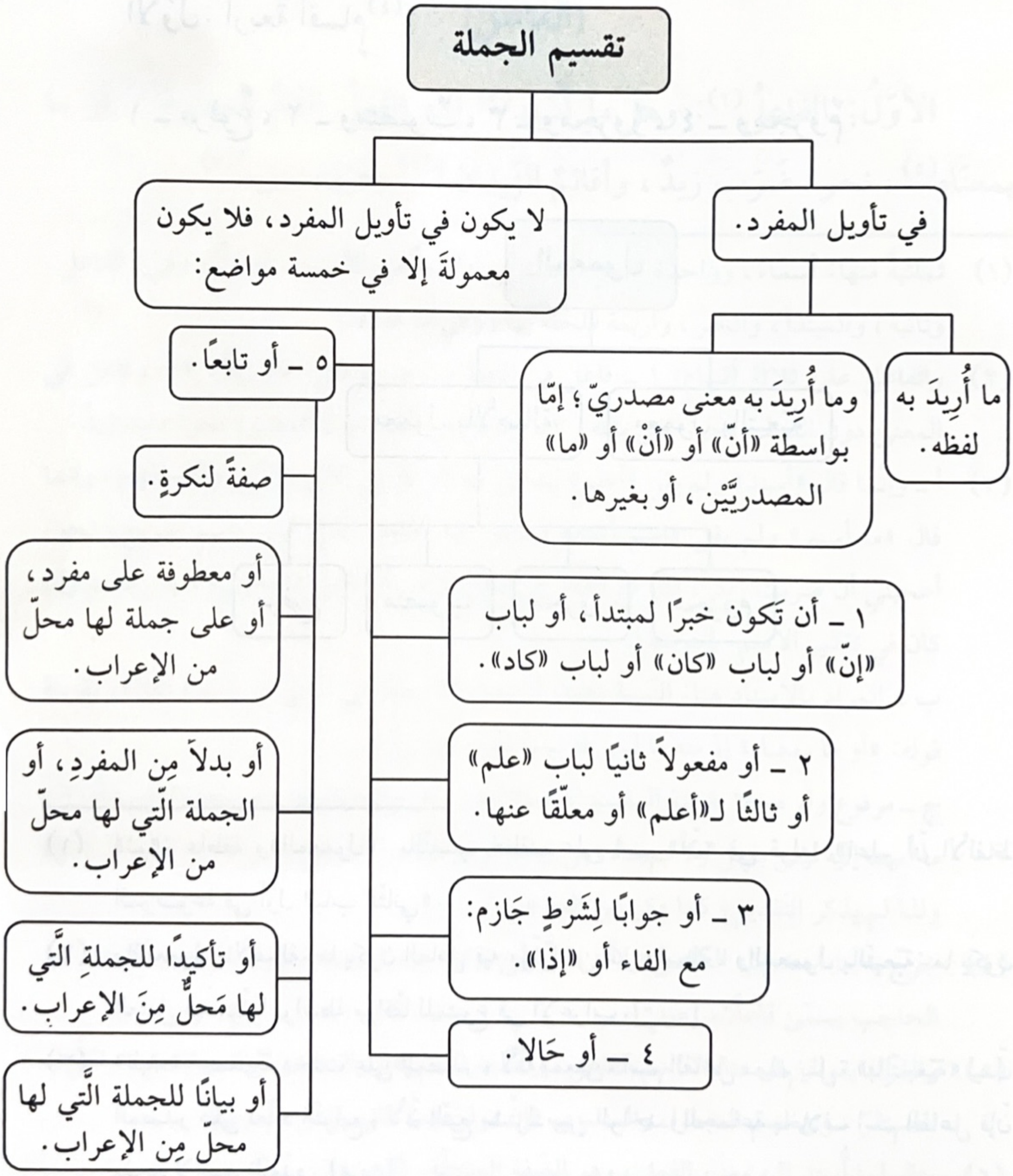
(٦) **والتّأويل**: ردّ الشّيء إلى الشّيء وإدراجه إليه، يقال: أوّل الشّيء إلى الشّيء؛ أي: أدرجه إليه، يعني: يعبر الجملة بلفظ المفرد وتفيد ما أفاده، وتعرب الجملة بإعرابه.

(٧) **فإن قلت**: فما الفرق بين الفاعل والمبتدأ حيث جوّز تنكير الأول بلا تخصيص دون الثّاني في مثل: «رجل في الدّار» كما هو المشهور؟ **قلت**: الفرق أنّ في تنكير المبتدأ؛ أي: إخلاله بالفرض من الكلام وهو الإفهام؛ لأنّه إذا كان منكرًا مجهولًا وهو مقدّم على الخبر يذهل السّامع عن استماع حديث المتكلّم، بخلاف الفاعل فإنّه لمّا سمع الفاعل المقتضي انتفى الأمر وتمّ، فلا يمكن أن يقال بعد ذلك أنّ السّامع لا يصغى إلى كلام المتكلّم. [حسن جلبيّ].

(٨) في جميع المواضع؛ لكون الأصل في الجملة أن لا تكون معمولةً؛ لكونها مستقلّة في الإفادة. [أيوبيّ].

في خمسةِ مواضعَ:

١ ـ خبر، ٢ ـ ومفعول، ٣ ـ وجوابِ شرطٍ جازمٍ مع الفاء أو «إذا» ٤ ـ وحال، ٥ ـ وتابع[1].



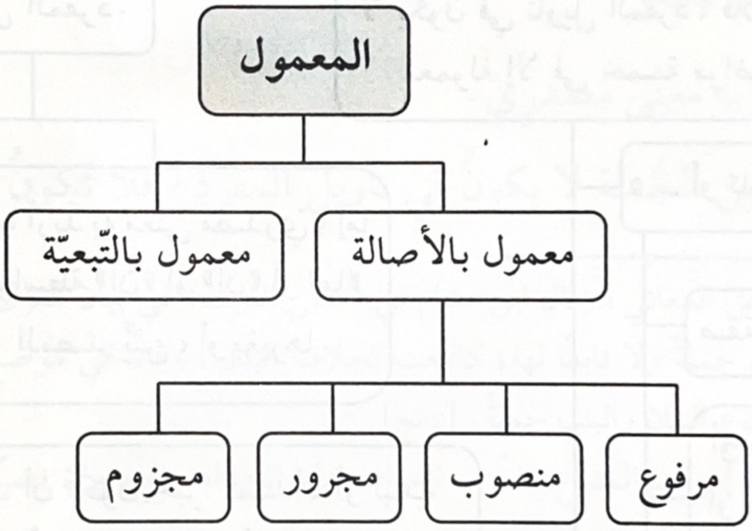
(١) سواء كان تابعًا لمفرد أو تابعا لجملة لها محلّ من الإعراب.

[أنواع المعمول]

ثمّ المعمولُ[1] علىٰ نوعيْن: معمولٌ بالأصَالة[2] ومعمولٌ بالتَّبعيَّة[3].

الأوَّلُ: أربعةُ أقسامٍ[4]:

١ ـ مرفوعٌ، ٢ ـ ومنصوبٌ، ٣ ـ ومجرورٌ، ٤ ـ ومجزومٌ.



(١) «ثمّ»: عاطفة و«المعمول»: بالنّصب عطف علىٰ اسم «أنّ» في قوله: «اعلم أنّ الألفاظ الموضوعة في أوّل الباب الثّاني».

(٢) **والمعمول بالأصالة**: ما يكون العامل فيه مؤثّرًا من غير واسطة، **والمعمول بالتّبعيّة**: ما يكون العامل فيه مؤثّرًا بواسطة موافقًا للمتبوع في الإعراب.

(٣) «الباء»: مصدريّة دخلت علىٰ المصدر؛ لأنّه بمعنىٰ: اسم الفاعل، ولم يقل: «بالتّابعيّة» ليدلّ المصدر علىٰ تعدّد التّوابع؛ لأنّ التّبع مشترك بين الواحد والجماعة بخلاف اسم الفاعل فإنّ مفرده لا يفيد التّعدّد. [عونيّ].

(٤) لأنّ المعموليّة بحسب اقتضاء العامل وهو: رافع، وناصب، وجار، وجازم. [فتح].

[المرفوعات]

أمّا المرفوعُ: فتسعةٌ[1]:

[الفاعل]

الأوّلُ: الفاعلُ[2]: وهو ما أُسْنِدَ[3] إليه الفعِلُ التّامُّ المعلومُ[4] أو ما بمعنَاهِ[5]، نحو: ضَرَبَ زيدٌ، وأقائمٌ الزّيدان؟[6] وهَيْهَات زيدٌ[7].

---

(١) ثمانيةٌ منها: أسماءٌ، وواحدٌ: الفعل المضارع، وأربعةٌ من الأسماء: أصولٌ، وهي: الفاعل، ونائبه، والمبتدأ، والخبر، وأربعةٌ ملحقةٌ بها، وهي ما عداها.

(٢) والفاعل علىٰ ثلاثة أقسامٍ: ١ ـ فاعل في اللّفظ والمعنىٰ، مثل: قام زيدٌ، ٢ ـ وفاعل في المعنىٰ دون اللّفظ، نحو: كفىٰ بالله، ٣ ـ وفاعل في اللّفظ دون المعنىٰ، نحو: مات زيدٌ.

(٣) أ ـ وإنّما قال «أسند» ولم يقل «أخبر» ليدخل فيه الفاعل من الأمر والنّهي والاستفهام، وإنّما قال «ما أسند» ولم يقل «اسم أسند» ليدخل فيه الفاعل الّذي ليس باسمٍ صريح، نحو: أعجبني أن ضربت زيداً، فإنّه مع الفعل في محلّ الرّفع بأنّه فاعل «أعجبني» وليس باسم وإن كان في تقدير الاسم. [متوسط].

ب ـ المراد بالإسناد هنا: النّسبة مطلقًا لا معناه الاصطلاحيّ الّذي هو النّسبة التّامّة، بقرينة قوله: «أو ما بمعناه» إذ منه ما ليس له نسبةٌ تامّةٌ. [عونيّ].

ج ـ مرفوع ولو محلا بقرينة المقسم الاصطلاحيّ، خرج به وبقوله: «أو بمعناه» المبتدأ؛ لأنّ ما أسند إليه ليس بفعلٍ ولا بمعناه؛ بل جامد أو مركّبٌ مع المرفوع، سواءٌ قدّم الخبر أو أخّر، ولذا لم يذكر التّقديم؛ كما ذكر ابن الحاجب.

(٤) خرج به ما أسند إليه النّاقص؛ لأنّه لا يسمّىٰ فاعلًا عند المصنف بل اسمًا له، وأمّا عند ابن الحاجب يسمّىٰ فاعلًا. [عونيّ].

(٥) والمراد بقوله: «بمعناه»: اسمُ الفاعل، والصّفة المشبّهة، والمصدر، واسم الفعل، والظّرف المستقرّ سوىٰ اسم المفعول والمنسوب فإنّ مرفوعهما نائب فاعل. [عونيّ].

(٦) مثال لما أُسنِدَ إليه معنىٰ الفعل، وهو الصّفة المشتقّة. [أيوبيّ].

(٧) مثال لما أُسنِدَ إليه معنىٰ الفعل الّذي هو غير مشتّق. [أيوبيّ].

[نائب الفاعل]

والثّانِي: نائبُ الفاعلِ: وهو ما أُسْنِدَ إليه الفعلُ التّامُّ المجهولُ أو ما بمعناه[١]، نحو: ضُرِبَ زيدٌ وأمَضروب الزّيدان؟

ولا يكونانِ إلّا اسمين، أو في تَأويلِهِ، غيرَ أنّ[٢] النّائبَ قد يكونُ جارًّا ومجرورًا، نحو: مُرّ بزيد، فَيجبُ إفرادُ[٣] عاملِه وتذكيرُه[٤]، ولا يجوزُ تقديمُهما على عاملِهما، ولا حذفُهما معًا إلّا مِن المَصدرِ، وقد مَرَّ[٥].

[أقسام المضمرات]

وكلّ منهما قِسمان[٦]: مُضمَرٌ[٧] ومُظهَرٌ:

فالمضمرُ أيضًا على قِسمَيْن: مستتر وبارز:

فالمستتِرُ أيضًا قِسمان:

واجِب الاستتارِ، بحيثُ لا يجوز إبرازه ولا يُسنَدُ عاملُه إلَّا إليه.

---

(١) مِن اسم المفعول والمنسوب. [فتح الأسرار].

(٢) منصوب على الاستثناء منقطعًا من اسم «يكونان» بمعنى «إلّا».

(٣) وإنّما يجب إفراد عامله؛ لأنّ الفعل تابع لفاعله في الإفراد والتّذكير، وليس بتابع لمفعوله، ولمّا حذف فاعله أسند إلى المجرور، وهو ليس بفاعله حقيقةً. [أيوبيّ].

(٤) لأنّه من حيث هو هو لا يكون مثنًّى، ولا مجموعًا، ولا مؤنّثًا، فلا وجه لتثنيته وجمعه وتأنيثه، وإن كان المجرور ضميرًا مثنًّى ومجموعًا أو مؤنّثًا بخلاف الفاعل ونائبه الّذي ليس كذلك، فإنّ كلًّا منها إذا كان ضميرًا مثنّى.. يثنى عامله، وإذا كان مجموعا مؤنّثًا.. يؤنّث.

(٥) ..

(٦) قسم الشّيء ما يكون مندرجًا تحته وأخصّ منه.

(٧) المضمر ما وُضِعَ لمتكلّم أو مخاطب أو غائب، تقدّم ذكره لفظًا أو معنًا أو حكمًا. [كافية].

وجائِز الاستتار، بحيثُ[1] يُسنَد عاملُه تارةً[2] إليه وتارةً إلىٰ اسمٍ ظاهر.

[استتار الضَّمير وجوبًا]

والأوّلُ:

١ ـ في المتكلِّمَيْنِ، والمخاطبِ المفردِ المذكّرِ من غيرِ الماضي[3]، نحو: أضرِبُ، ونَضرِبُ، وتضربُ[4].

٢ ـ واسمِ فعلٍ بمعنىٰ الأمرِ، نحو: «نزالِ» و«صَهْ» و«مَهْ»[5].

٣ ـ وأفعلِ التّفضيلِ في غَير (مَسألةِ الكُحْل)[6]، نحو: زيدٌ أفضلُ من عَمرٍو.

---

(١) مرفوع المحلّ، بدل الكلّ من واجب الاستتار، أو خبر بعد خبر، أو منصوب المحلّ، حال من الضّمير الملحوظ في الاستتار؛ أي: واجب استتاره ملتبسًا بـ«حيث» والحيثيّة للتّقييد.

(٢) «تارة»: ظرف؛ أي: في بعض الأحيان، أو مصدر علىٰ أنّه مفعول مطلق، وأصله في كلا الوجهين: «تَوَرَةٌ» قلبت (الواو) (ألفًا) لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وفي «القاموس»: التّور: الجريان، والتّارة: الحين والمرّة، وأتاره: أعاده مرّة بعد أخرىٰ. [عونيّ].

(٣) حالٌ من مجموع المتكلّمين والمخاطب، وإنّما قال: «من غير الماضي» فإنّهما في الماضي بارزان ليس بمستترين، نحو: ضربت وضربنا. [عونيّ].

(٤) فإن فاعل هذه الثّلاثة «أنا» في الأوّل، و«نحن» في الثّاني، و«أنت» في الثّالث، مستترات تحتها أبدًا، ولا يسند هذه الثّلاثة إلّا إلىٰ ما تحته من الضّمائر. [أيوبيّ].

(٥) و «صَهْ»: بسكون الهاء بمعنىٰ: اسْكُت، و«مَهْ»: بفتح الميم وسكون الهاء بمعنىٰ: اكْفف. [أيوبيّ].

(٦) وفيها يعمل في الفاعل الظّاهر وفي غيرها لا يعمل إلّا علىٰ ضعفٍ؛ كما مرّ، قال في «مغني اللّبيب»: ومن المشكل قوله: «فخير نحن عند النّاس» لأنّ «نحن» إن قدّر فاعلًا علىٰ أن يكون مبتدأً.. لزم عمل «أفعل» في غير (مسألة الكحل)، وهو ضعيف، وإن قدّر مبتدأً.. لزم الفصل بأجنبي بين «أفعل» و«مِن». وخرجه الفاضل العصام علىٰ أنّ «نحن» مبتدأٌ و«منكم» مفسّر لـ «منكم» المحذوف، والتّقدير: فخير منكم نحن، فحذف ففسر. وخرجه أبو عليّ=

٤ ـ واسمِ الفاعلِ، واسمِ المَفعولِ، وما كان بمعناهُما[١].

٥ ـ والصّفةِ المشبَّهَةِ.

٦ ـ والظَّرفِ المستقَرِّ إذا لم يُوجَدْ[٢] شرطُ عَملِهنَّ في الفاعل الظَّاهِرِ، نحو: جاءني ضاربٌ، أو مضروبٌ، أو أسدٌ ناطقٌ، أو هاشميّ، أو حَسَنٌ، ونحو[٣]: في الدّار[٤] زيدٌ.

٧ ـ وفي تثنيتَي اسم الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، وجمعِهما السّالم[٥] مُطلقًا[٦]، نحو: جاءنِي رجلانِ ضَارِبانِ أو مَضْرُوبانِ، أو رجالٌ ضَارِبُونَ

= ومن تبعه على أنّ «نحن» تأكيد لضمير «أفعل» والمبتدأ «نحن» المقدّر بقرينة المذكور. [فتح الأسرار].

(١) أي: بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول من اسم المستعار، مثل: أسد عليّ، فإنّه بمعنى اسم الفاعل؛ أي: مجترئ، واسم المنسوب، فإنّه بمعنى اسم المفعول؛ لتأويله به. [عونيّ].

(٢) فإنّه لو وجد شرط عملهنّ.. جاز الاستتار والإظهار.

(٣) وإنّما أعاد لفظ «نحو» هاهنا؛ لئلّا يتوهّم عطف «زيدٍ» على «ضاربٍ» ويكون «في الدّار» ظرفا لغوًا حتّى يكون التّقدير: جاءني في الدّار زيد. [أيوبيّ].

(٤) فإنّ «زيدًا» مبتدأٌ مؤخّرٌ، لا فاعل الظّرف؛ لعدم شرط عمله، إنّما أعاد «نحو» هاهنا ولم يقل: وفي الدّار زيدٌ، عطفًا على «جاءني» لدفع توهّم أن يكون «زيد» معطوفًا على «ضارب» والظّرف ولو لغوًا متعلّقٌ بـ«جاءني».

(٥) أ ـ ولا يخفى أنّ فيه مخالفة لما مرّ في اسم الفاعل والمفعول من أنّ تثنيتهما وجمعهما كمفردهما، مع أنّه فرّق بينهما هنا بوجوب الاستتار في تثنيتهما وجمعهما مطلقًا، فتدبّر حتّى يظهر لك، وراجع «الامتحان».

ب ـ قيّد بـ«السّالم» لأنّ المكسر لا يجب فيه الاستتار؛ لأنّه كما يجوز: هم رجال قيام، يجوز: قيام غلمانهم، مذكّرًا أو مؤنّثًا. [فتح].

(٦) غير مقيّد بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدمه، وسيجيئ في كلامه ما يدلّ عليه، ومن قال: «مذكّرًا أو مؤنّثًا» فقد بَعُدَ عن المرام ولم يراع حقّ المقام؛ كما لا يخفى على ذوي الأفهام، =

أو مَضْرُوبُونَ.

٨ ـ وفي «عدا» و«خلا» فِعلَيْن[١].

٩ ـ وفي «ما عدا» و«ما خلا»[٢] و«ليس» و«لا يكون» في باب الاستثناء[٣].

نحو: جاءني القوم عدا زيدًا[٤]، وليس زيدًا، ولا يكون زيدًا.

[استتار الضّمير جوازًا]

والثّاني[٥]:

= وإنّما وجب الاستتار فيها؛ لأنّ تثنيتهما وجمعهما السّالم كتثنية الفعل وجمعه في الصّورة، فكما لا يجوز إسناد تثنيته وجمعه إلىٰ الظّاهر؛ لئلّا يلزم تعدّد الفاعل في الظّاهر أو التّأويل البعيد.. كذلك لا يجوز إسناد تثنيتهما وجمعهما إليه، وإن لم يلزم ما لزم في تثنيته وجمعه؛ للمشابهة المذكورة.

(١) وإنّما قال «فعلين» احترازًا عن كونهما حرفي جرٍّ، فإنّ الاستتار لا يُتصوَّر في الحروف فضلًا عن الوجوب. [عونيّ].

(٢) وإنّما لم يقل «فعلين» كما قال في «خلا» و«عدا» لأنّ وجود «ما» المصدريّة فيهما نصّ علىٰ كونهما فعلين؛ لانّ «ما» المصدريّة مختصّة بالفعل، فلا احتمال لكونهما حرفي جرٍّ، ولذا لم يقل: «فعلين». [عونيّ].

(٣) وإنّما وجب استتار الفاعل في هذه الأفعال الأربعة في باب «الاستثناء» ليكون كـ«إلّا» في عدم الفصل بينها وبين المستثنىٰ؛ ولذا لا يتصّرف تصرّف الأفعال. [عونيّ].

(٤) ماضٍ مبنيٌّ علىٰ الفتح تقديرًا، فاعله فيه راجعٌ إلىٰ الجائي منهم أو بعض مطلق أو المجيئ والجملة منصوبة المحلّ، حال من القوم، وعدم ظهور «قد» فيه وفي «خلا» مع كونهما ماضيين مثبتين؛ ليكونا أشبه بـ«إلّا» الّتي هي الأصل في باب الاستثناء. [زيني زاده].

(٥) أي: جائز الاستتار تكون في ستّة مواضع: ١ ـ في مفرد الغائب، ٢ ـ والغائبة، ٣ ـ وفي مفرد اسم الفاعل، ٤ ـ والمفعول، ٥ ـ والصّفة المشبّهة، ٦ ـ والظّرف المستقرّ إذا وجد شرط عملهنّ.

١ ـ في الغائبِ المفردِ والغائبةِ[١] المُفردةِ، نحو: زيدٌ ضَرَب، أو يَضربُ، أو لِيضرِبْ، أو لا يَضرِبْ، وهندٌ ضربتْ، أو تَضربُ، أو لتَضرِبْ، أو لا تضرِبْ.

ويُقال: ضَرب زيدٌ، وكذا[٢] البَواقِي، فلا يَستتِرُ[٣] فيه ضميرٌ.

٢ ـ وفي شِبْهِ[٤] الفِعلِ مِمَّا ذُكِرَ[٥] إذا وُجِدَ شرْطُ عملِه غيرَ[٦] التّثنيةِ والجَمعِ المَذكورَيْنِ، نحو: زيدٌ ضاربٌ[٧]، أو مضروبٌ، أو أسدٌ ناطقٌ، أو هاشميّ، أو حسَنٌ، أو في الدّار.

ويُقال: زيدٌ ضاربٌ غلامُه، وكذا البَواقي[٨]، فلا يَستتِرُ[٩] فيه.

---

(١) أي: من الفعل بقرينة المقابلة، لا التّثنية والجمع، وسيأتيان. [فتح].

(٢) أي: مثل «زيد ضرب» في إسناده إلىٰ الاسم الظّاهر.

(٣) وإنّما لم يستتر؛ لوجود الفاعل الظّاهر، فلو استتر.. لزم تعدّد الفاعل.

(٤) عطف علىٰ قوله: «في الغائب» أي: جائز الاستتار يكون في شبه الفعل.

(٥) بيانٌ لشبه الفعل؛ أي: من الأشياء الّتي ذُكِرَتْ من اسم الفاعل، والمفعول، وما بمعناهما، والصّفة المشبّهة، والظّرف المستقرّ، وأفعل التّفضيل. [عونيّ].

(٦) بالنّصب إمّا حالٌ من «ما ذكر» أي: حال كون ما ذكر غير التّثنية، أو استثناءٌ من ضمير «عمله» وهو «شبه» فحينئذٍ يكون «غير» بمعنىٰ «إلّا» أي: إلّا تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما، فإنّه يجب الاستتار فيهما علىٰ كلّ حالٍ. [عونيّ].

(٧) إذ فاعل «ضارب» ضمير مستتر تحته استتارًا جائزًا راجعٌ إلىٰ «زيد» وكذا البواقي من الأمثلة مع أنّ كلًّا منها ممّا وجد شرط عمله؛ لوجود الاعتماد علىٰ الابتداء. [عونيّ].

(٨) وهي: زيد مضروب غلامه، وزيد أسد ناطق غلامه، وزيد هاشميّ أبوه، وزيد حسن وجهه، وزيد في الدّار غلامه. [أيوبيّ].

(٩) أي: إذا عمل «ضارب» في الظّاهر فلا يستتر الضّمير في «ضارب» وكذا البواقي؛ لكون الإسناد إلىٰ متعلّق «زيد».

الفاعل ونائب الفاعل

- مضمر
  - مستتر
    - واجب الاستتار
      - ١ ـ في المتكلّمين، والمخاطب المفرد المذكّر في غير الماضي.
      - ٢ ـ اسم فعل بمعنى الأمر.
      - ٣ ـ أفعل التّفضيل في غير (مسألة الكحْل).
      - ٤ ـ واسم الفاعل واسم المفعول، وما كان بمعناهما.
      - ٥ ـ الصّفة المشبّهة.
      - ٦ ـ الظّرف المستقرّ إذا لم يوجد شرط عملهنّ في الفاعل الظّاهر.
      - ٧ ـ وفي تثنيتي اسم الفاعل واسم المفعول، وجمعهما السّالم مطلقًا.
      - ٨ ـ في «عدا» و«خلا» فعليْن.
      - ٩ ـ وفي «ما عدا» و«ما خلا» و«ليس» و«لا يكون» في باب الاستثناء.
    - جائز الاستتار
      - ١ ـ في الغائب المفرد، والغائبة المفردة.
      - ٢ ـ في شبه الفعل ممّا ذكر، إذا وجد شرط عمله غير التّثنية والجمع المذكوريْن.
  - بارز
- مظهر

[الضّمير البارز المتّصل]

وأمّا البارزُ المتّصِل[١]:

١ ـ فَفِي تَثَانِي الأفعالِ[٢]، وهو: (الألف) نحو: ضربا، وضربتَا[٣]، وضربتما، ويَضربان، وتَضربان، ولْيَضربا، ولْتَضربا، واضربا، ولا يضربا، ولا تضربا.

٢ ـ وجمعِها المذكَّرِ وهو: (الواو) نحو: ضَربوا، وضَربتم ـ إذ أصلُه[٤]: ضربتموا[٥] ـ ويضربون، وتَضربون.

٣ ـ وجَمعِها المؤنّثِ، وهو: (النُّون) نحو: ضَربن، وضَربتنّ[٦]، ويَضربن، وتَضربن، ولْيضربن[٧]، واضربن، ولا يضربن، ولا تضربن.

---

(١) وهو ما لم يستقلّ في التّلفّظ، بل احتاج إلىٰ ما يتّصل به، ويكون كالجزء منه. [قصاب زاده].

(٢) ماضيًا كان، أو مضارعًا، أو، أمرًا، أو نهيًا، غائبًا أو مخاطبًا، مذكّرًا أو مؤنّثًا، لا فعل التّعجّب فإنّه لا يتصرّف ولم يستثنه، فإنّه لا يتبادر. [فتح الأسرار].

(٣) فـ«الألف»: في كلٍّ من الثّلاثة ضمير بارز، مرفوع محلّا علىٰ أنّه فاعله، و«التّاء»: في «ضربتا» علامة التّأنيث، وفي «ضربتما»: علامة الخطاب، و«الميم»: فيه زائدةٌ؛ لدفع الالتباس بـ«ألف» الإشباع. [أيوبيّ].

(٤) «إذ»: تعليليّةٌ لفعلٍ مقدّرٍ؛ أي: إنّما مثّلنا بـ«ضربتم» مع أنّه لا يوجد «الواو» فيه؛ لأنّ أصل «ضربتم»: «ضربتموا» بدليل عود «الواو» عند اتّصال الضّمير، نحو: ضربتموه، زيدت «الميم» ليطرد بتثنيته، ولئلّا يلتبس بـ«واو» الإشباع في الوقف في المتكلّم وحده، وحذفت «الواو» لأنّ «الميم» معها بمنزلة الاسم، ولا يوجد في الاسم آخره «واو» ما قبلها مضمون إلّا هو. [عونيّ].

(٥) كما قُرِئَ به في قراءة قالون وابن كثير بـ«الواو» في جميع المواضع.

(٦) وإنّما شددَ «النّون» فيه؛ لأنّ أصله «ضربتمنّ» بـ«الميم» حملًا علىٰ التّثنية، وقُلِبَتْ «الميم» «نونًا» لقربه منه في المخرج فادّغم.

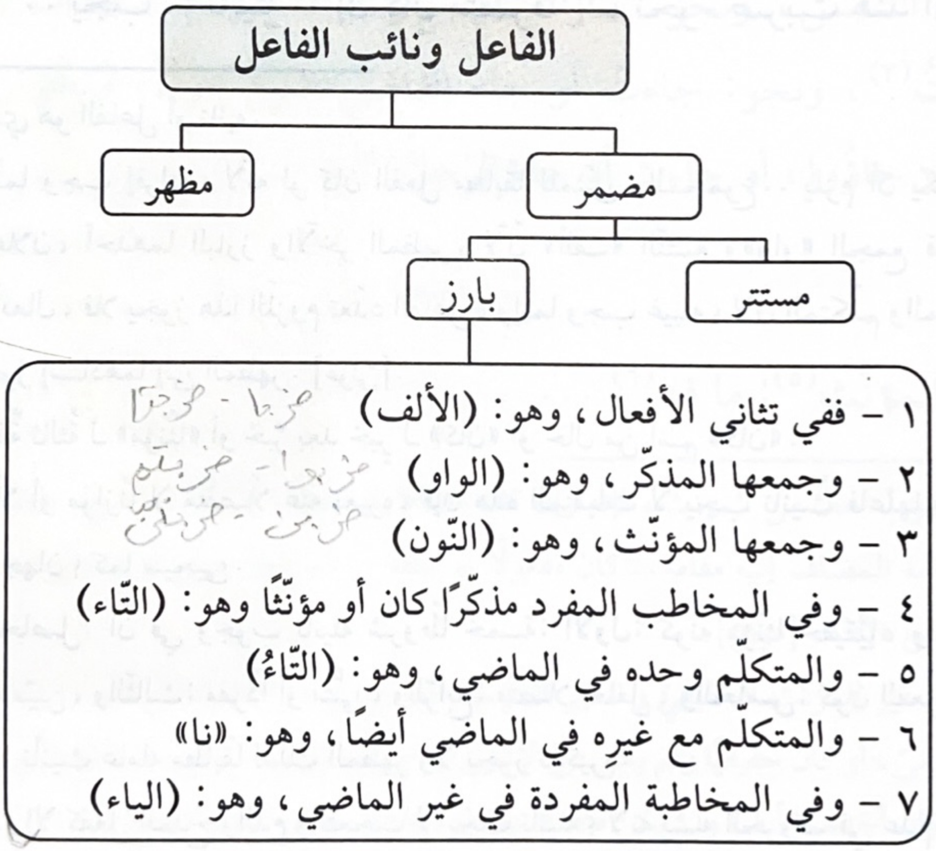
(٧) وإنّما أبرز فيما ذُكِرَ من التّثاني والجمعين ولم يستتر؛ لأنّ صيغة الفعل لا تدلّ علىٰ فاعل مثنّى أو مجموع، بل علىٰ فاعل مفردٍ؛ كما في الغائب المفرد والغائبة المفردة؛ إذ ليس في=

٤ ـ وفي المخاطبِ(١) المفردِ مُذكّرًا كانَ أو مُؤنّثًا.

٥ ـ والمُتكلِّمِ وحدَه في المَاضي(٢)، وهو: (التّاءُ) نحو: ضربتَ، بحركات التّاء.

٦ ـ والمُتكلِّمِ معه غيرُه في الماضي أيضًا، وهو: «نا» نحو: ضَربنا.

٧ ـ وفي المُخاطبةِ المُفردةِ في غيرِ الماضِي، وهو: (الياء) نحو: تَضربين(٣)، واضْربي، ولا تَضربي.



= صيغته علامة التّثنية والجمع. [نتائج].

(١) أي: ويكون البارز أيضًا في المخاطب المفرد. [أيوبيّ].

(٢) ظرف مستقرّ، مجرور المحلّ، صفة المخاطب، أو المتكلّم، أو حال منهما، أو خبر مبتدأ محذوفٍ؛ أي: هما. [أيوبيّ].

(٣) مضارعٌ مرفوع بـ«النّون» بعاملٍ معنويٍّ، و«الياء»: مرفوع المحلّ فاعله، هذا عند الجمهور، وقال الأخفش: «الياء»: حرف لعلامة المخاطبة، وفاعله فيه «أنتِ» بالكسر. [زيني زاده].

[إفراد عامل المُظهر]

وأمَّا المُظهَرُ[١]: فظاهرٌ، وإذا أُسندَ إليهِ العامِلُ يجب إفرادُهِ[٢] وغَيبتُهِ ولو كانَ مثنىً أو مجموعًا، نحو: ضرب الزّيدان أو الزّيدون.

[وجوب تأنيث العامل]

١ ـ وإنْ كانَ مؤنّثًا حقيقيًّا من الآدميّين مفردًا[٣] أو مُثنّىً مُتّصلا بعاملِهِ[٤].. يجب[٥] تأنيثُهِ[٦] إنْ كانَ مُتصرِّفًا[٧]، نحو: ضربتْ هندٌ أو هندانِ

---

(١) الذي هو الفاعل أو نائبه.

(٢) وإنّما وجب إفراده؛ لأنّه لو كان الفعل مطابقًا للمثنىٰ والمجموع.. يلزم أن يكون للفعل فاعلان، أحدهما البارز والآخر المظهر؛ لأنّ «ألف» التّثنية و«واو» الجمع فاعلان في الأفعال، فلا يجوز هذا اللّزوم تعدّد الفاعل، وإنّما وجب غيبته؛ لأنّ المتكلّم والمخاطب لا يجوز إسنادهما إلىٰ المظهر. [عونيّ].

(٣) صفةٌ ثالثةٌ لـ «مؤنّثًا» أو خبرٌ بعد خبرٍ لـ «كان» أو حال من اسم «كان».

(٤) فعلًا أو موازنًا لا منفصلًا عنه بغيره، فإن هذه المنفيات لا يجب تأنيث فاعلها؛ بل يجوز الوجهان؛ كما سيجيئ.

(٥) **والحاصل**: أنّ في وجوب تأنيثه شروطًا خمسة: **الأوّل**: كونه مؤنّثا حقيقيًّا، **والثّاني**: من الآدميّين، **والثّالث**: مفردًا أو مثنّىً، **والرّابع**: متّصلًا بعامل، **والخامس**: كون الفعل متصرّفًا.

(٦) أي: تأنيث عامله مطابقًا لذلك المظهر ولا يجوز تذكيره.

(٧) أ ـ وإلا كفعل المدح والذم والتعجب لا يجب تأنيثه؛ لأنه يشبه الحروف في عدم التصرف، فينبغي أن لا يلحق به ما هو علامة تقسيمه؛ كـ«نعم المرأة هند» ويجوز «نعمت المرأة هند». وأما فعل التعجب فلا يتغير أصلا؛ لكونه كالمثل.

ب ـ بأن يجيئ الماضي، والمضارع، والأمر، وغير ذلك من المشتقّات، وإن لم يكن متصرّفًا.. فلا يجب؛ لإلحاقه بالحروف بعدم التّصرّف، بل يجوز بالنّظر إلىٰ فعليّته، مثل: «نعم أو نعمت المرأة هند» و«ليس أو ليست هند عاملة» و«كاد أو كادت المرأة تخرج». [فتح الأسرار].

وزيدٌ ضاربةٌ جاريتُه.

٢ ـ وكذا إذا أُسْنِدَ إلىٰ ضميرِ المؤنَّثِ غيرَ الجمعِ[١] المذكّرِ المكسَّرِ العاقلِ، نحو: هند ضربتْ أو ضارِبةٌ، والشّمس طلعت أو طالِعةٌ.

[جواز تأنيث العامل]

وفي غَيرِهِما[٢] يجوزُ تأنيثُ عاملِهِ وتذكيرِهِ إن كانٍ مؤنّثًا، نحو: طَلَعَتْ أو طَلَعَ الشَّمْسُ، ونحو: سَارَتْ أو سَارَ النَّاقَةُ، ونحو: جاءتْ أو جاء المؤمناتُ[٣]، ونحو: جاءتْ أو جاء القَاضِي اليَوْمَ امرأةٌ، ونحو: الرّجالُ جاءتْ أو جاؤُوا، أو جاءت أو جاء الرّجالُ[٤].

[المؤنّث]

والمؤنَّث[٥]: ما فيه[٦] ....

(١) منصوبٌ حالٌ من المؤنّث، فإنّه وإن كان مضافًا إليه لفظًا، إلّا أنّه لما صحّ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.. كان مفعولًا بواسطة حرف الجرّ معنًىٰ أو مستثنًىٰ منه، إذا كان بمعنىٰ «إلّا». [عونيّ].

(٢) أي: غير المؤنّث الحقيقيّ وضمير المؤنّث المذكورين، وذلك شاملٌ لغير ما كان مؤنّثًا غير حقيقيّ، أو كان حقيقيًّا ولم يكن من الآدميّين، أو كان منهم ولم يكن مفردًا أو مثنًّىٰ بل جمعًا، أو كان أحدهما أيضًا ولم يكن متّصلًا بعامله وما كان ضمير ذلك الجمع.

(٣) مثال لجمع المؤنّث الحقيقيّ من الآدميّين. [أيوبيّ].

(٤) مثال لما أُسنِد إلىٰ ظاهر جمع المذكّر المكسّر العاقل. [أيوبيّ].

(٥) ولما ذكر فيما سبق المؤنّث والمذكّر، وتوقّف بعض أحكام الفاعل بالنّسبة إلىٰ عامله علىٰ معرفتهما، وبمعرفة الأوّل يعرف الثّاني؛ لأنّ الإعدام تعرف بملكاتها، شرع في بيانه.

(٦) أي: في آخره، وإنما قدّر هكذا بقرينة تفسيرها؛ إذ المفسّرة به لا تكون إلّا في الآخر، والمراد بـ«الآخر» ما بعد الأصول فيعمّ نحو «ضاربتين». [عونيّ].

علامةُ التّأنيثِ[1] لفظًا أو تقديرًا[2]:

١ ـ وهي (التّاءُ) الموقوفُ عليها[3] (هاءً) نحو: «ظلمة» و«شمس»[4].

٢ ـ والألفُ المَقصورةُ، نحو: «حبلىٰ»[5] و«دعوىٰ».

٣ ـ والألف المَمدُودة، نحو: «حمراء»[6].

وهذا في غير «ثلاثةٍ» إلىٰ «عشرة» فإنّ مذكَّرها بالتّاء[7]، ومؤنّثها

---

(١) ومحلّ علامة التّأنيث آخر الاسم؛ يعني: ما بعد الأصول، فـ(تاء) «أخت» ليست بعلامة التّأنيث؛ لأنّ «تاءها» ليست بعد الأصول، بل بدل من «اللّام» لانّ أصل «أخت» «أَخَوَة» حذف «الواو» علىٰ غير القياس، فجعل «تاء» التّأنيث عوضًا عنها، فكان كالأصل، فأسكن «الخاء» وضمّ «الهمزة». [عونيّ].

(٢) أي: حال كونها مقدّرةً؛ كـ«نارٍ» و«هندٍ» فـ«التّاء» تظهر في تصغيره، وهو: نويرة وهنيدة، هذا في الثّلاثيّ، وأمّا في الرّباعيّ مثل: «عقرب».. فمحمول علىٰ الثّلاثيّ وإن لم يزد «التّاء» عند التّصغير، بل الحرف الرّابع في الرّباعيّ في حكم «التّاء». [عونيّ].

(٣) (علىٰ): متعلّق بـ«الموقوف» ونائب الفاعل له، والضّمير راجع إلىٰ «الألف» و«اللّام» لأنّها بمعنىٰ «الّذي». و«الموقوف»: صفة جرت علىٰ غير من هي له؛ ولذا لم يطابق. [عونيّ].

(٤) مثال لما فيه «التّاء» المقدّرة، بدليل تصغيرها علىٰ «شُمَيْسَة» بظهور «التّاء» لأنّ المصغّر بمنزلة الموصوف مع الصّفة، فـ«شميسة» في تقدير شمس صغيرة. [عونيّ].

(٥) مثال لما فيه «الألف» مقصورة من المؤنّث الحقيقيّ، وقوله: «ودعوىٰ» مثال لما فيه «الألف» كذلك من المؤنّث الغير الحقيقيّ، فإنّ الأوّل: صفة «امرأة» ذات حمل من الحيوان له مذكّر بحذائه، والثّاني: مصدر من قبيل اسم المعنىٰ. [أيوبيّ].

(٦) ولم يمثّل بمثالين للحقيقيّ وغير الحقيقيّ؛ لأنّ «الحمراء» محتمل لهما، فلو كان موصوفه من الحقيقيّ.. فهو مثال للمؤنّث الحقيقيّ، نحو: امرأة حمراء، وإن كان موصوفه من غير الحقيقيّ.. فمثال للمؤنّث الغير الحقيقيّ، نحو: حجر حمراء. [عونيّ].

(٧) للفرق بين المذكّر والمؤنّث ولم يعكس؛ لأنّ للمذكّر تقدّمًا بالشّرف والزّمان، فأعطيت «التّاء» له أوّلًا، فلو أعطيت له ثانيًا.. يلزم الالتباس. [أطه لي].

بحذفِها، نحو: ثلاثةُ رجالٍ وأربعُ نسوةٍ[1].

وإذا رُكِّبَتْ «ثلاثة» إلىٰ «تسعة» مع «عشرة»[2] أُثبِتَ التّاءُ في الأوّل[3] فقطْ في المذكَّر، نحو: ثلاثةَ عشرَ رجلا، وفي الثّاني[4] فقطْ في المؤنَّث، نحو: ثلاث عشْرةَ امرأةً.

والتّأنيثُ الحقيقيُّ[5]: ما بإزائِه ذَكَرٌ مِن الحيوان، نحو: امرأةٌ وناقةٌ، **واللّفظيّ** بخلافه[6]، نحو: غُرفة وشمس.

[الجمع المكسّر]

والجمعُ المكسَّرُ[7]: ما تُغُيِّرَ صيغةُ مفردِهِ، نحو: رجال.

---

(١) النّسوة: جمع امرأة من غير لفظه. والأربع: مؤنّث؛ لكون مذكّره بـ«التّاء» ومؤنّثها بحذفها، وإنّما أعطي «التّاء» لمذكّر أسماء العدد اعتبارًا بتأنيث الجماعة، ولم يعط للمؤنّث فرقًا بين المذكّر والمؤنّث ولم يعكس؛ لكون المذكّر أسبق. [عونيّ].

(٢) عشرة بفتح «الشّين» عند الجمهور، وسكونها عند الحجازيّين، وكسرها عند بني تميم؛ حذرًا عن توالي الفتحات. [زبدة الأنظار].

(٣) وإنّما أثبت «التّاء» في الجزء الأوّل؛ إبقاء له علىٰ حاله الّذي قبل التّركيب، وحذفت من الثّاني؛ كراهة اجتماع علامتي التّأنيث من جنسٍ واحدٍ فيما هو كالكلمة الواحدة، بخلاف «إحدىٰ عشرة» لكونها من جنسين.

(٤) إذا كان التّأنيث بمعناه.. لا يصحّ الحمل، فيؤوّل بالمفعول؛ أي: المؤنّث، أو يقدّر المضاف في جانب الخبر؛ أي: تأنيث ما بإزائه. [عونيّ].

(٥) أي: ما ليس بإزائه ذكرٌ من الحيوان، بل كان تأنيثه في لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظًا أو تقديرًا؛ ولذا سمّي لفظيًّا. [عونيّ].

(٦) والجمع مطلقًا: ما دلّ علىٰ آحادٍ مقصودةٍ بحروف مفرده بتغيّر ما؛ إمّا بزيادةٍ أو نقصانٍ، أو اختلاف في الحركات والسّكنات، حقيقيّةً أو حكمًا، وهو نوعان: صحيح ومكسّر، والمكسّر إمّا عاقل أو غير عاقل. [زبدة الأنظار].

(٧) وإنّما قدّم المكسّر مع أن السّالم أشرف منه؛ لكون المكسّر قريبًا للمؤنّث، فإنّه أعمّ من المذكّر=

[جمع المذكّر السّالم]

وجمعُ المذكّرُ السّالمُ: ما لَحِقَ آخرَ مُفردِه (واوٌ) مضمومٌ[١] ما قبلَها[٢]، أو (ياءٌ) مكسورٌ ما قبلَها، و(نونٌ) مفتوحةٌ[٣] في غير[٤] الإضافة، فإنّ النّونَ يُحذَفُ[٥] فيها، نحو: مسلمون ومسلِمين.

[جمع المؤنّث السّالم]

وجمع المؤنّث السّالم: ما لَحِقَ آخرَ مفردِه (ألفٌ) و(تاءٌ)[٦]، نحو: مسلمات[٧].

[التّثنية]

والتّثنية[٨]: ما لحق آخرَ مفردِه ....

= والمؤنّث، وأيضًا هو مؤنّث باعتبار الجماعة بخلاف السّالم. [أيوبيّ].

(١) في حالة الرّفع، ويضمّ ما قبله للمجانسة لفظًا، نحو: مسلمون، أو تقديرًا؛ كـ«مصطفَون» فإنّ أصله: «مصطفيون». [عونيّ].

(٢) للمجانسة لفظًا، نحو: مسلمين، أو تقديرًا؛ كـ«مصطفين» فإنّ أصله: «مصطفيين».

(٣) وإنّما فتحت «النّون» لتعادل خفّة «النّون» ثقلة الضّمّة والكسرة. [عونيّ].

(٤) ظرف لقوله: «لحق» أي: لحق آخره «نونٌ» مفتوحةٌ في كل حالٍ إلّا في حال إضافته إلىٰ ما بعده. [أيوبيّ].

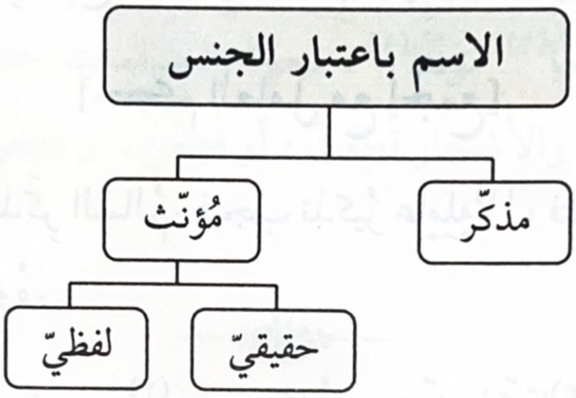
(٥) وإنّما تحذف تشبيهًا بـ«التّنوين» في كونها علامةً للتّمام؛ لأنّها من علامة تمام الكلمة، والإضافة من علامة نقصانها، فيلزم التّنافي. [عونيّ].

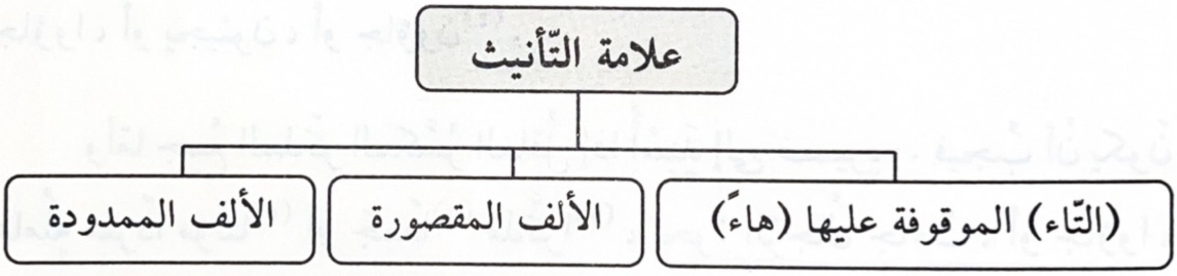
(٦) **فإن قلت**: إنّ «الألف» و«التّاء» توجد في «أبياتٍ» مع أنّه ليس بجمع مؤنّثٍ. **قلنا**: إنّ «التّاء» في «أبيات» من نفس الكلمة، واللّحوق يفيد أنّها تعرض علىٰ الكلمة. [عوني].

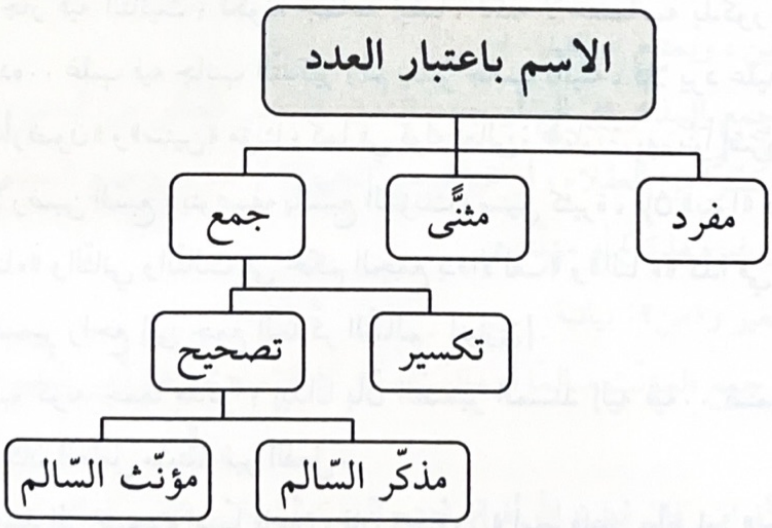
(٧) أصله: «مسلمتات» لأنّه جمع «مسلمة» فحذف «التّاء» لئلّا يلزم اجتماع علامتي التّأنيث من جنسٍ واحدٍ. [عونيّ].

(٨) **فإن قلت**: التّثنية عبارة عن المدلول ولفظ «ما» عبارة عن الدّالّ، والمدلول لا يحمل علىٰ=

(ألفٌ) أو (ياءٌ)[1] مفتوحٌ ما قبلَها، و(نونٌ) مكسورةٌ[2] في غير الإضافة، وفيها يُحذَفُ، نحو: مسلمان ومسلمَيْنِ.







= الدّالّ. قلنا: المصدر بمعنى اسم المفعول؛ أي: المثنّى، فيصحّ الحمل. [عونيّ].

(١) وأعطيت «الألف» للتّثنية و«الواو» للجمع؛ لأنّ التّثنية أكثر استعمالاً، و«الألف» أخفّ من «الواو» فأعطي «الألف» الأخفّ؛ لأكثر استعماله تعادلاً. [عونيّ].

(٢) وإنّما كسرت؛ لئلّا يتوالى الفتحات في صورة الرّفع؛ لأنّ «الألف» في حكم الفتحتين.

[حكم الجمع]

وكلّ جمعٍ غيرِ جمعِ المذكّرِ السّالمِ: مؤنّثٌ؛ لكونه بمعنَى الجماعةِ.

[حكم العامل مع الجمع]

وأمّا جمعُ المذكّرِ السّالمُ: فيجب تذكيرُ عامِلِهِ(١)، فتقولُ: جاء المسلمون أو رَجلٌ قاعدٌ ناصرُوهُ.

وإذا أُسْنِدَ إلىٰ ضميرِهِ(٢) يجب كونُهُ جمعًا مذكّرًا(٣)، نحو: المسلمون جاؤوا، أو يجيئون، أو جاؤون(٤).

وأمّا جمعُ المذكّرِ المكسَّرُ العاقلُ إذا أُسْنِدَ إلىٰ ضميرِهِ.. فيجبُ أنْ يكونَ عامِلُهُ مفردًا مؤنّثًا(٥) أو جَمعًا(٦) مُذكَّرًا(٧)، نحو: الرّجالُ جاءتْ، أو جاؤوا،

---

(١) لأنّه وإن جاز فيه التّأنيث؛ لكونه جماعةً أيضًا، لكنّه لاختصاصه بذكور العقلاء ولسلامة صيغة مفرده.. غلب فيه جانب التّذكير ولم يعتبر جانب تأنيثه، فلا يرد عليه أنّه قد يعتبر لفظ «بنون» و«أرضون» و«سنين» مؤنّثًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] وقوله: والأرضين السّبع، بتوصيفه بالسّبع المؤنّث وسنين كثيرة، فإنّ «بنوا» في حكم المكسّر، وهو «الأبناء» والثّاني والثّالث في حكم الجمع بـ«الألف» و«التّاء» كذا في الشّرح. [أيوبيّ].

(٢) أي: إلىٰ ضميرٍ راجعٍ إلىٰ جَمع المذكَّرِ السَّالم. [نيازيّ].

(٣) وإنّما وجب كونه جمعًا مذكّرًا؛ إيذانًا بأنّ الضّمير المسند إليه فيه.. ضمير الجمع المذكّر العاقل إذا كان العامل مشتقًّا غير الفعل.

(٤) مثال لما أسند إلىٰ ضميره اسمًا فاعلًا، فإنّ «جَاؤُونَ» اسم فاعل، أصله: «جَائِيُونَ» علىٰ وزن «ضاربون».

(٥) إيذانًا بتأنيث الضّمير المسند إليه الرّاجع إلىٰ الجمع بتأويل الجماعة فيه.

(٦) رعاية لجانب ذكورته من العقلاء؛ أي: لا يخلو العامل عن أحد الأمرين. [فتح].

(٧) **فإن قلت:** إذا وجب كون عامله مفردًا مؤنّثًا، فلا يجوز غيره، فكيف يصحّ قوله: «أو جمعًا=

أو جائية ، أو جاؤون .

وغيرُهما[1] مِن الجُموعِ[2] إذا أُسْنِدَ إلىٰ ضميرِها .. يجب كونُ عاملِها مُفردًا مُؤنّثًا أو جمعًا[3] مؤنّثًا[4] ، نحو: المسلمات جاءتْ ، أو جِئْنَ ، أو جائِيَةٌ ، أو جائِياتٌ ، والأشجار قُطِعَتْ ، أو قُطِعْنَ ، أو مَقطُوعةٌ ، أو مَقطُوعاتٌ .

= مذكّرًا»؟ قلنا: إنّ الوجوب هنا وجوب انحصار التّخيير علىٰ الأمرين ؛ أي: يجب أن يكون أحد الأمرين ، ويمتنع غيرهما . [عونيّ] .

(١) أي: غير جمع المذكّر السّالم أو جمع المذكّر المكسّر العاقل من الجموع ، وجمع المؤنّث سالمًا أو مكسّرًا من العقلاء ، أو غيرهم من الحيوان أو غيره ، وجمع المكسّر الغير العاقل من الحيوان أو غيره مذكّرًا أو مؤنّثًا .

(٢) أ ـ بيان للغير و«من»: بيانية .

ب ـ وهي جمع المؤنّث سالمًا أو مكسّرًا ، من العقلاء أو غيرهم ، من الحيوان أو غيره ، مذكّرًا أو مؤنّثًا .

(٣) باعتبار الأفراد ، فإن قيل: إنّ أفراد جمع المذكّر المكسّر الغير العاقل مذكر ، فكيف يجوز كون عامل ضميره جمعًا مؤنّثًا باعتبار الأفراد؟ قلت: لكونها مؤنّثًا حكمًا ، باعتبار أنّها ثابتة ومخلوقة ؛ لأجل أفراد جمع المذكّر العاقل ، قال الله تعالىٰ: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] كما أنّ المؤنّث كذلك . [كشف الأسرار] .

(٤) وأطلق الجمع المؤنّث ؛ ليكون شاملًا للجمع المؤنّث السّالم وللمكسّر منه . [أيوبيّ] .

حكم العامل مع المظهر

- يجوز التّذكير والتّأنيث مع غير المؤنّث الحقيقيّ، غير ما أُسنِد إلى ضمير المؤنّث، غير الجمع المذكّر المكسّر العاقل
- يجبُ إفرادُ العامل مُؤنَّثًا، أو جمعُه مُذكَّرًا إذا أُسنِد العامل إلى جمع المذكّر المكسّر العاقل
- يجب كونُ العاملِ مُفردًا مُؤنَّثًا، أو جَمْعًا مؤنَّثًا إذا أُسنِد العامل إلى ضمير الجمع، غير جمع المذكّر السّالم، أو غير جمع المذكّر المكسّر العاقل
- يجبُ إفرادُ العاملِ وغَيبَتُه إذا أسند العامل إلى المظهر
- يجبُ كَونُ العاملِ جَمعًا مذكَّرًا إذا أُسنِد إلى ضمير جمع المذكّر
- يجب تأنيث العامل إن كان المظهر مؤنّثًا حقيقيًّا إذا أُسنِد العامل إلى ضمير المؤنّث، غير الجمع المذكّر المكسّر العاقل
- يجب تذكير العامل مع جمع المذكّر السّالم إذا أُسنِد إلى ضمير الجمع المذكّر السّالم العاقل

[المبتدأ]

والثّالثُ: المبتدأُ[1]، وهو نوعان:

الأوّلُ: الاسمِ[2]، أو المُؤوَّلُ بهِ[3]، المُسْنَدُ إليه، المجرَّدُ عن العواملِ[4] اللّفظيّةِ، نحو: زيدٌ قائمٌ، وحَقّ أنّكَ عالمٌ، ولا بُدَّ له مِنْ خبرٍ.

والثّانِي: الصّفةُ[5] الواقعةُ بعد ....

---

(١) أ ـ ولم يعرّف المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ لمّا كان مشتركًا لفظيًا بين حقيقتين مختلفتين.. لم يكن جمعهما في حدٍّ واحدٍ، فلهذا لم يعرّف؛ لأنّ للمبتدأ نوعين متنافيين لا يمكن اجتماعهما في تعريفٍ واحدٍ. [عونيّ].

ب ـ اعلم أنّ المبتدأ على ثلاثة أقسام: ١ ـ قسم مبتدأ في اللّفظ والمعنى، نحو: زيدٌ قائمٌ، ٢ ـ وقسم في اللّفظ دون المعنى، نحو: أقائمٌ زيدٌ، ٣ ـ وقسم في المعنى دون اللّفظ، نحو: سمع بالمعيدي. [كليات].

(٢) أي: لا الصّفة بقرينة المقابلة؛ **لأنّ للاسم ثلاث استعمالات**: ١ ـ يستعمل في مقابلة الظّرف فيقال: هذا اسم؛ أي: ليس بظرفٍ، ٢ ـ وفي مقابلة الصّفة، فيقال: هذا اسم؛ أي: ليس بصفة، ٣ ـ وفي مقابلة الفعل والحرف، فيقال: هذا اسم؛ أي: ليس بفعلٍ ولا حرفٍ.

(٣) **فإن قلت**: هذا التّعريف منقوض بمثل: «ضارب زيدٍ قائم» فإنّ «ضارب زيد»: مبتدأ مع أنّه ليس باسم، بل صفةٌ ولم يقع بعد حرف النّفي والاستفهام. **قلنا**: تقديره: شخص ضارب زيد قائم، فـ«ضارب»: صفة لموصوفٍ مقدّرٍ؛ إذ لا صفة إلّا وهي جارية على موصوفٍ محقّقٍ أو مقدّرٍ. [عونيّ].

(٤) بأن لا يكون له عاملٌ لفظيٌّ أصلًا، ولو قال: (عن العامل اللّفظي) كالبيضاويّ.. لكان أظهر وأخصر، وقد عرفت ما هو المراد بالتّجريد، وخرج بهذا القيد أسماؤها.

(٥) أ ـ والصّفة فيها متعيّنة للابتداء وما بعدها للفاعليّة، ولا يجوز كونها خبرًا وما بعدها مبتدأً؛ إذ المطابقة لازمة بينهما وليستا هاهنا، بخلاف مثل: زيد قائم زيد، فإنّه يجوز فيه الأمران.

ب ـ المراد بالصّفة هنا الصّفة العرفيّة، وهي ما دلّ على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها من اسم الفاعل، والمفعول، والصّفة المشبّهة، واسم المنسوب، واسم المستعار. [عونيّ].

كلمة(١) الاستفهام أو النّفي، رافعةٌ لظاهرٍ، نحو: أقائم الزّيدان(٢)؟ وما قائم الزّيدان، ولا خبرَ لهذا المبتدأ؛ لكونه بمعنى الفعلِ، بلْ فاعلُه سادّ مسدّه.

ولا يجوزُ تعدّدُ المبتدأ(٣)، والأصلُ تقديمُه(٤).

وشرطه: أن يكونَ معرفةً(٥) أو نكرةً مُخصّصَةً، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ(٦) خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

ويجوزُ حذفُه عند قيامِ قرينةٍ(٧)، نحو: زيد، في جواب: مَنِ القائمُ؟ أي: القائم زيد.

---

(١) حرفًا كان؛ كـ«الهمزة» و«هل» أو اسمًا؛ كـ«متىٰ» و«أين» و«كيف» وغيرها، ولهذا قال: كلمة الاستفهام، ولم يقل: حرف الاستفهام.

(٢) «الزّيدان»: مرفوع لفظًا تثنية حالة الرّفع بـ«الألف» عامله لفظيّ قياسيّ، سادّ مسدّ الخبر، فاعل لـ «قائم». [قربان].

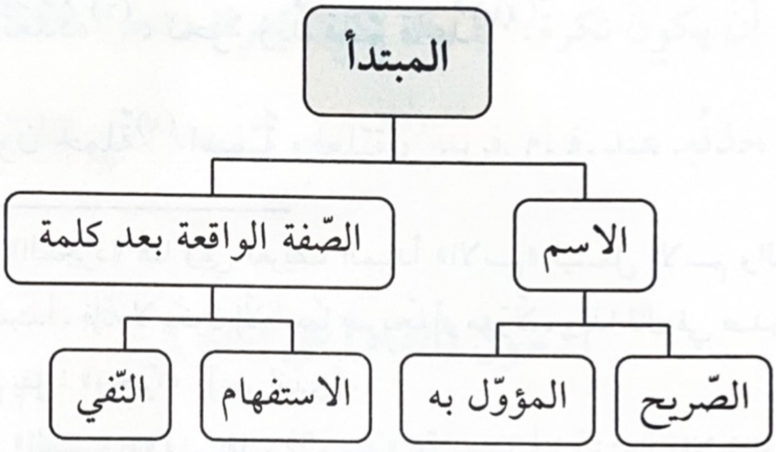
(٣) **والمرادُ مِن عَدمِ جوازِ التّعَدّدِ:** هو تَعدُّدُه لَفْظًا بِلا عاطفٍ، وأمّا التّعدُّدُ معنًى أو لفظًا بِعاطِفٍ.. فيجوز مثلا، لا يَجُوز أنْ يقول: زيد زيد قائمان، فإنَّه تَعدّد لفظًا، وأمّا إذا قيل: الزّيدان قائمان أو زيد وزيد قائمان.. فيجوز، فإنَّ الأوّلَ: تَعَدّدَ مَعنًى، والثّاني: تعدّدَ لفظًا؛ لَكِنَّه بِعَاطفٍ. [أيوبيّ].

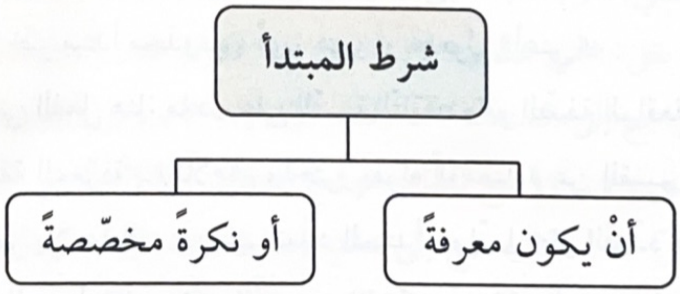
(٤) علىٰ الخبر؛ لكونه محكومًا عليه موصوفًا بالخبر، والموصوف مقدّم علىٰ الوصف.

(٥) لأنّ الغرض من الكلام حصول الفائدة، والإخبار عن غير المعيّن لا يفيد، ولأنّ في تنكيره إخلالًا بالغرض المطلوب، وهو الإفهام.

(٦) هذا مثال للتّخصيص بالصّفة، والمراد به ما قيّد بقيد، سواء كان مقيّدًا بالصفة؛ كما في هذه الآية، أو مقيّدًا بالمضاف إليه، نحو: صوت بلبل شغلني، أو بمتعلّقه، نحو: أفضل منك أفضل منّي. [عونيّ].

(٧) أي: قرينة دالّة علىٰ خصوص المبتدأ، **والقرينة:** ما نصبه المتكلّم للدّلالة علىٰ المراد لا بالوضع، وهي إمّا مقاليّة؛ كما في «زيد» في جواب: من القائم؟ أي: القائم زيد، بقرينة السّؤال، أو حاليّة؛ كقول المستهلّ: الهلال؛ أي: هذا الهلال، ويجب الحذف في مقام المدح والذّمّ والتّرحّم؛ كما في «الفتح». [عونيّ].


المبتدأ
الاسم
الصّفة الواقعة بعد كلمة
الصّريح
المؤوّل به
الاستفهام
النّفي


شرط المبتدأ
أنْ يكون معرفةً
أو نكرةً مخصّصةً

[خبر المبتدأ]

والرّابعُ: خبرُ المبتدأ، وهو المُجرَّدُ(١) عَن العوامل اللّفظيّة، المسنَدُ(٢) به(٣) غيرَ(٤) الفعلِ ومعناه(٥)، نحو: قائم، في: زيدٌ قائمٌ.

ويجوز تَعَدُّدُه(٦)، نحو: زيدٌ قائمٌ قاعدٌ(٧).

وقد يكون جملةً(٨) اسميّةً وفِعليّةً، ....

---

(١) وإنّما قال «المجرّد» هنا وفي تعريف المبتدأ «الاسم» ليشمل الاسم والجملة بلا تأويل، بخلاف المبتدأ، فإنّه لا يكون إلّا اسمًا صريحًا أو مؤوّلًا، ولذا قال في صدر الكتاب: «وكونه مبتدأ» ولم يقل: «وخبرًا». [عمر أفندي].

(٢) وإنّما قال: «المسند به» ولم يقل: «المسند» للتّنبيه على شدّة تعلّق الإسناد بالخبر. [أيوبيّ].

(٣) «الباء» في «به»: متعلّق بالمسند ونائب فاعل له، والضّمير في «به» راجع إلى «اللّام» لأنّه موصول بمعنى «الّذي» أي: الّذي أسند به، أو نائب الفاعل فيه ضمير راجع إلى مصدره؛ أي: الّذي وقع الإسناد به. [عونيّ].

(٤) منصوب حال من ضمير «به» أي: المسند أو مرفوع صفة المسند؛ لإفادة التّعريف بالإضافة إلى الضّدّ، أو خبر مبتدأ محذوفٍ؛ أي: هو، أو مفعول «أعني».

(٥) **والمراد من معنى الفعل هنا:** ما دلّ على النّسبة التّامّة، وهو الصّفة الواقعة بعد كلمة الاستفهام، والنّفي، والصّفة المعرّفة بـ«اللّام». واحترز بقوله «ومعناه» عن القسم الثّاني من المبتدأ.

(٦) أي: تعدّد الخبر بلا عاطف من غير تعدّد المبتدأ، وإنّما جاز التّعدّد في الخبر ولم يجز في المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ قائم مقام الذّات، فالحكم بصفةٍ واحدةٍ على ذوات متعدّدةٍ ليس بمرضيّ، وأمّا الخبر.. فبكونه قائمًا مقام الصّفات، فالحكم بصفات متعدّدة على ذات واحد جائزٌ. [أيوبي].

(٧) بالقوّة أو بالعكس، وفي «الامتحان»: «زيد قائم ضاحك» **وهو الأظهر**، وحكم الأخبار المضادّة مذكور في «الرضي» ويجوز فيه العطف أيضًا.

(٨) أي: الأصل في الخبر أن يكون مفردًا؛ ليتوافق الرّكنان وليكون أخصر وأسرع قبولًا للرّبط، ولكنّه قد يكون جملة.

فلا بُدَّ مِن عائِدٍ[١] إلى المبتدأ إن لم يكن خبرًا عن ضميرِ الشّأنِ[٢]، نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ أو قامَ أبوه.

ويجوز حذفُه لقرينةٍ، نحو: البُرُّ الكُرُّ بستّينَ[٣]، أي: منه.

وأصلُه: أنْ يكونَ نكرةً[٤]، وقد يكونُ مَعرِفةً، نحو: اللهُ إلهُنا.

ويجوزُ حذفُه عندَ قيامِ قرينةٍ[٥]، نحو: زيد، لمن قال: أزيدٌ قائمٌ أم عمرٌو؟

[دخول (الفاء) على الخبر]

وإن كان المبتدأ بعدَ «أمّا».. وَجَبَ[٦] دخولُ (الفاءِ) في خبرِها، نحو: أمّا زيدٌ فمُنطلِقٌ، إلّا لضرورةِ الشّعرِ؛ كقوله:

---

(١) أ ـ وإنّما لزم العائد في الجملة الواقعة خبرًا؛ لأنّ الجملة من حيث هي هي مستقلّة في الإفادة، لا تقتضي الارتباط بما قبلها، فيلزم من عائد ليربط تلك الجملة إلى المبتدأ. [عونيّ].
ب ـ وإنّما لم يقل: «من ضمير» لأنّ العائد كما يكون ضميرًا.. يكون غيره؛ لأنّه خمسة:
١ ـ الضّمير الرّاجع إلى المبتدأ، ٢ ـ واسم الإشارة، ٣ ـ وكون الخبر مشتملًا على المبتدأ، ٤ ـ ولام الجنس، ٥ ـ ووضع الظّاهر موضع المضمر، والأمثلة في «الشّرح». [عونيّ].

(٢) لأنّه لو وقع خبرًا عنه.. لا يحتاج إلى عائدٍ يربط الجملة إليه؛ لكون ضمير الشّأن عبارة عن شأن تلك الجملة يُوجِد الرّبط المعنويّ بينهما. [عونيّ].

(٣) قَولُه: «البرّ»: المبتدأ الأوّل، وقولُه: «الكرّ»: المبتدأ الثّاني، وقولُه: «بستّين»: ظرفٌ مستقرٌّ خبرٌ للمبتدأ الثّاني، والمبتدأُ الثّاني مع خبرِه جملةٌ اسميّةٌ خبرٌ للمبتدأ الأوّلِ، والعائدُ محذوفٌ، وهو قوله: «منه». [أيوبيّ].

(٤) لأنّ الأصل في الإفادة: أن يخبر ممّا يعرفه المخاطب بما لا يعرفه. [فتح الأسرار].

(٥) ولم يقل: «بقرينة» إشارة إلى أنّ الخبر؛ لكونه عمدةً، يقتضي قرينة ثابتة.

(٦) رعاية لمعنى الشّرط فيها، وهو سببيّة الأوّل للثاني، أو للحكم به، ولو بجعل المتكلّم.

فأمّا القتالُ لا قتالَ لديكم[1]

أو لإضمار القول ؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي: فيُقَالُ لهم: أَكفرْتُمْ؟

وإنْ كان[2] اسمًا موصولا بفعْلٍ أو ظرْفٍ، أو موصوفًا بهِ، أو نكرةً موصوفةً بأحدهما، أو مضافًا[3] إليها[4]، أو لفْظَ «كلّ» مضافًا إلىٰ نكرةٍ[5] موصوفةٍ بمفردٍ، أو غيرِ موصوفةٍ أصلا .. جاز[6] ....

---

(١) البيت لحارث بن خالد المخزوميّ. يهجو بها بني أسد بن أبي العيص. والبيت كاملا:

فأمّــا القتــالُ لا قتــالَ لــديكم وَلَكِنَّ سَيْرًا في عِراضِ المَوَاكِبِ

اللّغة: عراض: النّاحية. المواكب: جمع الموكب، جماعة من النّاس.

المعنىٰ: يقول: أمّا القتال فلا تحسنونه، ولستم من أهله، وإنّما أنتم تحسنون السّير مع الجماعات الّتي لا تقاتل.

الإعراب: فأمّا: (الفاء) بحسب ما قبلها، «أمّا»: حرف الشّرط، «القتال»: المبتدأ، «لا»: حرف لنفي الجنس، «قتال»: مبنيّ علىٰ الفتح اسم «لا»، «لديكم»: ظرف مستقرّ في محلّ الرّفع خبر «لا». الجملة من اسم «لا» وخبره في محلّ الرّفع خبر المبتدأ بحذف (الفاء).

(٢) أي: المبتدأ. [أيوبيّ].

(٣) أي: إلىٰ الموصول بأحدهما، والموصوف به، والنّكرة الموصوفة، ومن قصرها علىٰ الثّالث.. فقد قصر.

(٤) وهي: ١ ـ الموصول بجملة فعليّة، ٢ ـ أو الموصول بظرف، ٣ ـ أو الموصوف بموصولٍ، ٤ ـ أو نكرة موصوفة بفعل، ٥ ـ أو نكرة موصوفة بظرف. [أيوبيّ].

(٥) صفة «لفظ». **فإن قيل:** إنّ الصّفة ـ وهو قوله: «مضافًا» ـ نكرة والموصوف معرفة فلا يوجد المطابقة. **قلنا:** إنّ الموصوف ـ وهو قوله: لفظ «كلّ» ـ نكرة لا معرفة ؛ لأنّ اللّفظ وإن كان مضافًا إلىٰ «كلّ» الّذي هو علم لنفسه، لكنّه نكرةٌ بإرادة ما يسمّىٰ به ؛ كما في «زيدنا» أو حال من «كلّ» أو مفعول «أعني» المقدّر. [عونيّ].

(٦) فجواز دخول «الفاء» في الخبر يكون في **أربة عشر موضعًا** ؛ كما بيّن المصنف إجمالًا ،=

دخول (الفاء)[١] في خبره[٢].

وكذا[٣] إذا دخل عليه «إنّ» و«أنّ» و«لكنّ»[٤] بخلاف سائر نواسخ المبتدأ، حرفًا[٥] كان أو فعلاً[٦]، نحو: الّذي يأْتِينِي ....

= فيدخل (الفاء): ١ ـ إن كان المبتدأ اسمًا موصولًا بفعلٍ، ٢ ـ أو موصولًا بظرفٍ، ٣ ـ أو اسمًا موصوفًا بفعلٍ، ٤ ـ أو موصوفًا بظرفٍ، ٥ ـ أو نكرة موصوفةً بفعل، ٦ ـ أو موصوفةً بظرفٍ، ٧ ـ أو مضافًا إلى الموصول بفعلٍ، ٨ ـ أو إلى الموصول بظرفٍ، ٩ ـ أو مضافًا إلى الموصوف بفعلٍ، ١٠ ـ أو الموصوف بظرفٍ، ١١ ـ أو مضافًا إلى النّكرة الموصوفة بفعلٍ، ١٢ ـ أو إلى النّكرة الموصوفة بظرفٍ، ١٣ ـ أو لفظ «كلّ» مضافًا إلى نكرةٍ موصوفةٍ بمفردٍ، ١٤ ـ أو نكرة غير موصوفة أصلًا، فاحفظ.

(١) وإنّما جاز دخول «الفاء» في هذه المواضع؛ لأنّ كلًّا منها لإبهامه كان كأدات الشّرط، وكلّ من الصّلة والصّفة كالشّرط؛ لكونها فعليّة أو ظرفيّة هي قسم منها، فصار الخبر؛ كالجزء الّذي يدخله «الفاء» والوصف في كلّ المضاف وإن كان مفردًا يؤكّد المشابهة؛ كما لا يخفى.

(٢) وجاز أيضًا عدم دخول «الفاء» في خبره؛ لعدم كون الخبر جزأ في الحقيقة.

(٣) أي: كما يجوز دخول «الفاء» في خبر المبتدأ المذكور إذا لم يدخل عليه شيء من النّواسخ.. جاز دخوله في خبره.

(٤) لأنّ هذه الثّلاثة لا تخرج الكلام من الخبريّة إلى الإنشائيّة. [كشف].

(٥) منصوب خبر مقدّم لـ «كان» وجوبًا؛ لأنّ المقام للتّسوية بين الحرف والفعل، وتقديم الخبر على «كان» في مثل هذا واجب؛ لأنّه لو لم يقدّم الخبر لم يعلم منه التّسوية، بل لا بدّ من تصريح لفظ «سواء» كما في «شرح المفتاح» للسيّد. [عونيّ].

(٦) نحو: «كأن» أو «علم» لأنّها إذا دخلت عليه.. سقط اعتبار صدارة معنى الشّرط الّذي اعتبر فيه، فضعف معنى الشّرط؛ لانتفاء لازمه، وهو الصّدارة، فلا يجوز دخول «الفاء» على خبره، وإنّما جاز دخوله على خبر «إنّ» المكسورة مع أنّها من النّواسخ؛ لعدم تأثيرها في معنى الجملة، فكان وجودها كالعدم، و«أنّ» المفتوحة وإن كان تأثّر فيه لكنّها ألحقت بالمكسورة؛ لاشتراكهما في إفادة التّحقيق، وألحق بها أيضًا «لكن» للاشتراك في جواز العطف على محلّ اسمها، ويدلّ على هذا الجواز القرآن الكريم وكلام الفصحاء؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١].

أو في الدَّارِ فله دِرهمٌ[١].

وقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[٢] [الجمعة: ٨].

ونحو: رجلٌ يأتِينِي أو في الدّار فله درهم[٣].

وغلامُ رجلٍ يأتيني أو في الدّار فله درهمٌ[٤].

وكلُّ رجلٍ عالمٍ فله درهمٌ[٥] وكلُّ رجلٍ فله درهمٌ[٦]. وفي غيرها لا يجوز[٧].

---

(١) مثال لما كان المبتدأُ موصولا بالفعل في الأوّل وبالظّرف في الثّاني. [أيوبيّ].

(٢) مثال لما دخل (الفاءُ) في خبر «إنّ» المكسورة من النّواسخ، والاسم موصوف بالموصول بالفعل.

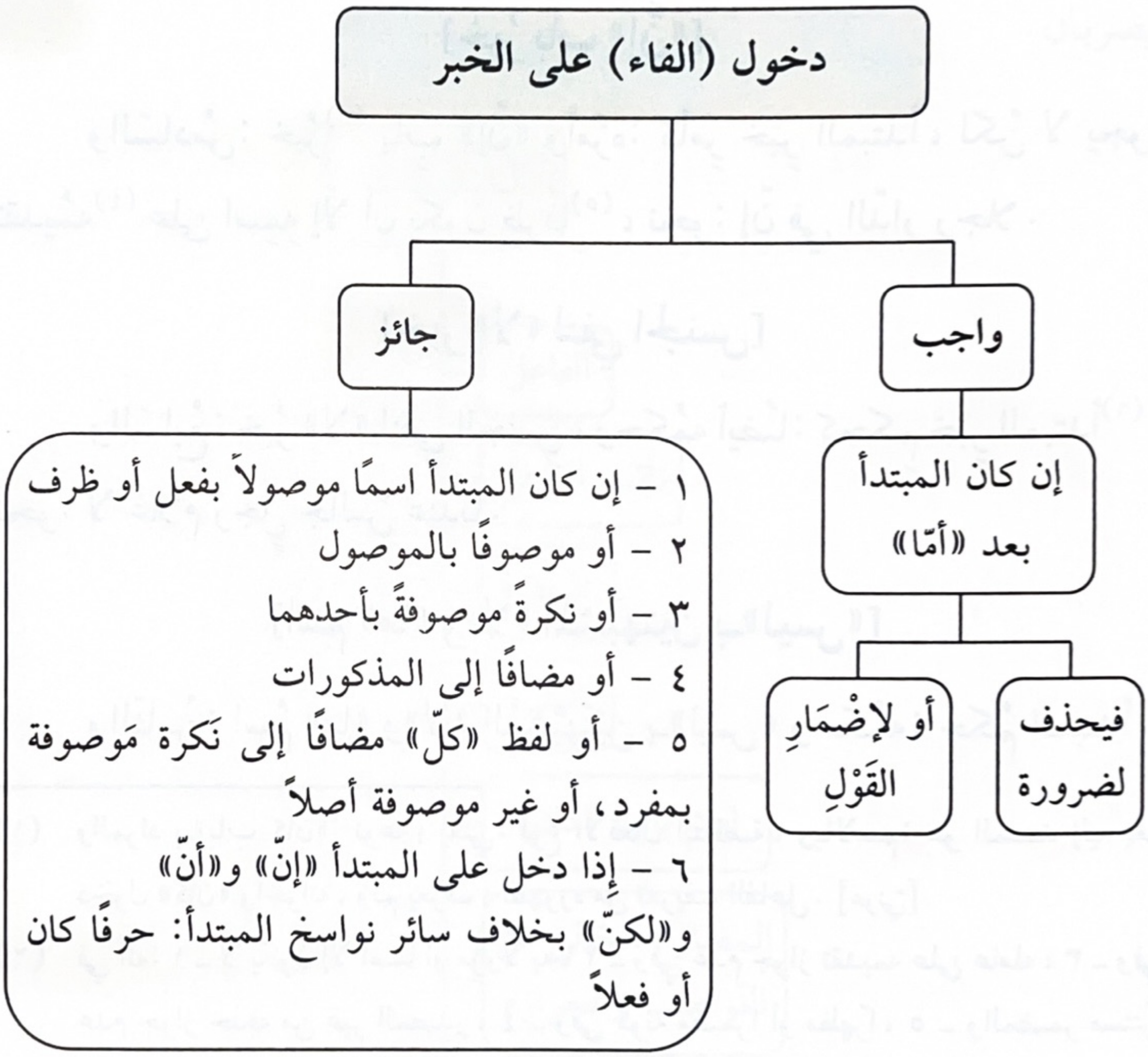
(٣) مثال للنّكرة الّتي وقعتْ مبتدأً وموصوفةً بالفعل في الأوّل وبالظّرف في الثّاني. [أيوبيّ].

(٤) مثال لما وَقعَ مبتدأً مضافًا إلىٰ نكرةٍ موصوفةٍ بالفعل في الأوّل وبالظّرف في الثّاني. [أيوبيّ].

(٥) مثال لما وقع المبتدأُ لفظَ «كلّ» مضاف إلىٰ نكرةٍ موصوفة بمفرد. [أيوبيّ].

(٦) مثال لما وقع لفظ «كلّ» مبتدأ ومضافًا إلىٰ نكرة غير موصوفة أصلا، فبقي ههنا مثالان: **أحدهما**: ما وقع نكرة مضافة إلىٰ الموصول بالفعل أو بالظّرف. **والآخر**: ما وقع نكرةً مضافةً إلىٰ الموصوف بالموصول بالفعل أو بالظّرف. فمثال الأوّل: نحو: غلام الّذي يأتيني أو في الدّار فله درهم، ومثال الثّاني: غلام الرّجل الّذي يأتيني أو في الدّار فله درهم. [أيوبيّ].

(٧) وإنّما لا يجوز دخول «الفاء» في هذه المواضع؛ لانعدام سبب موجب؛ كما في المبتدأ الواقع بعد «أما» أو سبب مجوز؛ كما في المبتدأ المذكور في صورة الجواز. [عونيّ].


دخول (الفاء) على الخبر
واجب
جائز
إن كان المبتدأ بعد «أمّا»
فيحذف لضرورة
أو لإِضْمَارِ القَوْلِ
١ - إن كان المبتدأ اسمًا موصولاً بفعل أو ظرف
٢ - أو موصوفًا بالموصول
٣ - أو نكرةً موصوفةً بأحدهما
٤ - أو مضافًا إلى المذكورات
٥ - أو لفظ «كلّ» مضافًا إلى نَكرة مَوصوفة بمفرد، أو غير موصوفة أصلاً
٦ - إِذا دخل على المبتدأ «إنّ» و«أنّ» و«لكنّ» بخلاف سائر نواسخ المبتدأ: حرفًا كان أو فعلاً

[اسم باب «كان»]

والخامسُ: اسم باب «كان»[1] وحكمُه: حكمُ الفاعلِ[2].

[خبرُ باب «إنَّ»]

والسّادسُ: خبرُ[3] بابِ «إنّ» وأمرُه: كأمرِ خبرِ المبتدأ، لكنْ لا يجوزُ تقديمُه[4] علىٰ اسمِهِ إلّا أنْ يكونَ ظرفًا[5]، نحو: إنّ في الدّار رجلا.

[خبر «لا» لنفي الجنس]

والسّابعُ: خبرُ «لا» لنفيِ الجنسِ، وحكمُه أيضًا: كحكمِ خبرِ المبتدأ[6]، نحو: لا غلامَ رجلٍ جالسٌ عندَنا.

[اسم «ما» و«لا» المشبّهتين بـ«ليس»]

والثّامنُ: اسمُ «ما» و«لا» المُشبِّهتَيْن بـ«ليس» وحكمُه: حكمُ المبتدأ.

---

(١) **والمراد بـ«باب كان»**: نوعه؛ يعني: نوع الأفعال النّاقصة، **وبالاسم**: هو المسند إليه بعد دخول «كان» وأخواته، ولم يعرّف؛ لظهوره من تعريف الفاعل. [عونيّ].

(٢) في أنّه: ١ ـ لا يكون إلّا اسمًا أو مؤوّلًا به، ٢ ـ وفي عدم جواز تقديمه علىٰ عامله، ٣ ـ وفي عدم جواز حذفه من غير المصدر، ٤ ـ وفي كونه مضمرًا أو مظهرًا، ٥ ـ والمضمر مستترًا وبارزًا، إلىٰ آخر ما ذكر في بحث الفاعل.

(٣) في كونه واحدًا، ومتعدّدًا، ومفردًا، وجملة، ومذكورًا، وغير ذلك بعد أن ثبت كونه خبرًا له بوجود الشّرائط وانتفاء الموانع، فلا يرد أنّ: «إن أين زيدًا» ممتنع، مع جواز «أين زيد». [نتائج].

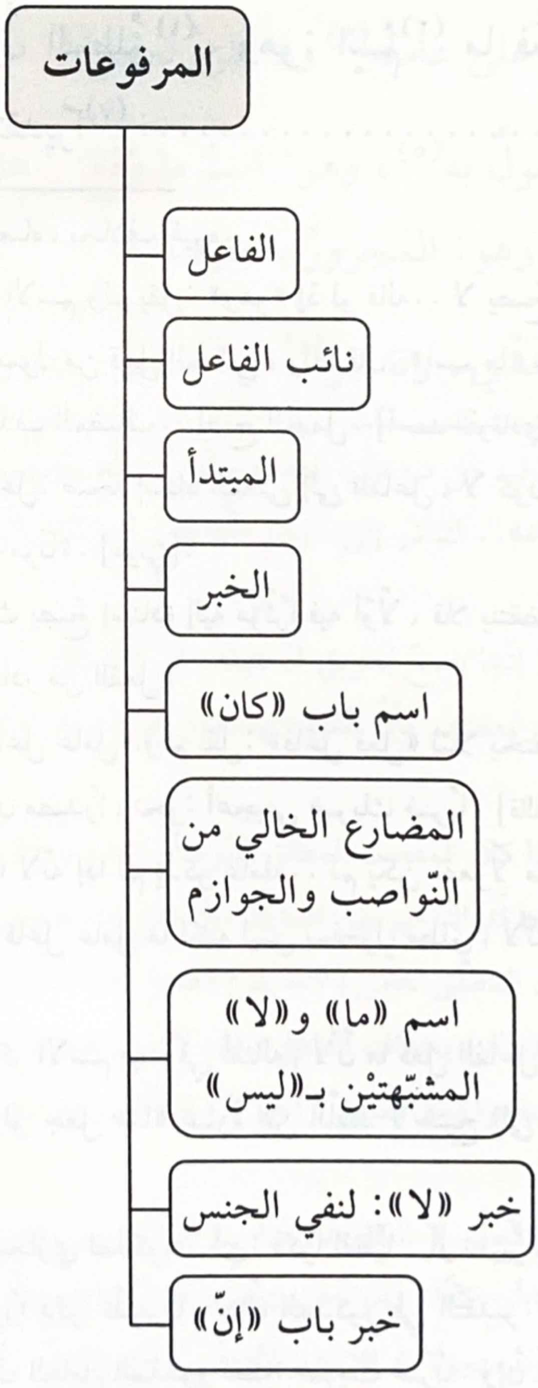
(٤) لأنّ هذه الحروف فرع الفعل في العمل، فأريد أن يكون عملها فرعيًّا بتقديم المنصوب علىٰ المرفوع؛ لنقصانها عن درجة الفعل، ولو قدّم.. يلزم المساواة. [عونيّ].

(٥) فيجوز تقديم الخبر لو كان معرفةً، نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ﴾ [الغاشية: ٢٥] ويجب لو كان نكرةً، نحو: «إنّ من البيان لسحرًا».

(٦) لكنْ لا يقدم الخبر في هذا علىٰ اسمه ولو كان ظرفًا؛ لأنّه أضعف عملا. [أيوبيّ].

[المضارع]

والتّاسعُ: المضارعُ الخالِي عن النّواصبِ والجَوازمِ، نحو: يضرب ويضربان.



[المنصوبات]

وأمّا المنصوبُ فثلاثةَ عشرَ:

[المفعول المطلق]

الأوّلُ: المفعولُ المطلقُ(١)، وهو: اسمٌ(٢) ما فعَلَه(٣) فاعلُ عاملٍ(٤) مذكورٍ(٥) لفظًا(٦) أو تقديرًا(٧) ....

---

(١) قدّمه لكون عامله بمعناه، بخلاف غيره.

(٢) وإنّما ذكر المصنف الاسم ولم يقل: «وهو» إذ لو قاله.. لا يصحّ الحمل؛ إذ الموضوع من أقسام اللّفظ، والمحمول من قبيل المعاني، ولذا قال: «اسم ما» نعم؛ لو ارتكب التّكلّف في جانب المحمول بحذف المضاف.. لصحّ الحمل. [أحمد التّوقاديّ].

(٣) **والمراد من فعل الفاعل**: صحّة إسناد المعنىٰ إلىٰ الفاعل، لا كون الفاعل مؤثّرًا فيه، فلا يرد علىٰ التّعريف «مات موتًا». [عونيّ].

(٤) أ ـ أي: قام به بحيث يصحّ إسناده إليه مؤثّرًا فيه أوّلًا، فلا ينتقض بمثل «مات موتًا» إذ فيه القيام لا التّأثير المتبادر من الفعل.
ب ـ وإنّما قال: «فاعل عامل» ولم يقل: «فاعل فعل» لئلّا يختصّ العامل بالفعل؛ لأنّه قد يكون فعلًا وقد يكون مصدرًا، نحو: أعجبني ضربك ضربًا. [قاله الأيوبيّ].

(٥) وإنّما قال: «مذكور» لأنّه إذا لم يذكر عامله.. لم يكن مفعولًا مطلقًا، نحو: الضّرب واقع، فإنّه اسم معنىٰ فعله فاعل عامل ما لكنّه ليس بمفعولٍ مطلقٍ؛ لأنّه لم يذكر عامله، بل مبتدأ. [عوني].

(٦) أ ـ أو معنىٰ، إنّما ذكر الاسم فيه وفي أمثاله؛ لأنّ ما فعل الفاعل إنّما هو المعنىٰ، والمفعول من أقسام اللّفظ، ولو جعل «ما» عبارة عن اللّفظ لاحتيج إلىٰ تكلّف تقدير مضاف؛ أي: فعل.
ب ـ مفعول مطلقٌ مجازي لمذكور ـ أي: ذكرًا لفظيًّا ـ أو تمييزٌ، أو حالٌ.

(٧) أي: أنْ يكونَ مَذكورًا ذِكرًا تَقديريًّا، مثالُ المذكورِ في التَّقدِير: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمّد: ٤] أي: فاضربوا، ومثالُ العامِلِ المذكورِ لفظا: ضربتُ ضَربًا. وإنْ لَمْ يُذكَر عاملُه في اللَّفظِ ولا في التَّقدِير.. لَم يكنْ مفعولا مُطلقًا. [نيازيّ].

بمعناه[1]، نحو: ضربْتُ ضربًا، وضِربةً، وضَربةً.

وقد يكون بغيرِ لفظِهِ، نحو: قعدت جلوسًا[2].

وقد يُحذَفُ فِعلُه لقيامِ قرينةٍ، نحو: أيضًا؛ أي: آض أيضًا.

ويجوزُ تقديمُه على عاملِهِ[3] ولا يلزمُ لعاملٍ[4].

والثّاني: المفعولُ به[5]، وهو: اسمُ ما وَقَعَ[6] عليه فعْلُ الفاعلِ، وهو على قسمين: عامّ[7] وهو: المجرورُ بالحرف.

وخاصّ: بالمتعدّي، وقد مرّ[8].

---

(١) وإنّما قال: «بمعناه» ليدخل فيه مثل: قعدت جلوسًا، فإنّه مفعول مطلقٌ مع أنّه ليس من فعله، ولو لم يقل: «بمعناه».. لتبادر إلى الوهم بأنّه يلزم أن يكون المفعول المطلق مطابقًا بلفظ عامله. [عونيّ].

(٢) وكونه مفعولاً مطلقًا إنّما يصحّ بطريق الحقيقة، لو كان القعود والجلوس بمعنًى واحدٍ ولم يفرق بينهما، وفرّق بعضهم بأنّ القعود يستعمل في مقابلة «القيام» والجلوس في مقابلة الاضطجاع. [عونيّ].

(٣) أي: يجوز تقديمه إذا كان المفعول المطلق للنّوع أو العدد، وأمّا إذا كان للتّأكيد.. فلا يجوز تقديمه؛ لأنّ حقّ المؤكّد التّأخير عن المؤكّد، كذا في «الامتحان». [عونيّ].

(٤) أي: لا يلزم المفعول المطلق لعامل؛ كما يلزم الفاعل له؛ لأنّ العامل يدلّ وضعًا على ما يدلّ عليه، فلا يحتاج إلى ذكره بخلاف الفاعل، فإنّه لا يدلّ عليه وضعًا، بل عقلا. [عونيّ].

(٥) «به»: نائب فاعل للمفعول، والضّمير راجع إلى (الألف) و(اللّام) لأنّه بمعنى «الذي» أي: الذي فعل به.

(٦) **والمراد بـ«الوقوع»**: التّعلّق لا السّقوط، فلا يرد السّؤال بمثل «عرفت زيدًا» سواء كان حسًّا، نحو: «ضربت زيدًا» أو عقلًا، نحو: علمت زيدًا قائمًا؛ أي: تعلّق علمي بقيام زيدٍ. [عونيّ].

(٧) **المراد بالعامّ**: ما يكون مفعولا به للازم والمُتعدِّي. [أيوبيّ].

(٨) في ص (٧٨ ـ ٨٠).

ويجوزُ تقديمُه على عاملِهِ[١]، نحو: زيدًا ضَرَبْتُ، وحذفُه مطلقًا. وحذفُ فعلِهِ لقيامِ قرينةٍ، نحو: «زيدًا» لمن قال: مَن أضربُ؟

[المفعول فيه]

والثّالثُ: المفعولُ فيه[٢]، وهو: اسمُ ما فُعِلَ فيه[٣] مضمونُ عاملِهِ[٤] من زمانٍ أو مكانٍ.

وشرطُ نصبِهِ[٥] لفظًا: ....

---

(١) وهذا إذا لم يكنِ العامل اسم فعل ولا مَصدر، فإنّه لا يتقدّم معمولهما عليهما، إلّا إذا كان مجرورًا بحرف الجرّ وأيضًا إذا لم يكن معمولا للمضاف إليه، نحو: «أنا غلامُ ضاربٍ زيدًا» فإنّ «زيدًا»: مفعولٌ لـ «ضَارِبٍ» فلا يَتقدَّمُ «زيدًا» ولا يُقال: «أنا زيدًا غلامُ ضاربٍ». [أيوبيّ].

(٢) مثل مفعول به، يعني: (الألف) و(اللّام) فيه بمعنى «الذي» وقوله: «فيه»: نائب الفاعل، وضميره راجع إلى (الألف) و(اللّام) ومعناه اللّغويّ: «الّذي فعل فيه؛ أي: وجد فيه الفعل، قوله: «اسم ما» أي: شيء جعل كلمة «ما» موصوفة وما بعده صفة له، بل كلمة «ما» هنا عبارة عن المعمول المنصوب؛ لاستدعاء المقال إيّاه، فحينئذ لا بدّ من ذكر لفظ «اسم» قبل كلمة «ما» ليصحّ المعنى، فلذلك أتى به المصنّف، ولو لم يأت به حينئذ.. وجب أن يقدّر مضاف في قوله «فعل فيه» بأن يقال في مسمّاه. [سياهي زاده].

(٣) على صيغة المبنيّ للمفعول، وضمير فيه راجع إلى «ما» وقوله: «مضمون عامله»: مفعول ما لم يسمّ فاعله، وإضافة «المضمون» إلى «العامل» بمعنى «في» وحاصل المعنى: المفعول فيه في اصطلاح النّحاة: اسم معمول منصوب فعل فيه ما هو مضمون في عامله؛ أي: موجود في ضمن عامله وهو الحدث؛ إمّا مطابقة إن كان العامل مصدرًا، أو تضمّنًا إن كان العامل غيره، فدخل «مات زيد يوم الجمعة» لأنّ ما هو مضمون وموجود في ضمنه هو «الموت» وهو واقع في يوم الجمعة. [سياهي زاده].

(٤) **والمرادُ بـ«مضمون عامله»**: ما دَلَّ عليه عاملُه؛ أي: الحَدَث، سواء كان عاملُه مَصدرًا، أو كان عامله فعلا، أو كان عاملُه صفةً. [أيوبيّ].

(٥) لا شرط كونه مفعولًا فيه؛ كما هو مذهب الجمهور، فإنّهم لا يطلقون المفعول فيه إلّا على=

تقديرُ «في»[1] وقد مرّ شرطُ تقديرِهِ[2].

ويجوزُ تقديمُهُ علىٰ عاملِهِ[3] ولو كان معنىٰ فعْلٍ، وحذفُهُ مطلقًا، وحذفُ عاملِهِ لقرينةٍ.

[المفعول له]

والرّابع: المفعولُ له، وهو: اسمُ ما فُعِلَ لأجله[4] مضمونُ عاملِهِ.

وشرْطُ نصبِهِ لفظًا[5]: تقديرُ (اللّام) وقد مرّ شرطُ تقديرِهِ[6].

ويجوزُ تقديمُهُ[7] علىٰ عاملِهِ، ....

= المنصوب بتقدير «في» وأمّا المجرور بـ«في» فمفعول به غير صريح عندهم، بخلاف ابن الحاجب وتبعه المصنّف. [عونيّ].

(١) أ ـ أقول: لو لم يقدّر «في».. لا يكون مفعولًا فيه اتّفاقًا، أما إن تقدير «في» هل هو شرط في نصبه أيضًا أم لا؟ فقال المصنّف وابن الحاجب: شرطٌ، وقال البيضاويّ والجمهور: ليس بشرطٍ حينئذ. [سياهي زاده].

ب ـ أي: شرط نصب المفعول فيه: أن لا يكون في ملفوظة؛ لأنّها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه، وإلّا لزم كونه معربًا بإعرابين مختلفين في حالة واحدة. [متوسّط].

(٢) في ص (٤٥ ـ ٤٨).

(٣) ويجب تقديم ظرف الزّمان والمكان إذا تضمّنا ما يقتضي الصّدارة، نحو: أين صلّيت؟ [فتح الأسرار].

(٤) إمّا لأجل حصوله كـ«قعدت عن الحرب» أي: قعدت لحصول الجبن، وإمّا لتحصيله كـ«ضربت تأديبًا» أي: ضربت لأجل تحصيل التّأديب، ويقال للأوّل: مفعول له الحصوليّ، وللثّاني: مفعول له التّحصيليّ، فالمفعول له في الأوّل قبل الفعل وفي الثّاني بعد الفعل. [أيوبيّ].

(٥) وإنّما قال: «لفظًا» فإنّ نصبه محلًا لا يحتاج إلىٰ شرطٍ.

(٦) في ص (٥٠).

(٧) وهذا الجواز إذا لم يكن نائب فاعل، فإنّه لو كان نائب الفاعل، نحو: فعل للتّأديب..=

وتركُهُ[1]، وحذفُ عاملِهِ لقرينةٍ.

[المفعول معه]

والخامسُ: المفعولُ[2] معه[3]، وهو: المذكورُ بعدَ (الواو)[4] لمصاحبةِ[5] معمولِ عاملٍ، نحو: جِئتُ وزيدًا.

ولا يجوزُ تقديمُهُ على عاملِهِ[6]، ....

= لم يجز تقديمه. [أيوبيّ].

(١) وإنّما قال هاهنا: «وتركه» ولم يقل: «وحذفه» تنبيهًا في انحطاط رتبته عن رتبةِ سابقِهِ. [عونيّ].

(٢) واعلم أنّ المفعول معه قياسيّ عند الأخفش ومن تبعه، وسماعيّ عند الآخرين، **والمختار**: قول الأخفش. [سياهي زاده].

(٣) واختلف النّحاة في لفظ «معه» فقال بعضهم: إنّه نائب فاعل للمفعول؛ كما في المفاعيل السّابقة، واعتذر عن عدم رفعه: بأنّ لزوم نصب كلمة «معه» رجّح على الإعراب اللّفظيّ، **والمختار**: أنّ نائب فاعله مستتر تحته وراجع إلى مصدره، ولفظ «معه» منصوب على أنه ظرف له. [قاله الأيوبيّ].

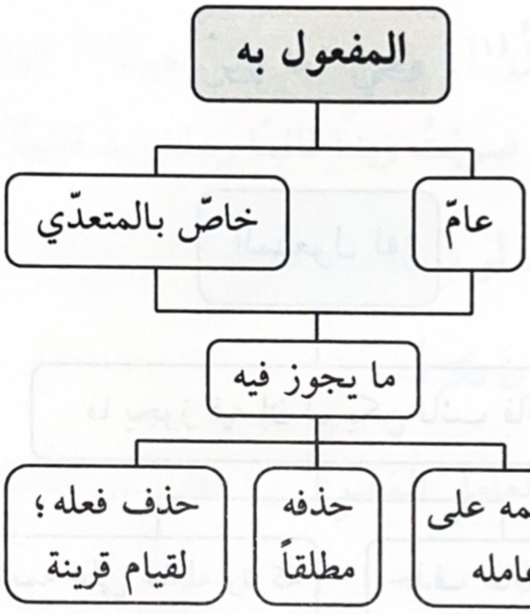
(٤) الذي بمعنى (مع) وإنّما وضعوا (الواو) موضع (مع) لكونها أخصر، ولدلالة (الواو) على استدامة المصاحبة، وأصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع، فناسبه المعيّة. [عونيّ].

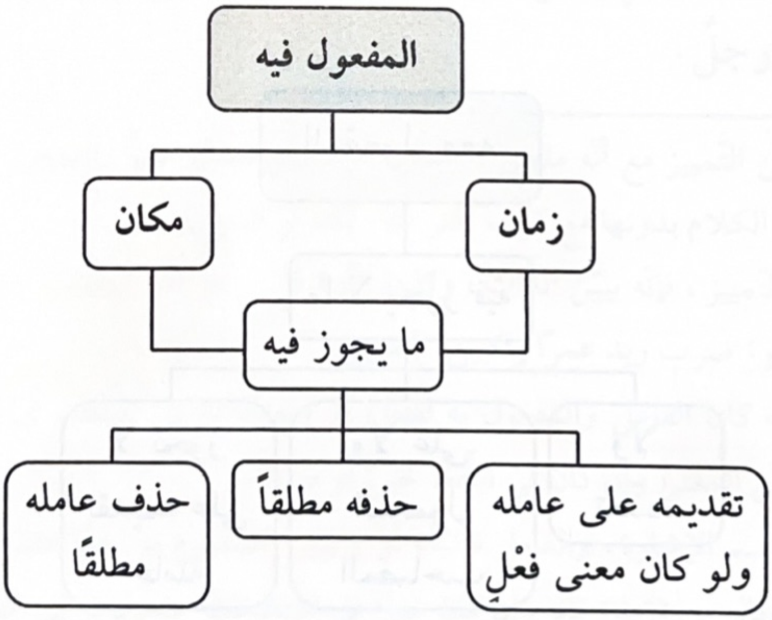
(٥) أ ـ ثمّ إنّ معنى (المصاحبة): المشاركة في الفعل مع عدم المفارقة فيه في زمانٍ واحدٍ على ما ذهب الأخفش من أنّه لا مفعول معه، **الأصحّ**: عطفه على معمول عامل، وأمّا على ما نصّ عليه غيره: المقارنة معه حين التّلبّس بالفعل، والمشاركة فيه ليست بشرطٍ؛ لقولهم: «استوى الماء والخشبة» أي: ارتفع، و«سرت واللّيل» إذ لا ارتفاع في الخشبة ولا سير في اللّيل، **وأجيب**: بأنّه أريد بالأوّل: معنى تساوى الماء والخشبة في العلوّ، وبالثّاني: معنى الانتقال، فيوجد المشاركة ويصحّ العطف.

ب ـ **والفرق بين (الواو) بمعنى «مع» وواو العطف**: أنّ العاطفة تقتضي الشّركة في الفعلِ والإعرابِ دون المصاحبة، وهذا (الواو) تقتضي المصاحبة في الفعل من غير شركة في الإعراب. [عونيّ].

(٦) فيه إشارة إلى أنّ عامله عامل المصاحب لا (الواو) لأنّه ليس من العوامل، بل هو واسطة=

ولا على المعمولِ المصاحبِ[١]، ولا تعدّده[٢].

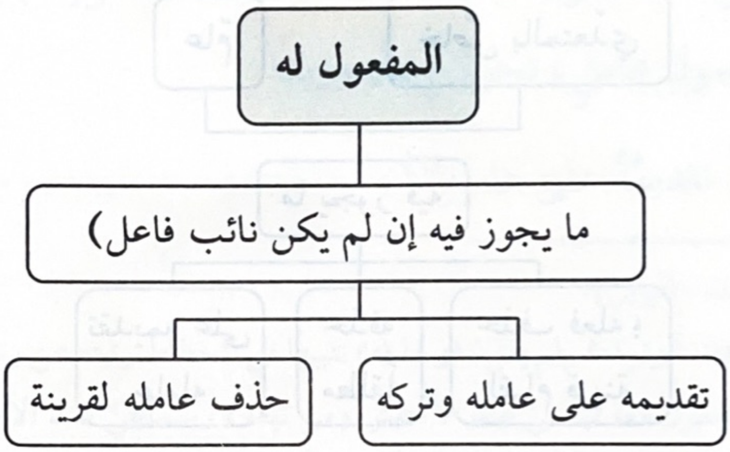


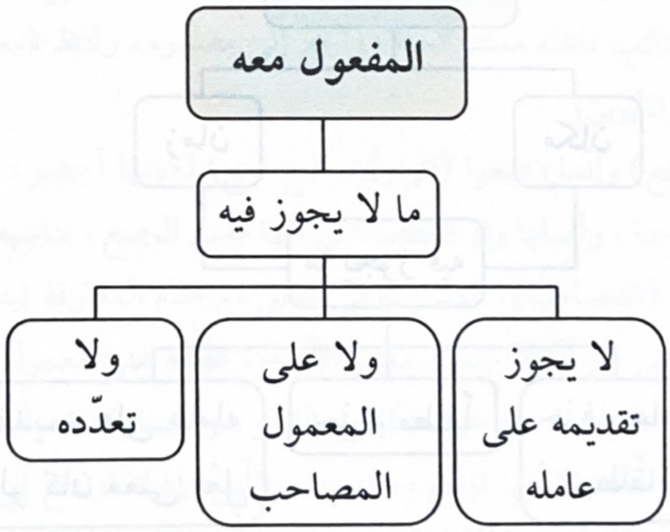


= على ما هو الرّأي الصّحيح.

(١) يعني: أنّه لا يَجوزُ أنْ يُقالَ: جاء وزيدًا عمرو، بأنْ يُقدَّمَ «وزيدًا» على مُصَاحَبِه الّذي هو فاعل «جاء». [أيوبيّ].

(٢) لأنّه لو تعدّد.. لزم تعدّد (مع) وبتعدّده يلزم تعلّق الجارين بفعلٍ واحدٍ بمعنىً واحدٍ، وذا لا يجوز. [عونيّ].


المفعول له
ما يجوز فيه إن لم يكن نائب فاعل)
تقديمه على عامله وتركه
حذف عامله لقرينة


المفعول معه
ما لا يجوز فيه
لا يجوز تقديمه على عامله
ولا على المعمول المصاحب
ولا تعدّده

[الحال]

والسّادسُ: الحالُ[١]، وهي: ما يبيِّنُ هيئةَ[٢] الفاعلِ أو المفعولِ به لفظًا[٣] أو معنىً، مِثْلُ: ضربْتُ زيدًا قائمًا وهذا زيدٌ قائمًا[٤].

وعاملُها: الفعلُ، أو شِبهُهُ، أو معناه.

وشرطُها: أنْ تكونَ نكرةً.

ولا تتقدّمُ على العاملِ المَعنويّ ولا على ذي الحالِ[٥] المجرورِ، فلا يقال: مَررْتُ جالسًا بزيدٍ.

ولو كان صاحبُها نكرةً مَحضةً[٦].. وجب تقديمُ الحالِ عليها، نحو: جاءني راكبًا رجلٌ.

(١) قدّمها على التّمييز مع أنّه ملحقٌ بالمفعول به؛ لأنّ للحال شبهًا بالمفعول به أيضًا، من أنّها فضلة يتمّ الكلام بدونها مع كونها أكثر منه. [كذا في الشّرح].

(٢) خرج به التّمييز، فإنّه يبيّن الذّات، وكلمة «أو» في قوله: «أو المفعول به» لمنع الخلوّ، فلا يخرج نحو: ضرب زيد عمرًا راكبين. [عونيّ].

(٣) أي: سواء كان الفاعل والمفعول به لفظًا، أو مفعولًا به في اللّفظ، أو معنويًّا؛ بأن يكون أحدهما في المعنى وإن كان في اللّفظ خبرًا أو مبتدأ.

(٤) حال من اسم الإشارة، والعامل «أنبّه» أو «أشير» المفهوم من هذا عند العصام، وأمّا عند الجامي فحال من «زيد» فإنّه وإن كان خبرًا في اللّفظ لكنّه مفعول به في المعنى. [عونيّ].

(٥) بحروف الجرّ أو الإضافة؛ لأنّه تابعٌ وفرعٌ له، والمجرور لا يتقدّم على الجارّ، فلا يتقدّم تابعه أيضًا.

(٦) يعني: لا يكون فيه شائبة التّعريف؛ أي: بأنْ لا يكونَ مُخصَّصَةً، نحو: جاءني رجل عالم راكبًا «الرّجل» فيه شائبة التّعريف، أو أنْ لا يكونَ نكرةً أو معرفةً، نحو: جاءني رجلٌ وزيد راكبَيْن، فإنّه حينئذ لا يجب التّقديم. [فتح الأسرار].

[الرّابط]

وتكونُ جملةً خبريّةً[(١)]، فلا بُدَّ فيها من رابطٍ وهو الضّميرُ فقط في المضارعِ المُثبَت، نحو: جاءني زيدٌ يركبُ[(٢)]، أو مع (الواوِ)[(٣)] أو (الواوُ) وحدَه.

أو الضّميرُ وحده[(٤)] في غيرِهِ[(٥)]، لكنَّ الغالبَ[(٦)] في الاسميَّة (الواوُ) نحو: جاءني زيدٌ لا يركب، أو ولا يركب، أو ولا يرْكَب عمرو، أو رَكِبَ، أو

---

(١) لا إنشائيّة؛ لأنّها بمنزلة الخبر عن ذي الحال، وإجراؤها عليه في قوّة الحكم عليه، والإنشاء لا يصحّ أن يحكم به على شيءٍ.

(٢) حال من «زيد» والرّابط في الجملة الخبريّة إذا كان مضارعًا مثبتًا هو الضّمير فقط، ولا يدخل «الواو» عليه، وأمّا قولهم: قمت وأصكّ وجهه بـ«الواو» فمؤوّلٌ بتقدير المبتدأ؛ أي: وأنا أصكّ وجهه، وكذلك قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ [الصف: ٥] أي: وأنتم قد تعلمون، وقال العصام: كونه بالضّمير فقط أكثريّ لا كلّيّ. [عونيّ].

(٣) أ ـ عطف على «فقط» بحسب المعنى؛ كأنّه قيل: والضّمير وحده أو مع «الواو» انتهى، أو حال من المعطوف المقدّر؛ أي: والضّمير حال كونه مع «الواو» صفة له. [معرب].
ب ـ لأنّ الضّمير للرّبط و«الواو» لاحتياج الجملة إلى زيادة ربط. [فتح].

(٤) لأنّ الضّمير هو الرّابط في كلّ جملةٍ وقعت موقع المفرد، وأمّا (الواو) فلاحتياج الجملة الحاليّة إلى فضل ربط فيجوز الاكتفاء بـ(الواو) أو الضّمير؛ لوجود الرّبط المعنويّ في الجملة؛ لأنّ الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال، وطبع الخبر يقتضي الرّبط. [عونيّ].

(٥) أي: غير المضارع المثبت: وهو المضارع المنفيّ، والماضي المثبت أو المنفيّ، والجملة الاسميّة المثبتة والمنفية. [فتح الأسرار].

(٦) قال المصنّف «لكنّ الغالب» في الاسميّة لا الفعليّة، لكنّه لا بدّ في الماضي المثبت من (قد) ظاهرة ومقدّرة، صرّح به ابن الحاجب، ولم يذكر المصنّف اختيارًا لمذهب الأخفش من عدم اللّزوم، إلّا أنّه فيه ما فيه. [سياهي زاده].

ورَكِبَ، أو وركِبَ عمرو[١]، أو هو راكب، أو وهو راكب، أو وعمرو راكب[٢].

ويجوزُ تَعدُّدُ الحالِ[٣]، نحو: جاءَنِي زيدٌ راكبًا ضاحكًا[٤]، وحذفُ عاملِهِ لقرينةٍ، نحو: راشدًا مهديًّا، لمن قال: أُرِيدُ السّفرَ.

[التّمييز]

والسّابعُ: التّمييزُ[٥]، وهو: ما يَرفعُ..........................

---

(١) بـ(الواو) وحده، وهذه الثّلاثة مثال الماضي المثبت.

(٢) أ ـ «جاءني زيد لا يركب»: هذا مثال للمضارع المنفيّ الذي وقع حالا بالضّمير وحده. «ولا يركب»: مثال له أيضًا، لكنّه بـ(الواو) والضّمير معًا. «ولا يركب»: مثال له أيضًا، لكنّه بـ(الواو) وحده ولا ضمير فيه؛ لأنّ فاعله (عمرو). «ركب»: هذا مثال لما وقع للماضي المثبت حالا الذي مع الضّمير وحده. «وركب»: مثال له أيضًا، لكنّه مع الضّمير و(الواو) معًا. «وركب عمرو»: مثال أيضًا للماضي المثبت الذي وقع حالا بـ(الواو) وحده. «هو راكب»: مثال للجملة الاسميّة الّتي وقعت موقع الحال بالضّمير وحده. «هو راكب»: مثال لما وقعت حالا بـ(الواو) والضمير. «وعمرو راكب»: مثال للجملة الواقعة حالا بـ(الواو) وحده. [أيوبيّ].

ب ـ بـ(الواو) وحده، وهذه الثّلاثة مثال للاسميّة، ولم يذكر الظّرفيّة؛ لدخولها في الفعليّة عند المصنّف. [عونيّ].

(٣) قال المصنّف: «ويجوز تعدّد الحال» وقد سبق منّا في أوّل هذا البحث أنّ الحال في مثابة الخبر عن صاحبها، فكما يجوز تعدّد الخبر فكذلك يجوز تعدّد الحال. [سياهي زاده].

(٤) حال بعد حالٍ من «زيد» والحال حينئذ مترادفة؛ لأنّ الحال سبعة أقسامٍ: حال دائمة، ومنتقلة، ومؤكّدة، ومقدّرة، وموطّئة، ومترادفة، ومتداخلة، والتّفصيل في المطوّلات. [عونيّ].

(٥) أ ـ وهو ملحق بالمفعول به؛ لوقوعه بعد تمام العامل.

ب ـ قدّمه على المستثنى؛ لكونه معمولًا بلا واسطة بخلاف المستثنى، فإنّه بواسطة (إلّا) ويقال للتّمييز: التّبيين، والتّفسير، والمميّز ـ بكسر (الياء) وفتحها ـ باعتبار أنّ المتكلّم يميّزه=

الإبهامَ[1] عن ذاتٍ[2] مذكورةٍ تامّةٍ بأحدِ الأشياءِ الخمسة، وقد سبق[3].

أو مُقَدَّرَةٍ: ١ ـ في جُملةٍ[4]، نحو: طاب[5] زيدٌ نَفسًا[6]؛ أي: طاب شيءُ زيدٍ.

٢ ـ أو ما ضاهاها[7]، نحو: الحَوْضُ[8] مُمْتَلِئٌ ماءً، والأرضُ مُفَجَّرَةٌ عُيُونًا، وزيدٌ طيِّبٌ أبًا[9] وأُبُوَّةً، ودارًا.

= من بين الأجناس؛ لدفع الإبهام. [عونيّ].

(١) ولم يذكر «المستقرّ» كما ذكره ابن الحاجب، و«الوضعيّ» كما ذكره البيضاويّ؛ لأنّ بحثنا في المعمول بالأصالة، وذكرهما لإخراج صفة المشترك، فالتّوابع غير داخلة في المقسم، ولذا لم يذكرهما. [عونيّ].

(٢) أ ـ قوله: «عن ذات» يخرج الحال، ويحصل الفرق بينهما؛ لأنّ الحال ترفع الإبهام عن صفة صاحبها، والتّمييز يرفع الإبهام عن الذّات. [عونيّ].

ب ـ والمراد بـ«الذّات» أن يكون ملحوظًا بنفسه من غير تعلّقه بغيره، سواء كان قائمًا بالغير؛ كـ«الأبوّة» أو لا؛ كـ«العلم» و«الدّار».

(٣) أي: ١ ـ بنفسه، ٢ ـ بالتّنوين، ٣ ـ بنون التّثنية، ٤ ـ بنون شبه الجمع، ٥ ـ بالإضافة.

(٤) أي: أو ما يرفع الإبهام عن ذات مقدّرة في جملة. [أيوبيّ].

(٥) والتّمييز فيه عين غير إضافيّ خاصّ بما انتصب عنه، **وقيل**: بالإبدال، **وردّ**: بأنّه لا إبهام في المنسوب إليه وهو «زيد» ولو أبدل.. لانهدم الإبهام، ويستغنى عن التّمييز على أن فيه حذف المبدل منه، وهو تكلف بلا ريب. [الأطه لي].

(٦) وهذا مثال لذاتٍ مُقدَّرةٍ في جملةٍ، وهي جملةُ: «طاب زيد» فإنَّ الإبهامَ ليس في «طاب» ولا في «زيد» بَلْ في شَيءٍ منسوب إلى «زيد» وهو: (نفسه). [أيوبيّ].

(٧) أي: أو ما يرفع الإبهام عن ذات مقدّرة في الاسم الذي شابه الجملة. [أيوبيّ].

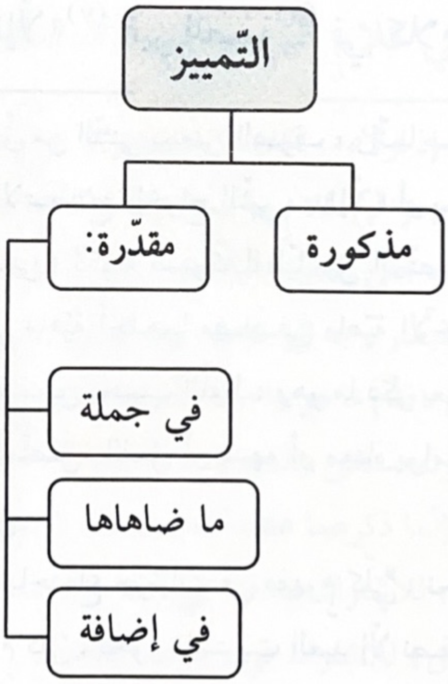
(٨) مثال لاسم الفاعل من شبه الجملة، والتّميز فيه خاصّ لمتعلّقه؛ أي: ممتلئ، وهو فاعل مجازيّ؛ لأنّ الممتلئ في الحقيقية هو «الماء» لا «الحوض». [عونيّ].

(٩) مثال للصّفة المشبّهة، والتّميز فيه عين وهو (ذات الأب) وإضافيّ؛ لأنّه لا يتحقّق إلّا بالابن له، ومحتمل لما انتصب له ولمتعلّقه؛ لأنّه يحتمل أن يكون المدح راجعًا إلى «زيد»=

وحسنٌ وجهًا[١]، وأفضلُ مِن عمرٍو عِلمًا.

٣ ـ أو في إضافةٍ[٢]، نحو: أعجبَنِي طِيبُهُ أبًا وأُبوّةً، وهذا التّمييزُ[٣] فاعلٌ في المعنىٰ، فلهذا لا يتقدّمُ علىٰ عاملِهِ.

والتّمييزُ لا يكونُ إلّا نكرةً[٤].



= لكونه أبًا وراجعًا إلىٰ أبيه. [أيوبيّ].

(١) مثال للصّفة المشبّهة، والتّمييزُ غير إضافيّ وجزءُ المنتصب عنه؛ لأنّ الوجه جزء «زيد».

(٢) أي: أو ما يرفع الإبهام عن ذات مقدّرة في إضافة. [أيوبيّ].

(٣) النّوع الثّاني، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مقدّرة. [أيوبيّ].

(٤) وإنّما كان التّمييز نكرةً؛ لأصالة النّكرة في الاسم وعدم الاحتياج إلىٰ التّعريف. [عونيّ].

[المستثنى]

والثّامنُ: المستثنَى(١)، وهو(٢) نوعان:

مُتّصِلٌ(٣): وهو المُخْرَج من متعدِّد(٤) بـ«إلّا» أو إحدى أخواتِها.

ومُنقطِعٌ: وهو المذكورُ بعدها، غيرُ مُخْرَجٍ من متعدِّدٍ.

والمستثنى(٥) منصوبٌ(٦):

١ ـ إذا كان بعد «إلّا»(٧) غيرِ الصّفةِ(٨) في كلامٍ.................

(١) المستثنى في اللّغة: مشتقّ من التّثني بمعنى الصرف، وإنّما سمّي به؛ لانّ المستثنى مصروف عن حكم الأوّل. وفي الاصطلاح: إخراج الشّيء بـ«إلّا» أو بما في معناها.

(٢) ولم يعرف مطلق المستثنى؛ لكونه مشتركًا لفظيًا بين المتّصل والمنقطع، لا يمكن الجمع بينهما؛ لأنّ ما يعتبر في ماهيّة أحدهما مضادّ في ماهيّة الآخر، وقيل: إنّه مشترك معنويّ، فعرف بتعريف شاملٍ للقسمين بحسب اللّفظ، وهو ما ذكر بعد «إلّا» وأخواتها. [عونيّ].

(٣) والعامل في المستثنى المتّصل: الفعل أو شبهه أو معناه بواسطة «إلّا» وفي المنقطع: «إلّا» الاستثنائيّة عند البصريّين.

(٤) سواء كان ذلك المتعدّد باجتماع جزئيّات في مفهومٍ كلّيٍّ، نحو: «جاءني القوم إلّا زيدًا» أو باجتماع أجزاء في مفهومٍ كلّيّ، نحو: «اشتريت العبد إلّا نصفه». [أيوبيّ].

(٥) ولم يقل: «وهو» مع أنّ المقام مقام الضّمير؛ للإشارة إلى أنّ المراد به مطلق المستثنى، متّصلًا أو منقطعًا. [عونيّ].

(٦) شروع في إعراب المستثنى؛ لأنّ فيه إعرابًا أربعة: الأوّل: وجوب النّصب، وهو المراد بقول المصنّف: «منصوب» أي: وجوبًا، بقرينة قوله: ويجوز فيه النّصب. [عونيّ].

(٧) احتراز عن «سوى» و«سواء» و«غير» إذ لا نصب بعدها، بل خبر، وعن «خلا» و«عدا» و«ليس» و«لا يكون» فلأنّ النّصب بعدها غير مقيّد بكونه في موجب تامٍّ.

(٨) وإنّما قيّد بـ«غير الصّفة» لأنّه لو كان للصّفة.. لم يجب النّصب، بل يكون المستثنى بعدها تابعًا لما قبلها؛ كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فـ«الله» بعد «إلّا» التي للصّفة؛ أي: آلهة غير الله، فالرّفع بالتّبعيّة على الصّفة. [متوسّط].

مُوجَبٍ تامّ[١]، نحو: جاءني القومُ إلّا زيدًا.

٢ ـ أو مقدّمًا[٢] على المستثنى منه، نحو: ما جاءنِي إلّا زيدًا أحدٌ.

٣ ـ أو منقطعًا، نحو: جاءني القومُ إلّا حِمارًا[٣].

أو كان بعد «خلا» أو «عدا» في الأكثر[٤]، أو «ما خلا» أو «ما عدا»[٥] أو «ليس» أو «لا يكون»[٦]، ويجوزُ فيهِ[٧] النّصبُ على الاستثناء.

ويُختار البدلُ[٨] في كلامٍ غيرِ موجبٍ والمستثنى منه مذكورٌ، نحو: ما

---

(١) مذكور فيه المستثنى منه؛ إذ لولاه.. لكان مفرّغًا، وهو لا يصحّ في الموجب إلّا قليلا. [نتائج].

(٢) عطف على خبر (كان) وهو في كلامٍ موجبٍ وبعد (إلّا) متعلّق به، قدّم عليه؛ ليشارك فيه المعطوف؛ لأنّ المعطوف على المقيّد بقيد مقدّم يشارك فيه، ولذا لم يقدّم (كان) في هذين؛ كما أعاد فيما بعدهما، فتبصر وجه الوجوب، وهو تعذّر البدل؛ لامتناع تقديمه على المتبوع.

(٣) أي: لكن حمارًا لم يجئ، قدّم ما هو واجب النّصب بعد «إلّا» لأنّ المقصود الأصليّ بيان ما هو ملحق بالمفعول؛ لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعوليّة أو بكونه خبر «ليس» أو «لا يكون» قد بيّن في مقام آخر، وإنّما ذكرهما هنا؛ لتتميم بحث المستثنى والمنقطع وإن بيّن في مقام آخر، لكن قدّم هنا أيضًا؛ للاشتراك بما قبله في كونه بعد «إلّا» وفصل بينه وبين جائز النّصب بما ليس من ذلك الملحق؛ للاشتراك في وجوب النّصب.

(٤) أي: في أكثر الاستعمال فيهما، وفي أقلّه؛ لكونهما حرفي جرّ يكون مجرورًا. [أيوبيّ].

(٥) لكونه مفعولا به لهذه الأربعة. [نيازيّ].

(٦) لكونه خبرهما. [نيازيّ].

(٧) ظرف لـ «يجوز» ويختار الآتي على سبيل التّنازع، وأيّهما عمل فيه فمعمول الآخر محذوف بقرينة المعمول المذكور وتنازع الفعلين في المعمول المتوسّط، وإن نفاه ابن الحاجب، إلّا أنّ الحقّ جريانه فيه. [كما في «الامتحان»].

(٨) أ ـ أي: وكونه بدلًا من المستثنى منه يكون جائزًا ومختارًا على كونه منصوبًا.

ب ـ وإنّما اختار البدل؛ لأنّ المستثنى فضلة مطلقًا؛ لشبهه بالمفعول بخلاف البدل، فإنّه مقصود بالنّسبة «يكون» من العمدة وغيره. **فإن قلت:** لم قدّم النّصب مع أنّه مرجوح؟ **قلنا:**=

جاءني القومُ إلّا زيدًا أو إلّا زيدٌ.

ويُعْرَبُ علىٰ حَسَبِ العواملِ إذا كان المستثنىٰ منه غيرَ مذكورٍ، نحو: ما جاءني إلّا زيدٌ[1].

ومخفوضٌ بعد «غيرٍ» و«سِوىٰ» و«سُوىٰ» و«سَواء» و«حاشا» في الأكثر[2]، و«عدا» و«خلا» في الأقلّ[3].

[غير]

وأصل «غير»[4] أنْ يكونَ صفةً[5]، ويُحْمَلُ علىٰ «إلّا» في الاستثناء[6]، ويُعْرَبُ[7] كإعراب المستثنىٰ بـ«إلَّا» علىٰ التّفصيل[8].

= تقديمه رعاية لمقتضىٰ المقام؛ لأنّ المقام في المعمول بالأصالة، وذكر البدل بالتّبع. [عونيّ].

(١) ويُسمّىٰ ذلك مفرّغًا، بمعنىٰ: مفرّغ له العامل عن المستثنىٰ منه المتروك. [نتائج].

(٢) أي: مجرور بعد «حاشا» في أكثر الاستعمال؛ لكونها حرف جرّ، ومنصوب في الأقلّ علىٰ أنّه فعل ماضٍ من باب المفاعلة، وفاعله مضمر.

(٣) أي: المستثنىٰ مجرور بعد «عدا» و«خلا» في أقلّ الاستعمال؛ لكونهما حرفي جرّ، ومنصوب بعدهما في الأكثر؛ لكونهما فعلين من «خلا» «يخلو» و«عدا» «يعدو».

(٤) وإعراب «غير» فيه؛ أي: في الاستثناء، **فإن قيل**: لم لمْ يبن؛ لكونه بمعنىٰ الحرف؟ **قيل**: الإضافة مانعة للبناء.

(٥) وإنّما كان الأصل أن يكون صفةً؛ لدلالته علىٰ ذاتٍ مبهمةٍ باعتبار معنىٰ معين، وهو المغايرة. فقولنا: «جاءني رجل غير زيد» يدلّ علىٰ مغايرة رجل لزيدٍ في حكم المجيئة، ولكونه دالًّا علىٰ هذا.. كان أكثر استعماله في الصّفة. [أيوبيّ].

(٦) **فإن قلت**: كيف يحمل «الغير» علىٰ «إلّا» وهو حرف، والحرف لا يستقلّ بالمفهوميّة؟ **قلنا**: حمله إيّاه بالنّقل؛ أي: بنقل «الغير» إلىٰ معنىٰ «إلّا». [عونيّ].

(٧) المحمول علىٰ «إلّا» أي: يظهر الإعراب في غير المحمول علىٰ (إلّا) ولو حرفًا في المعنىٰ؛ لكونه اسمًا في الأصل والصّورة.

(٨) من وجوب النّصب، وجوازه، واختيار البدل، وإعرابه علىٰ حسب العوامل.

وأصل «إلّا»: الاستثناءُ، ويُحْمَلُ على «غير» في الصّفة إذا تعذَّرَ الاستثناءُ[1]، فيكونُ ما بعدها صفةً[2] لا مستثنًى، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ[3] إِلَّا ٱللَّهُ[4] لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] أي: غيرُ الله.

---

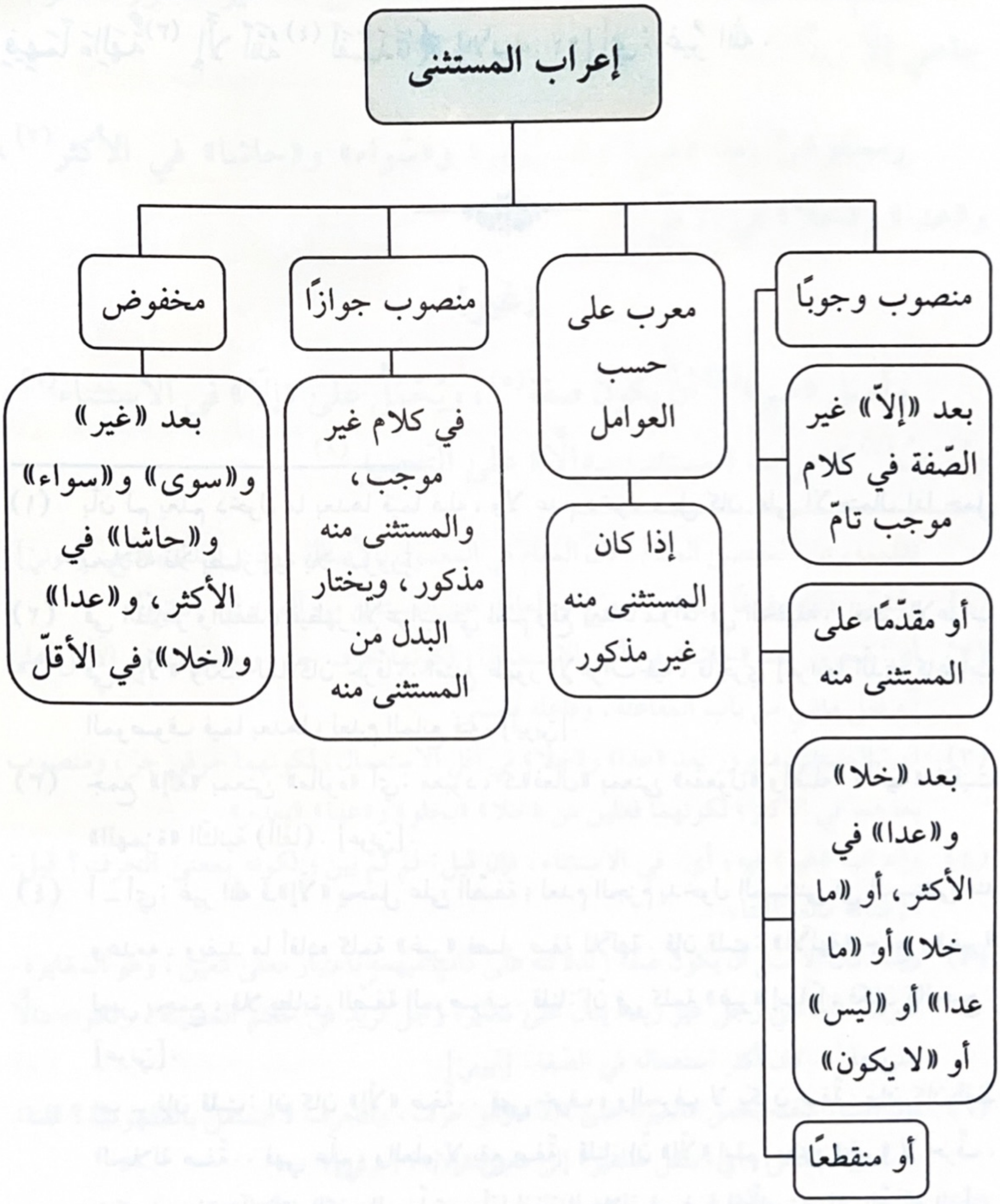
(١) بأن لم يعلم دخول ما بعدها فيما قبله، ولا عدم دخوله، بل كان على الاحتمال إذا حمل بخلافه فلا يصار إليه بلا ضرورةٍ.

(٢) في الظّاهر واللّفظ، فيظهر الإعراب في اسم وقع بعدها، وأمّا في الحقيقة.. فحقّ الإعراب في «إلّا» ولكنّه لما كان حرفًا.. امتنع ظهور الإعراب فيه، فأجري إعرابها الّذي كإعراب الموصوف فيما بعدها؛ لعدم المانع فيه. [أيوبيّ].

(٣) جمع «إله» بمعنى «مألوه» أي: معبود، كـ«فعّال» بمعنى «مفعول» وأصله: «أألهة» فقلبت «الهمزة» الثّانية (ألفًا). [عونيّ].

(٤) أ ـ أي: غير الله فـ«إلّا» يحمل على الصّفة؛ لعدم الجزم بدخول المستثنى في المستثنى منه وعدمه، ويفيد ما أفاده كلمة «غير» فصار صفة للآلهة. **فإن قلت**: «الآلهة» جمع و«غير» ليس بجمع، فلا يطابق الصّفة الموصوف. **قلنا**: إنّ في كلمة «غير» إبهامًا، فكان كالجمع. [عونيّ].

ب ـ **فإن قلت**: إن كان «إلّا» صفةً.. فهي حرف، والحرف لا يكون صفةً، وإن كان لفظ الجلالة صفةً.. فهي علَم، والعلَم لا يقع صفةً. **قلنا**: إنّ «إلّا» اسم بمعنى «غير» لا حرفٌ، فيكون صفة «آلهة» بالرّفع المحلّيّ، وأمّا لفظة الجلالة فمرفوع لفظًا مشغولة بالضّمّة المأتي بها لبيان الإعراب المحلّيّ لـ «إلّا» ومجرورة تقديرًا مضاف إليه لـ «إلّا». [كما أفاده في «الامتحان»].


إعراب المستثنى
منصوب وجوبًا
بعد «إلاّ» غير الصّفة في كلام موجب تامّ
أو مقدّمًا على المستثنى منه
بعد «خلا» و«عدا» في الأكثر، أو «ما خلا» أو «ما عدا» أو «ليس» أو «لا يكون»
أو منقطعًا
معرب على حسب العوامل
إذا كان المستثنى منه غير مذكور
منصوب جوازًا
في كلام غير موجب، والمستثنى منه مذكور، ويختار البدل من المستثنى منه
مخفوض
بعد «غير» و«سوى» و«سواء» و«حاشا» في الأكثر، و«عدا» و«خلا» في الأقلّ

[خبر باب «كان»]

والتّاسعُ: خبرُ بابِ «كان»[(١)] وأمرُه كأمرِ خبرِ المبتدأ، ويجوزُ حذفُ «كان» دون غيرِهِ عندَ قرينةٍ، نحو: النّاسُ مَجزيّون بأعمالِهم إنْ خيرًا[(٢)].. فخيرٌ، وإنْ شرّا.. فشرّ. ويجوزُ في مثلِهِ[(٣)] أربعةُ[(٤)] أوجهٍ[(٥)].

(١) **والمراد بباب «كان»**: الأفعال النّاقصة، ولم يعرّفه؛ لظهوره ممّا سبق من الخبر، وقدّمه؛ لكونه معمول الفعل ولو ناقصًا بخلاف الآتي، فإنّه معمول الحرف.

(٢) «إن»: حرف شرط، و«خيرًا»: خبر «كان» المحذوف مع اسمه؛ أي: إن كان عملهم خيرًا، و«الفاء»: جزائيّة، و«خير»: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فجزاؤه، والجملة مجزومة المحلّ جزاء الشّرط. [معرب].

(٣) أي: في مثل هذا الكلام في الصّورة؛ بأن يجيئ اسم بعد «إن» الشّرطيّة، ثمّ «الفاء» الجزائيّة، ثمّ اسم آخر.

(٤) برفع الاسمين، ونصب الاسمين، ورفع الأوّل ونصب الثّاني، ونصب الأوّل ورفع الثّاني.

(٥) أي: يجوز هذه الأوجه بعد «إنْ» و«الفاء»: ١ ـ **برفع الاسميْن**؛ بأن يكون «خير» اسم «كان» المحذوف، وخبر «كان» محذوف أيضًا، و«خير» الثّاني خبر لمبتدأ محذوف. ٢ ـ **ونصب الاسميْن**؛ بأن يكونا اسمين لـ «كان» المحذوف، واسم «كان» محذوف. ٣ ـ **ورفع الأوّل**؛ بأن يكون خبر «كان» المحذوف، واسمه محذوف أيضًا، ونصب الثّاني بأنّه اسم «كان» بحذفه مع حذف خبره. ٤ ـ **ونصب الأوّل**: خبر «كان» بحذفه وحذف اسمه، ورفع الثّاني: خبر لمبتدأ محذوف. [أيوبيّ].

«النّاس مجزيّون بأعمالِهم إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرّ»

فيها أربعة أوجه:

- إنْ خيرٌ فخيرٌ، وإنْ شرٌّ فشرٌّ
- إنْ خيرًا فخيرًا، وإنْ شرًّا فشرًّا
- إنْ خيرٌ فخيرًا، وإنْ شرٌّ فشرًّا
- إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرٌّ

[اسم باب «إنَّ»]

والعاشرُ: اسمُ بابِ «إنّ» وهو كالمبتدأ[١]، لكنْ لا يجوزُ حذفُه[٢].

[اسم «لا» لنفي الجنس]

والحادِي عشرَ: اسمُ «لا» الّتي لنفيِ الجنسِ، نحو: لا غلامَ رجلٍ عندَنا، وقد يُحذَفُ عندَ وجودِ الخبرِ[٣]، نحو: لا عليك؛ أي: لا بأس.

---

(١) لكن يصحّ أن يقع نكرةً محضةً ولو مع تعرّف الخبر. [فتح الأسرار].

(٢) أ ـ وإنّما لا يجوز حذفه؛ لأنّ كون ذلك الاسم معمولًا لهذا الباب إنّما يظهر بالعمل فيه، ولو حذف لم يظهر كونه معمولًا له، وفي الضّرورة يجوز حذفه؛ كقوله: «إنّ من يدخل الكنيسة يومًا» وقوله: «ولكنّ زنجيّ غليظ المشافر» أي: لكنّك. [عوني].

ب ـ قال في «الامتحان»: ولا بدّ من استثناء ضمير الشّأن، فإنّه يجوز حذفه إذا لم يله فعل صريح.

(٣) وكذا الخبر يجوز حذفه عند وجود اسمه، ولا يجوز حذف أحدهما عند حذف الآخر؛ لأنّه يلزم الإجحاف بالكلّيّة. [أيوبيّ].

[خبر «ما» و«لا» المشبّهتين بـ«ليس»]

والثّانِي عشرَ: خبرُ «ما» و«لا» المشبّهتيْن بـ«ليس» وهو مثلُ خبرِ المبتدأ.

[المضارع]

والثّالثَ عشرَ: المضارعُ الدّاخلُ عليه إحدىٰ النّواصبِ، نحو: لن يضربَ.

- **المنصوبات**
  - ١ ـ المفعول المطلق
  - ٢ ـ المفعول به
  - ٣ ـ المفعول فيه
  - ٤ ـ المفعول له
  - ٥ ـ المفعول معه
  - ٦ ـ الحال
  - ٧ ـ التّمييز
  - ٨ ـ المستثنى
  - ٩ ـ خبر باب «كان»
  - ١٠ ـ اسم باب «إنَّ»
  - ١١ ـ اسم «لا» لنفي الجنس
  - ١٢ ـ خبر «ما» و«لا» المشبّهتين بـ«ليس»
  - ١٣ ـ المضارع الدّاخل عليه إحدى النّواصب

[المجرورات]

وأما المجرور[1] فاثنان:

[المجرور بحرف الجرّ]

الأوّل: المجرور بحرف الجرّ، وقد مرّ[2] بيانه.

[المجرور بالإضافة]

والثّاني: المجرور بالإضافة[3]، ولا يجوزُ تقديمُهِ[4] ولا معمولِهُ[5] على المضافِ، إلّا[6] أنْ يكونَ المضافُ لفظَ «غير» فيجوز تقديمُ معمولِ المضافِ إليه عليهِ[7]، نحو: أنا زيداً غيرُ ضاربٍ[8]؛ لكونه بمعنى: لا ضاربٍ[9].

---

(١) الّذي هو القسم الثّالث من الأقسام الأربعة للمعمول بالأصالة.

(٢) في ص (٣٩ ـ ٤٠).

(٣) **الإضافة**: نسبة في شيء تقتضي لثانيتها الخفض، والمضاف إليه: كلّ اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجرّ لفظًا أو تقديرًا مرادًا، والإضافة إمّا لفظيّةٌ أو معنويّةٌ، وقد مرّ في بحث الاسم المضاف. [عونيّ].

(٤) لأنّ الإضافة تقتضي اتّصال المضاف إليه بآخر المضاف في اللّفظ، والتّقديم ينافيه.

(٥) مرفوع عطف على «تقديمه» بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ أي: ولا تقديم معموله، أو مجرور بمضافٍ مقدّرٍ بقرينة ما قبله، والمضاف المقدّر عطف على فاعل «لا يجوز». [زيني زاده].

(٦) استثناء من قوله: «ولا معموله» أي: لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف في كلّ وقتٍ إلّا وقت كون المضاف لفظ «غير».

(٧) أي: على المضاف الذي هو لفظ «غير».

(٨) أي: «أنا»: مبتدأ. «زيداً»: مفعول به لـ «ضارب». «غير»: خبر المبتدأ. «ضاربٍ»: مضاف إليه. [«معرب على الإظهار»].

(٩) أ ـ لتضمّنه معنى النّفي، ولذلك أكّد بـ«لا» في: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾=

ولا الفصلُ بينهما بشيءٍ في السَّعة غيرِ[1] ما سُمِعَ[2] ولا يقاسُ عليه[3]، ولا في الضّرورةِ إلّا بالظّرفِ[4].

[حذف المضاف]

وقد يُحذَفُ المضافُ فيُعْطَى إعرابُه للمضافِ إليه، وهو القياسُ، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي: أهلَ القريةِ[5]، وقد يبقىٰ مجرورًا

= [الفاتحة: ٧] فيكون الإضافة كَلا إضافة.

ب ـ يعني: إنّ لفظ «غير» ولو كان اسمًا ـ في الظّاهر ـ مضافًا إلىٰ ما بعده إلّا أنّه بمعنىٰ «لا». وكلمة «لا»: حرف لا يضاف إلىٰ شيءٍ؛ لأنّ الإضافة من خواصّ الاسم. [حسن مصريّ].

(١) بمعنىٰ «إلّا» مجرور بدل من (الشّيء) وهو المختار، ويجوز كونه منصوبًا مستثنىٰ منه.

(٢) **والفاصل المسموع من العرب في السّعة ثلاثة: أوّلها**: مفعول المضاف، **والثّاني**: ظرفه، **والثّالث**: القسم.

(٣) ما لم يسمع، بل يقتصر عليه وهو ثلاثة، مفعول المضاف، وظرفه سواء كان المضاف مصدرًا أو صفةً؛ كقراءة ابن عامر: ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بنصب الأولاد وجرّ الشّركاء، وكقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُۥ رُسُلِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤٧] بنصب الوعد وجرّ الرّسل، وكقوله: «تركُ يومًا نفسِك وهواها سعي لها في رداها» وكقوله ﷺ «هل أنتم تاركوا لي صاحبي» (صحيح البخاري، رقم: ٤٦٤٠) والقسم، نحو: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ.

(٤) أ ـ نحو: «لله دَرُّ اليومَ مَنْ لامَها» حيث فُصِّل بين المضاف الّذي هو «درّ» وبين المضاف إليه الّذي هو «من» بالظّرف الّذي هو «اليوم». [أيوبيّ].

ب ـ قال في «الامتحان»: والحقّ في هذا ما قاله ابن هشامٍ في «التّوضيح»: إنّ الفصل سبعة أقسامٍ، ثلاثة جائزة في السّعة، وهو ما ذكرنا من مفعول المضاف، وظرفه، والقسم، وأربعة مختصّة بالشّعر، الفصل بمعمول لفظ «غير» مضافٍ، وبفاعله، وبنعته، وبالنّداء. [عونيّ].

(٥) بقرينة أن لا معنىٰ في الأمر بالسّؤال عن القرية، فإنّها عبارة عن البيوت، وليس من شأنها أن تكون مسؤولًا عنها، بل المراد منه هو السّؤال عن أهلها. [أيوبيّ].

علىٰ النّدُورِ، نحو قوله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢] بجرِّ «الآخرة» علىٰ قراءةٍ؛ أي: ثوابَ الآخرةِ.

[حذف المضاف إليه]

وقد يُحذَفُ المضافُ إليه[١] ويبقىٰ المضافُ[٢] علىٰ حالِهِ إن عُطِفَ عليهِ[٣] ما أُضِيفَ إلىٰ مِثلِ المحذوفِ، نحو: بين ذِراعَيْ[٤] وجبهةِ الأسد؛ أي: ذراعي الأسد[٥].

أو كُرِّرَ مضافٌ إلىٰ مثل المحذوف، نحو: يا تيمَ تيمَ[٦] عديٍّ، وإلّا[٧]..

---

(١) وهو إذا قامت قرينة أيضا.

(٢) والمراد من الإبقاء في المفرد: أنّه لا يعطىٰ له تنوين العوض من المضاف إليه.

(٣) شرطيّة محذوفة الجزاء، بقرينة ما قبله؛ أي: يبقىٰ المضاف علىٰ حاله.

(٤) في قول الفرزدق، وصدره: «يا من رأىٰ عارضًا أُسرّ به». «يا»: حرف نداء ومناداه محذوفٌ؛ أي: يا قوم. و«العارض»: السّحاب. «أسرّ». مضارعٌ متكلّم مجهولٌ. و«ذراعي الأسد»: اسم كوكبين من منازل القمر يدلّان علىٰ نزول المطر. و«جبهة الأسد»: اسم أربعة كواكب تدلّ علىٰ المطر، والمعنىٰ: يا قوم من رأىٰ سحابًا بين الكوكبين المذكورين، حتّىٰ أكون مسرورًا؛ لأنّهما يدلّان علىٰ نزول المطر. [عونيّ].

(٥) وهما كوكبان نيّران ينزلهما القمر، وجبهة الأسد أربعة أنجم من منازله.

(٦) في قول جرير يخاطب بني تيم ويهجوه، وتمامه:

يا تيم تيم عديّ لا أبا لكم ... لا يلقينكم في سوءة عمر

فالتّيم الأوّل: مضاف إلىٰ محذوفٍ، تقديره: يا تيم عديّ تيم عديّ، والقرينة علىٰ الحذف كونه منصوبًا؛ لأنّ المنادىٰ منصوبٌ حين كونه مضافًا، وأمّا القرينة علىٰ المحذوف فإضافة «تيم» الثّاني إلىٰ «عديّ». [عونيّ].

(٧) مركّب من «إن» و«لا» أي: وإن لم يعطف ولم يكرّر.. فينوّن.

فيُنوَّنُ المضافُ عِوضًا عنه إن لم يكن غايةً[(١)]، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا﴾ [الأنبياء: ٧٩] ونحو: «حينئذ» و«يومئذ» أي: كلَّ واحدٍ[(٢)]، وحينَ إذا كان كذا، ويومَ إذا كان كذا.

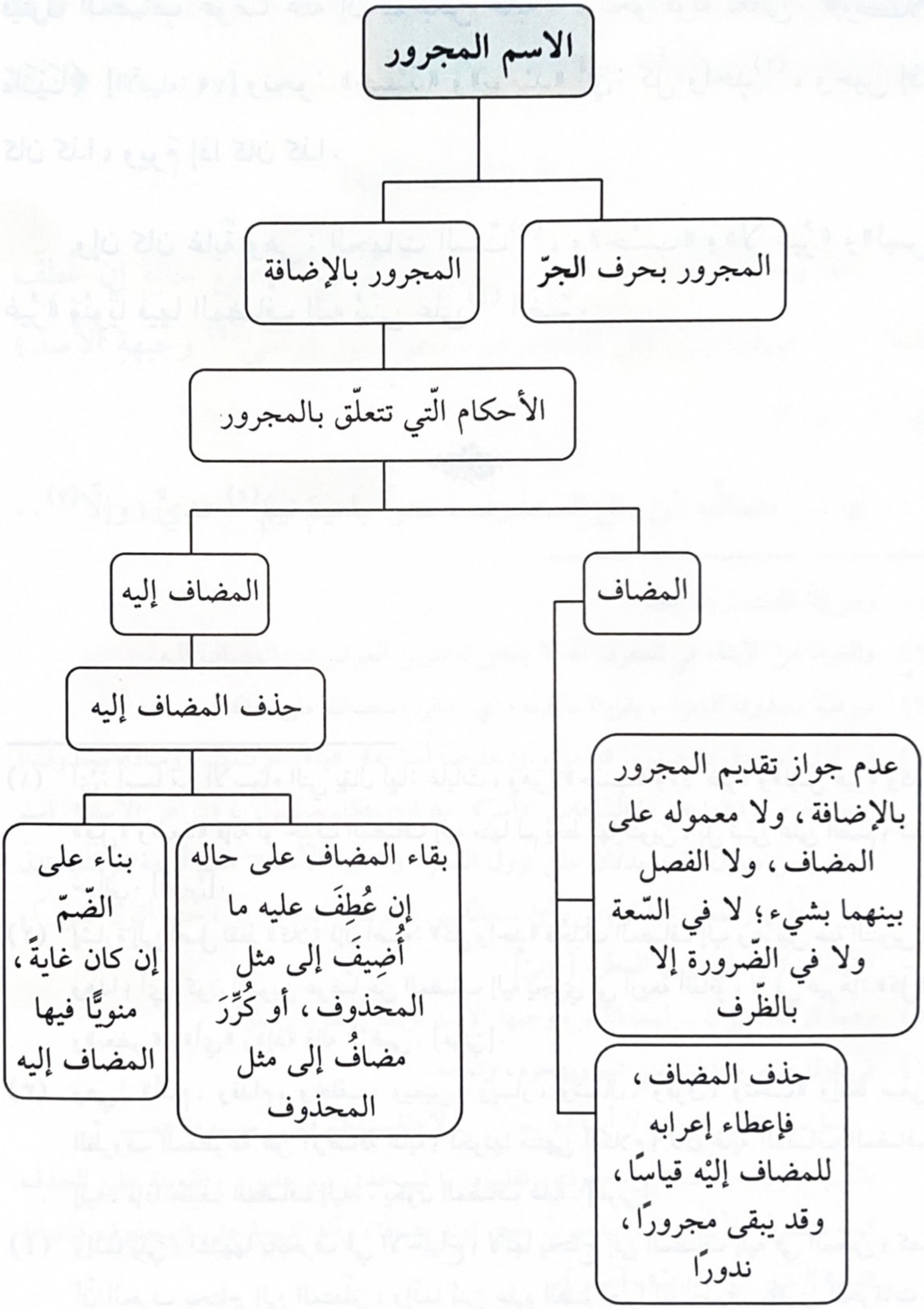
وإن كان غايةً وهي: الجهات الستّ[(٣)]، و«حسْب» و«لا غيرُ» و«ليس غيرُ» مَنْوِيًّا فيها المضافُ إليه يُبنَىٰ علىٰ[(٤)] الضّمّ.

(١) أي: اسمًا مِن الأسماء التي يقال لها: غايات، وهو: «حسب» و«لا غير» و«ليس غير» وكذا «قبل» و«بعد» فإنّه لو حُذِفَ المضاف إليه منها لم يُعْطَ لها تنوينٌ، بل تُبنىٰ علىٰ الضّمّ؛ كما سيأتي. [أيوبيّ].

(٢) إشارة إلىٰ أصل لفظ «كلا» فإنّ أصله: «كلّ واحدٍ» فحُذِفَ المضاف إليه وعوّض عنه التّنوين، وهذا؛ أي: كون التّنوين عوضًا عن المضاف إليه يجري في أربعة ألفاظٍ، لا في غيرها: «كلّ» و«بعض» و«أي» و«إذ» قاله الرّضي. [عونيّ].

(٣) وهي: «أمام، وقدّام، وخلف، ويمين، ويسار، وشمال، وفوق، وتحت» وإنّما سمّي الظّروف المقطوعة عن الإضافة غايةً؛ لكونها منتهىٰ الكلام؛ لأنّ غاية المضاف المضاف إليه، فإذا حُذِفَ المضاف إليه.. يكون المضاف غايةً. [عونيّ].

(٤) وإنّما بُنِيَ؛ لشبهها بالحرف في الاحتياج؛ لأنّها يحتاج إلىٰ المضاف إليه في المعنىٰ؛ كما أنّ الحرف يحتاج إلىٰ المتعلّق، وإنّما بُنِيَ علىٰ الضّمّ جبرًا للمحذوف بأقوىٰ الحركات. [عونيّ].


الاسم المجرور
المجرور بحرف الجرّ
المجرور بالإضافة
الأحكام الّتي تتعلّق بالمجرور
المضاف
المضاف إليه
حذف المضاف إليه
عدم جواز تقديم المجرور بالإضافة ، ولا معموله على المضاف ، ولا الفصل بينهما بشيء ؛ لا في السّعة ولا في الضّرورة إلا بالظّرف
حذف المضاف ، فإعطاء إعرابه للمضاف إليْه قياسًا ، وقد يبقى مجرورًا ، ندورًا
بقاء المضاف على حاله إن عُطِفَ عليه ما أُضِيفَ إلى مثل المحذوف ، أو كُرِّرَ مضافُ إلى مثل المحذوف
بناء على الضّمّ إن كان غايةً ، منويًّا فيها المضاف إليه

[المجزومات]

وأمّا المجزوم: ففعلٌ مضارعٌ دخله إحدىٰ الجوازم المذكورةِ سابقًا[١].

فإنْ كانت كَلِم المُجازات.. تقتضي شَرطًا وجزاءً[٢]:

فإن كانا مضارعين أو الأوّل مضارعًا بغير (فاءٍ)[٣].. فالجزم في المضارع واجبٌ[٤].

وإن كان الأوّلُ ماضيًا والثّاني مضارعًا.. جازَ الجزمُ والرّفع[٥] في الثّاني[٦].

[امتناع دخول (الفاء) علىٰ جملة الجزاء]

وإن كان الجزاء مَاضِيًا متصرِّفًا بمعنىٰ المضارعِ، أو مُضارِعًا منفيا بـ«لَمْ»

---

(١) في ص (٧٤ ـ ٧٥).

(٢) وإنّما تقتضي الشّرط والجزاء؛ لأنّ كلم المجازاة موضوعة لتعليق أمرٍ بأمرٍ آخر، فتعمل فيهما؛ لأنّ العمل مبنيٌّ علىٰ الاقتضاء، وإنّما تعمل الجزم؛ للتّخفيف الحاصل من طول الكلام. [عونيّ].

(٣) أ ـ معنىٰ: إن كانا مضارعين حال كون الجزاء بلا (فاءٍ) لأنّها تمنع عن الجزم، صرّح به صاحب «التّسهيل» وفي العبارة مسامحةٌ، والمراد ظاهرٌ؛ إذ لا احتمال لوجوده في الشّرط حتّىٰ يحترز عنه بهذا القيد، فينبغي أن يقدّمه عليه؛ لئلّا يتوهّم الاشتراك.

ب ـ وإنّما قال: «بغير «فاء» لأنّ «الفاء» مانعة عن انجزام المضارع، فيكون مرفوعًا، والمجزوم حينئذٍ الجملة. [عونيّ].

(٤) وإنّما وجب جزمه؛ لوجود الجازم وصلاحيّة المحلّ وعدم المانع ولو بوجهٍ.

(٥) أمّا جواز الجزم؛ لوجود الجازم وصلاحيّة المحلّ، وأمّا جواز الرّفع فلضعف التّعلّق بحيلولة الماضي.

(٦) ظرفٌ لـ«جاز» وقيل: للجزم والرّفع علىٰ التّنازع. [معرب].

أَوْ «لَمَّا».. فلا يَجوزُ[1] دُخولُ (الفاءِ) فيه، نحو: إنْ ضربتَ ضربتُ أو لم أَضْرِبْ.

[دخول (الفاء) على جملة الجزاء وجوبًا]

وإن كان الجزاءُ جملةً اسميّةً، أو ماضيّةً[2] غيرَ متصرّفة، أو بِمَعناه[3].. فلا بدَّ حِينئذٍ من «قَدْ» ظاهرةً أو مُقدَّرةً.

أو مُضارِعًا[4] مُقترِنًا بـ(السِّين) أو «سوف» أَو «لن» ....

(١) أ ـ وإنّما لم يجز دخول «الفاء» لأنّ «الفاء» رابط لفظيّ؛ لأنّه إذا لم يتحقّق تأثير أداة الشّرط.. يحتاج إلىٰ «الفاء»، وهنا وجد تأثيره، إمّا لفظًا وهو وقوع الجزم في الفعل الواقع بعدها، أو معنىٰ وهو قلب معنى الماضي إلى المستقبل فلا يحتاج إلىٰ دخول «الفاء». [عونيّ].
ب ـ لتحقّق تأثير أداة الشّرط فيه، بقلب معناه إلى الاستقبال، فاستغنوا فيه بالتّعلّق المعنويّ عن الرّبط اللّفظيّ، ولا يمكن الجزم فيه لفظًا أو تقديرًا؛ لبناء الأوّل وانجزام الثّاني قبل دخول الأداة فيكون محلًّا.

(٢) أ ـ بتشديد «الياء» منسوبة إلى الماضي، بأن كان صدرها ماضيًا، يرشدك إليه ما سيأتي من الأمريّة إلى الدّعائيّة أو بتخفيفها؛ أي: ماضيًا صدرها، فيكون وصف الجملة وصفًا بحال جزئها.
ب ـ بتشديد «الياء» أي: منسوبة إلى الماضي، وفي مثل هذه النّسبة وجهان: حذف «الياء» الرّابعة المكسورة ما قبلها على الأفصح؛ كما في «قاضيّ» و«ماضيّ» وهو قول سيبويه، أو قلب «الياء» واوًا بفتح ما قبلها، فيقال: «قاضويّ» و«ماضويّ» فافهم. [عونيّ].

(٣) أ ـ أي: أو كان الماضي الواقع في تلك الجملةِ باقيًا علىٰ معناه، ولم يَنقلِبْ إلىٰ مَعْنىٰ الاستقبالِ. [أيوبيّ].
ب ـ أي: بمعنىٰ نفسه لا بمعنى المضارع، فإنّ حكمه ليس كذلك كما سبق، ولعلّ مراده أن يقول كذلك: يرشدك إليه قوله: «أو مضارعًا مقترنًا» لكن سقط من قلمه؛ أي: من قلم النّاسخ الأوّل: «ماضيًا» وفي بعض النّسخ ما بمعناه.

(٤) ولم يقل: «مضارعيّة» إشارة إلىٰ أنّ اقتران (السّين) وغيره صفةٌ للمضارع حقيقة، ولو قال:=

أَو «ما»[١] أو فعليّةً[٢] إنشائيّةً؛ كالأمريّةِ[٣]، والنَّهْيِيَّةِ، والاسْتِفهَاميّةِ[٤]، والدُّعَائِيَّةِ.. يجِب دخولُ (الفاء) فيهِ[٥]، نحو: إنْ ضربْتَ فأنت مَضروبٌ[٦].

ونحو قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ[٧] فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ[٨] أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ١٩]، و﴿إِن كَانَ[٩] قَمِيصُهُۥ قُدَّ[١٠] مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[١١] [يوسف: ٢٦]، ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ[١٢]

= «مضارعيّة».. لكان الاقتران كذلك صفة للمضارع بالجملة مجازًا موافقًا للسّياق، لعلّه غير بعضه بالحقيقة وبعضه بالمجازيّة إشارةً إلى المذهبين. [أطه لي].

(١) ليكون نصًّا علىٰ عدم تأثير الأداة؛ لأنّ الثّلاثة الأُوَل تدلّ علىٰ الاستقبال والأخيرَ علىٰ الحال، فالأداة لا تحدث الاستقبال ولا تبدل إليه الحال.

(٢) عطف علىٰ «مضارعًا» أو «جملة» بتقدير الموصوف؛ أي: جملة فعليّة لا علىٰ اسميّة؛ للزوم الفصل بين المعطوفين بالأجنبيّ، وهو عطف «مضارعًا» علىٰ «جملة». [معرب].

(٣) وإنّما قال «كالأمريّة» للإشارة إلىٰ عدم الانحصار فيها.

(٤) أي: المنسوبة إلىٰ الاستفهام، بأن يكون فيه معنىٰ الاستفهام. [فتح].

(٥) أي: في الجزاء؛ لعدم تأثير الأداة؛ لوجوده قبلها في البعض، ولعدمه بعدها في البعض، فلم يوجد التّعلّق المعنويّ، فاحتيج إلىٰ الرّابطة في اللّفظ، فلا جزم فيه؛ لما مرّ أنّ «الفاء» مانعٌ عنه، ولعدم صلاحيّة المحلّ في البعض، فافهم.

(٦) مثال للجزاء الواقع جملةً اسميّةً. [أيوبيّ].

(٧) مثال للجزاء الواقع ماضيّة غير متصرّفة، وهو «ليس» فيجب دخول «الفاء» علىٰ الجزاء.

(٨) مثال للماضيّة الواقعة غير متصرّفةٍ أيضًا، وهو «عسىٰ» وإنّما أورد مثالين لها، فإنّ الأوّل مثال للماضي من أفعال النّاقصة، والثّاني من أفعال المقاربة. [أيوبيّ].

(٩) اعلم: أنّ حرف الشّرط إذا دخل علىٰ الماضي يقلب مضارعًا، إلّا إذا كان الماضي لفظة «كان» فإنّه لا يقلب، كذا في «المطوّل» في بحث أحوال المسند. [أبو بكر أفندي العيمكيّ].

(١٠) ماضٍ مجهول، ونائبه راجعٌ إلىٰ القميص، و«قدّ» بمعنىٰ «شقّ».

(١١) مثال للماضي الواقع جزاءً بتقدير «قد» أي: فقد صدقت.

(١٢) مثال للمضارع الواقع جزاءً مقترنًا بـ«السّين» فيجب دخول «الفاء» علىٰ الجزاء.

لَهُۥٓ أُخۡرَىٰ﴾[1] [الطلاق: ٦]، ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن[2] يُقۡبَلَ مِنۡهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

ونحو: إنْ ضربكَ زيدٌ فاضربه، أو: فلا تضربه، أو: فهل تَضربه؟ وإنْ أكرمتني فيرحمك الله[3].

[دخول (الفاء) على جملة الجزاء جوازًا]

وإنْ كانِ مضارعًا بغيرِها[4] مثبتًا أو مَنفيا بـ«لا».. فيَجوز (الفاء)[5] مع الرّفع وحذفُه مع الجزم[6]، نحو: إنْ تضرب أضرب، أو فَأَضْرِبُ، أو لا أَضْرِبْ، أو فَلَا أَضْرِبُ[7].

---

(١) مرفوعة تقديرًا، فاعل «ترضع» بتقدير الموصوف؛ أي: امرأة أخرى.

(٢) مثال للمضارع الواقع بـ«لن» و«من»: اسم شرطٍ مرفوع المحلّ مبتدأ، و«يبتغ»: مضارعٌ مجزومٌ بحذف «الياء» فعل الشّرط، وقوله: «فلن يقبل»: جزاؤه. [عونيّ].

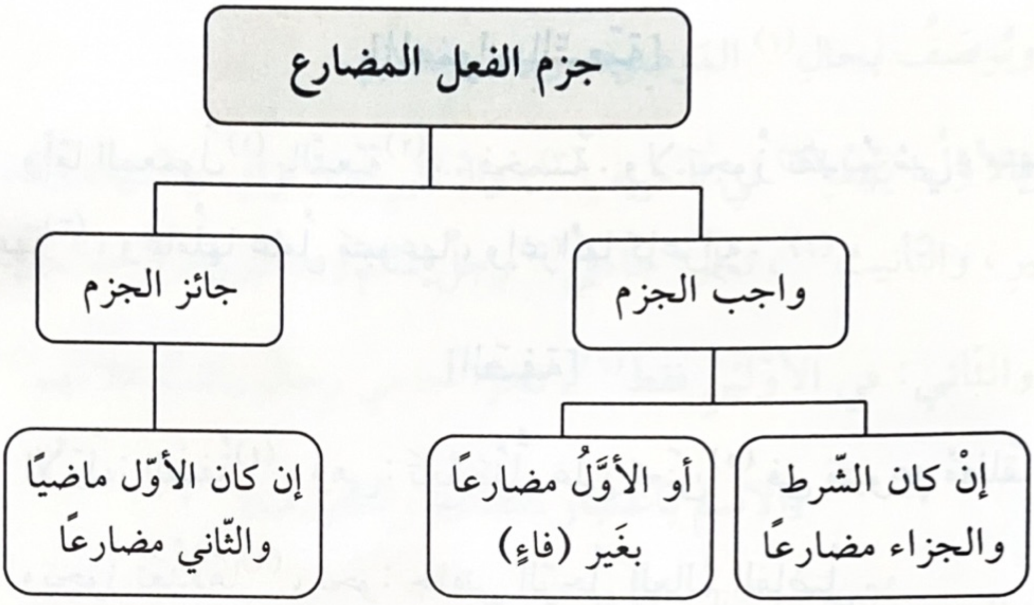
(٣) **الأوّل**: للواقع جُملةً أمْرِيّةً، **والثّاني**: للواقع جُملةً نَهيِيَّةً، **والثّالث**: لِلْواقع جملةً استِفهاميّةً، **والرّابعُ**: للواقع جملةً دُعائِيّةً.

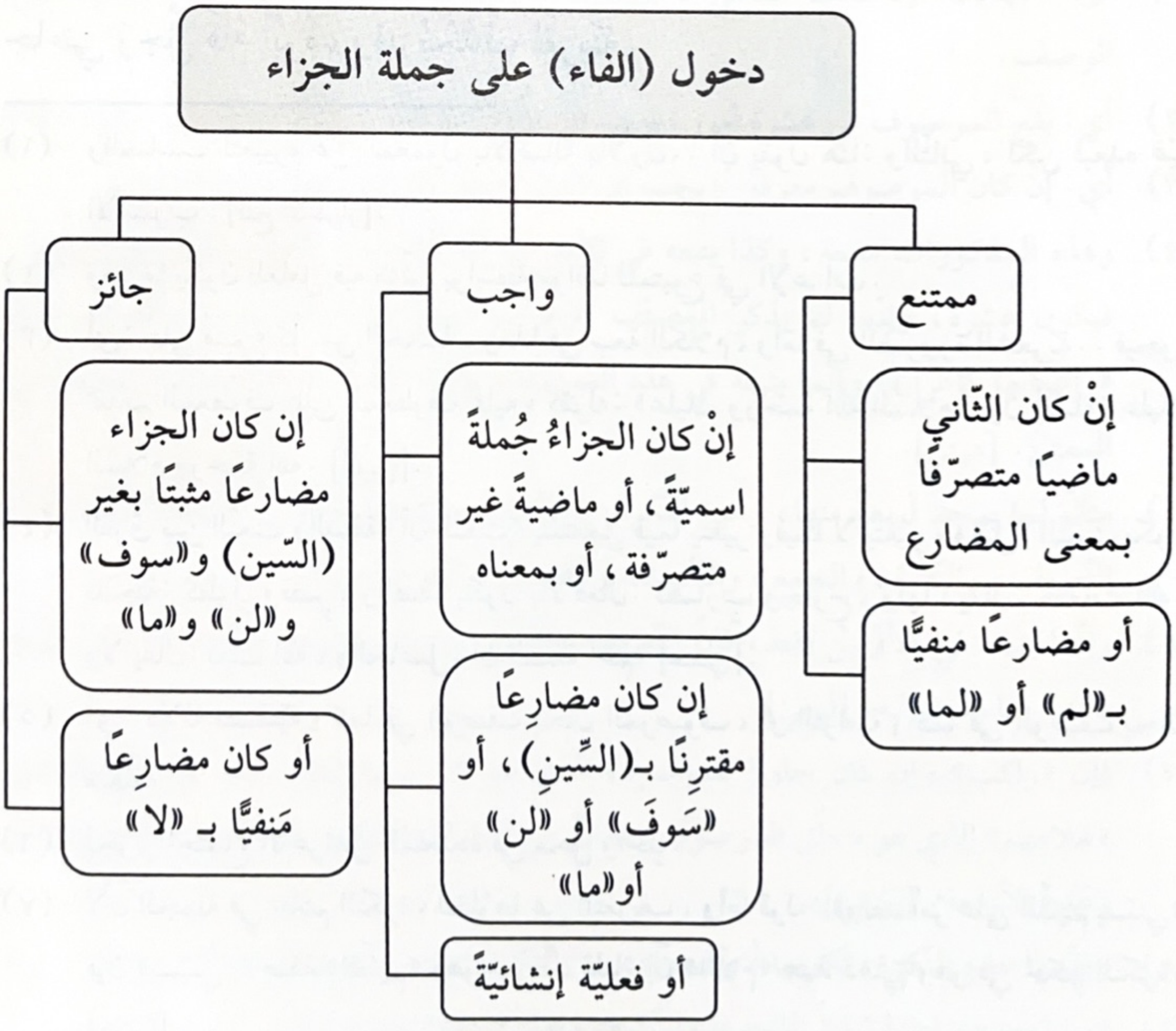
(٤) أَي: إنْ كان الجزاءُ مُقارِنًا بغير المذكورات، وهي: «السِّينُ» و«سَوفَ» و«لَنْ» و«مَا». [أيوبيّ].

(٥) نظرًا إلى أنّ الأداة لم تؤثّر من حيث إنّها لم تقلب معناه، فضعف التّعلّق المعنويّ، فاحتيج إلى الرّابط اللّفظيّ، وهو «الفاء».

(٦) نظرًا إلى تأثير أداة الشّرط من حيث إنّها خلّصته للاستقبال.

(٧) **والحاصل**: دخول «الفاء» على ثلاثةِ أقسام: ممتنع، وواجب، وجائز، والممتنع في موضعين، والواجب في خمسة مواضعَ، والجائز في موضعين. [حاشية الإظهار].


جزم الفعل المضارع
واجب الجزم
جائز الجزم
إنْ كان الشّرط والجزاء مضارعًا
أو الأوَّلُ مضارعًا بغَير (فاءٍ)
إن كان الأوّل ماضيًا والثّاني مضارعًا


دخول (الفاء) على جملة الجزاء
ممتنع
واجب
جائز
إنْ كان الثّاني ماضيًا متصرّفًا بمعنى المضارع
أو مضارعًا منفيًّا بـ«لم» أو «لما»
إنْ كان الجزاءُ جُملةً اسميّةً ، أو ماضيةً غير متصرّفة ، أو بمعناه
إن كان مضارِعًا مقترنًا بـ(السِّينِ) ، أو «سَوفَ» أو «لن» أو«ما»
أو فعليّة إنشائيّةً
إن كان الجزاء مضارعًا مثبتًا بغير (السّين) و«سوف» و«لن» و«ما»
أو كان مضارِعًا مَنفيًّا بـ «لا»

[المعمول بالتّبعيّة]

وأمّا المعمولُ[1] بالتّبعيّة[2].. فخمسةٌ. ولا يَجوزُ تقديمُ شيءٍ منها على مَتبوعِها[3]، وعاملُها عاملُ مَتبوعِها، وإعرابُها كإعرابِه.

[الصّفة]

الأوّلُ: الصِّفةُ[4]، وهي: تَابِعٌ يَدُلُّ على مَعنًى[5] في مَتبوعِهِ مُطلقًا.

ويَجوزُ تَعَدُّدُهَا[6]، نحو: جاءني الرّجلُ العالمُ الفاضلُ.

ويجوزُ وَصفُ النَّكرةِ بالجملةِ الخَبريَّةِ[7] ويَلزمُ فيها الضَّمِيرُ، نحو: جاءني رَجلٌ قَامَ أَبُوهُ، وقد يُحْذَفُ لقَرِينَةٍ.

---

(١) والمناسب لتعبيره عن المعمول بالأصالة بالأوّل.. أن يقول هنا: والثّاني، لكن لبعده غيّر الأسلوب. [فتح الأسرار].

(٢) وهو ما يكون العامل فيه مؤثّرًا بواسطةٍ موافقًا للمتبوع في الإعراب.

(٣) أي: على متبوعٍ كلّ مِن الخمسة، وهذا في سعة الكلام، وأمّا في الضّرورة الشّعريّة.. فيجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ كقوله: «عليك ورحمة الله السّلام» فإنّ أَصْله: عليك السّلام ورحمة الله. [أيوبيّ].

(٤) **الفرق بين النّعت والصّفة**: أنّ النّعت: يستعمل فيما يتغيّر وفيما لا يتغيّر، **وقيل**: النّعت يكون بالجثّة: كطولٍ وقصرٍ، والصّفة يكون بالأفعال: كضاربٍ وجارحٍ، ولهذا يقال: صفات الله، ولا يقال: نعت الله، **والحاصل**: أنّ الصّفة أعمّ. [هنديّ].

(٥) أي: دلالة تضمّنيّة؛ كما في الوصف بحال الموصوف، أو التزاميّة؛ كما في الوصف بحال متعلّقه.

(٦) لجواز اجتماع الأعراض المتعدّدة في محلٍّ واحدٍ.

(٧) لأنّ الجملة في حكم النّكرة؛ لخلوّها عن التّعريف، **وأمّا قوله**: «ولقد أمرّ على اللّئيم يسبّني» فإنّ «يسبّني»: صفة «اللّئيم» وهو معرفةٌ، **قلنا**: إنّ «اللّام» عهد ذهنيّ وهو في حكم النّكرة. [عونيّ].

ويُوصَفُ بحالِ[1] المَوصوفِ وبِحالِ مُتَعلَّقِهِ.

فالأوّلُ: يَتْبَعُهُ[2] في التّعريفِ[3]، والتّنكيرِ، والإفرادِ، والتّثنية، والجمعِ، والتّذكيرِ، والتّأنيثِ[4]، نحو: جاءني[5] رجلٌ عالمٌ وجاءَتْني امرأةٌ صالحةٌ.

والثّاني: في الأوّلَيْنِ فقط[6]، نحو: جاءني رِجالٌ راكبٌ غلامُهم[7].

[الاسم باعتبار التّنكير والتّعريف]

والمعرِفةُ[8]: مَا وُضِعَ لشَيْءٍ[9] ....

(١) قوله: «بحال» إمّا نائب الفاعل لـ «يوصف» أو نائبه تحته راجعٌ إلىٰ مصدره؛ أي: يقع الوصف.

(٢) أي: يقع الموصوف في عشرة أمورٍ، يوجد في كلّ تركيبٍ وصفيّ أربعة منها ويعدم ستّة منها.

(٣) أي: إن كان الموصوف معرفةً.. يجب أن تكون الصّفة معرفةً كذلك، وكذا غيره.

(٤) وهذه المذكورات سبعة، وكذا يتبعه في الإعراب الثّلاثة، وهو: الرّفع، والنّصب، والجرّ، فيكون عشرة، وإنّما لم يذكر المصنّف الإعراب حذرًا عن التّكرار؛ لما ذكره في قوله «وإعرابها كإعرابه» وإنّما يتبعه في هذه المواضع؛ لكون الصّفة مع الموصوف متّحدين في المعنىٰ. [عونيّ].

(٥) مثالٌ لما يوجد أربعةٌ منها، وهو: النّكرة، والإفراد، والتّذكير، والرّفع، ويعدم ستّةٌ، وهو: التّعريف، والتّثنية، والجمع، والتّأنيث، والنّصب، والجرّ. [أيوبيّ].

(٦) وإنّما يتبعه في الأوّلين فقط، فإنّ التّعريف والتّنكير باعتبار ما قبله، والخمسة الباقية يتبعه باعتبار ما يسند إليه. [أيوبيّ].

(٧) فإنّ «راكب» وإن كان جاريًا للموصوف الذي هو «الرّجال» لكنّه مسند في الحقيقة إلىٰ «غلامهم» الذي هو متعلّق الموصوف، فطابق في الإفراد والتّذكير، فوجد من هذا النّوع اثنان وعَدِمَ الأربعة. [بكونيّ].

(٨) وقدّمها علىٰ النّكرة؛ لكونها أشرف وأفيد من النّكرة، وكون مفهومها وجوديًّا.

(٩) أي: لمعنىً، وهذا شاملٌ للمعرفة والنّكرة، وقوله «بعينه» يخرج النّكرة. [كشف].

بِعَيْنِهِ[١].

والنَّكِرَةُ: ما وُضِعَ لِشَيْءٍ لا بِعَينِه[٢].

[المعارف]

والمعرفةُ سِتَّةُ أنواعٍ:

[المضمرات]

النّوعُ الأوَّلُ: المُضمَرَاتُ[٣]، وهي أربعةُ أقسامٍ:

القِسمُ الأوَّلُ: مَرفوعٌ مُتَّصِلٌ، وقَد سَبق[٤].

والقِسْمُ الثَّاني: مرفوعٌ مُنْفَصِلٌ، وهو: هو، هي[٥]، هما، هم، هنّ[٦]، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتنّ، أنا، نحن.

---

(١) ظرفٌ مستقرّ مجرور المحلّ، صفةٌ لـ «شيء» أو منصوب المحلّ حال منه، وهذه تقدّم الحال عليه مع كونه نكرةً محضةً؛ لكونه مجرورًا بحرف الجرّ. [زيني زاده].

(٢) أي: بذاته المعيّنة من حيث إنّه معيّن، فخرج به النّكرة، فإنّ «رجلًا» مثلًا موضوعٌ بمفهومه المعيّن من غير اعتبار تلك الحيثيّة، فالذّهن لا يلتفت من سماعه إلّا إلىٰ ذات المفهوم لا إلىٰ تعيّنه، و«الرّجل» موضوعٌ لهذا المفهوم من هذه الحيثيّة، فالذّهن لا يلتفت إلّا معها، وبهذا ظهر الفرق بين النّكرةِ والضّميرِ الرّاجع إليها، وأسدٍ وأسامةٍ، كذا ذكره الفاضل العصام.

(٣) جمع مضمرٍ: وهو ما وُضِعَ لمتكلّمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ تقدّم ذكره لفظًا أو معنىً أو حكمًا، وأعرفها ضمير المتكلّم؛ لبعده عن الالتباس، ثمّ المخاطب؛ لوجود الالتباس في الجملة، ثمّ الغائب، فإنّه وإن احتيج إلىٰ لفظٍ يفسّره لكن هذا بمنزلة وضع اليد عليه.

(٤) في ص (١٤٤).

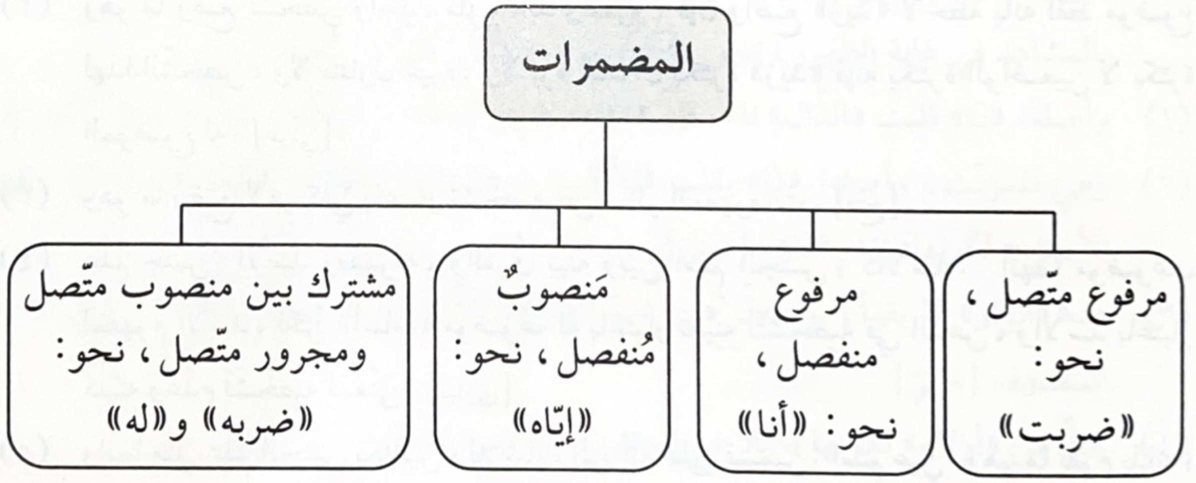
(٥) وإنّما بدأ من الغائب رعايةً بأسلوب التّرقّي من الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ، وأمّا ابن الحاجب فبدأ من المتكلّم رعايةً لأصالته أو لأسلوب التّنزّل من الأعلىٰ إلىٰ الأدنىٰ. [عونيّ].

(٦) للجمع المؤنّث، وشُدِّدَ «النّون» لأنّ أصله «همن» فأبدل «الميم» نونًا وادّغمت.

والقِسمُ الثّالثُ: مشترَكٌ[1] بين مَنصوبٍ مُتَّصِلٍ[2] ومَجْرورٍ[3] مُتَّصِلٍ، نحو: ضَرَبَهُ، ضربَهَا، ضربَهُما، ضربَهم، ضربَهنَّ، ضربَكَ، ضربكِ، ضربَكما، ضربكم، ضربكنّ، ضَربَنِي، ضَربَنا.

ونحو: له، لها، لهما، لهم، لهنّ، لكَ، لكِ، لكما، لكم، لكنّ، لي، لنا.

والقِسمُ الرّابعُ: مَنصوبٌ مُنفَصِلٌ، وهو: إيّاه، إيّاها، إيّاهما، إيّاهم، إيّاهنّ، إيّاكَ، إيّاكِ، إيّاكما، إيّاكم، إيّاكنّ، إيّايَ، إيّانا.



---

(١) لا يفرق بينهما إلّا بتعيّن ما اتّصل به، فإن تعيّن كونه جارًا.. فمجرورٌ، وإن ناصبًا.. فمنصوبٌ، ولأجل اشتراكه لم يجعل الأقسام خمسةً.

(٢) ولا يوجد الضّمير المجرور المنفصل؛ لئلّا يلزم تقدّم الجارّ على المجرور؛ لأنّ المنفصل يصلح ذكره مقدّمًا ومؤخّرًا، والمجرور لا يتقدّم على الجارّ. [عونيّ]

(٣) مجرورٌ متّصلٌ باسم المضاف، نحو: غلامه، غلامهما، غلامهم، غلامها، غلامهما، غلامهنّ، غلامك، غلامكما، غلامكم، غلامك، غلامكما، غلامكنّ، غلامي، غلامنا.

[العَلَم]

والنّوع الثّاني: العَلَمُ(١)، وهو قِسمان:

عَلَمُ شَخْصٍ(٢)، نحو: «زيد».

وعَلَمُ جِنْسٍ(٣)، نحو: «أُسَامَة»(٤) و«سُبْحَانَ»(٥).

[أسماء الإشارة]

والنّوعُ الثّالثُ: أسماءُ(٦) الإشارَةِ، وهي: «ذَا»: لِلْمُذكَّرِ، ولِمُثَنَّاه:

---

(١) وهو في الأصل من العلامة، وفي الاصطلاح: ما لا يتناول غيره بوضعٍ واحدٍ جزئيّ.

(٢) وهو ما وُضِعَ لشخصٍ واحدٍ، مثل: زيد وعمرو، فإنّ واضع «زيد» لاحظه بأنّه لفظٌ موضوعٌ لهذا الشّخص، ولا يتناول غيره، ولا يرد السّؤال بكثرة «زيد» فإنّه بكثرة الواضعين لا بكثرة الموضوع له. [عونيّ].

(٣) وهو ما وُضِعَ لأمرٍ كلّيٍّ باعتبار تشخّصه عن سائر المفهومات. [فتح].

(٤) عَلَمُ جنسٍ: الأسد ومفهومه، والفرقُ بينه وبين اسم الجنسِ؛ كالأسد.. أنّهما موضوعان لمفهومِ الأسد، لكنّ «أسامة» موضوعةٌ له باعتبار تَعَيُّنِهِ لتَشَخُّصِه في الذّهن، والأسد باعتبار كُلِّيّتِهِ وعَدَمِ تَشَخُّصِه لِمَعنًى. [نيازي].

(٥) وإنّما مثّل علم الجنس بمثالين؛ للإشارة إلى أنّه على قسمين: اسم عينٍ: وهو ما يقوم بذاته؛ كـ«أسامة» أو اسم معنى: وهو ما لا يقوم بذاته؛ كـ«سبحان». [عونيّ].

(٦) أ ـ ولمّا دلّ الاسم على الحدّ.. اكتفى به، والإشارة حقيقة في الحسّيّة الحاضرة، فيخرج المضمرات وسائر المضمرات؛ لأنّ إشارتها ذهنيّة: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ﴾ [الزخرف: ٧٢] و﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٥] مجاز لغاية الظّهور، فكأنّه محسوسٌ مشاهدٌ.

ب ـ وهو ما وُضِعَ لمشار إليه، وترك المصنّف تعريفه؛ لدلالة اسمه على الحدّ، وإضافة الاسم إلى الإشارة من قبيل إضافة الدّالّ إلى المدلول؛ أي: أسماء تدلّ على معنى الإشارة إلى شيء.

ج ـ وذلك الإشارة إمّا حسّيّةٌ إن كان المشار إليه محسوسةً بحسّ البصر، أو ذهنيّةٌ إن لم=

«ذَانِ» و«ذَيْنِ».

ولِلْمُؤَنَّثِ: «تِا»[1] و«ذِي»[2] و«تِي» و«تِهْ» و«ذِهْ» و«تِهِي» و«ذِهِي» ولمثنّاه: «تَانِ» و«تَيْنِ».

ولِجَمْعِهِمَا: «أُولَاءِ»[3] مَدًّا[4] وقَصْرًا.

ويَلْحَقُ أَوَائِلَهَا حرفُ التَّنبيهِ[5]، نحو: «هَذَا».

ويَتَّصِلُ بِأَوَاخِرِهَا كَافُ الخِطَابِ[6]، فيُقَال: «ذَاكَ» «ذاكِ» «ذَاكُمَا» «ذَاكُمْ»[7] «ذَاكُنَّ» وكذا البواقي[8].

= يكن محسوسةً بحسّ البصر، فالإشارة حقيقةٌ في الأوّل ومجازٌ في الثّاني، بأن شبّه المحسوس بالمشاهد في غاية الظّهور، نحو: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾ ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ﴾. [عونيّ].

(١) وأصله: «ذا» قلبت «الذّال» تاءً، فإنّ «التّاء» أن يفرق المذكّر عن المؤنّث بـ«التّاء». [أيوبيّ].

(٢) وهي للمؤنّث، وأصله: «ذا» بقلب «الألف» ياءً، و«الياء» علامة التّأنيث أيضًا، وقال هي الأصل؛ لكونها بإزاء «ذا». [عونيّ].

(٣) هذه «الواو» لا يقرأ، بل يدلّ على ضمّ الهمزة؛ لئلّا يلتبس بـ«إلى» الجارّة، وحمل عليه الممدود. [عونيّ].

(٤) حالٌ من «أولاء» لكونها فاعلًا في المعنى؛ أي: ثبت «أولاء» حال كونها ممدودةً.

(٥) والمراد هنا «ها» لأنّها تدخل على المفرد وأما «أما» و«ألا».. فلا تدخلان على أسماء الإشارة ويشار بها إلى القريب، فلا يجتمع مع «اللّام» فلا يقال: «هاذلك» لأنّ «اللّام» تدلّ على البُعْد. [عونيّ].

(٦) تنبيهًا على حال المخاطب من التّأنيث والتّذكير والإفراد، وذلك «الكاف» حرفٌ؛ لعدم حظّه من الإعراب، وأمّا «الكاف» المتّصلة بالفعل، مثل: ضربك.. فهو اسمٌ.

(٧) فإن قلت: إذا كان «الكاف» حرفًا.. يلزم أن لا يتصرّف. قلنا: تصرّفه؛ لكونه على صورة الاسم ولعدم أصالته في الحرفيّة. [عونيّ].

(٨) وهي: «ذان» و«تا» و«تان» و«أولاء» فيضرب الخمسة في الخمسة، يكون خمسة وعشرين.

ويَجْمَعُ بَينهما، نحو: «هَذَاكَ».

ويُقَالُ: «تِلْكَ» و«أُولَائِكَ» و«ذَانِّكَ» و«تَانِّكَ» مُشَدَّدَتَيْنِ: لِلْبَعِيدِ[1].

وأَمَّا «ثَمَّه»[2] و«هُنَا» و«هَهُنَا» و«هَنَّا» و«هُنَالِكَ»: فلِلْمَكَان خَاصَّةً[3].

[الموصولات]

والنّوع الرّابع: المَوْصُولُ[4]، ولا بُدَّ له منْ صِلَةٍ جُملةٍ خَبَرِيَّةٍ[5]، مَعلومةٍ لِلسّامِعِ[6]، فيها ضميرٌ[7] عائدٌ إلى المَوصول، ويَجُوزُ حَذْفُهُ[8] عِنْدَ قَرينةٍ[9].

وهو: «الَّذِي»: لِلوَاحِدِ، ولِمُثنَّاه: «اللّذَانِ»[10] و«اللّذَيْنِ»، ولِجَمعهِ:

(١) حال من الكلمات الأربع؛ أي: للإشارة إلى البعيد؛ لأنّ زيادة الحرف تدلّ على زيادة المعنى. [أيوبيّ ـ نيازيّ].

(٢) بفتح «الثّاء» وتشديد «الياء» وإدخال «هاء» السّكت في آخره؛ للفرق بينه وبين «ثمّ».

(٣) مصدرٌ مجهول على وزن «العافية» بمعنى المفعول؛ أي: مخصوصة، حالٌ من فاعل الظّرف المستقرّ أو اسم فاعل.

(٤) وهو ما لا يتمّ جزأ إلّا بصلةٍ وعائدٍ، والموصول قسمان: اسميّ ـ وهو المراد هنا ـ وحرفيٌّ، وهو ثلاثةٌ: «أنّ» و«أن» و«ما».

(٥) لا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنَّهَا لَيستْ ممّا له الإعرابُ. [فتح الأسرار].

(٦) أيْ: يَلزمُ كونُها بحيث يَعلمُ السّامِعُ مَضمونَها ولو في اعتقادِ المتكلّم. [فتح الأسرار].

(٧) وإنّما قال: «ضميرٌ عائدٌ» ولم يقل: «عائدٌ» فقط؛ لكون الضّمير أصلًا في الرّبط وغالبًا في ربط الصّلة. [أيوبيّ].

(٨) أي: كثيرًا «لو» مفعولًا، وقليلًا «لو» مبتدأ ومجرورًا، مثل: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] أي: به، ومثل: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]؛ أي: فاقضه.

(٩) فإنّه لا يجوز حذفُه مَنْسِيًّا، ولو كان حذفُه بِلاَ قرينةٍ.. يكونُ مَنْسِيًّا. [أيوبيّ].

(١٠) بـ«لامين» للفرق بينه وبين الجمع، وحمل عليه: «اللذان» و«اللتان».

«الَّذِينَ» في الأحوال الثّلاث.

و«الّتي»: للواحدة، ولمثنّاها: «اللَّتَانِ» و«اللَّتَيْنِ»، ولجمعها: «اللَّوَاتِي»، و«اللائِي» و«اللايِ» و«اللاتِي» و«اللاتِ» و«اللَّوَائِي».

و«ذَا» بَعْدَ «ما»: للاستفهَامِ.

و«مَنْ»[١] و«مَا»[٢] و«أَيُّ» و«أَيَّة» و(الألف) و(اللَّامُ)[٣] في اسم الفاعل والمفعول بمَعْنىٰ «الَّذِي» أَو «الَّتِي».

[المعرّف بـ(اللام)]

والنّوعُ الخامسُ: المُعَرَّفُ بِـ(اللّامِ).

سَوَاءٌ كان للعَهْدِ[٤]، نحو: جَاءَنِي رَجُلٌ فأَكْرَمتُ الرَّجُلَ.

---

(١) عطفٌ علىٰ ما قبله؛ أي: أحد الموصول لفظ «من».

(٢) أ ـ والفرق بين «من» و«ما» أنّ «من» يستعمل في ذوي العقول، و«ما» يستعمل في غير ذوي العقول، ويستعملان علىٰ العكس مجازًا.
ب ـ أي: يجيء لذوي العلم قليلًا، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشمس: ٥] ويستوي في «من» و«ما» الإفراد، والتّثنية، والجمع، والتّذكير، والتّأنيث. [كذا ذكره عصام].

(٣) أي: مجموعها علىٰ ما في «شرح المفتاح» لا «اللام» وحده علىٰ ما هو المختار في حرف التّعريف.

(٤) أي: العهد الخارجيّ، وهو المتبادر عند الإطلاق: وهو (لام) أشير بها إلىٰ حصّة معيّنة من ماهيّة مدخولها، وهو أربعة: ١ ـ **صريحيّ**: وهو ما تقدّم بمدخولها ذكر صراحة، ٢ ـ **وضمنيّ**: ويسمّىٰ كنويًّا: وهو ما تقدّم له ذكر ضمنًا، ٣ ـ **وعلميّ**: ويسمّىٰ تقديريًّا: وهو ما كان معلومًا عند المخاطب ولم يتقدّم ذكره، ٤ ـ **وحضوريّ**: وهو ما كان مدلول مدخولها حاضرًا. [عونيّ].

أَوْ للجِنْسِ[1]، نحو: الرّجلُ[2] خيرٌ من المرأةِ[3].

وبِحَرفِ النِّدَاءِ[4] إذا قُصِدَ به مُعَيَّنٌ[5]، نحو: يا رَجُلُ[6].

[المضاف إلى أحد هذه الخمسة]

والنّوع السّادسُ: المُضَافُ إلىٰ أَحَدِ هذهِ[7] الخَمسةِ إضافةً مَعنوِيَّةً[8]،

---

(١) وهو (لام) أشير بها إلىٰ ماهيّته من حيث هو هو؛ أي: مع قطع النّظر عن الأفراد، وذلك الجنس؛ إمّا مشهور: إذا اعتبر بشرط لا شيء، وهو الماهيّة المجرّدة، أو غير مشهورٍ: إذا اعتبر بشرط شيء؛ أعني: من حيث تحقّقها في ضمن الأفراد، وهو الماهيّة المخلوطة. [عونيّ].

(٢) **والاستغراق**: (لام) أشير بها إلىٰ كلّ الأفراد، **والعهد الذهني**: (لام) أشير بها إلىٰ حصّة غير معيّنة، أو من حيث وجوده في بعض الأفراد. [عونيّ].

(٣) **والمراد بالجنسِ**: ما أُشير بها إلىٰ مفهومِ مَدخُولِها. [أيوبيّ].

(٤) عطفٌ علىٰ قوله: «باللّام» ومتعلّقٌ بـ«معرّف» فإن تعلّق الجارّين بمعنىٰ واحدٍ بفعلٍ واحدٍ جائز بالعطف.

(٥) أ ـ وإلّا فنكرة، نحو: «يا رجلًا» والمتقدّمون لم يذكروه؛ لزعمهم أنّه دالّ في المعرّف بـ«اللّام» إذ أصل «يا رجل» مثلًا: «يا أيّها الرّجل» والمصنّف لم يسلك مسلكهم؛ لكونه تكلّفًا.

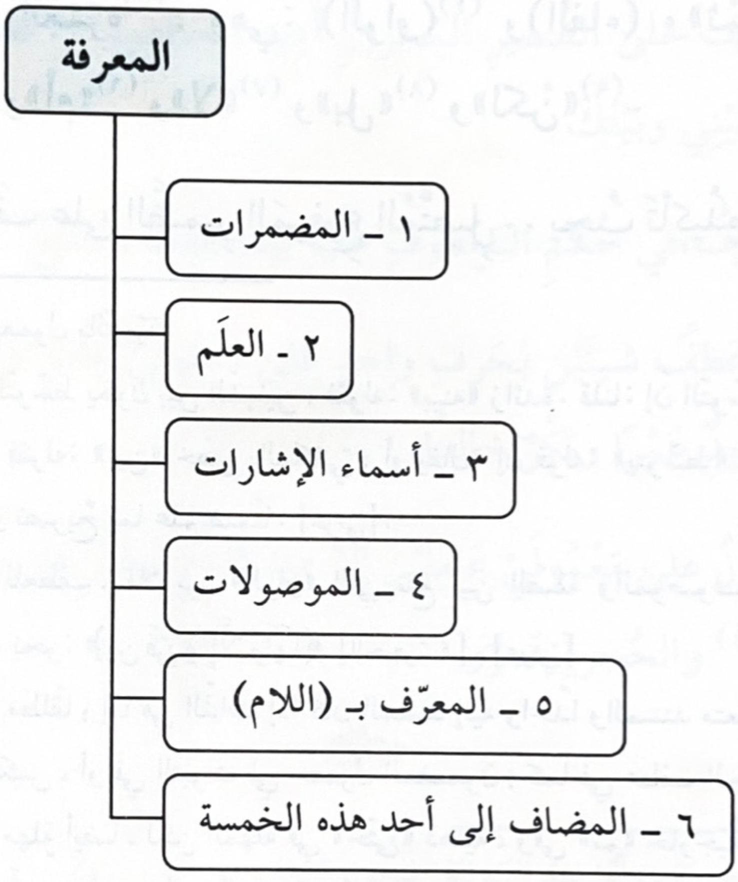
ب ـ فلقصد التّعيين يكون المنادىٰ معرفةً، فيبنىٰ علىٰ ما يرفع به ويكون منصوب المحلّ، وإن لم يقصد به معيّن.. فيكون المنادىٰ نكرةً، نحو: «يا رجلًا» فيكون منصوبًا لفظًا. [عونيّ].

(٦) وإلّا؛ أي: وإن لم يُقصَدْ به مُعيّنٌ.. فنكرة، نحو: «يا رجلا». [نتائج].

(٧) وهي: الضّمير، والعلم، واسم الإشارة، والموصول، والمعرّف بـ«اللّام» دون المعرّف بالنّداء، فإنّه لا يصحّ الإضافة إليه؛ لأنّه لو أضيف يخرج عن كونه منادىٰ، وكان المنادىٰ هو المضاف. [عونيّ].

(٨) وإنّما قيّد بالمعنويّة؛ لأنّ الإضافة اللّفظيّة لا تفيد تعريفًا، بل تخفيفًا في اللّفظ. [عونيّ].

نحو: «غُلَامُ[1] زيدٍ»[2].



(١) فإنّ «الغلام» قبل الإضافة إلى «زيد» نكرة غير معلومة أصلًا، وإذا أضيف.. تعيّن وتعرّف. [زبدة].

(٢) والآخر: ما هو المضاف بواسطة مضاف آخر؛ بأن يكون مضافًا إلى مضاف أُضِيفَ إلى أحد الخمسة، نحو: «أخذت يد غلام زيد». [أيوبيّ].

[العطف بالحروف]

والثّاني[1]: العَطفُ بالحُروفِ، وهو: تَابعٌ يَتَوسَّطُ بَيْنَهُ[2] وبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحدُ الحُروفِ العَشَرَةِ[3]، وهي: (الواو)[4] و(الفاء) و«ثُمّ» و«حتّىٰ»[5] و«أو» و«أمّا» و«أم»[6] و«لا»[7] و«بل»[8] و«لكنْ»[9].

وإذا عُطِفَ علىٰ الضّميرِ المَرفوعِ المُتَّصِلِ.. يجِبُ تَأْكِيدُهِ[10] بمُنْفَصِلٍ،

(١) أي: من المعمول بالتّبعيّة.

(٢) **فإن قلت:** التّوسّط يكون بين الشّيئين، فقوله: «بينه» زائدة. **قلنا: إنّ التّوسّط يحتمل الزّمانيّ** والمكانيّ، فقوله: «بين» خصّ بالمكانيّ، أو يقال: إنّ قوله: «يتوسّط» بمعنىٰ (يقع) علىٰ التّجريد، أو تصريحٌ بما علم ضمنًا. [عونيّ].

(٣) الموضوعة للعطف، فلا يرد «الواو» التي تقع بين الصّفة والموصوف؛ لإلصاق الصّفة بموصوفها، نحو: ﴿مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا﴾ [الحجر: ٤]. [عونيّ].

(٤) وهو للجمع مطلقًا؛ إمّا في الذّات إذا كان المسند إليه واحدًا والمسند متعدّدًا، أو في الصّفة إذا كان بالعكس، أو في الثّبوت في حصول المضمون؛ كما في عطف الجملة. [عونيّ].

(٥) للتّرتيب مع مهلةٍ أيضًا، لكن المهلة في «حتّىٰ» ذهنيّة، وفي «ثمّ» خارجيّةٌ. [عونيّ].

(٦) هذه الثّلاثةُ لأَحدِ الأَمْرَين أو الأمور، مُبْهَمًا غير معيَّنٍ عند المُتكلّم، وهذا هو المعنىٰ المشترك بين الثّلاثة. **وأما الفرق بين الثّلاثة فهو:** أَنَّ «أَوْ» و«أَمَّا» قد يجيئان للتّفصيل، فيكونان حينئذ للمعيّن عنده، بخلاف «أَمْ» فإنّها للإبهام مطلقًا. [أيوبيّ].

(٧) وهي لنَفي ما أوجب للأوّل، نحو: «جاءني زيدٌ لا عمرٌو». [أيوبيّ].

(٨) وهي للإضراب، **والفرق بين «لا» و«بل»:** أن لا تجيء بعد الإيجاب؛ أي: المثبت لا بعد النّفي، وأمّا «بل» فيستعمل بعد الإيجاب والنّفي، فإذا كان بعد الإيجاب.. فللإضراب، وبعد النّفي.. فلفرق الحكم عن الأوّل. [عونيّ].

(٩) وهي في عطف المفرد للإثبات بعد النّفي، وفي عطف الجملة للإثبات بعد النّفي وبالعكس.

(١٠) وإنّما يجب التّأكيد؛ لأنّ الفاعل المتّصل كالجزء من الفعل، فيكون كالعطف علىٰ بعض حروف الكلمة، فبالتّأكيد يظهر أنّه منفصلٌ من حيث الحقيقة، ولا يجوز العطف علىٰ التّأكيد؛ لأنّه لو جاز.. لزم أن يكون المعطوف تأكيدًا أيضًا.

نحو: ضَربْتُ أَنا وزَيْدٌ، إِلَّا أنْ يقعَ فَصْلٌ. فيَجوزُ تَركُهٍ، نحو: ضربْتُ اليومَ وزيدٌ.

وإذا عُطِفَ على الضَّميرِ المَجرورِ أُعِيدَ الخَافضُ[١]، نحو: مَرَرْتُ بِكَ وبِزَيْدٍ والمالُ بَيْنِي وبَيْنَكَ.

والمَعطوفُ في حُكمِ المَعْطوفِ عَلَيهِ فِيمَا يَجِبُ ويَمتَنِعُ[٢] لهِ.

ويَجوزُ عَطفُ شيئَيْنِ بحَرفٍ واحدٍ على مَعمُولَيْ عاملٍ واحدٍ بالاتِّفَاقِ، نحو: ضرب زيدٌ عَمْرًا وبَكْرٌ خالدًا.

ولَا يَجُوزُ على مَعْمُولَيْ عَامِلَيْنِ إلّا عِندَ تَقَدُّمِ الجَارّ على رَأْيٍ[٣]، نحو: في الدَّارِ زيدٌ[٤] والحُجرةِ عَمْرٌو.

---

(١) هذا عند البصريّة، وأمّا عند الكوفيّة: فيجوز العطف بلا إعادة الجارّ.

(٢) فلا يجوز: «ما زيد قائمًا» أو «بقائمٍ» ولا «ذاهبًا عمرو» إلّا برفع «ذاهب» على أن يكون خبرًا مقدّمًا لـ «عمرو» إذ لو نصب أو جرّ عطفًا على «قائم».. لكان خبرًا عن «زيد» وهو ممتنعٌ؛ لخلوّه عن الضّمير الواقع في المعطوف عليه العائد إلى الاسم.

(٣) وإنّما قال: «على رأيٍ» لأنّ في هذا العطف أربعة أقوالٍ: **أحدها**: عدم الجواز إلّا إذا كان أحد العاملين جارًّا واتّصل المعطوف بالعاطف، **والثّاني**: أنّه يجوز مطلقًا، وهو قول الفرّاء، **والثّالث**: جوازه بشرط تقدّم المجرور في العاطفتين، وهو مذهب الأعلم وابن الحاجب، **والرّابع**: المنع مطلقًا، وهو مذهب سيبويه والجمهور. [عونيّ].

(٤) قال: «في الدّار زيد وعمرو والحجرة» برفع «عمرو» عطفًا على «زيد» وجرّ «الحجرة» عطفًا على «الدّار» مثل لما لا يلي المخفوض العاطف، لكن هذه الصّورة لا يجوز اتّفاقًا على ما بيّنه الرّضيّ.

[التّأكيد]

والثّالث: التّأكيدُ(١)، وهو قِسمان:

لفظِيّ(٢)، وهو: تكريرُ اللّفظِ الأوّلِ(٣) أَوْ مُرادِفِـه(٤) في الضَّمير المُتّصل، ويَجْرِي فِي الألفَاظِ كُلِّهَا، نحو: جاءني زيدٌ زيدٌ، وضربتَ أنتَ، وضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ(٥)، وزيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ.

ومَعْنَوِي مخصوصٌ بالمَعَارِفِ(٦)، وهو: «نَفْسُه» و«عَيْنُه» و«كِلَاهُما»

(١) أ ـ مصدرٌ من «أكّد» «يؤكّد» وفي «الصّحاح»: الأفصح التّوكيد، **وهو في اللّغة**: التّقرير، **وفي الاصطلاح**: تابعٌ يقرّر أمر المتبوع في النّسبة أو الشّمول، وترك المصنّف تعريفه؛ لدلالة اسمه على التّعريف، وقدّمه على البدل؛ لمناسبته للعطف؛ لأنّه قد يأتي العاطف في اللّفظيّ، فيكون التّقديم أنسب. [عونيّ].

ب ـ جاء بـ«الهمزة» و«الواو» **فإن قيل**: كأن البدل أشدّ مناسبةً بالعطف فكان أحقّ بالاتّصال بالعطف. **قيل**: قد يزاد في التّأكيد اللّفظيّ حروف العطف، نحو: «والله ثمّ والله» و﴿كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤ ـ ٥]. انتهى. [عصام].

(٢) سمّي به؛ لأنّه يقرّر لفظه كمعناه، والمعنويّ بخلافه.

(٣) أي: لفظ المتبوع، وذلك إمّا بتكريرِ عينِ الأوّل، نحو: «زيدٌ زيدٌ»، أو بتكريرِ مُوازِنِ الأوّل، نحو: «حَسَنٌ بَسَنٌ» ولكن شُرِطَ في الأخيرة مُوافقة الحرفِ الأخيرِ. [أيوبيّ].

(٤) أ ـ بالرّفع عطفٌ على التّكرير، وبالجرّ عطفٌ على اللّفظ بتقدير اللّفظ؛ أي: ذكر مرادفه.

ب ـ **فإن قلت**: لا يجوز ذكر «أو» في التّعريفات، قال في «السّلم»: ولا يجوز في الحدود ذكر «أو» لأنّه للتّشكيك، والتّعريف للتّحقيق، فيتنافيان. **قلنا**: كلمة «أو» هنا لتقسيم المحدود لا للتّشكيك، فلا يرد السّؤال. [عونيّ].

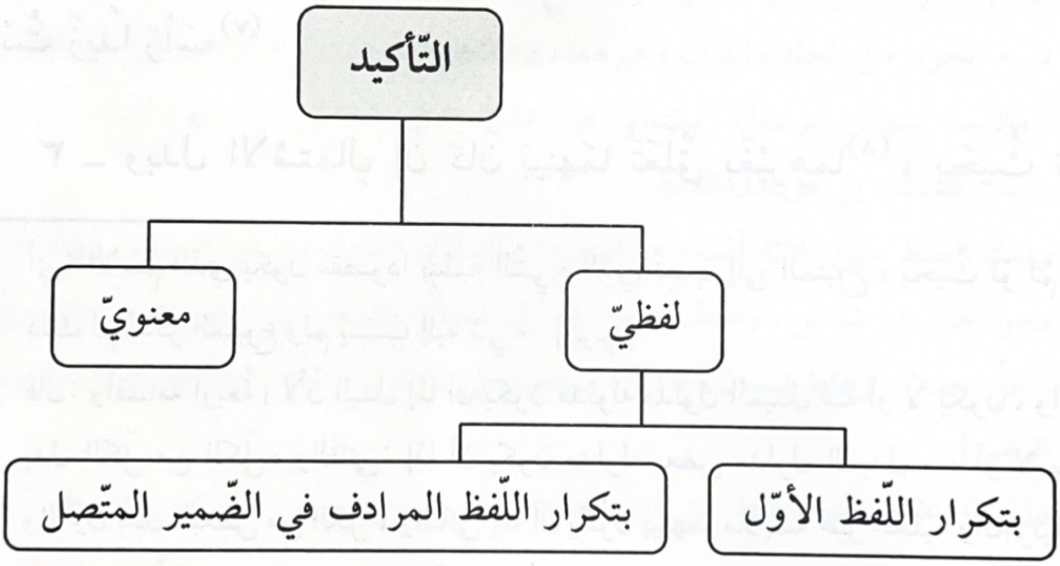
(٥) فـ«ضَرَبَ»: ماضٍ مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له، «ضَرَبَ» الثّاني: مِثلُ الأوّل، تأكيدٌ لفظيٌّ للأوّل، «زَيْدٌ»: فاعِلُ الأوّل. [معرب على الإظهار].

(٦) ولا يجري في النّكرات عند البصريّين، وأمّا الكوفيّون فيجوّزون تأكيد النّكرات بما عدا «النّفس» و«العين» إذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة، لا نحو: رحال=

و«كِلْتَاهُمَا» و«كُلُّهُ».

و«أَجْمَعُ» و«أَكْتَعُ» و«أَبْتَعُ» و«أَبْصَعُ» وهذه الثّلاثة أتباعٌ لـ «أجْمعُ»[1] ولا تَتقَدَّمُ عليهِ ولا تُذْكَرُ بِدُونِهِ في الفَصِيحِ.

وإذا أُكِّدَ المُضمَرُ المَرفُوعُ المُتَّصِلُ بـ«النّفسِ» و«العينِ».. أُكِّدَ أوّلا بِمُنْفَصِلٍ[2]، نحو: زَيْدٌ ضَرَبَ هُوَ نَفْسُه أَوْ عَيْنُهُ.



= ودراهم؛ لأنّهما ليسا بمعلوم المقدار.

(١) أتباع: بفتح «الهمزة» جمع «تبع» بمعنى «تابع» لا جمع «تابع» لأنّ فاعلًا لا يجمع على الأفعال.

(٢) وجوبًا دفعًا للبس التّأكيد بالفاعل في «المستكن» وحمل عليه في البارز.

[البدل]

والرّابع: البَدلُ، وهو: المَقصودُ بالنِّسْبَةِ(١) دُونَ متبوعه، وأَقسامُه(٢) أربعةٌ:

١ ـ بدلُ الكلِّ مِنَ الكلِّ(٣) إنْ صَدَقَا(٤) علىٰ واحدٍ، نحو: جَاءنِي زيدٌ أَخوكَ(٥).

٢ ـ وبدلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ إِنْ كانَ(٦) البدلُ جُزْءَ المُبْدَلِ مِنْه، نحو: ضَرَبْتُ زَيدًا رَأسَه(٧).

٣ ـ وبدلُ الاشتمالِ إِنْ كَانَ بَينهما تَعَلّقٌ بِغَيْرِهِما(٨)، بِحَيْثُ تنتظرُ

---

(١) أي: الاسمُ الذي يكون مقصودًا بِنِسْبةِ الشّيء الذِي نُسِبَ إلىٰ المتبوع، بحيثُ لَوْ لَمْ يقصد ذلك لم يُذكَر المتبوع ولم يُنسَبْ إليه شيء. [أيوبيّ].

(٢) قال: وأقسامه أربعةٌ؛ لأنّ البدل إمّا أن يكون مدلوله مدلول المبدل منه أو لا يكون، والأوّل: بدل الكلّ من الكلّ، والثّاني: إمّا أن يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه أو لا يكون، والأوّل بدل البعض من الكلّ، والثّاني إمّا أن يكون بينهما ملابسة غير الكلّيّة والجزئيّة أو لا يكون، والأوّل بدل الاشتمال، والثّاني بدل الغلط. [متوسّط].

(٣) وإضافة البدل إلىٰ «الكلّ» بيانيّةٌ؛ أي: بدل هو كلّ المبدل منه.

(٤) أي: البدل والمبدل منه المشار إليهما بقوله: «بدل الكلّ من الكلّ» فيكونان مذكورين حكمًا، أو المراد بالمتبوع في قوله: «دون متبوعه» هو المبدل منه، فحينئذٍ يكون مذكورًا حكمًا، والبدل مذكورًا حقيقةً. [زبدة].

(٥) إن كان «زيد» و«الأخ» المضاف إلىٰ «الكاف» شخصًا واحدًا.

(٦) «كان» شرطٌ وجزاؤه محذوفٌ وجوبًا، بقرينة ما قبله؛ أي: فالبدل بدل البعض من الكلّ.

(٧) فإنّ رأسه بدل بعضٍ من «زيدٍ» فإنّ الرّأس جزء من «زيدٍ» وعضوٌ واحدٌ من أعضائه.

(٨) أي: الجزئيّة والكلّيّة، وفيه إشارةٌ إلىٰ أنّ اشتمال كلٍّ منهما علىٰ الآخر ليس بشرطٍ، بل يكفي التّعلّق لكن لا مطلقًا، بل «بحيث...». انتهىٰ.

النّفسُ بَعدَ ذِكْرِ الأوّلِ، وتَتشوّق إلىٰ الثّاني، نحو: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه[١].

٤ ـ وبَدَلُ[٢] **الغلطِ**[٣] إنْ كَانَ ذِكْرُ المُبْدلِ مِنه غَلَطًا، نحو: رأيتُ رجلا حِمَارًا، ولا يَقعُ في كَلامِ الفُصَحَاءِ، بَلْ يُورِدُونَه[٤] بـ«بل».

ويجب وصفُ النَّكِرَة[٥] المبدلة مِنَ المَعْرِفَة بَدلَ الكُلِّ[٦]، نحو قوله تعالىٰ: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٖ[٧] كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾ [العلق].

---

(١) فإنّه إذا قيل: «سُلِبَ زيدٌ».. ينتظر السّامع ويتشوّق إلىٰ ذكر ما يسلب عنه؛ إذ هو ليس ذاته، بل ما يحويه من الجلد والثّوب وغيرهما، **وهذا هو الصّواب**، وأمّا اقتصار ابن الحاجب علىٰ الملابسة بينهما بغيرهما.. فيقتضي كون «غلامه» في «جاءني زيدٌ غلامه» بدل الاشتمال، وليس كذلك، بل هو بدل الغلط.

(٢) وبدل الغلط علىٰ ثلاثة أقسامٍ: **بدل بدء**: وهو ذكر المبدل منه عن قصد تمّ إيهام الغلط، نحو: هند بدر شمس، **وغلط صريح**: إن كان ذكره يسبق اللّسان من غير قصدٍ، نحو: جاءني رجلٌ حمارٌ، **وغلط نسيان**، فالأوّل يستعمل في كلام الفصحاء، والأخيران لا. [وتمامه في الرّضي].

(٣) وإضافة البدل إلىٰ الغلط من قبيل إضافة المسبّب إلىٰ السّبب؛ لأدنىٰ ملابسة. [كما في الجامي].

(٤) حرف إضراب للانتقال من غرضٍ إلىٰ آخر، وليس بعاطفٍ علىٰ الصّحيح. [معرب].

(٥) أي: يحسن، فالوجوب استحسانيّ، وإنّما وجب؛ ليكون جابرًا؛ لما فيه من النّكارة المحضة، ولئلّا يكون المقصود الذي هو البدل أنقص وأخسّ من غير المقصود الذي هو المبدل منه. [عونيّ].

(٦) يعني: إذا أُريدَ أن يُجعَل النّكرة المحضةُ بدلا من المعرفة بدل الكلّ من أقسام البدل.. يجب توصيف تلك النّكرة بصفة. [أيوبيّ].

(٧) فإنّ قوله تعالىٰ: ﴿نَاصِيَةٖ﴾ [العلق: ١٦] وصف بـ«كاذبة» لوقوعه بدلًا من النّاصية المعرّفة، وفي هذا إشارةٌ إلىٰ أنّه لا يلزم مطابقة البدل للمبدل منه في التّعريف والتّنكير؛ كما في النّعت. [أيوبيّ].

ولَا يُبْدَلُ الظَّاهِرُ من المُضْمَرِ بَدَلَ الكلِّ إلا مِن الغَائِبِ(١)، نحو: ضَرَبْتُهُ زَيْدًا.

[عطف البيان]

والخامس: عَطْفُ البيانِ، وهو: تابعٌ جِيءَ بِهِ لإيضَاحِ مَتْبُوعِهِ(٢)، ولا يَدُلُّ علىٰ مَعْنًىٰ فِيهِ، نحو:

أَقْسَمَ(٣) بِاللهِ أبو حَفْصٍ عمرُ

فَمَجْمُوعُ مَا ذَكَرْنا مِنَ المَعْمُولَاتِ ثلاثونَ(٤).

---

(١) أ ـ مستثنىٰ مجرور بدل بعض من المضمر، واختير البدل علىٰ النّصب مع كونه في كلامٍ غير موجب والمستثنىٰ منه مذكور؛ لأنّه لمّا أعيد الجار.. تعيّن البدل. [أفاده زيني زاده نقلًا عن حسن جلبيّ].

ب ـ لأنّ الغائب قريب من المظهر المعرفة في الاحتمال الحمليّ، فيبدل لبيان اسمه، مثل: أخوك ضربته زيدًا.

(٢) أيْ: المقصودُ مِنْ إتيانِه وذِكرِه تحصيلُ الإيضاح في مَتبوعه، **والفرق بين عطفِ البيان وعطفِ التّفسير**: أنَّ الأوّل يرفع الاحتمال والثّاني يرفع الإبهام. [أيوبي ـ حاشية الإظهار].

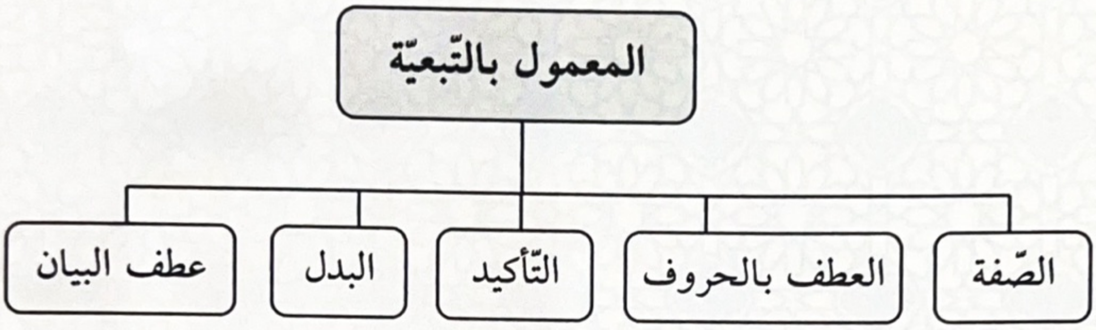
(٣) أي: في قول أعرابيّ قال في حقّ أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالىٰ عنه، وآخره:

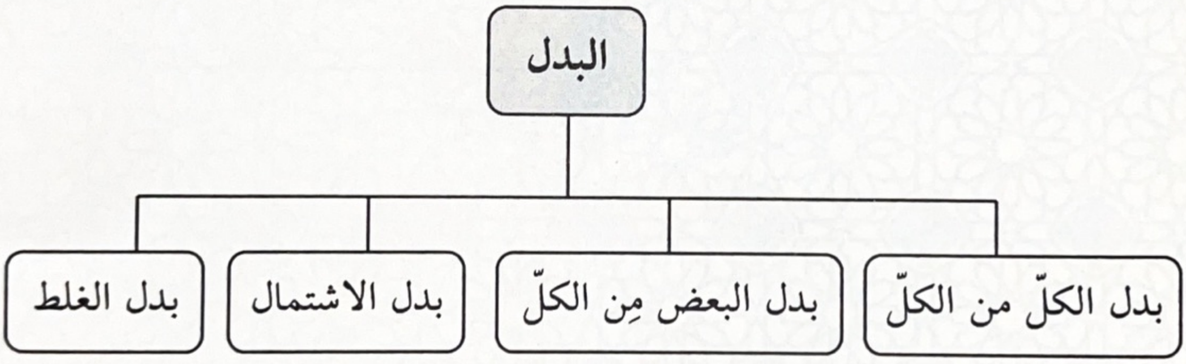
.... ما مسّها من نقبٍ ولا دَبر

اغفر له اللّهمّ إن كان فجر ....

(٤) أ ـ: وأمّا ما ذكره ابن الحاجب منها فستّة وعشرون، زاد في المرفوع: اسم باب «كان» والمضارع المجرّد عن النّاصب والجازم، وفي المنصوب: المضارع المنصوب، وذكر بعد المجرور: المجزوم.

ب ـ لأنّ المرفوع: تسعة، والمنصوب: ثلاثة عشر، والمجرور والمجزوم: واحد، والتّبعيّة: خمسة، والمجموع ثلاثون، وأمّا علىٰ ما ذكره ابن الحاجب فستّة وعشرون، زاد المصنّف في المرفوع: اسم باب «كان» والمضارع الخالي، وفي المنصوب: المضارع المنصوب والمجزوم.


المعمول بالتّبعيّة
الصّفة
العطف بالحروف
التّأكيد
البدل
عطف البيان


البدل
بدل الكلّ من الكلّ
بدل البعض مِن الكلّ
بدل الاشتمال
بدل الغلط

البَابُ الثَّالِثُ

في الإعراب

البابُ الثَّالثُ: في الإعرابِ[١]

وهو شيء جاء من العامِلِ[٢]، يختلف به[٣] آخِرُ المُعْرَبِ[٤]، ولَهُ تَقسِيمَاتٌ أربعةٌ متداخِلةٌ[٥].

(١) أ ـ **الإعراب**: أثر العامل في المعمول لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا. [أيوب الأقوشيّ].
ب ـ في الأصل مصدر من باب الإفعال، في اللغة؛ إمّا بمعنىٰ: إزالة الفساد فالهمزة للإزالة، أو بمعنىٰ: الإيضاح فالهمزة للتّعدية؛ كما مر. [عونيّ].

(٢) أ ـ أيْ: تغيُّر يحصلُ في آخر الكلمةِ بسبب ورود معنًىٰ في تلك الكلمة أورده العامل.
ب ـ **فإن قلت**: هل يجيء ذاته أم صفته؟ **قلنا**: يجيء الذّات والصّفة معًا في الإعراب بالحركة، والصّفة فقط في الإعراب بالحروف. [عونيّ].
ج ـ ولم يذكر الواسطة اكتفاءً بذكره في تعريف العامل. **فإن قلت**: هذا التّعريف يصدق علىٰ الواسطة مع أنّه ليس بإعرابٍ. **قلنا**: إنّ الواسطة وإن جاء من العامل لكنّه لم يجئ بواسطةٍ، فحصل الفرق بين الإعراب والواسطة. [عونيّ].

(٣) أي: بسبب الشّيء، **فإن قيل**: ينتقض التّعريف بالواسطة فإنّها سببٌ أيضًا. **قلنا**: المراد بالسّبب هنا سبب قريب؛ لأنّه ثلاثةٌ: قريب، وبعيد، ومتوسّط، فالواسطة ليست بسبب قريبٍ. [عونيّ].

(٤) أ ـ أي: يختلفُ آخرُ اللّفظ المعرب بسبب ذلك الشّيء لفظًا، أو تقديرًا، أو مَحلًّا. [أيوبيّ].
ب ـ **فإن قيل**: يلزم في التّعريف دَوْرَيْن، أحدهما: من قوله «من العامل» والآخر: من قوله «المعرب». **قلنا**: أنّ هذا التّعريف لفظيّ يجوز فيه التّعاكس، لا اسميّ حتّىٰ يلزم الدّور. [عونيّ].

(٥) أي: تدخل أقسام بعضها في أقسام الآخر، هذه تقسيمات متعدّدة باعتبار مختلفةٍ، فلا يلزم التّباين والاختلاف بين جميع أقسامها، بل غير الأقسام الخارجة من التّقسيم، وهذا كتقسيم الاسم تارةً إلىٰ المعرب والمبنيّ، وأخرىٰ إلىٰ المعرفة والنّكرة مع أنّ كلًّا منهما معربٌ أو مبنيّ.

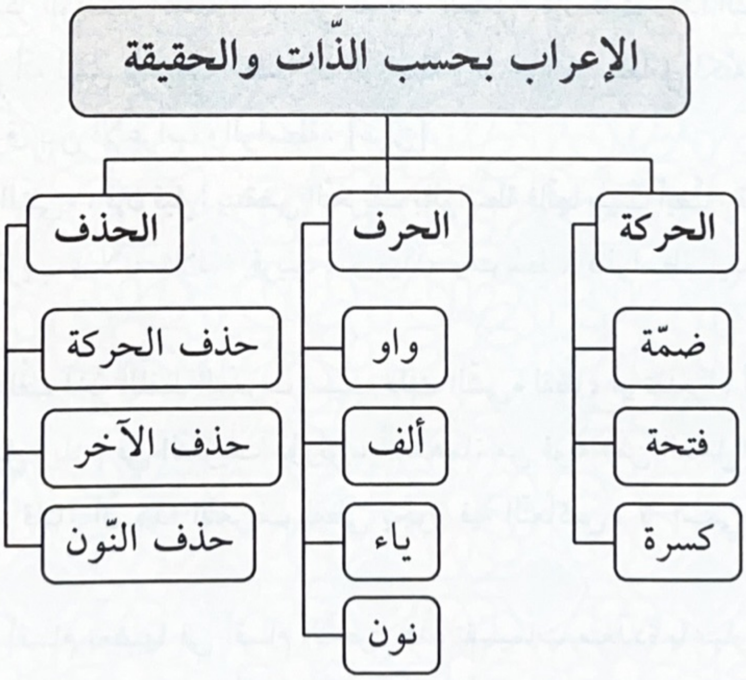
[الإعراب من حيث الذّات والحقيقة]

التَّقسِيم الأوّل: بحسَب الذّات والْحقيقةِ، فنقولُ: هو إمّا حركةٌ، أو حرفٌ، أو حذفٌ.

والحركةُ ثلاثةٌ: ضمّةٌ، وفتحةٌ[1]، وكسرةٌ، نحو: جاءني زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ.

والحروفُ أَربعةٌ: (وَاوٌ) و(أَلِفٌ) و(يَاءٌ) نحو: جَاءنِي أبوه، ورأيتُ أباه، ومررتُ بأبيه، و(نُونٌ) نحو: يَضْرِبَانِ.

والحَذْفُ ثلاثةٌ: حذفُ الحَرَكةِ، نحو: لم يَضرِبْ، وحذفُ الآخِرِ، نحو: لم يَغْزُ، وحَذفُ (النُّونِ) نحو: لم يَضْرِبَا، فالمَجْمُوعُ عَشرةٌ.



---

(١) الضّمّ والفتح والكسر بلا «تاء» تُستعمَل في المبنيّات، وأمّا بـ«التّاء» فتُستعمَل في المعرب والمبنيّ، وأمّا الرّفع والنّصب والجرّ فتُستعمَل في المعربات.

[الإعراب من حيث المحلّ]

والتّقسيم الثّاني: بحسَب المحلّ، فهو: إمّا بالحركات المحضةِ[١]، أو بالحروف المحضةِ، أو بالحركاتِ مع الحَذْفِ، أو بالحروف مع الحذف.

[الإعراب بالحركات الثّلاثة]

والأوّل: إمّا تَامُّ الإعرابِ[٢] بالحَركاتِ الثّلاثِ[٣]: بالضّمّة رفعًا[٤]، والفتحة نصبًا، والكسرة جرًّا.

فهو الاسمُ المفردُ[٥] والجَمعُ المكسّرُ[٦] المُنصرِفانِ[٧]، نحو: جاءني رجلٌ ورِجالٌ، ورأيت رَجلا ورِجالا، ومَررتُ برَجلٍ وبِرِجالٍ.

أو ناقصِ الإعراب[٨] بالحركتين:

---

(١) بالجرّ صفة «الحركات» بتأويلها بالجماعة، وإلّا لقيل: «المحضات» بصيغة الجمع، و«المحضة»: صفةٌ مشبّهةٌ على وزن «شكسة» بمعنى «الخالصة».

(٢) يكون لكلّ حال من أحواله إعراب مستقلّ مباين للآخر. [أيوبيّ].

(٣) وكون الإعراب بالحركات الثّلاث هو الأصل؛ إذ بالشّركة يختلّ الغرض، فإنّ «الواحد» إذا جُعِل علامةً لشيئين على سبيل البدل.. أوجب اللّبس فيحتاج إلى علامةٍ أخرى.

(٤) منصوب على الظّرفية بتقدير المضاف؛ أي: حالة الرّفع. **فإن قلت**: إضافتها إلى الرّفع بيانيّة؛ لأنّ الحالة هي الرّفع ليست إلّا، وهي ليست بزمانٍ ولا مكانٍ. **قلنا**: هو ظرف تنزيلًا منزلة حال الظّرف في أن يطلق عليهما الحال؛ كما في «الزّبدة». [عونيّ].

(٥) أي: لا المثنّى والمجموع بقرينة ذكرهما بعده.

(٦) وهو ما تغيّر صيغة واحدِه للجمعيّة، واحترز بـ«المكسّر» عن «السّالم» إذ إعرابه بالحروف. [عونيّ].

(٧) صفة «المفرد» و«الجمع» وهذان النّوعان أصل في العربيّة، فلم يدخل فيهما نقص في الإعراب، فخرج غير المنصرف والأسماء السّتة على ما سيجيء من تعريفه. [فتح الأسرار].

(٨) أي: يكون أحواله الثّلاثة بالحركتين، وهو على نوعين: **الأوّل**: ما يكون ما ترك فيه من الحركة=

١ ـ إمّا بالضّمّةِ رفعًا والفتحة نصبًا[١] وجرا، فهو غيرُ المُنْصَرِفِ[٢]، نحو: جاءني أحمدُ، ورَأَيْتُ أحمدَ، ومررتُ بِأَحمَدَ[٣].

٢ ـ وإمّا بالضمَّةِ رَفْعًا والكَسرَةِ نصبًا وجرًّا، وهو جمعُ المُؤنَّثِ[٤] السَّالِمُ، نحو: جاءنِي مسلماتٌ، ورأيتُ مسلماتٍ، ومررتُ بِمُسلماتٍ.

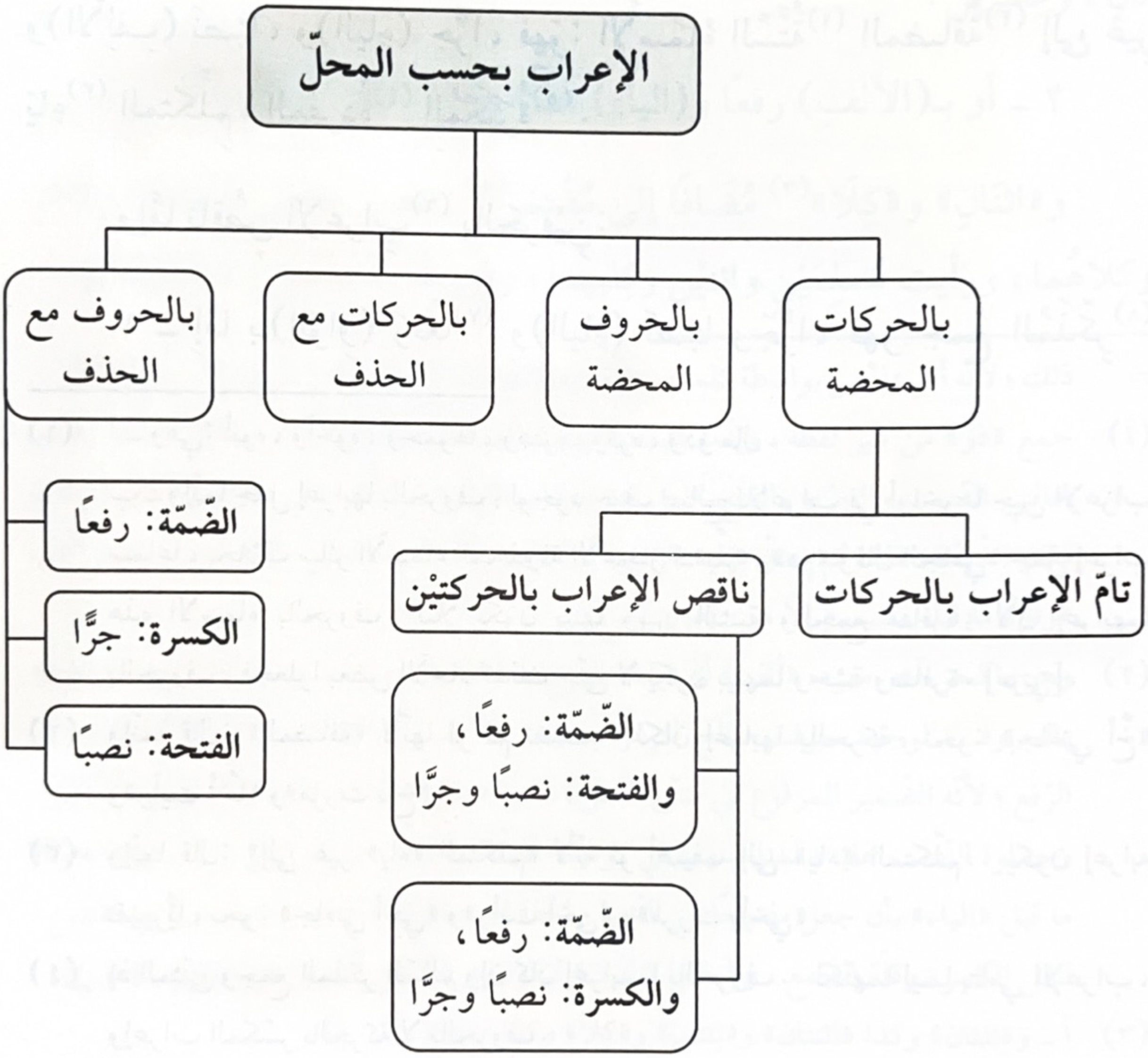
= الكسرة، **والثّاني**: ما ترك فيه الفتحة. [أيوبيّ].

(١) فالجرّ تابعٌ للنّصب في غير المنصرف، وإنّما لم يقبل الجرّ؛ لشبهه بالفعل في تحقّق الفرعتين؛ كما أنّ الفعل لا يقبل الجرّ كذلك غير المنصرف لا يقبله. [عونيّ].

(٢) وهو اسمٌ معربٌ بالحركة لا يدخله الجرّ والتّنوين، وعرّف ابن الحاجب بما فيه علّتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما.

(٣) وإنّما حمل الجرّ على النّصب ولم يحمل على الرّفع؛ للمناسبة بين النّصب والجرّ في كونهما علامتي الفضلة، بخلاف الرّفع فإنّه علامة العمدة. **فإن قلت**: لا نسلّم أنّ النّصب فضلة؛ لكونه عمدةً في مثل: «إنّ زيدًا قائم» لأنّ زيدًا جزء من الكلام، وجزء الكلام عمدة، فـ«زيد» عمدة. **قلنا**: أصله: حققت زيدًا قائمًا، فيكون «زيدًا» فضلة فلا يرد السّؤال. [عونيّ].

(٤) وحمل النّصب على الجرّ فيه؛ ليكون على طريق أصله؛ لأنّ جمع المؤنّث السّالم فرع الجمع المذكّر، فالنّصب فيه تابعٌ للجرّ فحمل عليه؛ لئلّا يلزم مزيّة الفرع على الأصل من كلّ وجهٍ. [عونيّ].


الإعراب بحسب المحلّ
بالحركات المحضة
بالحروف المحضة
بالحركات مع الحذف
بالحروف مع الحذف
تامّ الإعراب بالحركات
ناقص الإعراب بالحركتيْن
الضّمّة: رفعًا ، والفتحة: نصبًا وجرًّا
الضّمّة: رفعًا ، والكسرة: نصبًا وجرًّا
الضّمّة: رفعًا
الكسرة: جرًّا
الفتحة: نصبًا

[الإعراب بالحروف الثّلاثة]

والثّاني أيضًا: إمّا تامُّ الإعراب بالحروفِ الثّلَاثةِ؛ بـ(الوَاوِ) رَفعًا، و(الألِفِ) نَصبًا، و(اليَاءِ) جرًّا، فهوَ: الأَسمَاءُ السِّتَّةُ(١) المضافةُ(٢) إلىٰ غيرِ يَاءِ(٣) المتكلِّمِ، المفردَةُ(٤) المُكبَّرَةُ(٥).

وإمَّا ناقصُ الإعرابِ(٦) بالحَرْفَيْنِ:

١ ـ إمَّا بـ(الوَاوِ) رَفعًا(٧) و(الياءِ) نَصبًا وجَرًّا، فهو جمعُ المُذكَّرِ(٨)

---

(١) أ ـ وهي: أبوه، وأخوه، وحموها، وهنوه، وفوه، وذو مال.

ب ـ وإنّما جعل إعرابها بالحروف؛ لوجود حرف صالحٍ للإعراب في أواخرها حين الإعراب سماعًا، بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كـ«يد» و«دم» وقال الجامي: جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف؛ لئلّا يكون بينها وبين التّثنية والجمع منافرة؛ لأنّ إعرابهما بالحروف، فجعلوا بعض الآحاد كذلك حتّىٰ لا يكون بينهما وحشة ومنافرة. [عونيّ].

(٢) وإنّما قال: «المضافة» لأنّها لو لم تضف.. لكان إعرابها بالحركة، نحو: «جاءني أخٌ» و«رأيت أخًا» و«مررت بأخٍ».

(٣) وإنّما قال: «إلىٰ غير «ياء» المتكلّم» لأنّه لو أضيف إلىٰ «ياء» المتكلّم.. يكون إعرابه تقديريًّا، نحو: «جاءني أخي» و«رأيت أخي» و«مررت بأخي».

(٤) إذ المثنّىٰ وجمع المذكّر السّالم وإن كان إعرابهما بالحروف.. لكنّهما ليسا بتامي الإعراب، وإعراب المكسّر بالحركة لا بالحروف.

(٥) أي: غير «مصغّرة» إذ المصغّر يكون إعرابه بالحركة، نحو: جاءني أُخَيُّكَ.

(٦) وهو علىٰ قسمين. [نيازيّ].

(٧) هذا هو الأصل فيه؛ كالضّمّة، و«الألف» فرع له فيه؛ للضّرورة، وللنّظر إلىٰ هذا قدّم الجمع علىٰ المثنّىٰ عكس ما في «الكافية» و«اللّبّ».

(٨) قال بعضهم: جمع المذكّر السّالم إذا أُضيف إلىٰ كلمةٍ أوّلها ساكن.. كان إعرابه تقديرًا في الأحوال الثّلاثة، نحو: «جاءني صالحوا القوم» و«رأيت صالحي القوم» و«مررت بصالحي القوم» وكذا المثنّىٰ في حال الرّفع فقط؛ كقولك: «جاءني غلاما الرّجل» ولم يلتفت المصنّف إلىٰ=

السَّالِمُ، و«أُولُو»[1] و«عِشْرون» وأَخَواتُها، نحو: جاءَنِي مُسلمونَ وأُولُو مَالٍ، وعِشرونَ، ورأيتُ مُسلِمِينَ، وأُولِي مَالٍ، وعشرينَ، ومَرَرْتُ بِمُسلمِينَ، وأُولِي مَالٍ، وعِشرينَ.

٢ ـ أو بـ(الألفِ) رفعًا و(الياءِ) نصبًا وجرًّا، فهو: المُثَنّىٰ[2].

و«اثنَانِ» و«كِلَا»[3] مُضَافًا إلىٰ مُضْمَرٍ[4]، نحو: جاءَنِي مُسلمانِ واثْنَانِ وكِلَاهُما، ورأيت مُسلِمَيْنِ واثنيْنِ وكِليهما، ومررتُ بمسلمَيْنِ واثنيْنِ وكِليْهمَا.

= ذلك؛ لأنّه أمر عارض بواسطة كلمة مستقلّة، بخلاف المتكلّم فإنّه لعدم الاستقلال بمنزلة اللّازم.

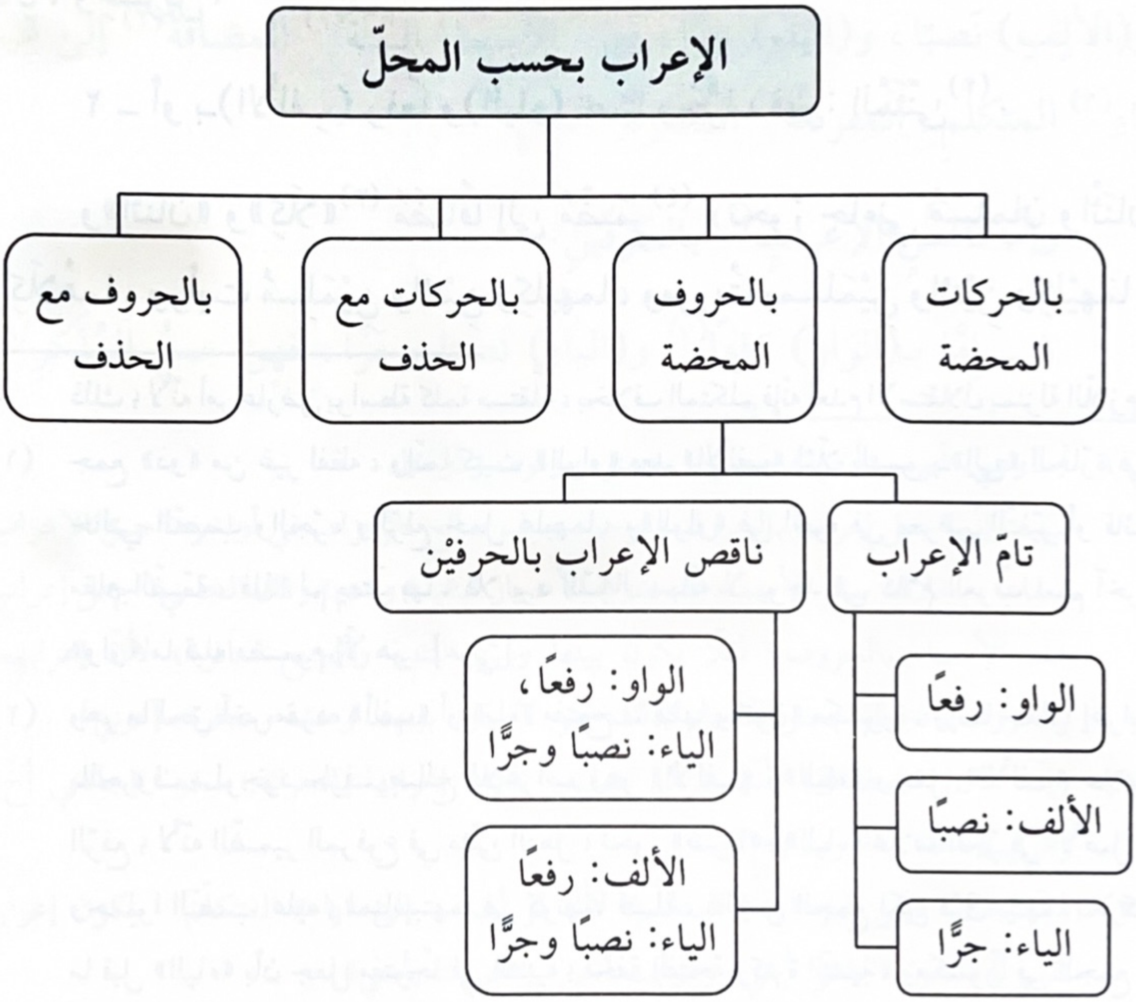
(١) جمع «ذو» من غير لفظه، وإنّما كتبت «الواو» بعد «الألف» لئلّا يلتبس بـ«إلىٰ» الجارّة في حالتي النّصب والجرّ، والرّفع حمل عليهما، و«الواو» في آخره في معرض التّغيّر أو قائمٌ مقام الضّمّة، فلذا لم يعتدّ بها، فلا يرد السّؤال؛ بأنّه لا يوجد في كلام العرب اسم آخره «واو» ما قبله مضموم إلّا هو. [عونيّ].

(٢) وهو ما لحق آخر مفرده «ألف» أو «ياء» مفتوح ما قبلها و«نون» مكسورة، وإنّما جعلوا إعرابه بالحروف؛ لوجود حرف صالح للإعراب وهو «الألف» و«الياء» وجعل «الألف» علامة الرّفع؛ لأنّه الضّمير المرفوع في مثنّىٰ الفعل، نحو: «ضربا» و«الياء» علامة الجرّ في الأصل، وحملوا النّصب عليه؛ لمناسبتهما في كونهما فضلة، فالتبس الجمع لكن فرّق بينهما بحركة ما قبل «الياء» بأن جعل مفتوحًا في التّثنية؛ لخفّة الفتحة وكثرة التّثنية، ومكسورًا في الجمع؛ لثقل الكسرة وقلّة الجمع، وألحقوا «النّون» ليكون عوضًا عن التّنوين في المفرد. [عونيّ].

(٣) أ ـ و«اثنان» وكذا «اثنتان» و«ثِنتان» و«كِلاَ» وكذا «كلتا». [أيوبيّ].

ب ـ **اعلم**: أنّ «كِلا» إذا كان مضافًا إلىٰ مضمر.. يكون إعرابه بالحروف، وإن كان مضافًا إلىٰ مظهرٍ.. يكون إعرابه بالحركات؛ لأنّ المضمر فرع المظهر، والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، فأعطي الأصل للأصل والفرع للفرع؛ للتّناسب.

(٤) وإنّما قال: «إلىٰ مضمر» لأنّ «كِلا» باعتبار لفظه مفردٌ فيقتضي الإعراب بالحركة، وباعتبار معناه مثنّىٰ فيقتضي الإعراب بالحروف، فَرُوعِيَ كِلا الطّرفين، فإذا أُضيف إلىٰ المظهر.. رُوعِيَ جانب اللّفظ، فكان معربًا بالحركات التّقديريّة، وإذا أُضيف إلىٰ المضمر.. رُوعِيَ جانب المعنىٰ، فكان معربًا بالحروف بـ«الألف» رفعًا و«الياء» نصبًا وجرًّا، كذا قالوا برمّتهم.


الإعراب بحسب المحلّ
بالحركات المحضة
بالحروف المحضة
بالحركات مع الحذف
بالحروف مع الحذف
تامّ الإعراب
ناقص الإعراب بالحرفيْن
الواو: رفعًا
الألف: نصبًا
الياء: جرًّا
الواو: رفعًا،
الياء: نصبًا وجرًّا
الألف: رفعًا
الياء: نصبًا وجرًّا

[ما لا يكون إلّا تامّ الإعراب]

والثّالث[1]: لا يكونُ إلَّا تامَّ الإعرابِ، وهو قِسمان؛ لأنّ محذوفَه[2]: إمّا حركةٌ أو حرفٌ:

فالأوّل: الفِعلُ المضارعُ الّذي لم يَتَّصِل بآخرِهِ ضَميرٌ، وهو صحيحٌ[3]، فرفعُه بالضَّمَّةِ، ونصبُه بالفَتحةِ، وجزمُه بحَذْفِ[4] الحَركةِ، نحو: يضرِبُ، ولن يَضربَ، ولم يضربْ.

والثّانِي: المُضارعُ المَذكورُ إنْ كانَ آخرُه حَرفَ عِلَّةٍ، فرفعُه بالضّمّة، ونصبُه بالفتحةِ[5]، وجزمُه بحَذْفِ الآخِرِ[6]، نحو: يَغْزُو، ولن يغزوَ، ولم يغزُ.

---

(١) وهو محلّ إعرابه بالحركة مع الحذف. [فتح الأسرار].

(٢) «اللّام» متعلّق بالانحصار المفهوم من قوله: «قسمان» لأنّ التّعداد يدلّ على الحصر غالبًا؛ أي: منحصرًا فيهما، أو بالانحصار المقدّر؛ أي: وإنّما انحصر. [زيني زاده].

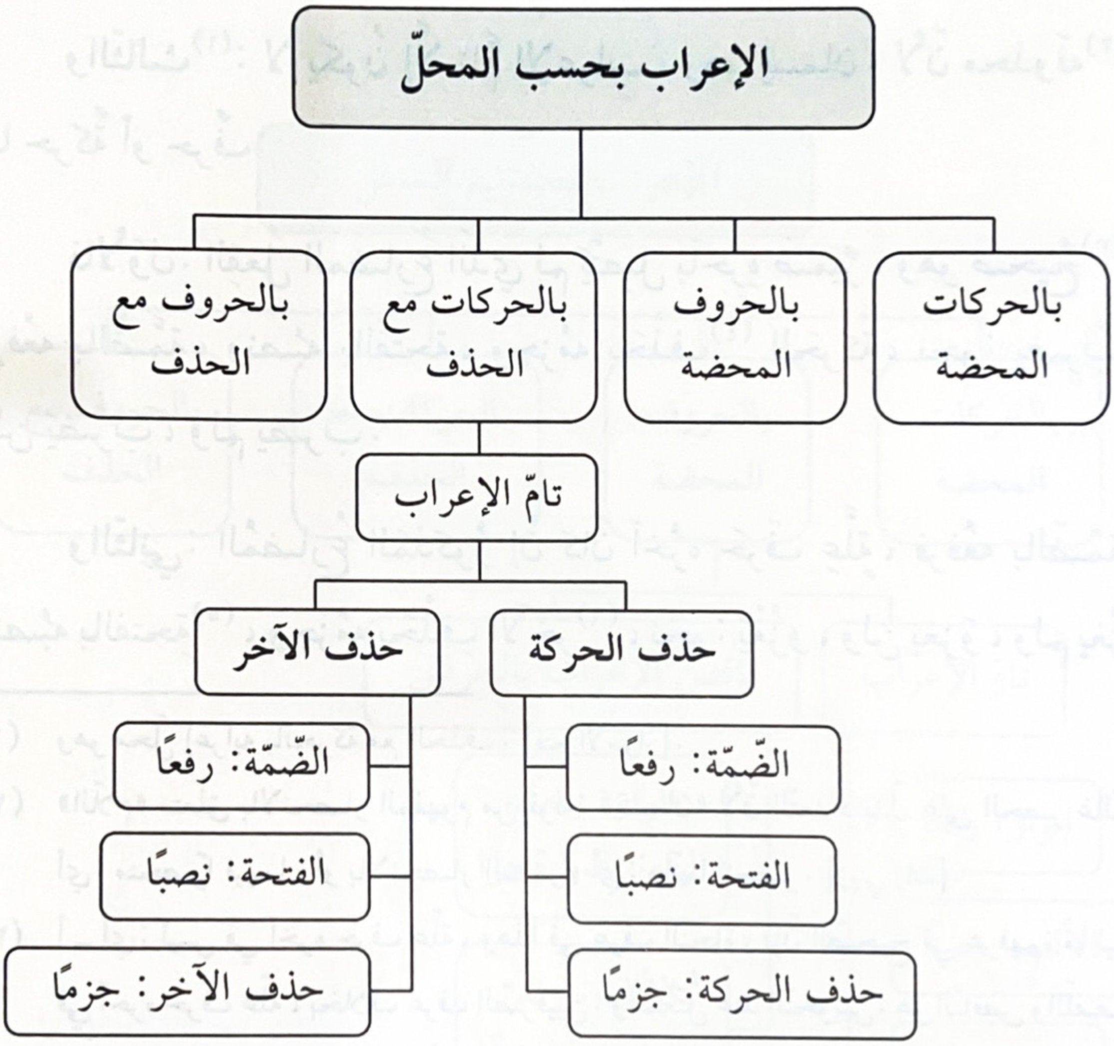
(٣) أ ـ أي: ليس في آخره حرف علّة، وهذا في عرف النّحاة، فإنّ الصّحيح في عرفهم: ما ليس في آخره حرف علّة، بخلاف عرف الصّرفيّين. والمعْتَلُّ عند النّحويين: هو النّاقص واللّفيف، وعند الصّرفيّين: هو المثال والأجوف أيضًا. [أيوبيّ].

ب ـ **فإن قلت**: يلزم أن يكون نحو: «قاض» صحيحًا، وليس كذلك. **قلنا**: أصله: «قاضي» والمحذوف لِعلةٍ كالمذكور. [عونيّ].

(٤) **فإن قلت**: إنّ قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ [البينة: ١] يقرأ بالجرّ مع أنّه مجزوم بـ«لم». **قلنا**: حذف الحركة فيه تقديريّ؛ لأنّ هذه الكسرة عارضيّ لا أصليّ، جيء به لئلّا يجتمع السّاكنان. [عونيّ].

(٥) وفتحته تقديريّة لو كان آخر المضارع «ألفًا» نحو: «يخشى» لأنّ «الألف» لا يقبل الحركة، وأمّا إذا كان آخره «واوًا» أو «ياءً».. فلفظيّ، نحو: «يغزو» و«يرمي». [عونيّ].

(٦) لأنّ بالجازم يحذف الحركة، فلمّا لم يجد الحركة.. أسقط الحرف المناسب في آخره؛ لأنّ حرف العلّة مشابه للحركة، وقد لا يحذف الآخر؛ لضرورة الشّعر؛ كقوله: =



=

ألم يأتيك والأنباء تَنْمِي ... بما لاقت لبونُ بنِي زياد

وكان القياس: ألم يأتك بحذف «الياء». [عونيّ].

[ما لا يكونُ إلّا ناقص الإعراب]

والرّابع[١]: لا يكونُ إلَّا ناقصَ الإعرابِ.

وهو: الفعلُ المضارعُ الّذي اتّصلَ بآخرِهِ ضميرٌ مرفوعٌ غيرُ النّونِ[٢]، فرفعُه: بـ(النُّون) ونصبُه وجزمُه: بحَذْفِه، نحو: يَضربَانِ، ولَن يَضرِبا، ولمْ يضربا.

فالمجموع[٣] **تسعة**[٤].

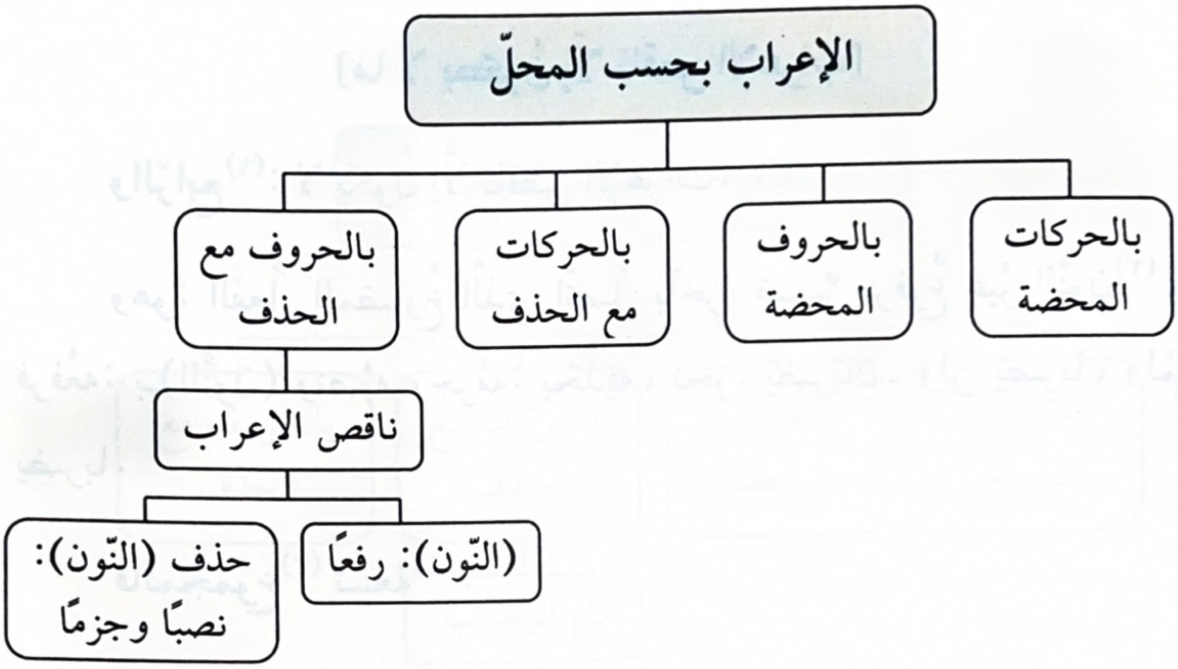
---

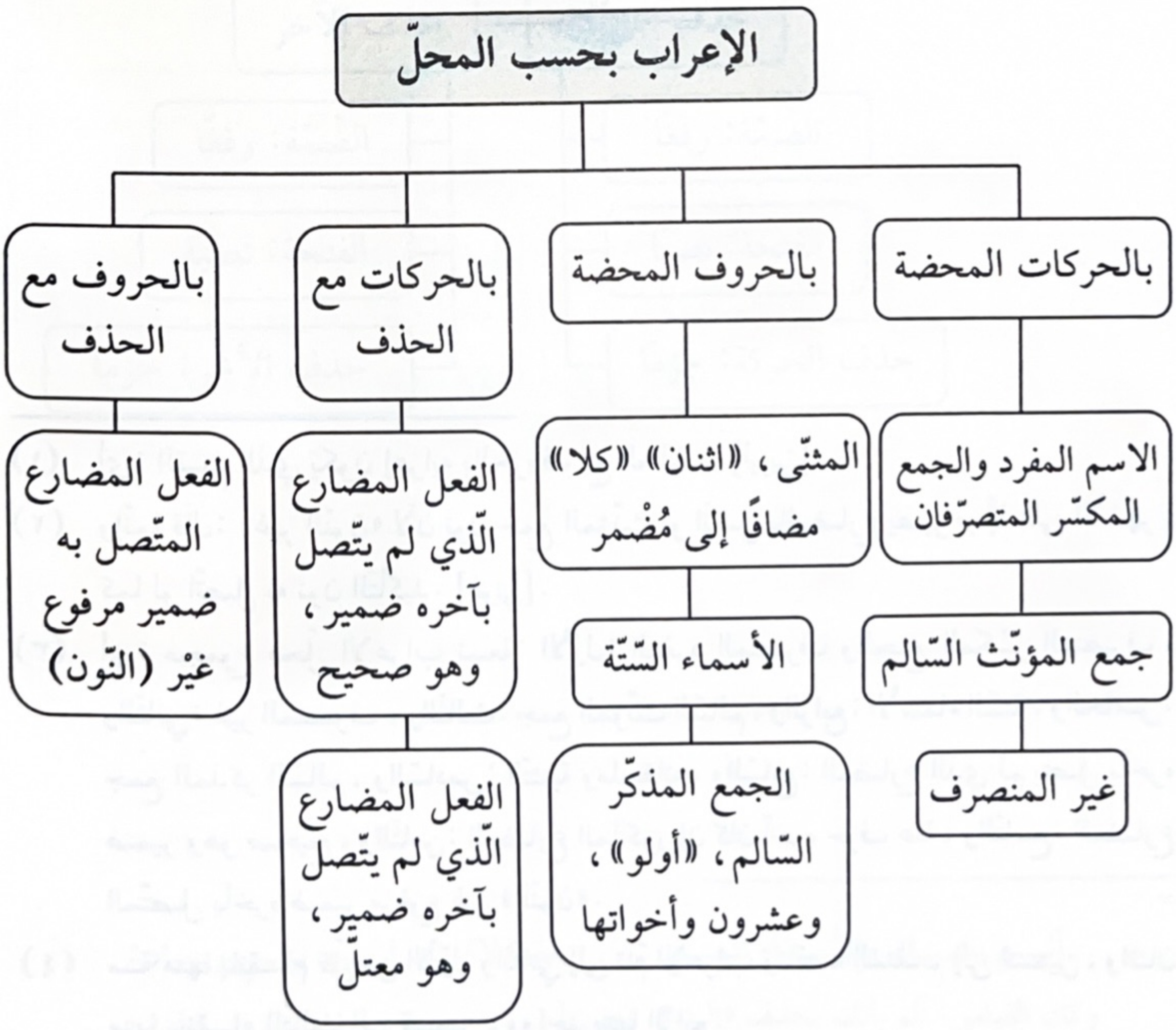
(١) أي: القسم الذي يَكون إعرابه بالحروف مع الحذف. [أيوبيّ].

(٢) وإنّما قال: «غير النّون» لأنّ نون جمع المؤنّث لو اتّصل بالمضارع يصير مبنيًّا على الأشهر؛ كما لو اتّصل به نون التّأكيد. [عونيّ].

(٣) أي: مجموع محلّ الإعراب تسعة: **الأوّل**: المفرد المنصرف والجمع المكسّر المنصرف، **والثّاني**: غير المنصرف، **والثّالث**: جمع المؤنّث السّالم، **والرّابع**: الأسماء السّتة، **والخامس**: جمع المذكر السّالم، **والسّادس**: التّثنية وملحقاته، **والسّابع**: المضارع الذي لم يتّصل بآخره ضمير وهو صحيح، **والثّامن**: المضارع المذكور إن كان آخره حرف علّة، **والتّاسع**: المضارع المتّصل بآخره ضمير مرفوع غير «النّون».

(٤) ستّة منها بانقسام كلّ من الأوّل والثّاني إلىٰ تامّ الإعراب وناقصه المنقسم إلىٰ قسمين، واثنان منها بانقسام الثّالث إلىٰ قسمين، وواحد منها الرّابع.


الإعراب بحسب المحلّ
بالحركات المحضة
بالحروف المحضة
بالحركات مع الحذف
بالحروف مع الحذف
ناقص الإعراب
(النّون): رفعًا
حذف (النّون): نصبًا وجزمًا


الإعراب بحسب المحلّ
بالحركات المحضة
بالحروف المحضة
بالحركات مع الحذف
بالحروف مع الحذف
الاسم المفرد والجمع المكسّر المتصرّفان
جمع المؤنّث السّالم
غير المنصرف
المثنّى، «اثنان» «كلا» مضافًا إلى مُضْمر
الأسماء السّتّة
الجمع المذكّر السّالم، «أولو»، وعشرون وأخواتها
الفعل المضارع الّذي لم يتّصل بآخره ضمير، وهو صحيح
الفعل المضارع الّذي لم يتّصل بآخره ضمير، وهو معتلّ
الفعل المضارع المتّصل به ضمير مرفوع غيْر (النّون)

[المنصرف وغير المنصرف]

والمراد بِالمُنْصَرِف[١]: ما دخله الجرُّ والتّنوينُ، نحو: زيد.

وبغَير المُنصرِف: اسمٌ مُعْرَبٌ بِالحَرَكَةِ[٢] لا يَدخُلُه الجرُّ[٣] والتّنوينُ.

وهو علىٰ نَوعين:

سماعيّ: نحو: أُحَادَ ومَوْحَدَ، وثُنَاءَ ومَثْنَىٰ، وثُلَاثَ ومَثْلَثَ[٤]، ورُبَاعَ ومَرْبَعَ، وأُخَرَ[٥].. صِفاتٍ[٦].

---

(١) سُمّي به؛ لكونه صرفًا وخالصًا في الاسميّة، أو لرجوعه عن التّوجّه علىٰ الفعل بالمشابهة، أو لتغيّره بدخول الجرّ والتّنوين، أو لازدياده به، قدّمه علىٰ غير المنصرف؛ لأصالته ولكون مفهومه وجوديًّا.

(٢) فخرج المعرب بالحروف؛ لأنّ المنع إنّما يتصوّر فيما شأنه الدّخول فيكون ذلك واسطة بينهما؛ كما صرّح به في «الامتحان».

(٣) وإنّما لا يدخله الجرّ والتّنوين؛ لمشابهته بالفعل في تحقّق الفرعتين؛ إذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والإفادة، وكلّ علّة من غير المنصرف فرع لشيء، فإذا كان في غير المنصرف علّتان.. تحقّق فيه فرعيّتان، فشابه الفعل في تحقّق الفرعتين. [عونيّ].

(٤) هذه الأمثلة الأربعة مسموعة، وقد جاء في قول الكُمَيْت:

ولـم يَسـتريثوك حتّـىٰ رُميـ ـتَ فوق الرّجال خِصالًا عُشارا

والمبرّد والكوفيّون يقيسون ما فوق الأربعة عليها إلىٰ التّسعة، نحو: خماس ومخمس إلىٰ تساع ومتسع بلا سماع، بل المسموع مع «ياء» النّسبة، نحو: خماسيّ إلىٰ تساعيّ. [عونيّ].

(٥) جمع «أُخْرىٰ» مثل «نُصْرىٰ» مؤنّث «آخر» وهو اسم تفضيل؛ لأنّ معناه في الأصل: أشدّ تأخّرًا، ثمّ نقل إلىٰ معنىٰ «غير» وقياسه أن يستعمل بـ«من» أو «اللّام» أو الإضافة، وحيث لم يستعمل بواحدٍ منها.. علم أنه معدول عمّا معه «مِن» **وقيل**: عمّا معه «اللّام».

(٦) وإنّما قيّد بقوله: «صفات» إذ لو كانت أعلامًا للذّكور.. يكون منصرفًا علىٰ الأكثر؛ لأنّ العدل في هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله، ولو للإناث.. يكون غير منصرف بالاتّفاق للتّأنيث مع العَلَميّة، لكنّها لا يكون ممّا نحن فيه.

وجُمَعَ[1]، وكُتَعَ، وبُتَعَ، وبُصَعَ.. جُموعًا.

وعُمَرَ، وزُفَرَ، وزُحَلَ[2]، وقُزَحَ.. أَعْلَامًا.

وقِيَاسِيّ: وهو:

١ ـ كلُّ عَلَمٍ علىٰ وَزنٍ مَخصُوصٍ بالفِعْل؛ كضُرِبَ[3]، وشَمَّرَ، وانقطَعَ، واجتَمعَ، واستَخرجَ.

أَوْ في أوّلِه إِحدَىٰ زَوائدِ المضارعِ غَيْرَ قَابلٍ لـ (التَّاءِ)[4] نحو: يَزِيدُ ويَشكُرُ.

٢ ـ وكُلُّ أَفْعلِ التَّفْضِيلِ والصِّفةِ[5]، نحوُ: أَفْضَلَ وأَبْيَضَ.

٣ ـ وكلُّ اسْمٍ أَعْجميٍّ اسْتُعْمِلَ في أوّلِ نَقْلِه إلىٰ العَربِ عَلَمًا[6]، وهو

---

(١) فإنّ «جُمَع» جمع «جمعاء» مؤنّث «أجمع» وقياس تكسير «فعلاء» صفةً «فُعل» أو اسمًا «فعالى» فهو معدول عن أحدهما، و«أجمعون» شاذّ وإن كان «أجمع» في الأصل أفعل تفضيل، فـ«جمعاء» شاذّ، وقس عليه البواقي.

(٢) زحل: اسم نجم من الخُنَّسِ. وقزح: اسم جبل في مزدلفة. [الأطه لي].

(٣) علىٰ صيغة المجهول اسم رجل، وإنّما قلنا: «علىٰ صيغة المجهول» لوجود وزن المعلوم في الاسم، نحو: حجر، وفرس، وأمّا صيغة المجهول فلم يوجد في الاسم إلّا «وُعِلَ» و«دُئِلَ». [عونيّ].

(٤) أ ـ وهي: تاء التّأنيث المتحرّكة التي تلحق بآخر الاسم المؤنّث.

ب ـ وإنّما شرط كونه غير قابلٍ للتّاء؛ لأنّ «تاء» التّأنيث يخرجه عن كونه وزن الفعل؛ لاختصاصها بالاسم، وأمّا «يعملة» و«أرملة» إذا جعلا علمًا.. فغير منصرف، لكن لا لوزن الفعل، بل بالعلميّة والتّأنيث. [عوني].

(٥) كلّ اسم يكون علىٰ وزن «أفعل» إمّا للتّفضيل أو للصّفة، وسبب منع الصّرف فيهما: الوصف ووزن الفعل. [أيوبيّ].

(٦) سواء كان علمًا في العجم أيضًا، واسم جنسٍ نُقل علمًا، فظهر الخلل في عبارة «الكافية»=

زائدٌ علىٰ الثّلاثةِ ، أوْ مُتحرِّكُ الأوْسَطِ ، نحو: قَالُونَ ، وإبراهيمَ ، وشَتَرَ.

٤ ـ وكلُّ مُؤنَّثٍ بالألفِ(١) مَقصورةً(٢) أوْ مَمدودةً(٣) ، نحو: حُبْلَىٰ وحَمْرَاء(٤).

٥ ـ وكلُّ عَلَمٍ فيهِ تاءُ التّأنيثِ لَفظًا ، نحو: فاطمةَ وحمزةَ.

أو تَقْديرًا(٥) ، وهو زائدٌ علىٰ الثّلاثة ، نحو: زينبَ.

أو مُتحرِّكُ الأوْسطِ(٦) عَلَمًا لمُؤَنَّثٍ ، نحو: (قَدَمَ) اسم امْرأةٍ ، ولو سُمِّيَ به مُذَكَّرٌ صُرِفَ.

ولوْ كَانَ عَلَمُ المؤنّثِ ثُلاثِيًّا سَاكِنَ الأوْسَطِ.. يَجوزُ صَرْفُه ومَنْعُه(٧) ،

= حيث قال: شرطها أن تكون علميّة في العجميّة.

(١) **والمراد بـ«الألف»**: الهمزة المنقلبة من «الألف».

(٢) ويسمّىٰ المقصورة مقصورةً ؛ لأنّ مدّ الصّوت عند التّلفّظ به قصيرٌ ؛ لأنه لا يجوز مدّ «الألف» التي ليس بعدها همزة إلّا قليلًا ، ويسمّىٰ الممدودة ممدودةً ؛ لكثرة مدّ الصّوت عند التّلفّظ به ؛ لأنّه يمدّ كل «ألف» بعدها همزة بقدر أربع ألفات. [إقليد].

(٣) **والمراد بها**: الهمزة المنقلبة لا ما قبلها ، والتّسمية بـ«الألف» باعتبار الكون ، وبالممدودة باعتبار السّبب ، فافهم.

(٤) الألف الممدودة: الهمزة ، إذ أصله: «حمرىٰ» بالقصر ، ثمّ زيدت «الألف» لمدّ الصّوت ، فالتقىٰ ساكنان فقلبت الثّانية همزةً. [أيوبيّ].

(٥) إنّما شرط فيه العلميّة ؛ لتصير «التّاء» لازمة ؛ لأنّ الأعلام محفوظة عن التّغيّر بقدر الإمكان ، ولأنّها وضع ثان فيكون «التّاء» حرف مبنّىٰ بلا خلاف بعد أن كان حرف معنًىٰ ، فيلزم «التّاء» للكلمة.

(٦) فيه إن لم يكن عدد حروف العلم الذي فيه «التّاء» تقديرًا زائدًا علىٰ ثلاثة أحرفٍ.. فشرط كونه علّة لمنع الصّرف أن يكون الحرف الأوسط من حروف الثّلاثة متحرّكًا ؛ لتقوم مقام الحرف الرّابع القائم مقام «التّاء».

(٧) أمّا جواز صرفه.. فلضعف التّأنيث ، وأمّا منعه.. فلوجود السّببين ، وهما: العلميّة والتّأنيث=

نحو: هِنْدٍ.

٦ ـ وكُلُّ عَلَمٍ مُرَكَّبٍ مِن اسْمَيْنِ لَيْسَ أحدُهما عَاملا فِي الآخَرِ، ولَا الثّاني صَوْتًا[١] ولَا مُتَضَمِّنًا لمَعنَى الحَرْفِ، نحو: بَعْلَبَكَّ وحَضْرَمَوْتَ[٢].

٧ ـ وكلُّ ما فيه (ألفٌ) و(نونٌ) زَائِدتَانِ[٣]؛ عَلَمًا[٤] أو وَصْفًا لا يَدخُلُه (التّاءُ) نحو: عِمرانَ، وسَكرانَ، ورَحمانَ[٥].

٨ ـ وكُلُّ جمْعٍ علىٰ «فَعَالِلَ»[٦] ....

= وإن كان ضعيفًا. [أيوبيّ].

(١) أي: في الأصل مثل: «سيبويه». [أيوبيّ].

(٢) اسم بلد باليمن، وهو اسمان جعلا اسمًا واحدًا، فهو غيّر بالعلميّة والتّركيب، وهو بفتح «الحاء» المهملة و«الرّاء» و«الميم» وسكون «الضّاد» المعجمة، وفي «القاموس»: وبضمّ «الميم» بلد وقبيلة، ويقال لها: هذا حضرموت بضمّ «الرّاء» وإن شئت لا تنوّن الثّاني، قال السّيوطي: إنّ صالحًا ﷺ لمّا هلك قومه جاء مع المؤمنين إليه، فلما وصل إليه مات، فقيل: حضرموت، وذكر المبرّد: أنّه لقبُ عامرٍ جدِّ اليمانيّة، كان لا يحضر حربًا إلا كثرت فيه القتلىٰ، فقال عنه من رآه: حضرموت، بتحريك «الضّاد» ثمّ كثر ذلك فسُكّنت. [من «شرح المشكاة» لعلي القاري].

(٣) احتراز عن «ألف» و«نون» أصليّين، نحو: حنَّان ومنَّان، ولكونهما زائدتين سمّي مزيدتين، ويسمّيان أيضًا مضارعتين؛ لشبههما بألفي التّأنيث في امتناع دخول «التّاء» أو في كونهما مزيدتين. [عونيّ].

(٤) وإنّما اشترط كونه علمًا؛ ليمتنع بالعلميّة عن «التّاء» لأنّ العلميّة يمنع الاسم عن الزّيادة والنّقصان؛ لأنّها مصونة عن التّغيّر بقدر الإمكان وليتحقّق المشابهة بينهما. [عونيّ].

(٥) مثال لما لا يكون له مؤنّث أصلا. [أيوبيّ].

(٦) **أوزان صيغة منتهىٰ الجموع ستّة**: «مفاعل» مثل: مساجد، و«مفاعيل» مثل: مصابيح، و«أفاعل» مثل: أقاول، و«أفاعيل» مثل: أكاذيب، و«فواعل» مثل: صواحب، و«فعالل» مثل: جنادل.

أو «فَعَالِيلَ»[1] نحو: مَساجِدَ ومَصابيحَ.

ويَجوزُ[2] صَرفُه لضَرورةِ[3] الشِّعْرِ أو للتَّناسُبِ، نحو: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾[4] [الإنسان: ٤] و﴿قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥].

[ملاحظة]

وكلُّ مَا لا يَنْصرِفُ إذا أُضِيفَ أو دَخلَه لامُ التَّعريفِ.. انْصَرَفَ، نحو: مَررتُ بالأحمرِ[5] وأحمَرِنا[6].

[الإعراب من حيث النّوع]

والتّقسيمُ الثّالثُ: بحَسَبِ النَّوعِ، وهو أربعةٌ: رفعٌ ونصبٌ مُشتَركانِ بيْن

---

(١) وكذا لو حذف الآخر بالإعلال مثل: «جوار» في حالة النّصب، فإنّ أصله: «جواري» مثل: «صواحب»، وكذا لو ادغم مثل: «دوابّ» لأنّ أصله: «دوابب» أيضًا، والجمعيّة أعمّ هنا من أن يكون جمعًا في الحال، نحو: مساجد، أو كان جمعًا في الأصل ثمّ اضمحلّ جمعيّته كـ«حضاجر» علمًا للضّبع أو جمعًا تحقيقًا كـ«مصابيح» أو تقديرًا كـ«سراويل» فإنّه مفرد لكن تقدر بأنّه جمع «سروالة» وكأنّ «السّراويل» مركب من الأجزاء اعتبارًا. [عونيّ].

(٢) الجواز هنا بمعنى: الإمكان العامّ، وهو سلب الضّرورة عن أحد الطّرفين؛ أي: لا يمتنع، وهذا المعنى مجازٌ، من باب ذكر الملزوم وإرادة اللّازم. [عونيّ].

(٣) أي: لضرورة وزن الشّعر؛ بأن يخلّ منع الصّرف بالوزن؛ كقول فاطمة رضي الله عنها:

صبتْ عليَّ مصائبٌ لو أنها ... صبت على الأيام صرن لياليا

أو يخلّ بسلامته؛ كقول الشّافعيّ في حقّ الإمام الأعظم:

أعِدْ ذكر نعمانٍ لنا إن ذكره ... هو المسك ما كررته يتضوع

(٤) فـ«سلاسلا» على قراءة نافع والكسائيّ منصرف مع وجود صرفه؛ للمشاكلة بـ«أغلالا» بعده.

(٥) مثال لما كان بـ«اللّام». قدّمه؛ لئلّا يقع الفصل بين المثال والممثّل.

(٦) مثال لما كان بالإضافة.

الاسمِ والفعلِ[١]، وجَرٌّ مختصٌّ بالِاسمِ[٢]، وجَزمٌ مُخْتَصٌّ بالفعلِ.

وعَلامةُ الرَّفعِ[٣]: أربعةٌ: ضمّةٌ، و(وَاوٌ) و(ألفٌ) و(نُونٌ)[٤].

وعلامةُ النّصبِ: خَمسةٌ: فتحةٌ، وكسرةٌ و(ألفٌ) و(ياءٌ) وحذفُ النّونِ[٥].

وعلامةُ الجَرِّ: ثَلاثةٌ: كسرةٌ، وفتحةٌ، و(ياءٌ)[٦].

وعلامةُ الجَزْمِ: ثلاثةٌ: حذفُ الحركةِ، وحذفُ الآخرِ، وحذفُ النُّونِ[٧].

---

(١) لكن الفرق بينهما في الواسطة، فإنّها في الاسم: الفاعليّة والمفعوليّة، وفي الفعل: المشابهة التّامّة؛ كما سبق.

(٢) وإنّما اختصّ الجرّ بالاسم، فإنّ الجرّ علم الإضافة وهي من خواصّ الاسم.

(٣) إضافة العلامة إلىٰ الرّفع بيانيّة لغويّة من إضافة العامّ إلىٰ الخاصّ؛ أي: علامة هي الرّفع، أو لاميّة من قبيل إضافة الدّال إلىٰ المدلول؛ أي: علامة دالّة علىٰ ما دلّ عليه الرّفع. [عونيّ].

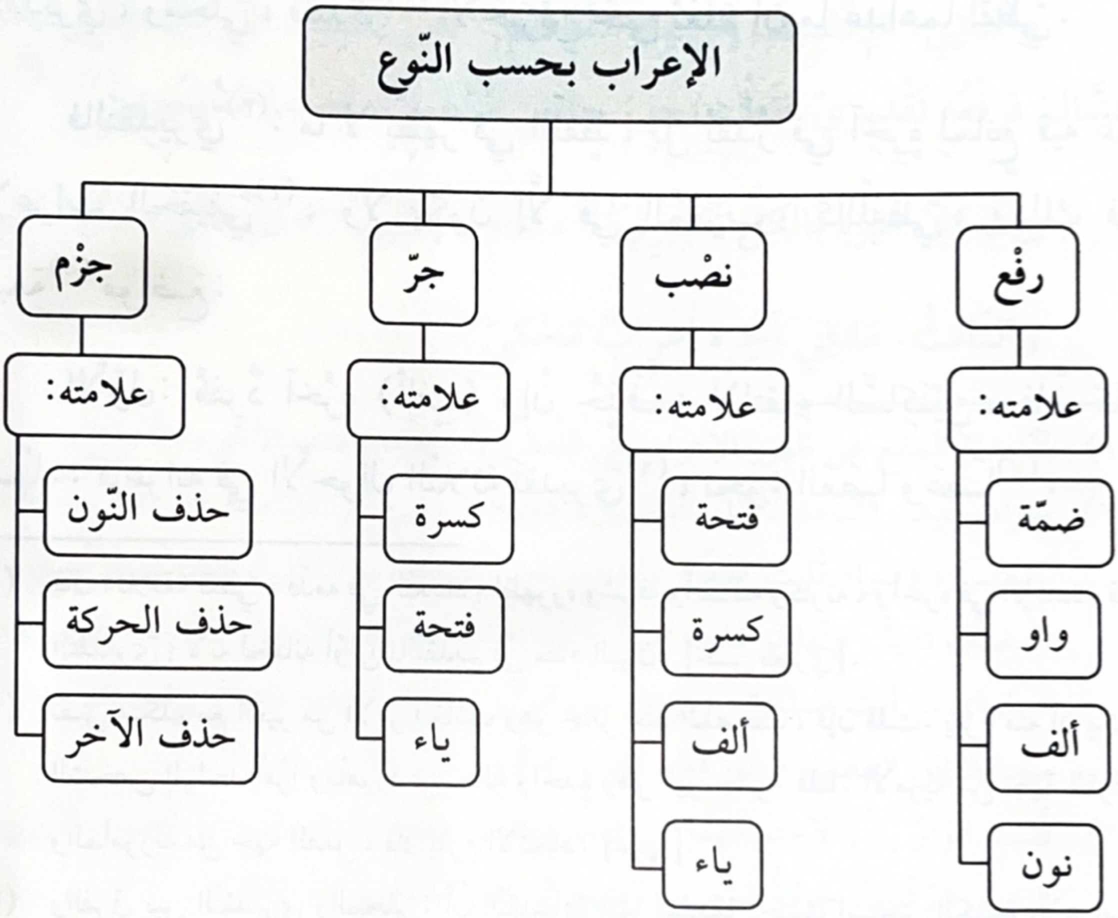
(٤) **فالضّمّةُ**: في الاسمِ والفعلِ، و**(الواوُ)**: في الأسماء السِّتَّةِ وفي الجمعِ المذكّرِ السّالم، و**(الألفُ)**: في تثنيةِ الأسماءِ، و**(النّونُ)**: في تثنيةِ الفعلِ وجمعِه المذكّرِ وفي الواحدةِ المخاطبةِ منه. [أيوبيّ].

(٥) **فالفتحةُ**: في الاسمِ والفعلِ، **والكسرةُ**: في الجمعِ المؤنّثِ السّالم، و**(الألفُ)**: في الأسماءِ السّتّةِ، و**(الياءُ)**: في تثنيةِ الاسمِ وجمعِه المذكّرِ السّالم، **وحذفُ النّونِ**: في الفعل. [أيوبيّ].

(٦) أ ـ **فالكسرةُ**: في الاسمِ المنصرفِ، **والفتحةُ**: في غيرِ المنصرفِ، و**(الياءُ)**: في تثنية الاسمِ وفي جمعِه المذكّرِ السّالم وفي الأسماءِ السّتّةِ. [أيوبيّ].

ب ـ أي: «ياء» التّثنية. انتهىٰ، **والحاصل**: أنّ «الياء» علامة مشتركة بين الجرّ والنّصب؛ كما أنّ الفتحة والكسرة علامتان مشتركتان بينهما، وأنّ «الألف» مشتركة بين الرّفع والنّصب، والضّمّة و«الواو» و«النّون» خاصّة بالرّفع، ولكون «الألف» فرعًا في كونه علامة العمدة لم يبال اشتراكها بينها وبين الفضلة. [منافع الأخيار].

(٧) **فحذفُ الحركةِ**: من آخر المضارع الصّحيح الّذي لم يَتّصلْ بآخِره ضميرٌ، **وحذفُ الآخِرِ**:=



= من المضارع الّذي يكونُ آخرُه حرفَ عِلَّةٍ، وحذفُ النّونِ: في تَثنية الفعلِ المضارعِ وجمعِه المذكّرِ ومخاطبةِ المفرد، وهو مشتركٌ بين علامَتَيِ النّصبِ والجزمِ. [أيوبيّ].

[الإعراب من حيْث الصّفة]

والتّقسيمُ الرّابعُ: بِحَسَبِ الصِّفَةِ، فهو ثلاثةٌ[١]: لَفْظِيّ يَظْهَرُ في اللّفظ، وتَقْدِيرِيّ، ومَحَلِّيّ، فَلْنَذْكُر[٢] الأَخِيرَيْنِ حَتّىٰ يُعْلَمَ أنّ ما عدَاهما لَفظيّ.

فالتّقدِيرِيُّ[٣]: ما لا يَظْهَرُ في اللّفظِ، بل يُقَدَّرُ في آخِرِهِ لِمَانعٍ فيه غَيْرِ الإعرابِ الحَقِيقِيِّ[٤]، ولا يكون إلّا في المُعْرَبِ؛ كاللّفظيّ، وذلك في سَبعةِ[٥] مواضعَ:

الأوّل: مُفْردٌ آخرُهُ (ألِفٍ) وإنْ حُذِفَ؛ لالتقاءِ السّاكِنَيْنِ، فإنْ كانَ اسْمًا.. فإعرابهُ في الأحوالِ الثّلاثةِ تَقدِيرِيّ[٦]، نحو: العَصَا وعَصًا[٧].

---

(١) قال «ثلاثة» لفظيّ، قدّمه في التّعداد؛ لظهوره وشرفه وأصالته وكثرته، وأخّره في الإفادة وقدّم التّقديريّ؛ لأنّه لخفائه أولىٰ بالتّقديم في مقام البيان. [حسن مصريّ].

(٢) نفس متكلّم مع الغير من الأمر الغائب وهو جائز عند المصنّف، **فإن قلت**: يلزم منه أن يكون الشّخص الواحد آمرًا ومأمورًا في حالةٍ واحدةٍ وهو غير جائز. **قلنا**: الآمريّة من جهة القول، والمأموريّة من جهة الفعل، فلا يلزم الاتّحاد. [عونيّ].

(٣) **والفرق بين التّقديري والمحلي**: أنّ التّقديريّ إنّما يُستعمَل حيث استحقّ الكلمة الإعراب، لكن فيه مانع لظهوره، والمحليّ يُستعمَل حيث لم يستحقّ الكلمة الإعراب؛ لأجل بنائها، مع أنّه لو وقع في محلّها اسم آخر.. لَظهر الإعراب فيه.

(٤) أي: أنْ يكون المانع غيرَ الإعرابِ الحقيقيّ؛ إذ لو كان حَقيقيًّا.. يكون محَلّيًّا. [أيوبيّ].

(٥) وجعلها البيضاويّ ثمانية، والمصنّف نقصها وجعلها خمسة؛ بأن أدخل في الثّاني ما جعله رابعًا وإن جعل السّادس مشتملًا علىٰ ما جعله سادسًا وسابعًا وثامنًا، وزاد في الخامس، فتنبّه ولا تكن من الغافلين.

(٦) لتعذّر الحركة علىٰ «الألف» سواء كان ملفوظًا أو مقدّرًا؛ لأنّ «الألف» لا يقبل الحركة.

(٧) وإنّما أورد مثالين؛ لأن الأوّل مثال بما فيه «الألف» ملفوظًا، والثّاني بما فيه «الألف» مقدّرًا، وإنّما حُذِف «الألف» في الثّاني؛ لالتقاء السّاكنين، أحدهما التّنوين والآخر «الألف» فحُذِف «الألف» فبقي «عصا» بالتّنوين. [عوني].

وإنْ كانَ فِعْلا . . فرَفْعُه ونَصبُه تَقدِيريّ وجَزْمُه لَفْظِيّ[1] ، نحو: يَخْشَىٰ ، ولنْ يَخشىٰ ، ولَمْ يَخْشَ .

والثَّانِي: مَا أُضِيفَ إلىٰ ياءِ المُتَكلِّمِ[2] غَيْرَ التَّثْنِيةِ ، فإنْ كانَ جَمْعَ المُذَكَّرِ السَّالِمَ فرَفْعُه تَقْدِيريّ فقَطْ ، نحو: جاءني مُسْلِمِيَّ ، أصلُه: مُسلِمُويَ[3] .

وإنْ كانَ غَيرَه فالكلُّ تَقدِيرِيّ[4] ، نحو: غُلَامِي[5] ، ورِجَالي ، ومُسلِمَاتِي .

والثَّالثُ: مَا فِي آخِرِه إعرابٌ مَحْكِيّ[6] ؛ . . . .

(١) لانعدام المانع عن ظهور الإعراب في اللّفظ ؛ لأنّ جزمه بحذف الآخر ، ولا مانع منه .

(٢) سواء حُذِف «الياء» لاتقاء السّاكنين ، نحو: «جاءني أبو العبّاس» أو حُذِفت ؛ للاكتفاء بالكسرة ، وسواء قُلِبت «ألفًا» أو «تاء» نحو: «يا أبا» و«يا أبتِ» لكن بشرط أن لا يكون المضاف تثنيةً ، فإنّها لو كانت تثنيةً . . كان إعرابه لفظيًّا في الأحوال الثّلاث ، تقول: جاءني مسلماي ، رأيت مسلمَيّ ، ومررت بمسلمَيّ ، بتشديد «الياء» فيهما ، ولمّا كان هذا النّوع محتاجًا إلىٰ التفصيل فقال: «فإن كان . . .» انتهىٰ . [أيوبيّ] .

(٣) قُلِبت الواوُ ياءً ؛ لاجتماعهما في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون ثمّ ادُّغِمَت الأُولىٰ في الثّانية ، ثمّ نُقِلتْ حركةُ الميمِ من الضَّمةِ إلىٰ الكسرة ليَصِحَّ بناء الياء .

(٤) سواء كان مفردًا أو جمعًا مكسّرًا أو مؤنّثًا سالمًا ؛ لوجوب الكسر أو السّكون أو الفتح قبل العامل ، أو تعذّر اجتماع الحركة والسّكون والحركتين مثلين أو ضدّين بعده ، ولم يكن جعل الكسرة والفتحة إعرابًا بعده وإن قاله البعض ؛ كما أمكن جعل الحروف الثّابتة قبل العامل إعرابًا بعده في التّثنية والجمع ؛ لعدم التّبديل باختلاف العامل بخلافهما ، ولا وجه للبناء وإن ذهب الجمهور ؛ إذ الإضافة إلىٰ الضّمير لا يعربه ، نحو: «غلامك» و«غلامه» .

(٥) فإنّ آخر «غلامي» «الميم» المكسورة ؛ لأجل «الياء» ولو ظهر الإعراب في اللّفظ . . لزم أن يتحرّك «الميم» بالحركتين في حالةٍ واحدةٍ ، وهو متعذّر ، فلذلك كان إعرابه تقديريًّا . [منه] .

(٦) أي: حركة أو حرف محكيّة ، والتّسمية بالإعراب مجازٌ كونيّ ؛ إذ ليس بإعراب في الحال ؛ كما أشار إليه فيما سبق بقوله: «غير الإعراب الحقيقيّ» إنّما جعل إعرابه تقديرًا للزوم اشتغال الآخر بالحكاية ، فصار كالثّاني ، ولذا قُدِّم علىٰ الرّابع عكس ما في «اللّبّ» .

إمَّا جُمْلَةً[(١)] مَنقُولَةً إلىٰ العَلَمِيّةِ، نحو: تَأَبَّطَ[(٢)] شَرًّا[(٣)].

أَوْ مُفْرَدًا في قولِ الحِجَازِيّ[(٤)]، نحو: مَنْ زَيْدًا[(٥)]؟ لِمَنْ قال: ضَرَبْتُ زَيدًا، ونحو: دَعْنِي[(٦)] عَنْ تَمْرَتَانِ، لمَنْ قال: أَلَكَ تَمرتَانِ؟

وكذا[(٧)] كُلُّ عَلَمٍ مُرَكَّبٍ جُزْؤُه الثَّانِي مَعمُولٌ لِمَا لا إعرابَ لهِ، نحو: إنّ زيدًا، وهَلْ زيدٌ؟ ومِنْ زَيدٍ، بِخلَافِ نحو: عبدُ اللهِ[(٨)]، ومَضْروبٌ غُلامُه، فإنَّ إعرابَ الجُزءِ الأوّلِ[(٩)] مِنهما لَفْظِيّ بحَسَبِ العَامِلِ، والثّانِي مَشغولٌ بإعرابِ الحِكَايةِ.

---

(١) حال من الضّمير المجرور في آخره العائد إلىٰ «ما» وهو عبارة عن الاسم المعرب.

(٢) في الأصل جملة فعليّة؛ لكون «تأبّط»: فعلًا ماضيًا من (التّأبّط) وهو: أخذ الشّيء تحت الإبط، و«شرًّا»: منصوب بالمفعوليّة، ثم جعل علمًا لشخصٍ شرير، فهو مشغول بإعراب محكيّ، فيكون تقديريًّا. [عونيّ].

(٣) هو اسم ثابت بن الجابر من مشاهير اللّصوص، **وسبب تسميته**: أنّه أخذ سيفه وجعل تحت إبطه، فخرج فسئلت أمه عنه بأنّ ابنك إلىٰ أين ذهب؟ فقالت أمّه: لا أدري وقد تأبّط شرًّا، **وقيل**: إنّه أخذ حيّة تحت إبطه ودخل في البيت وفزعت أمّه وقالت: تأبّط شرًّا. [عونيّ].

(٤) وإنّما قيّده به؛ لأنّ بني تميم لا يرون الحكاية في المفرد، وإليه ذهب كثير من النّحاة، منهم سيبويه.

(٥) ذكر منصوبًا؛ لكونه مذكورًا في كلام السّائل بالنّصب، وإشعارًا بأن السّؤال عن «زيد» المنصوب.

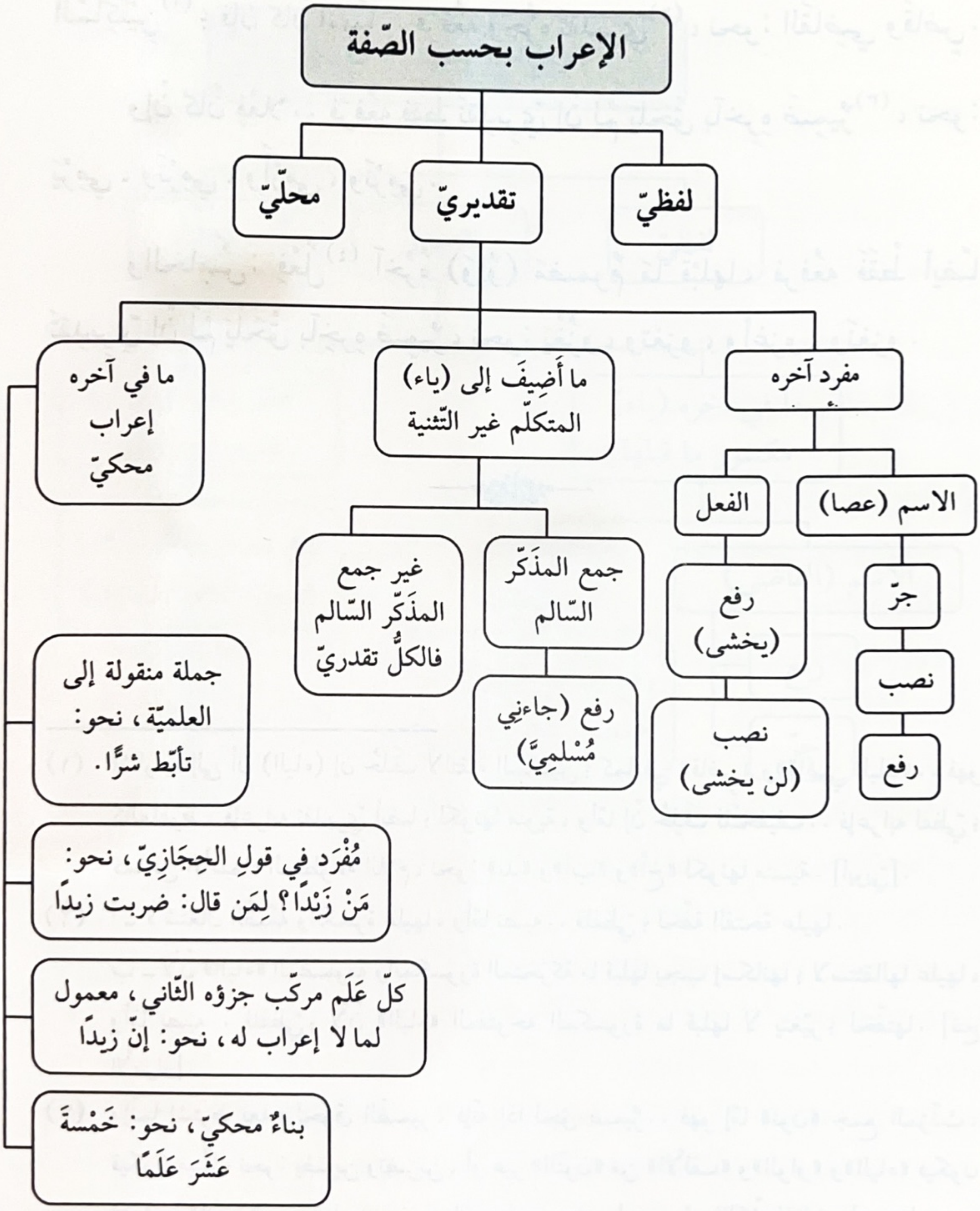
(٦) وإنّما أورد مثالَيْن للمفرد إشارةً إلىٰ قسميه؛ بأن كان إعرابه بالحركة؛ كما في المثال الأوّل أو بالحروف؛ كما في المثال الثّاني. [عونيّ].

(٧) أي: كالمذكور في كون إعرابه تقديريًّا؛ لاشتغال آخر المعرب بالآخر الذي هو إعراب محكيّ.

(٨) أي: العلم المركّب بتركيبِ إضافيّ، فإنّ المضاف إليه معمول لما له إعراب، وهو المضاف.

(٩) أي: الإعراب الذي يظهر فيه؛ إذ لا إعراب له في الحال؛ لكونه جزءًا، كـ«زاء» «زيد» بل للمجموع علىٰ ما هو المختار عنده؛ كما حقّق في «الامتحان». [الأطه لي].

أوِ بناءٌ مَحْكِيّ، نحو: خَمسةَ عَشَرَ، عَلَمًا[1] عَلىٰ الأَشْهرِ.



---

(١) حالٌ من «خمسة عشر» والعامل معنىٰ التّمثيل، منصوب لفظًا عطف علىٰ اسم «إنّ» وهو قوله: «إعراب الجزء».

والرّابعُ: ما في آخِرِهِ (يَاءٌ) مَكْسورٌ ما قَبلَها، وإنْ حُذِفَ؛ لِالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ[1]؛ فإنْ كانَ اسْمًا.. فَرَفعُه وجَرُّه تَقدِيرِيّ[2]، نحو: القَاضِي وقَاضٍ.

وإنْ كانَ فِعْلا.. فَرَفعُه فقَطْ تَقدِيرِيّ إنْ لَمْ يَلْحَقْ بآخرِهِ ضَمِيرٌ[3]، نحو: يَرْمِي، وتَرْمِي، وأَرْمِي، ونَرْمِي.

والخامِسُ: فِعْلٌ[4] آخرُهُ (وَاوٌ) مَضمومٌ مَا قَبْلَها، فرفعُه فَقَطْ أيضًا تَقديرِيّ إنْ لَمْ يَلْحَقْ بآخِرِهِ ضَمِيرٌ، نحو: يَغْزُو، وتغزو، وأغزو، ونَغزو.

---

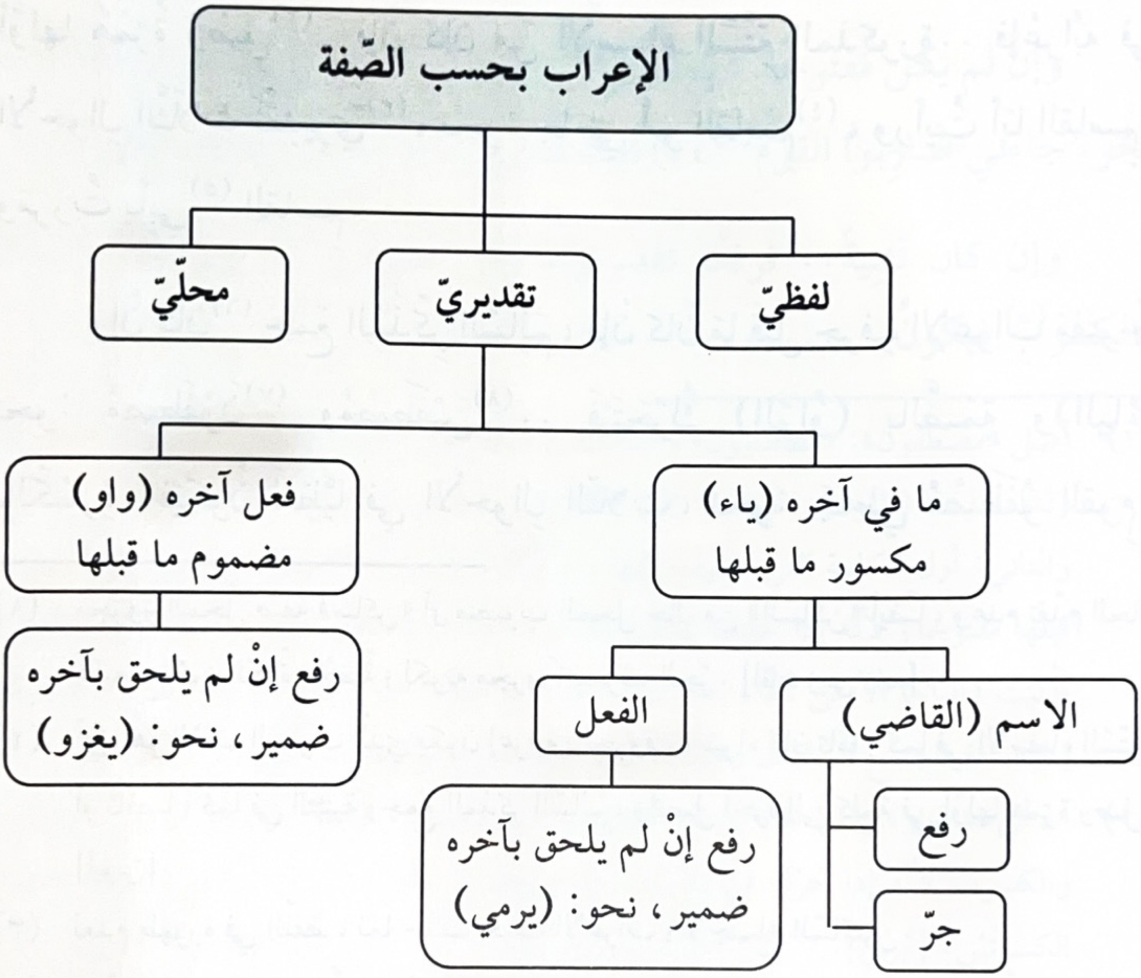
(١) أشار به إلى أنّ (الياء) إن حُذِفَ لالتقاء السّاكنيْن؛ كما في «قاضٍ» و«قاضي البلد».. فهو كالملفوظ، فإعرابه تقديريّ أيضا؛ لكونها منوية، وأمّا إنْ حُذِفَ للتّخفيف.. فإعرابه لفظيّ؛ كما في الأسماء المقطوعة اللام، نحو: «يد» و«أب» و«أخ» لكونها منسية. [أيوبيّ].

(٢) أ ـ لاشتغال الضّمّة والكسرة عليها، وأمّا نصبه.. فلفظيّ؛ لخفّة الفتحة عليها.

ب ـ لأنّ «الياء» المضمومة والمكسورة المتحرّكة ما قبلها يجب إسكانها؛ لاستثقالها عليها، وأمّا نصبه.. فلفظيّ؛ لأنّ «الياء» المفتوحة المكسورة ما قبلها لا يتغيّر؛ لخفّتها. [فتح الأسرار].

(٣) وإنّما اشترط بعدم لحوق الضّمير، فإنّه إذا لحق ضميرٌ.. فهو إمّا «نون» جمع المؤنّث، فيكون مبنيًّا، نحو: يضربن وتضربن، أو غير «النّون» من «الألف» و«الواو» و«الياء» فيكون إعرابه بـ«النّون» وحذفها، نحو: يرميان، ولن يرميا، ولم يرميا، فالكلّ لفظيّ. [عونيّ].

(٤) وإنّما قال: «فعل» لأنّه لم يوجد اسم آخره «واو» ما قبلها مضموم إلّا كلمة «هو» وأمّا قوله تعالى: ﴿كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] فأصله: «كفئًا» بالهمزة. [عونيّ].


الإعراب بحسب الصّفة
لفظيّ
تقديريّ
محلّيّ
ما في آخره (ياء) مكسور ما قبلها
فعل آخره (واو) مضموم ما قبلها
الاسم (القاضي)
الفعل
رفع
جرّ
رفع إنْ لم يلحق بآخره ضمير، نحو: (يرمي)
رفع إنْ لم يلحق بآخره ضمير، نحو: (يغزو)

والسّادسُ: اسمٌ إعرابهُ بالحُروفِ، مُلاقٍ لِسَاكنٍ بَعدَه[(١)]؛ أَي: كَلِمةٍ في أَوَّلِها هَمْزةُ وَصْلٍ[(٢)]، فإنْ كان منَ الأَسماءِ السِّتَّةِ المذكورةِ.. فإعْرابُه في الأحوالِ الثَّلَاثِ تَقْدِيرِيّ[(٣)]، نحو: جَاءَنِي أبو القاسمِ[(٤)]، ورأيتُ أبَا القاسمِ، ومَررتُ بأَبِي[(٥)] القاسمِ.

وإنْ كانَ[(٦)] جمعَ المُذكّرِ السَّالِمَ، فإنْ كانَ مَا قَبلَ حرفِ الإعرابِ مَفتوحًا نحو: مُصْطَفَوْنَ[(٧)] ومُصْطَفَيْنَ[(٨)].. فَيَتَحرّكُ (الوَاوُ) بالضَّمّةِ و(الياءُ) بالكَسْرةِ، فيَكونُ لَفظِيًّا في الأَحوالِ الثّلاثِ، نحو: جَاءَنِي مُصْطَفَوُ القومِ،

---

(١) مجرور المحلّ صفة «ساكن» أو منصوب المحل حال من «السّاكن» أيضًا، وعدم تقدّم الحال عليه مع كونه نكرة محضةً؛ لكونه مجرورًا بحرف الجرّ. [أفاده زيني زاده].

(٢) أيْ: هو الاسم المعرب الّذي يكون إعرابه بالحروف؛ سواء كان تامًّا؛ كما في الأسماء السّتّة، أو ناقصًا؛ كما في التّثنية وجمع المذكّر السّالم، واتّصل آخره إلىٰ كلمة في أوّلها همزة وصل. [أيوبيّ].

(٣) لعدم ظهوره في اللّفظ، لما حذف حرف الإعراب؛ لاجتماع السّاكنين.

(٤) فـ«أبو القاسم»: مرفوعٌ تقديرًا، فاعل «جاءني» فحذف حرف الإعراب من اللّفظ؛ لالتقاء السّاكنين وبقي رسمه علىٰ حاله في الكتابة؛ ليكون علامة للإعراب التّقديريّ. [عونيّ].

(٥) فإنّ حروف الإعراب محذوفةٌ في كلٍّ منها؛ لاجتماع الساكنين من كل منها ومما بعده من السّاكن. [أيوبيّ].

(٦) أي: ذلك الاسم المعرب الذي بالحروف، وملاقٍ لساكنٍ بعده جمع المذكّر السّالم، فينظر حينئذ إن كان... انتهىٰ.

(٧) اسم مفعول، جمع مذكّر من باب الافتعال، أصله: «مصطفَيُونَ» حُذِفت ضمّة «الياء» للثّقل، ثمّ حُذِفت؛ لاجتماع السّاكنين. [عونيّ].

(٨) بفتح «النّون» اسم مفعول أيضًا، وأصله: «مصطفَيِينَ» حُذِفت كسرة «الياء» للثّقل، ثمّ «الياء» لاجتماع السّاكنين فصار «مصطفَيْن» مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧] وأمّا إذا كسر «النّون» فيكون تثنيةً. [عونيّ].

ورأيتُ مُصْطفَيِ القومِ، ومَررتُ بمُصْطَفَيِ القومِ[١].

وإنْ لم يكن مَفتوحًا.. يُحْذَفَانِ[٢]، فيَكونُ تَقدِيريًّا في الأحوالِ الثّلاثِ، نحو: جاءني ضَارِبُوا القومِ[٣]، ورأيتُ ضَارِبِي القومِ، ومررتُ بِضَارِبِي القومِ.

وإن كانَ تَثنِيةً.. فرفعُه تَقدِيريّ، وفي نَصبِه وجَرِّه تُحَرَّكُ[٤] (الياءُ) بالكسر[٥] فيكونُ ....

(١) أصل «مصطفون»: «مصطفيون» واستثقلت الضّمّة على (الياء) فحُذِفَت، فصار «مصطفون» ولما حُذِفَ (النّون) بالإضافة إلى «القوم».. اجتمع السّاكنان، أحدهما: واو الجمع، والثاني: أول الكلمة التي أضيف إليها، وحُرِّكَت (الواو) بالضّمّة، ولم يُحْذَفْ؛ لكون ما قبلها مفتوحا؛ لأنه إذا حذف يلتبس بالمفرد. وكذا «مصطفَيِ القوم» أصله: «مصطفيين» فقُلِبَت (الياء) الأولى ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار «مصطفين» وحُذِفَت (النّون) بالإضافة فاجتمع السّاكنان وحُرِّكَتْ (الياء) بالكسرة. [أيوبيّ].

(٢) أ ـ أي: «الواو» و«الياء» لاجتماع السّاكنين، وإنّما حذف «الواو» و«الياء» ولم يحرّكا بالضّمة والكسرة؛ لأنّه إذا حرّك في الأوّل.. يلزم اجتماع الضّمّتين، وفي الثّاني.. يلزم اجتماع الكسرتيْن. [أيوبيّ].
ب ـ مضارع مجهول، مرفوع بعامل معنويّ، لا عمل لـ «إن» فيه؛ لاعتبار إلغائه بالنّسبة إليه؛ لحيلولة الماضي. [أفاده زيني زاده].

(٣) مرفوع تقديرًا، فاعل «جاءني» وكذا في النّصب والجرّ، فإنّ «الواو» في حالة الرّفع و«الياء» في حالتي النّصب والجرّ سقطتا في اللّفظ؛ لملاقاتهما بالسّاكن بعدهما، وهو «لام» التعريف في «القوم» ولم تسقطا في الخطّ؛ لئلّا يلتبس بالمفرد، فهو معرب بالحروف تقديرًا؛ إذ لا اعتبار بالخطّ، بل المعتبر اللّفظ. [عونيّ].

(٤) «تُحَرَّكُ» نسخةٌ صحيحةٌ، مضارع مجهول، مجزوم تقديرًا؛ بأن لا بدّ أن يُحرَّك السّكون بالكسرة؛ لالتقاء السّاكنين؛ كما في: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ عطف على محلّ جملةٍ، فرفعه تقديريّ، هذا على تقدير كون «الواو» عاطفةً، وعلى تقدير كونه استئنافًا هو مرفوعٌ بعاملٍ معنويٍّ. [رضي زاده].

(٥) وإنّما حُرِّك «الياء» بالكسر؛ لأنّه إذا حُذِف «النّون» بالإضافة يجتمع السّاكنان، ولرفعه يُحرَّك=

لَفظِيًّا[١]، نحو: جَاءَنِي غُلامَا ابْنِكَ[٢]، ورأيتُ غُلَامَيِ ابنِكَ[٣]، ومررتُ بِغُلَامَيِ ابنِكَ.

والسّابع: المَوقوفُ عليهِ بالإسْكانِ مِمَّا كانَ إعرابُه بالحَرَكةِ، فإن كانَ[٤] غَيْرَ مُنَوَّنٍ بتَنْوينِ التَّمَكُّنِ[٥] أوْ كانَ[٦] في آخرِهِ (تاءُ) التَّأنِيثِ.. فأحْوالُه الثّلاثُ تَقديريٌّ[٧]، ....

= «الياء» بالكسرة؛ لكونه من جنسه، ولا يحذف؛ لكونه علامةً. [أيوبيّ].

(١) لوجود (ياء) الإعراب، وإنّما حُرِّكَ (الياء) بالكسر؛ لأنّه إذا حُذِفَ (النّون) بالإضافة يجتمع السّاكنان، ولدفعه يُحرَّك (الياء) بالكسر. [أيوبيّ].

(٢) أ ـ تثنية «غلام»، سقط نونه بالإضافة، مرفوعٌ تقديرًا فاعل «جاءني» بحذف «ألف» التّثنية في حالة الرّفع؛ لاجتماع السّاكنين. [عونيّ].
ب ـ إنّ علامة الرّفع في التّثنية هي «الألف» وهي ثابتة خطًّا، وهو مضاف إلى «ابنك» فكيف يصلح أن يقال: إنّ الإعراب تقديريّ في هذه الحالة؟ قلت: إذ الأصل قبل الإضافة «غلامان» فلمّا أُرِيد الإضافة سقط نون التّثنية وهمزة وصل «ابنك» فاجتمع السّاكنان، فحُذِفت ألف التّثنية تلفّظًا، وأُبقِيت خطًّا؛ لئلّا يلتبس بالمفرد، فلذلك كان الإعراب تقديريًّا.

(٣) بكسر «ياء» التّثنية في حالتي النّصب والجرّ.

(٤) قال: فإن كان غير منوّن بتنوين التّمكّن، أو كان آخره «تاء» التّأنيث هذا الاتّصال لمنع الخلوّ؛ إذ يجوز أن يكون غير منوّن بتنوين التّمكّن وفي آخره «تاء» التّأنيث كـ«طلحة». [حاجي رجب زاده].

(٥) وهو ما يدلّ على أمكنة الاسم؛ أي: على كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصّرف، ويسمّى تنوين الصّرف وهو اللّاحق للأسماء المعربة، ومتى ذكر التّنوين مطلقًا يُراد به هذا التّنوين. [عونيّ].

(٦) لمنع الخلوّ؛ إذ يجوز أن يكون غير منوّن بتنوين التّمكّن، أو في آخره «تاء» التّأنيث كـ«طلحة».

(٧) الظّاهر أن يقول: تقديريّة أو تقديريّات؛ كما في «الأشجار قطعت أو قطعن» وغاية ما يمكن في التّوجيه أن يؤوّل الأحوال بما ذكر، أو يقدّر المضاف؛ أي: فإعراب أحواله، أو يقدّر=

نحو: أَحمدْ[١]، وضَارِبَةْ، وضَارِبات[٢].

وإن كانَ مُنَوَّنًا بغيرِ (هَاءٍ)[٣].. فرفعُهُ وجَرُّهُ تقديريّ دُونَ[٤] نَصبِهِ[٥]، نحو: زَيْدْ[٦].

= المبتدأ للتّقديريّ؛ أي: الإعراب فيهما. [زيني زاده].

(١) بسكون «الدّال» في الأحوال الثّلاث، وإعرابه تقديريّ؛ لتعذّر ظهور الإعراب في اللّفظ؛ لأنّ آخره ساكن، تقول: «جاءني أحمد» و«رأيت أحمد» و«مررت بأحمد». [عونيّ].

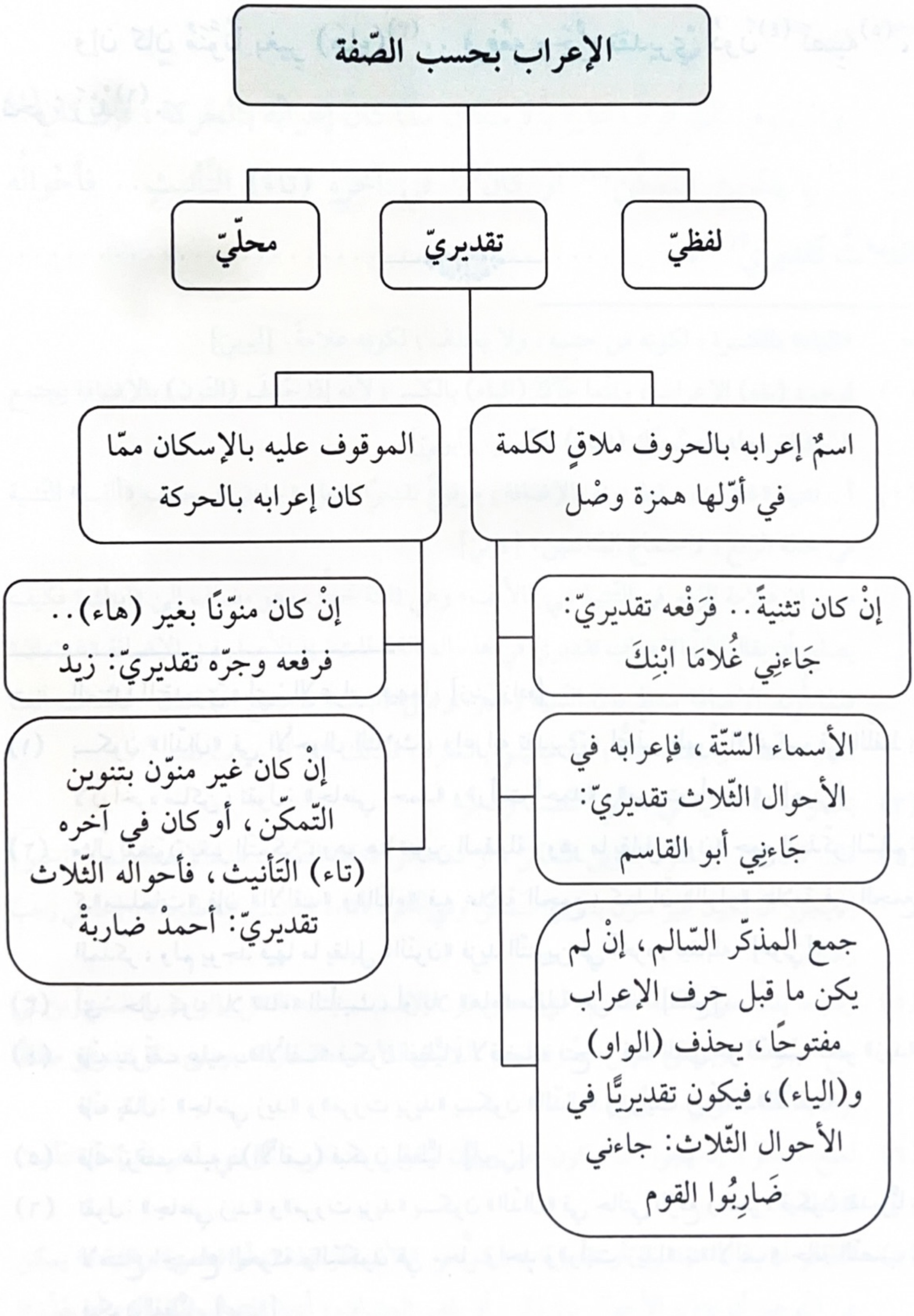
(٢) مثالٌ للمنوّن بغير التّمكّن، وهو هنا تنوين المقابلة، وهو ما يقابل «نون» جمع المذكّر السّالم: كـ«مسلمات» فإنّ «الألف» و«التّاء» فيه علامة الجمع؛ كما أنّ «الواو» علامة في الجمع المذكّر، ولم يوجد فيها ما يقابل «النّون» فزيد التّنوين في آخره؛ ليقابله. [عونيّ].

(٣) أي: حال كونه بلا «تاء» التأنيث، أو بلا «هاء» منقلبة عن تاء. [نتائج].

(٤) فإنّه يتوقّف عليه بـ«الألف» فيكون لفظيًّا؛ لاقتضائه فتح ما قبله الذي هو النّصب نحو «زيد» فإنّه يقال: «جاءني زيد» و«مررت بزيد» بسكون «الدّال» و«رأيت زيدًا» بـ«الألف».

(٥) فإنّه يُوقَف عليه بـ(الألف) فيكون لفظيًّا. [أيوبيّ].

(٦) تقول: «جاءني زيد» و«مررت بزيد» بسكون «الدّال» في حالتي الرّفع والجرّ، فيكون تقديريًّا؛ لامتناع اجتماع الحركة والسّكون في محلٍّ واحدٍ و«رأيت زيدًا» بـ«الألف» حالة النّصب، فيكون لفظيًّا. [عونيّ].


الإعراب بحسب الصّفة
لفظيّ
تقديريّ
محلّيّ
اسمٌ إعرابه بالحروف ملاقٍ لكلمة في أوّلها همزة وصْل
الموقوف عليه بالإسكان ممّا كان إعرابه بالحركة
إنْ كان تثنيةً.. فرَفْعه تقديريّ: جَاءنِي غُلامَا ابْنِكَ
الأسماء السّتّة، فإعرابه في الأحوال الثّلاث تقديريّ: جَاءنِي أبو القاسم
جمع المذكّر السّالم، إنْ لم يكن ما قبل حرف الإعراب مفتوحًا، يحذف (الواو) و(الياء)، فيكون تقديريًّا في الأحوال الثّلاث: جاءني ضَارِبُوا القوم
إنْ كان منونًا بغير (هاء).. فرفعه وجرّه تقديريّ: زيدْ
إنْ كان غير منوّن بتنوين التّمكّن، أو كان في آخره (تاء) التّأنيث، فأحواله الثّلاث تقديريّ: أحمدْ ضاربةْ

[الإعراب المحلّيّ]

وأمّا المَحَلِّيّ.. ففي مَوْضِعينِ:

أَحدُهُما[1]: الاسمُ المُعْرَبُ المُشتغِلُ[2] آخِرُه بإعرابِ غيرِ مَحْكِيّ[3]، نحو: مررت بزيد، فإنّه يُحْكَمُ علىٰ مَحَلّ «زَيد»[4] بالنَّصْبِ علىٰ المَفعوليّةِ، وكذا: أَعْجَبنِي ضَرْبُ زيدٍ، ومُرّ بزيدٍ، فـ«زيد» مَرفوعُ المَحلِّ علىٰ الفَاعِليّةِ في الأوّلِ، والنَّائِبِيَّةِ في الثّانِي.

[المبنيّ]

والثّاني: المَبْنِيّ[5]، فهو: مَا كَانَ حَرَكتُه وسُكونُه لَا بعَامِلٍ[6]، بخِلافِ المُعْرَبِ[7]، فهو ما كانَ حَرَكَتُه وسُكونُه بعَاملٍ.

---

(١) ولم يقل: «الأوّل» تنبيهًا علىٰ أنّ تقدُّمَه ليس من جهة الأقدميّة والأشرفيّة، بل تقديم أحدهما لمجرّد كونه قليلًا من جهة البحث، كذا قيل. [عونيّ].

(٢) اسم فاعل من باب الافتعال لا اسم مفعول؛ لكونه لازمًا؛ لأنّ المفعول لا يجيئ من اللّازم. [عونيّ].

(٣) وإنّما قال: «غير محكيّ» لأنّه لو اشتغل بمحكيّ.. يكون إعرابه تقديريًّا، فلا يكون ممّا نحن فيه.

(٤) وإنّما قال: «علىٰ محلّ زيد» ولم يقل: «علىٰ محلّ الجارّ والمجرور» ليكون إشارةً إلىٰ أنّ نصب المحلّ إنّما هو في المجرور الذي هو «زيد» لا في الجار والمجرور؛ لأنّ الجارّ ليس بمقصود في تعلّق الفعل بالمفعول، بل وسيلة في إفضاء معنىٰ العامل إلىٰ المجرور، فيكون الجارّ من جملة العامل، لا من جملة المعمول. [أيوبيّ].

(٥) أيْ: المبنيّ العارض. [أيوبيّ].

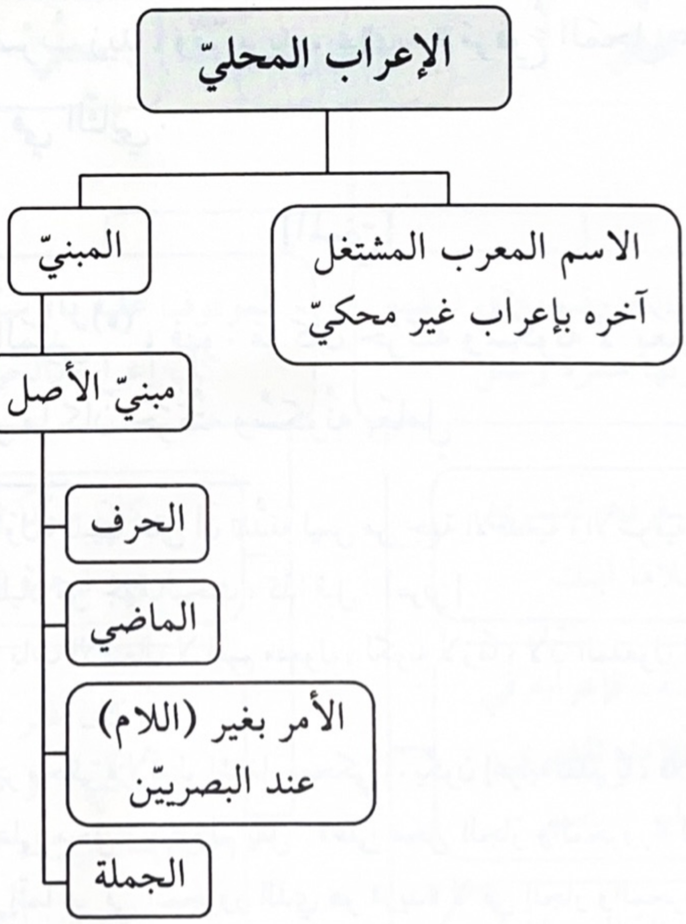
(٦) أي: لا يكون بسبب عامل، سواء يكون هذا بعدم دخول العامل عليه أو يكون بدخول العامل عليه، لكن لا يؤثّر ذلك العامل فيه؛ إما بأنه لا يتوارد عليه المعاني المقتضية بعدم صلاحية الكلمة وبعروض مانع علىٰ الكلمة. [أيوبيّ].

(٧) هو في الأصل: اسم مكان من باب الإفعال بمعنىٰ: محلّ إظهار المعاني، فيكون من قبيل تسمية الخاصّ باسم العامّ، ويحتمل أن يكون مصدرًا أو اسم مفعول من قبيل تسمية المحلّ=

[أنواع المبنيّ]

والمَبنِيُّ[1] علىٰ نوعَيْنِ: مَبْنِيِّ الأصلِ ومبنيِّ العَارِضِ.

والأوَّلُ: أربعةٌ: الحرفُ، والماضِي، والأمرُ بغيرِ (اللَّامِ) عندَ البَصْرِيِّينَ[2]، والجُمْلةُ[3].



= باسم الحال. [عونيّ].

(١) والمثبت في اللّغة: المُثْبَتُ، ويسمّىٰ مبنيًّا؛ لثباته علىٰ حالةٍ واحدةٍ، أظهر المصنّف ولم يقل: «وهو» لئلّا يتوهّم رجوعه إلىٰ المعرب.

(٢) وإنّما قال: «عند البصريّين» إذ عند الكوفيّين هو معرب، مجزوم بـ«لام» مقدّرة؛ كما مرّ.

(٣) أ ـ أي: الجملة أيضًا إذا كانت من حيث هي هي، وأمّا من حيث جزئيها.. فقد يُوجَد فيها الإعراب. [أيوبيّ].

ب ـ ووجه كون الأربعة مبنيًّا؛ لعدم إمكان توارد المعاني المقتضية للإعراب من الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة؛ لكون كلٍّ منها غير مستقلّة في الفهم. [عونيّ].

والثّاني على نوعين: لازم وغير لازم.

[لازم البناء]

واللّازم: ما لا ينفكّ عن البناء، وهو:

١ ـ المضمرات[١].

٢ ـ وأسماء الإشارات[٢].

٣ ـ والموصولات غير «أيّ» و«أيّة» فإنّهما معربان[٣].

٤ ـ وأسماء الأفعال، وقد سبقت[٤].

٥ ـ وما كان على «فعال» مصدرًا؛ كـ«فجار» أو صفة، نحو: يا فساق، أو علمًا لمؤنّث، نحو: حذام، عند أهل الحجاز.

٦ ـ والأصوات[٥]، ....

(١) وإنّما بُنيت؛ لمشابهتها بمبنى الأصل؛ لاستغنائها عن دلالة الإعراب عليها؛ لأنّه لمّا اختلفت نفس اللّفظ مادّةً وصيغةً.. دلّت على المعاني الخفيّة بنفسها، وامتنعت عن دلالة الإعراب؛ لحصول الغرض بها، أو لمشابهتها بالحرف في الاحتياج إلى الغير. [عونيّ].

(٢) بُنيت؛ لتضمّنها الإشارة، وهي ـ لعدم استقلالها ـ معنى حرفيّ.

(٣) لالتزامهم فيهما الإضافة المرجّحة لجانب الاسميّة، وأمّا إذا حذف صدر صلتهما.. فيكونان مبنيّين؛ لتأكيد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج إلى محذوف منويٍّ، فشابهتا الغايات وبُنيا على الضّمّ.

(٤) في ص (١١٠).

(٥) والمشهور أنّ الأصوات ليست قسمًا من الكلمة؛ لأنه لا وضع فيها، وإنّما بحث عنها في أقسام الكلمة المبنيّة؛ لمشاكلتها بالمبنيّ. [فتح الأسرار].

وهو(١): كلُّ لَفظٍ حُكِيَ به صَوْتٌ(٢)؛ كـ«غَاقِ» أو صُوِّتَ به للبَهَائِمِ؛ كـ«نَخّ»(٣).

[بعض المركّبات]

٧ ـ وبَعض المُركَّباتِ(٤): وهو كُلُّ كَلِمَتيْنِ(٥) لَيْستْ إِحداهُما عَامِلةً في الأُخْرَىٰ(٦) جُعِلَتَا اسْمًا واحدًا.

فإنْ كان الثّاني صَوتًا.. بُنِيَا(٧)، ....

(١) أي: الصّوت المفهوم من الأصوات.

(٢) أيْ: لفظ غير موضوع للمعنىٰ، وإنّما اختار اللّفظ بالنّكرة؛ ليدلّ علىٰ التّعميم؛ أي: سواء كان ذلك اللّفظ لفظًا حُكِيَ به صوتُ الحيوانات أو صوتُ الجَمادات. [أيوبيّ].

(٣) أ ـ وهو إما بفتح النون وكسر الخاء المعجمة، وإما بفتحها مع تشديد الخاء، وإما بسكون الخاء مع التخفيف، وعلىٰ كل ذلك هو صوت يصوت للبعير وقت إناخته. وقوله: «كغاق»: حكاية صوت الغراب. [أيوبيّ].

ب ـ قال بعض النّحاة: هذا القسم داخل في أسماء الأفعال، وارتضاه الرّضيّ، وأرىٰ أنّ قول البعض الحقّ؛ لدخوله في حدّها، كذا في «الامتحان» فلا وجه لعدّهم هذا القسم قسمًا من المبنيّ علىٰ حدةٍ، فذكره اقتداءً بهم، لا لأنّه مختاره.

(٤) إذ ليس كلّها من المبنيّات، فمنه ما صار اسمًا واحدًا، كـ«بعلبكّ وسيبويه» ومنه ما بقي علىٰ حاله كـ«خمسة عشر» فالمراد بناء جزئيه، وهما كلمتان.

(٥) قال: «كلّ كلمتين» أي: من اسمين، وفعلين، وحرفين، ومن مختلفين، والمحقّق منها: اثنان، وهو: التّركيب من اسمين؛ كـ«بعلبكّ وخمسة عشر» والثّاني: من اسم وفعلٍ كـ«بخت نصر» ثمّ الأولىٰ علىٰ المصنّف ذكرُ «اللّفظين» بدل «كلمتين» ليشمل التّعريف مثل «سيبويه» فإنّ الجزء الثّاني منه صوتٌ، وليس بكلمة. [كذا في العصام].

(٦) هذا احتراز عن مثل «تأبّط شرًّا» ومثل «عبد الله» ومثل «من زيد» و«أنّ زيدًا» إذا كانت كلّ منها أعلامًا، فإنّ الجزء الأوّل في كلّ منها كان عاملا في الجزء الثّاني في الأصل، وبعد ما صار علمًا كان إعراب الجزء الثّاني تقديريًّا؛ لكونه إعرابًا محكيًّا. [أيوبيّ].

(٧) أي: الجزآن، أمّا الجزء الأوّل؛ فلعدم كونه محلًّا للإعراب، وأمّا بناء الجزء الثّاني؛=

وكُسِرَ الثّاني(١)، وفُتِحَ الأوّلُ، نحو: سِيبَوَيهِ(٢).

وإنْ لَمْ يَكُنْ صَوتًا.. بُنِيَ الأوّلُ على الفَتحِ إن كان آخرُه حَرفًا صَحيحًا، نحو: بَعْلَبَكَّ(٣) وحَضْرَمَوْتَ(٤).

وعلى السُّكونِ إن كانَ آخِرُه حرفَ عِلّةٍ، نحو: مَعْدِي كَرِب(٥)، وأُعْرِبَ

= فلكونه مبنيًّا قبل التّركيب.

(١) أي: بُنِي الجزء الثّاني على الكسر عند الوصل إلى ما بعده؛ لأنّه في الأصل مبنيّ على السّكون، فلمّا أريد وصله.. اجتمع ساكنان، فحرّك بالكسرة؛ لأنّ الكسر أصلٌ في تحريك السّاكن. [عونيّ].

(٢) مركّب من «سِيبَ» وهي بالفارسيّة بمعنى «التّفاح» و«وَيْه» وهو «الصّوت» بُنِي الأوّل؛ لوقوعه في الوسط، وفُتِح؛ لخفّته، وبُنِي الثّاني؛ لكونه صوتًا أجري مجرى الأسماء المبنيّة، وكسر؛ لأنّه الأصل في تحريك السّاكن، سمّي به إمام النّحاة **عمرو بن عثمان الشّيرازي**؛ لكمال رغبته فيه أو لكثرة شمه إيّاه. [عونيّ].

(٣) مركّب من «بعل»: وهو الزّوج ثمّ سمّي به الصّنم الذي يعبدونه في الجاهليّة، و«بك»: صاحب هذه البلدة، وقُدّم البعل عليه؛ لتعظيم الصّنم في زعمه، فجعل المجموع اسمًا للبلدة المعروفة من بلاد الشّام. [عونيّ].

(٤) أ ـ فبني الجزء الأوّل ـ وهو: «بعل» في الأوّل و«حضر» في الثّاني ـ على الفتح. [أيوبيّ].
ب ـ بفتح «الحاء» و«الرّاء» و«الميم» وقد يضمّ «الميم» كـ«عنكبوت» وهي اسمان في الأصل، جعلا اسمًا واحدًا، وهي اسم بلدة في اليمن، فإن شئت بنيت الأوّل على الفتح وأعربت الثّاني بإعراب غير المنصرف، وإن شئت أضفت الأوّل إلى الثّاني، قال ابن الخباز: وهو اسم رجل شجيع يقدم في المعركة والحرب، فلذا سمّي «حضرموت». وفي «القاموس» نقلًا عن «البحر»: سمّي به؛ لأنّ صالح ﷺ لمّا نزل إلى ذلك الأرض حضر له الموت، وهذه رواية، **وقيل**: إنّ قبره في الشّام بـ«عكّا». [عونيّ].

(٥) أ ـ فإنّ آخر الجزء الأوّل ـ وهو «معدي» ـ حرف علّة، وهو مبنيّ على السّكون. [أيوبيّ].
ب ـ اسم رجل من شجعان العرب، فهو اسم مفعول من «عدا» «يعدو» وأصله: «معدوي» فأُعِلَّ؛ للتّخفيف، والمشهور في «كرب» كسر «الرّاء» وروي بسكون «الرّاء».

الثَّاني غيرَ مُنصَرِفٍ[١] علىٰ اللُّغة[٢] الفَصِيحَةِ.

وإنْ لم تُجْعَلَا اسمًا واحدًا، ولَكِنْ تَضَمَّنَ الثّاني حَرفًا.. فإنْ لم تَكُنِ الأُولَىٰ لَفظَ «اثْنَيْن» بُنِيَا[٣] علىٰ الفَتحِ إن كان آخرُهما حَرفًا صَحيحًا.

وعلىٰ السُّكونِ إن كان آخِرُهُما حَرفَ عِلَّةٍ، نحو: أَحَدَ عَشَرَ[٤]، وإحْدَىٰ عَشرَةَ، وثَلاثَةَ عَشَرَ، وثَلاثَ عَشرَةَ، وحَادِي عَشَرَ، وحَادِيَةَ عَشرَةَ إلىٰ تِسْعَ عَشَرَةَ، وتَاسِعَ عَشرةَ.

ونحو: هُو جَارِي بَيْتَ بَيتَ[٥]، وبَيْنَ بَينَ[٦].

---

(١) أ ـ أُعرِب الثّاني حال كونه من قبيل غير منصرف؛ للعلميّة والتّركيب. [أيوبيّ].
ب ـ ولا يخفىٰ أنّ المعرب وغير المنصرف إنّما هي المجموع لا الثّاني فقط، لكن لمّا كان الإعراب والمنع ظاهرين فيه وآخره آخر المجموع.. عبّر عنه بهما تسامحًا أو تجوّزًا. [نتائج].

(٢) متعلّق بالإعراب والبناء معًا، أمّا علىٰ غيرها فيعرب الأوّل شبيهًا بالمضاف، وحيث سقط تنوينه بالتّركيب.

(٣) أمّا بناء الجزء الأوّل؛ فلوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلًّا للإعراب، وأمّا بناء الثّاني؛ فلتضمّنه الحرف، وأمّا بناؤهما علىٰ الفتح؛ فلعروض البناء وخفّة الفتحة. [عونيّ].

(٤) فإنّ أصله: «أحد وعشر» حُذِف «الواو» وركّب «عشر» مع «أحد» وقيل: «أحد عشر» وكذا في البواقي، وأمّا «حادي عشر» فيتضمّن معنىٰ العطف باعتبار أنّه مأخوذ من «أحد عشر» المتضمّن حرف العطف، لا باعتبار أنّ أصله: «حادي وعشر» إذ لا معنىٰ له، فمعنىٰ «حادي عشر» واحد من «أحد عشر» وكذا في أمثاله. [منه].

(٥) «هو»: مبتدأ راجع إلىٰ الغائب. و«جاري»: مرفوع تقديرًا خبره. و«بيت بيت»: مركّب مِن جُزئين ليس أحدهما عاملا في الآخر، ولم يجعل اسما واحدا فبنيا علىٰ الفتح، وهو منصوب محلا علىٰ أنه حال من خبر المبتدأ؛ يعني: هو جاري حال كون ذلك الجار ملاصقًا بيتي وبيته، أو بيت منه منتهٍ إلىٰ بيت مني، أو ملصق ببيت مني؛ يعني: أنه جار قريب. [أيوبيّ].

(٦) اسم مركّب بمعنىٰ المتوسّط، مبنيّ جُزءاه علىٰ الفتح، فقوله: «هو» ـ المحذوف في المتن ـ=

وإن كانت الأُولىٰ لفظَ «اثنيْن».. بُنِيَ الثَّاني، وأُعْرِبَ الأوّلُ، وحُذِفَ نُونُه، نحو: جَاءني اثْنا عَشرَ رَجلا[1]، ورأيتُ اثنَيْ عَشرَ[2] رَجلا، ومَررتُ باثنَيْ عشرَ رَجلا[3].

[بعض الكنايات]

٨ ـ وبَعضُ الكِنَايَاتِ[4]، وهو «كَمْ» يكونُ للاستِفْهَامِ، فيُنْصَب ما بَعدَها علىٰ التَّمْيِيزِ، نحو: كَمْ رَجلا.

وللخَبَريّةِ بمعنىٰ التَّكثِيرِ[5]، فيُضَافُ إلىٰ ما بعدَه، نحو: كَمْ[6] ......

= مبتدأ، و«بين بين»: مرفوع المحلّ علىٰ أنّه خبرُه؛ يعني: أنَّ ذلك الشّيء بين هذا وبين ذاك. [أيوبي ـ معرب].

(١) جاءني اثنا عشر رجلا، فـ«اثنا عشر»: مركّب تعداديّ فقط، مبنيّ علىٰ الفتح. و«اثنا»: شبه «تثنية» مرفوع بـ«الألف» علىٰ أنّه فاعل «جاء». و«عشر»: منزّل منزلة «النّون» التي لا تستحقّ له الإعراب؛ لكونه شبيهًا بالمضاف، فلأجل تنزيله منزلة ما لا إعراب له ألغي مع أنّ إلغاء الاسم الواقع في التّركيب بعيدٌ أو غير موجود. [شرح اللّمع].

(٢) مركّب تعداديّ مبنيّ علىٰ الفتح لفظًا، منصوب شبه «تثنية» حالة النّصب بـ«الياء». [«شرح اللمع»].

(٣) مركّب تعداديّ مبنيّ علىٰ الفتح لفظًا، مجرور شبه «تثنية» حالة الجرّ بـ«الياء».

(٤) **وهو في اللغة:** أنْ يعبّر عن شيء معيّن بلفظ غيرِ صريح في الدّلالة عليه لغرض؛ كغرض إبهامه علىٰ السّامعين، **والمراد ههنا:** لفظ يكنىٰ به، ولكون المراد به هو المعنىٰ اللغوي ترك المصنف تعريفه. **وإنما قال بعض الكنايات:** فإن البعض الآخر منها ليس من هذا الباب؛ كضمير الغائب، وبعضها الآخر معرب؛ كـ«فلان» و«فلانة». [أيوبي].

(٥) أيْ: للخبر عن كثرة عدد التّمييز. [أيوبيّ].

(٦) أ ـ أو رجالٍ؛ لأنّه نقيض «ربّ» أو مثله، فحمل عليه في الخبريّة، فمميّز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع، فحمل عليها دفعًا للتّحكّم، وبناؤها؛ لكونها موضوعةً وضع الحرف، ولكون الاستفهاميّة متضمّنةً لمعنىٰ الحرف، وحملت الخبريّة عليهما. [نتائج]. =

رَجلٍ(١).

و«كَذَا»(٢) لِلْعَدَد، ويُنْصِبُ ما بعدَهِ على التَّمْيِيز، نحو: عِنْدي كَذا دِرهمًا، و«كَيْتَ» و«ذَيْتَ»(٣) لِلحَديثِ(٤).

٩ ـ والكلِمَاتُ المُتَضَمِّنَةُ بمَعنىٰ «إنْ» أو الاستفهامِ غيرَ «أَيٍّ» و«أَيّةٍ».

١٠ ـ وبعضُ الظُّروفِ(٥)، نحو: «أَمْسِ»(٦) و«قَطُّ»(٧) و«عَوْضُ»

= ب ـ فـ«كم»: مبنيّ على السّكون، وإنّما بُنِي؛ لكونها موضوعةً وضع الحرف في كونها ثنائيَّةً، ولكون الاستفهاميّة متضمّنةً لمعنىٰ الاستفهام، وهي «الهمزة» وحملت الخبريّة عليها. [عونيّ].

(١) وإنّما اختِير الجرّ؛ لكونه نقيض «رُبّ» أو مثله، فإنّه إن حمل علىٰ «رُبّ» بمعنىٰ «التّقليل».. يكون حمل النّقيض علىٰ النّقيض، وإن حُمِل علىٰ «ربّ» بمعنىٰ «التّكثير».. يكون حمل النّظير علىٰ النّظير. [أيوبيّ].

(٢) وإنّما بُنِي؛ لأنّ أصله: «ذا» دخلت عليها «كاف» التّشبيه، فصار المجموع بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ بمعنىٰ «كم» فبقيت علىٰ أصل بنائها.

(٣) بحركات «التّاء» ولا يستعملان إلّا مكرّرين، ومعناه بالتُّركي: «شويله بويله» مكرَّرًا، وإنّما كُتِبت «التّاء» طويلة ولم تصر «هاءً» في الوقف؛ لأنّها ليست بـ«تاء» التّأنيث، بل هي عوض عن «الياء» المحذوفة، والأصل: «كيّ» بالتّشديد. [عونيّ].

(٤) أي: للكناية عن الحديث، فيقال: «قال: كيت وكيت» و«كان من الأمر ذيت وذيت» ولا يستعملان إلا مكرّرين بـ(واو) العطف. [أيوبيّ].

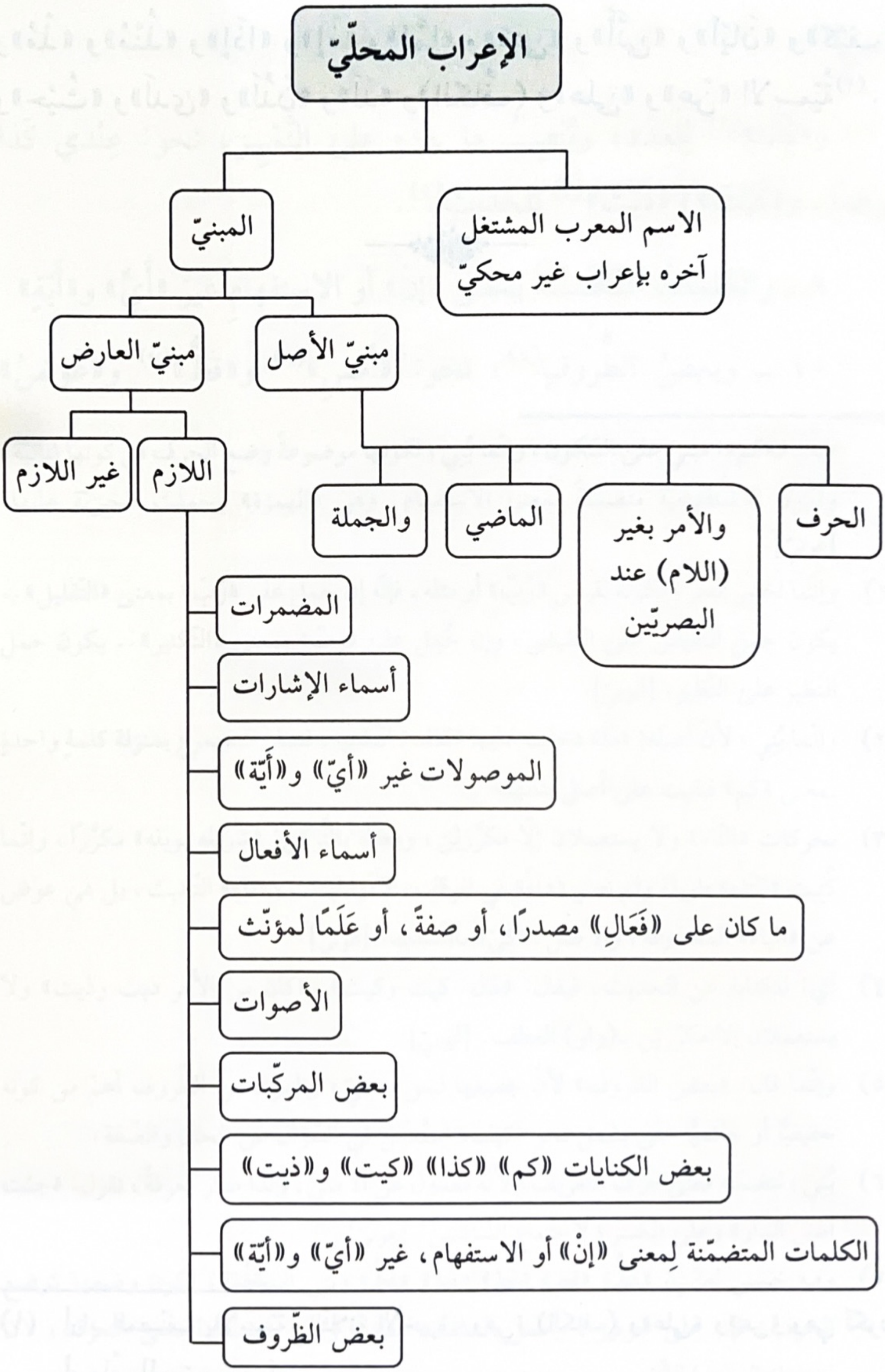
(٥) وإنّما قال: «بعض الظّروف» لأنّ جميعها ليس بمبنيّ، والمراد من الظّروف أعمّ من كونه حقيقيًّا أو حكميًّا حتّىٰ يشمل نحو «كيف» استُعمِل في السّؤال عن الحال والصّفة.

(٦) بُنِي؛ لتضمّنه معنىٰ حرف التّعريف؛ لأنه معدول عن الأمس، ولذا صار معرفةً، تقول: «جئت أمس الدّار» وعلىٰ الكسر؛ لاجتماع السّاكنين. [عونيّ].

(٧) وفيه خمس لغاتٍ: «قَطُّ» «قَطُ» «قَطِ» «قَطْ» «قُطُ» وبني المخفّفة؛ لكون وضعها كوضع الحرف، فإنّه علىٰ حرفين، وحمل المشدّدة عليها، وقيل: لتضمّنها معنىٰ الحرف؛ لأنّ معناها: إلىٰ هذا الآنِ.

و«مُذْ» و«مُنْذُ» و«إذَا» و«إذْ» و«لمَّا» و«مَتَىٰ» و«أَنَّىٰ» و«أيّانَ» و«كيْف» و«حيْثُ» و«لَدىٰ» و«لَدُنْ» و«لَدْ» و(الكافُ) و«علىٰ» و«عنْ» الاسميّةُ[1].

(١) أراد المصنّف بالاسميّة: الثّلاثة الأخيرة، وهي: (الكاف) و«علىٰ» و«عن» وهي تكون أسماءً. [أيوبيّ ـ معرب].


الإعراب المحلّيّ
الاسم المعرب المشتغل آخره بإعراب غير محكيّ
المبنيّ
مبنيّ الأصل
مبنيّ العارض
اللازم
غير اللازم
الحرف
والأمر بغير (اللام) عند البصريّين
الماضي
والجملة
المضمرات
أسماء الإشارات
الموصولات غير «أيّ» و«أيّة»
أسماء الأفعال
ما كان على «فَعَالِ» مصدرًا، أو صفةً، أو عَلَمًا لمؤنّث
الأصوات
بعض المركّبات
بعض الكنايات «كم» «كذا» «كيت» و«ذيت»
الكلمات المتضمّنة لِمعنى «إنْ» أو الاستفهام، غير «أيّ» و«أيّة»
بعض الظّروف

[غير لازم البناء]

وغيرُ اللَّازمِ: ما قُطِعَ عن الإضافةِ[1] مَنوِيًّا[2] فيه المُضافُ إليه، نحو: «قبلُ» و«بعدُ» و«تحتُ» و«فوقُ» و«قُدَّامُ» و«أمامُ» و«خلفُ»[3] و«وراءُ» و«لا غيرُ» و«ليس غيرُ» و«حسْبُ» و«الآنَ»[4].

[المنادى المفرد المعرفة]

والمُنَادَىٰ[5] المُفرَدُ المَعرِفةُ، فإنَّه مَبْنيّ علىٰ ما يُرفَعُ بهِ[6] إنْ لم يَلْحَقْ

---

(١) أ ـ بحذف المضاف إليه بلا عوضٍ؛ إذ لو عوّض عنه.. فكأنّه لم يقطع عنها فيعرب، وهو في غير الظّرف كثير، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَلَ﴾ [الفرقان: ٣٩] وفي الظّرف قليل، نحو قوله:

وكنــــت قــــبلًا   أكـاد أغـص بالمـاء الفـرات

والمعنىٰ في الحالتين واحد. [نتائج].

ب ـ وذلك القطع بحذف المضاف إليه بلا عوض التّنوين؛ إذ لو عوّض عنه.. فكأنّه لم يقطع عنها فيعرب.

(٢) إذ لو كان منسيًّا كما في الظّرف.. يعرب مع التّنوين، نحو: «ربّ بَعدٍ كان خيرًا من قبلٍ» ولم يسمع المنسي في غير الظّرف. [نتائج].

(٣) وجه البناء في الجميع.. المشابهة بالحرف في الاحتياج إلىٰ المحذوف، وعلىٰ الضّمّ.. جبر النقصان حصل من المضاف المحذوف بأقوىٰ الحركات.

(٤) اعلم أنّ لفظ «آن» مبنيّ دائمًا علىٰ وزن «فال» معناه: «الزّمان» ثمّ جعل اسمًا لزمان التّكلّم، وعرّف بـ«اللّام» تنبيهًا علىٰ تعيينه وتقييده بزمان التّكلّم، فبقي علىٰ ما كان عليه من الفتحة. [«شرح المطالع»].

(٥) وهو ما نُودي بحرف النّداء لفظًا أو تقديرًا، نحو: «يا زيد» ونحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩] فيشمل هذا مثل: «يا الله» و«يا سماء» بلا تعسف، بخلاف تعريف ابن الحاجب. [أطه لي].

(٦) وإنّما بُنِي المنادىٰ؛ لوقوعه موقع «الكاف» الاسميّة، ومشابهته لها إفرادًا وتعريفًا في مثل:=

بآخِرِهِ أَلِفُ الاسْتِغَاثَةِ[1] أو النُّدْبَةِ[2]، ولَا بأوَّلِهِ (لامٌ) نحو: يا زَيدُ، ويا مسلمانِ، ويا مسلمون[3].

وإن كانَ مُضافًا[4]، أو مُشابِهًا بِهِ، أو نَكِرةً.. يُنصَبُ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، نحو: يا عَبدَ اللهِ[5]، ويا خَيرًا مِنْ زيدٍ، ويا رَجلا.

وإن لَحِقَ بآخِرِهِ (ألفٌ).. بُنِيَ على الفَتح، نحو: يا زَيدَاهُ، وإن اتَّصَلَ بأوَّلِهِ لَامٌ.. يَجِبُ جَرُّهُ[6]، نحو: يا لَزَيدٍ.

= «أدعوك» المشابهة لـ «كاف» الخطاب الحرفيّة لفظًا ومعنًى. [ذكره في «الامتحان»].

(١) وهي الّتي تدخل آخر المستغاث منه؛ كـ«يا زيداه». [نيازيّ].

(٢) وهي الّتي تدخل آخر المندوب إليه؛ كـ«يا أماه». [نيازيّ].

(٣) مثالٌ للمعرفة بعد النّداء والمبنيّ على الواحد بدون «الألف» و«اللّام» و«يا زيادان» و«يا زيدون» في تثنية العلم وجمعه بلا تعريفٍ بـ«اللّام» بدلًا عن تعريفه الزّائل بالتّنكير، فكيف يصحّ هذان المثالان؟ أجيب: بأنّ لفظ «ياء» قائمة مقام «اللّام». [عبد الغفور].

(٤) ولمّا كان المراد بـ«المفرد» ما يقابل المضاف وشبهه.. أراد أن يبيّن حكمهما، فقال: «وإن كان...» انتهى، لكن هذا البيان ليس ممّا نحن فيه؛ إذ بحثنا في الإعراب المحليّ لا سيّما في ذكر المبنيّ العارضيّ، لكن أراد زيادة إيضاح المقام وانكشاف القيود الواقعة فيما نحن فيه، فلذلك أطنب الكلام وأظهر ما يرام. [مصري ومنافع].

(٥) فأصل: «يا عبد الله» «أدعو عبد الله» حُذِف «أدعو» لنيابة حرف النّداء منابه، وقال المبرّد: نُصِب المنادى بحرف النّداء؛ لسدّه مسدّ الفعل، ونُقِل عن أبي علي: أنّه من أسماء الأفعال. [فتح].

(٦) لأنّها «لام» الجرّ للتّخصيص دلالة على أنّه مخصوص من بين أمثاله بالدّعاء، وهذه «اللّام» مفتوحة؛ لكونها محمولة على لام «لك» ولو عطف عليه بغير «ياء» نحو: «يا لَلكهولة ولِلشّباب» تكسر في المعطوف، ولا يستعمل في الاستغاثة من حروف النّداء إلّا «ياء». [عونيّ].

[حكم البدل والمعطوف الخالي عن (اللَّام)]

والبَدَلُ والمَعطوفُ الخَالي عن (اللَّامِ) حكمُه: حُكمُ المُنادَىٰ[1]، نحو: يا رجلُ زيدُ، ويا زيدُ وعمرُو[2].

[حروف النّداء]

وحُروفُ النِّدَاء: «يَا»[3] و«أَيَا» و«هَيَا» و«أيْ» و(الهمزةُ) و«وَا» مُخْتَصّ بالنُّدْبَةِ[4].

[اسم «لا» لنفي الجنس]

واسِمُ «لَا» لِنفْيِ الجِنسِ إذا كانَ مُفْردًا نَكِرةً مُتَّصِلَةً بـ«لا» غيْرَ مُكَرَّرَةٍ[5]، نحو: لَا رَجُلَ[6].

---

(١) وذلك ؛ لأنّ البدل هو المقصود بالذّكر، والأوّل كالتّوطئة لذكره، والمعطوف المخصوص مناديٰ مستقلّ في الحقيقة، ولا مانع من دخول حرف النّداء عليه، فكأنّه باشر كلًّا منهما. [نتائج].

(٢) فـ«ياء»: حرف نداء، و«زيد»: مبنيّ علىٰ الضّمّ، منصوب المحلّ، مفعول به لـ «أدعو» المقدّر، و«عمرو»: مبنيّ علىٰ الضّمّ، منصوب المحلّ، عطف علىٰ محلّ «زيد». [زيني راده].

(٣) أ ـ قدّمه ؛ لكونه أشهر، ولذا يُستعمَل في النّداء، والاستغاثة، والتّعجّب، والنّدبة، والتّهديد، بخلاف غيره فإنّه لا يُستعمَل إلّا في النّداء. [عونيّ].

ب ـ فهو للبعيد سواء كان بعيدًا في الحقيقة، كقولك: «يا زيد» أو بعيدًا حكمًا ؛ كقولك: «يا الله» و«يا ربّ» فإنّه تعالىٰ وإن كان أقرب إلىٰ كلّ شخصٍ من حبل الوريد لكنّ الدّاعي يستعمله كذلك استقصارًا لنفسه واستبعادًا لها من المدعوّ جلّ وعلا. [أيوبيّ].

(٤) أي: لا يستعمل في غيرها، بخلاف «يا» فإنّه يعمّها وغيرها. [أيوبيّ].

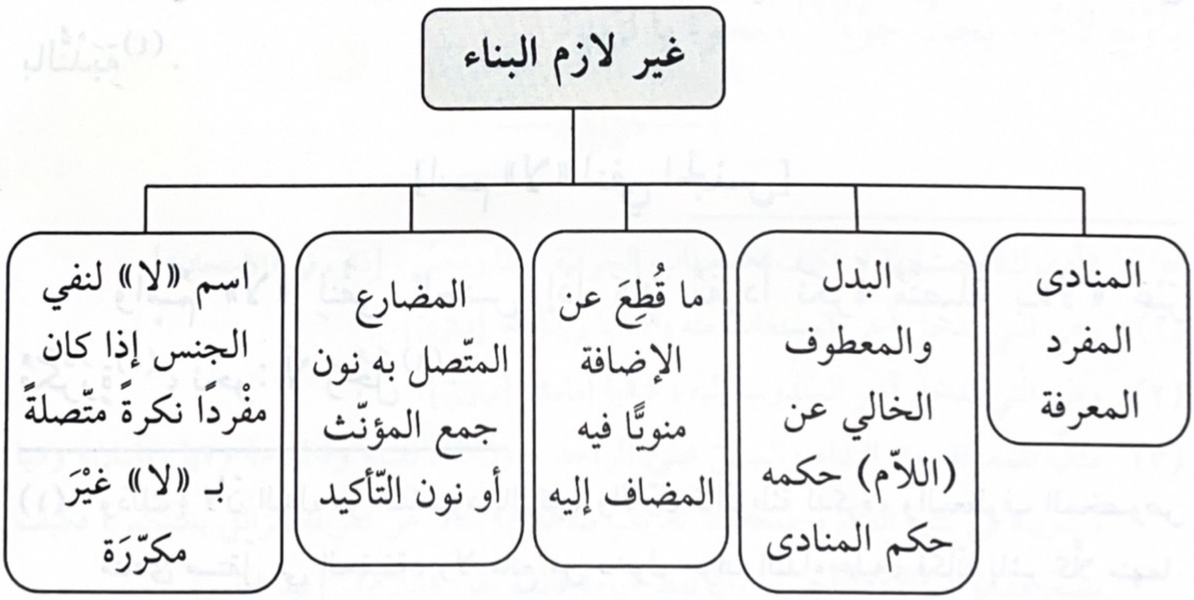
(٥) أي: لم تكرّر كلمة «لا» وحكم المكرّر. [نيازيّ].

(٦) وإنّما بُنِي اسم «لا» لتضمّنه معنىٰ «من» الاستغراقيّة ؛ لأنّ «لا رجل» جواب لقول السّائل:=

[المضارع المتّصل به «نون» جمع المؤنّث أو «نون» التّأكيد]

والمُضارِعُ المُتَّصِلُ به نُونُ جَمعِ المُؤَنَّثِ[١] أو نونُ التَّأكيدِ[٢]، نحو: يَضْرِبْنَ، وتَضْرِبْنَ، وهل يَضْرِبَنَّ؟ وهل تَضْرِبَنَّ؟

وهذه الألفاظُ يَجبُ بِناؤُها.



= «هل من رجل؟» وإنّما بُنِي علىٰ ما ينصب به؛ ليكون البناء علىٰ حركةٍ؛ كما في المفرد، أو حرف؛ كما في التّثنية والجمع السّالم استحقّهما النّكرة في الأصل قبل البناء.

(١) وإنّما بُنِي المضارع بسبب نون جمع المؤنّث؛ لكون الآخر بمنزلة وسط الكلمة والإعراب في الآخر، وعلىٰ السّكون حملًا علىٰ الماضي؛ ليطرد جمع المؤنّث في كونه مبنيًّا ساكن الآخر، وبني في الماضي علىٰ السّكون؛ لئلّا يلزم أربع حركات متواليات فيما هو؛ كالكلمة الواحدة. [عونيّ].

(٢) وإنّما بني بنون التّأكيد؛ لكونها بمنزلة الجزء، فلو دخل الإعراب قبلها.. يلزم دخوله في وسط الكلمة، ولو دخل علىٰ «النّون».. فهي كلمة أخرىٰ في الحقيقة. [ذكره في «الامتحان»].

[جائز البناء]

وأمَّا جائِزُ البِناءِ.. فالظُّرُوفُ(١) المُضافَةُ إلى الجُمْلَةِ و«إِذْ»(٢) فإنَّها يجوزُ بِناؤُها على الفَتحِ، نحو قولِه تعالى: ﴿يَوْمُ (٣) يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، و«حِينَئِذٍ» و«يَوْمَئِذٍ»(٤).

وكَذَلِك «مِثْلُ» و«غيرُ» مَعَ «ما» و«أَنْ» و«أَنَّ».

واسِمِ «لا»(٥) المُكَرَّرَةِ المُتَّصِلُ بها المُفْرَدُ النَّكِرَةُ، نحو: لا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ إِلَّا باللهِ، فإِنَّه يَجُوزُ:

١ ـ بِناؤُهُما على الفتحِ(٦)، ٢ ـ ورَفعُهما(٧)، ٣ ـ وفتحُ الأوَّلِ مَعَ

---

(١) فالظّروف المضافة إلى الجملة ليس على إطلاقه، بل في واجب الاستتار يجب البناء، انتهى. [فتح الأسرار].

(٢) أي: والمضافة إلى لفظ «إذ». [أيوبيّ].

(٣) فـ«يوم» المضاف إلى الجملة، وهي: ﴿يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ مبنيّ على الفتح جوازًا، ويجوز إعرابه؛ لكونه اسمًا مستحقًّا للإعراب. [زبدة].

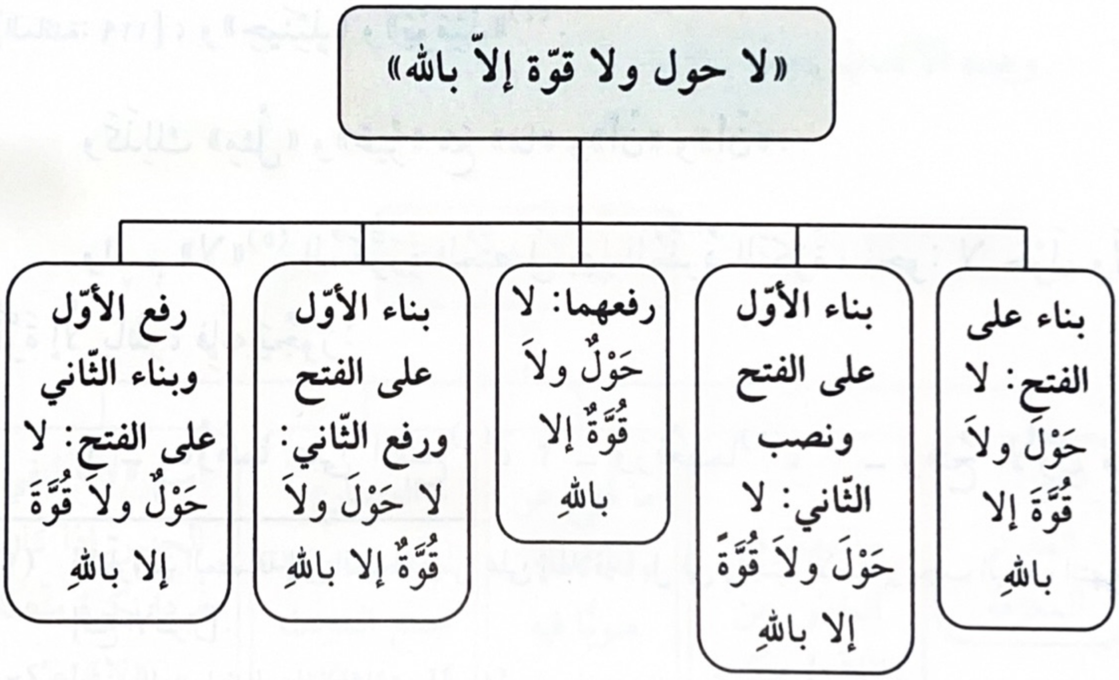
(٤) فإنّ «حين» و«يوم»: مبنيّ على الفتح، أصله: «حين إذا كان كذا» و«يومئذٍ كان كذا» ويجوز إعرابه؛ كبنائه؛ كما قرئ قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] بكسر «الميم» وفتحها. [عونيّ].

(٥) هذا معطوف على الظّروف؛ أي: وأمّا جائزُ البناء فالظّروف المضافة واسم «لا» المكرّرة. [نتائج].

(٦) بأن يكون «لا» في كلٍّ منهما لنفي الجنس بتقدير الخبر في الأول؛ أي: «لا حول موجود» فيكون: «لا قوّة» عطفًا على «لا حول» بطريق عطف الجملة، أو تقدير الخبر في الثّاني فقط، فيكون عطف المفرد على المفرد؛ أي: «لا حول ولا قوّة موجود إلّا بالله» وبُنِيا على الفتح؛ لأنّ المسند إليه إذا كان بعد «لا» نكرة مفردة متّصلة يبنى على ما ينصب به. [عونيّ].

(٧) بأن يكون مبتدأ، وإنّما رفع؛ ليطابق السّؤال؛ لأنّه جواب لقولنا: «أبغير الله حول؟».

نَصبِ(١) الثَّاني ٤ ـ ورفْعِهِ، ٥ ـ ورفعُ الأوَّلِ مَع فتحِ الثَّاني. وهذهِ(٢) خمسةُ أَوجهٍ يجوزُ في أَمْثالِه.



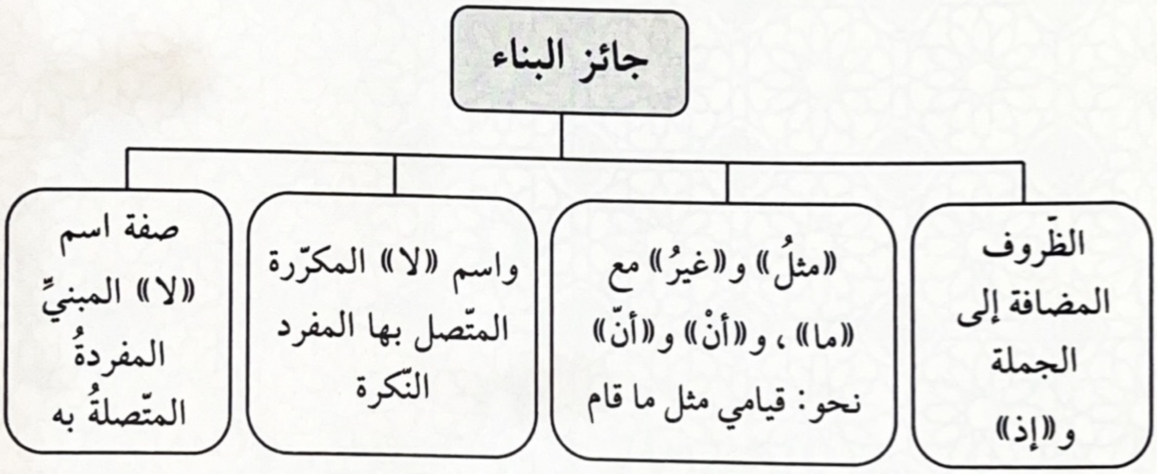
---

(١) بأن يقرأ: «لا حولَ ولا قوةً» أمّا فتح الأوّل.. فلأنّ «لا» لنفي الجنس، وأمّا نصب الثّاني.. فلأنّ «لا» الثّانية مزيدة لتأكيد النّفي، والثّاني معطوف على الأوّل، فيكون منصوبًا حملًا على لفظه؛ لمشابهة حركته حركة الإعراب. [عوني].

(٢) وهذه الوجوه خمسة أوجهٍ تجوز في أسماء أمثاله؛ أي: أمثال «لا حول ولا قوّة إلا بالله» في كون «لا» مكرّرة متّصلًا بها اسمها مفردًا نكرة، مثل: «لا رجل ولا امرأة في الدّار». [ن].

وصفةُ اسمِ «لا» المَبْنِيّ[١] المُفردةُ المُتَّصِلةُ[٢] بِهِ[٣]، فإنّه يَجُوزُ[٤] بِناؤُها علىٰ الفَتْحِ، نحو: لا رجلَ ظَرِيفَ، وإعرابُها رَفعًا ونَصْبًا، نحو: لا رجلَ ظريفٌ وظَرِيفًا[٥].

(تمَّ الكتاب بعون الله تعالىٰ)



والحمد لله ربّ العالمين أولًا وآخرًا

---

(١) أي: المبنيّ ذلك الاسم لا المعرب، فإنّ صفة المعربِ معربٌ رفعًا أو نصبًا، مثل: «لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ أو ظريفًا». [فتح الأسرار ـ نتائج].

(٢) صفتان للصّفة، احترز بالأوّل من المضاف، فإنّه لا يجوز بناؤها أصلًا، نحو: «لا رجل حسن الوجه» وبالثّاني عن المفصول له، مثل: «لا غلام فيها ظريف» فإنّه لا يجوز بناؤها أصلًا، بل تعربان رفعًا ونصبًا. [نتائج].

(٣) لا المنفصلة عن ذلك الاسم، نحو: «لا رجل فيها ظريف». [فتح الأسرار].

(٤) حملًا علىٰ الموصوف للاتّحاد الواقع بينهما ولاتّصال الصّفة بموصوفها بلا فصلٍ، ولتوجّه النّفي إليها حقيقة، فكأنّ «لا» باشرتها ودخل عليها.

(٥) أ ـ منصوبٌ صفة «رجل» أي: «لا رجل ظريفًا» حملًا علىٰ لفظه تشبيهًا للفتحة العارضة الدّائرة علىٰ «لا» وجودًا وعدمًا بالإعراب الدّائر علىٰ العامل كذلك، كذا قاله العصام، وقال الرّضي: إنّه صفة «رجل» حملًا علىٰ محلّه القريب. [عونيّ].

ب ـ بالنّصب، وأمّا معطوفه نكرة بلا تكرير «لا» فيرفع حملًا علىٰ محلّه البعيد، ويُنصب حملًا علىٰ لفظه أو محلّه القريب، ولا يجوز بناؤه؛ لوجود الفصل بالعاطف. [نتائج].

الأسئلة التمرينية

الباب الأوّل في العامل

١ ـ ما هي الكلمة ، وكم نوعًا تتضمّن ؟

٢ ـ ما هو الفعل ، وما خواصّه ، وهل كلّه عامل ؟

٣ ـ ما هو الاسم ، وما خواصّه ، وهل كلّه عامل ؟ بيّن مع الأمثلة .

٤ ـ ما هو الحرف ، وهل كلّه عامل ؟

العامل

٥ ـ ما هو العامل ؟ وما المراد بالواسطة ؟ بَيِّنْها مع المثال .

٦ ـ ماذا يحصّل العامل ، وفي أيّ شيء ؟

٧ ـ ما هي مشابهةُ الفعل المضارع للاسم ؟

٨ ـ بيِّنْ كُلًّا من وجه المشابهة بين الاسم والفعل المضارع مع الأمثلة .

٩ ـ ماذا تقتضي هذه المشابهة بين اسم الفاعل والمضارع ؟ ثمّ مثِّل له .

١٠ ـ كم ضربًا للعامل ، وما هي ؟

١١ ـ كم نوعًا للعامل السّماعيّ ؟ ثمّ عدّد أنواع كلّ منها مع الأمثلة .

العامل في اسم واحد

١٢ ـ عدّد حروف الجرّ مع المعاني الّتي تدلّ عليها .

١٣ ـ ما هي أحوال المجرور ؟ وضِّح مع الأمثلة .

١٤ ـ متى يكون المجرور منصوب المحلّ ، وما إعراب كلّ واحد منها ؟

١٥ ـ متى يجوز تقديم الجارّ والمجرور على متعلّقه ؟

١٦ ـ تحدّث عن حذف متعلَّق الجارّ والمجرور مع الأمثلة.

١٧ ـ تحدّثْ بالتّفصيل عن حذف الجارّ قياسًا مع الأمثلة.

١٨ ـ ما هو القياس بعد حذف حرف الجرّ؟

١٩ ـ هل يجوز تعلّقُ الجارَّيْن بفعلٍ واحدٍ؟ بيِّنها.

العامل في اسمين

٢٠ ـ كم قسمًا للعامل في اسمين؟

٢١ ـ كم حرفًا للقسم الأوّل، وما هي؟

٢٢ ـ اذكر المواضع الّتي تكون «إنّ» مكسورةً مع الأمثلة.

٢٣ ـ متى يجب فتح «أنّ»؟

٢٤ ـ تحدّث عن تخفيف المكسورة، وعن تخفيف المفتوحة.

٢٥ ـ اذكر شرط عمل «لا» لنفي الجنس مع المثال.

٢٦ ـ ما وجه الشّبه «ما» و«لا» بـ«ليس»؟ ثمّ بيِّن شروط عملهما.

العامل في الفعل المضارع

٢٧ ـ اذكر النّواصب والجوازم.

٢٨ ـ ما شرط عمل «إذن»؟ بيِّن مع المثال.

العامل القياسيّ

٢٩ ـ ما هو العامل القياسيّ؟

٣٠ ـ عرّف ما يلي:

١ ـ الفعل اللّازم ٢ ـ الفعل المتعدّي ٣ ـ التّعليق.

٣١ ـ تحدّث عن أفعال المدح والذّمّ بالتّفصيل.

٣٢ ـ بيِّن أقسام المتعدّي باختصارٍ مع الأمثلة.

٣٣ ـ تكلّم عن التّعليق.

٣٤ ـ متىٰ يسّمىٰ الفعلُ تامًّا، ومتىٰ ناقصًا؟

٣٥ ـ كم قسمًا للفعل النّاقص؟ بيِّنها باختصارٍ.

٣٦ ـ ما هي شروط عمل اسم الفاعل والمفعول في الفاعل المُنفصل والمفعول به؟

٣٧ ـ هل ينصب اسمُ التّفضيل المفعولَ به، وهل يرفع الفاعلَ الظّاهرَ؟ بيِّنْ ذلك مع المثال.

٣٨ ـ ما هي شروط عمل المصدر في الفاعل والمفعول به؟

٣٩ ـ ما هو شرط عمل الاسم المضاف؟

٤٠ ـ تحدَّث عن الإضافة المعنويّة واللّفظيّة.

٤١ ـ ما هو عمل الاسم المبهم، وكيف يكون تمامه؟

٤٢ ـ ما هو معنىٰ الفعل، وماذا يدخل فيه؟

٤٣ ـ اذكر العوامل القياسيّة.

٤٤ ـ عرّف العامل المعنويّ، وكم هو؟ بيِّن ذلك.

الباب الثّاني في المعمول

٤٥ ـ كم قسمًا للمعمول من حيث كونُه معمولاً، أو غيرَ معمولٍ؟

٤٦ ـ متىٰ يكون للجملة إعرابٌ؟

٤٧ ـ عرّف الجملةَ الاسميَّةَ والفعليَّةَ.

المرفوعات

٤٨ ـ عرّف ما يلي:

١ ـ الفاعلَ، ٢ ـ ونائب الفاعل، ٣ ـ والمؤنّث، ٤ ـ وجمعَ المذكّرِ السّالمَ، ٥ ـ وجمعَ المكسّرِ، ٦ ـ وجمعَ المؤنّثِ السّالمَ.

٤٩ ـ متىٰ يجب أن يكونَ الفاعلُ ونائب الفاعل المُضمرُ مستتِرًا، ومتىٰ يجوز؟ بيِّن ذلك.

٥٠ ـ متىٰ يجب أن يكونَ الفاعلُ ونائبُ الفاعل بارِزًا متّصلاً؟

٥١ ـ كيف يكون العاملُ إذا أُسنِد إلىٰ الفاعل؟

٥٢ ـ كيف يكون العاملُ مع الجُمُوع إذا أُسنِد إلىٰ ضميرِها؟

٥٣ ـ كم نوعًا للمبتدأ؟

٥٤ ـ تحدّث عن خبر المبتدأ.

٥٥ ـ عدِّد المرفوعاتِ مع الأمثلة.

المنصوبات

٥٦ ـ عرّف ما يلي: المفاعيل كلَّها، والحال، والتّمييز.

٥٧ ـ تحدّث عن الحال.

٥٨ ـ تحدّث عن المستثنىٰ باختصارٍ مع الأمثلة.

٥٩ ـ تكلّم عن خبر باب «كان».

المجرورات والمجزومات

٦٠ ـ تكلّم عن حذف المضاف.

٦١ ـ إذا كانتْ كَلِمُ المُجَازاتِ تَقْتَضي شَرْطًا وجَزَاءً مَتىٰ يَجِب الجَزْمُ في المُضارع؟

٦٢ ـ ومتىٰ يَجوزُ الجزمُ والرَّفْعُ؟

٦٣ ـ ومتىٰ يَمتنِعُ دُخولُ (الفَاءِ)، ومَتىٰ يجبُ، ومتىٰ يَجوز؟ بَيِّنْ ذلك مَع الأمثلة.

المعمول بالتّبعيّة

٦٤ ـ ما هي الصِّفةُ؟ وإذا وُصِفَتِ النَّكِرةُ بالجملةِ الخَبريّةِ ماذا يَلزم فيها؟ بيِّن مع المثال.

٦٥ ـ وإذا وَقعتِ الصِّفَةُ بِحالِ المَوصوفِ في أَيِّ شَيءٍ تَتبَعُ الموصوفَ؟ بيّن ذلك.

٦٦ ـ وإذا وَقعتْ بحَالِ مُتعلَّقِه في أيِّ شَيءٍ تَتبَعُ الموصوفَ؟ بيّن مع الأمثلة.

٦٧ ـ عَرِّفِ المَعرفةَ والنَّكرَةَ.

٦٨ ـ إلىٰ كَمْ قِسمٍ تَنقسِمُ المُضمراتُ؟ اذْكُرها مع مثالٍ واحدٍ لكُلّ منها.

٦٩ ـ اذكر أنواعَ المَعرفةِ مع مِثالٍ واحدٍ لكُلّ منها، وتَكَلَّمْ عَن اسمٍ موصول بالتَّفصِيلِ.

٧٠ ـ عَرِّفِ ما يلي: العَطْفَ، والتَّأكيدَ، والبَدلَ، وعَطفَ البيانِ.

٧١ ـ إذا أُريدَ العطفُ علىٰ الضَّميرِ المَرفوعِ المتَّصل، أو عَلىٰ الضّمير المَجرورِ كَيْفَ نَقولُ؟ بَيّن ذلك مع الأمثلة.

٧٢ ـ ما حُكمُ المعطوفِ، وهَلْ يَجوزُ عطفُ شَيْئَيْنِ بحَرفٍ واحدٍ؟ بَيّنْ ذلك مع الأمثلة.

٧٣ ـ تَكَلَّمْ عَنِ البَدَلِ بالتَّفْصِيلِ.

الباب الثّالث في الإعراب

٧٤ ـ ما هو الإعرابُ؟

٧٥ ـ إذا كان الإعرابُ بحَسَبِ الذَّاتِ والحَقِيقَةِ كَيْفَ نَقولُ؟ بَيِّنْ ذلك مع الأمثلة.

٧٦ ـ إذا كَانَ الاسم بِحَسَبِ المَحَلِّ يَكونُ بالحَرَكَاتِ المَحْضَةِ أو بالحُروفِ المحضةِ، إذًا فِي أَيِّ شَيْءٍ يَكونُ تامَّ الإعْرابِ أو نَاقِصَ الإعرابِ؟ بَيِّنْ ذَلِكَ مع الأمثلة.

٧٧ ـ ما المراد بالمنصرف وغيْر المنصرف، وكم نوعًا له؟

٧٨ ـ اذْكر الشُّروطَ الّتي تَكونُ سَبَبًا لِمَنْعِ الاسْمِ من الصَّرْفِ مع الأمثلة، ومتى يَصِيرُ مُنْصَرِفًا؟

٧٩ ـ اذْكر المواضعَ الّتي يكونُ فيها الإعرابُ تَقْدِيرِيًّا بالاختِصار مع الأمثلة.

٨٠ ـ عَرِّف الإعرابَ التَّقدِيريَّ، وأَيْنَ يكونُ تَقْدِيريًّا؟

٨١ ـ عَرِّفِ المُعرَبَ والمَبْنيَّ.

٨٢ ـ في كَمْ مَوْضِعٍ يَكونُ الإعرابُ مَحَلّيًّا؟ اذْكُرْ مع الأمثلة.

٨٣ ـ كَمْ نَوْعًا للمبنيّ؟ ثمّ عرِّف المَبنيَّ اللّازمَ، وغيرَ اللّازمِ.

٨٤ ـ اذكر الأشياءَ الّتي تَدْخُلُ تحت المَبْنيِّ اللّازِم مع الأمثلة.

٨٥ ـ ما هوَ إعرابُ المُنادَىٰ؟ بيّن ذلك مع الأمثلة.

٨٦ ـ اذكر الأشياءَ الّتي تَدخُلُ تَحْتَ المَبْنِيِّ غَيْر اللّازِمِ مع الأمثلة.

٨٧ ـ مَا هِيَ الأشيَاءُ الّتي يَجوزُ البناءُ فيها؟ اذكرْها مع الأمثلة.

٨٨ ـ كمْ وَجْهًا في الجُمْلَةِ التالية: «لَا حَوْل وَلَا قُوَّة إلَّا بِاللهِ»؟ بيّنْ ذلك.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	٥
ترجمة المؤلّف	٩
مقدمة المؤلّف	٢٥
الباب الأوّل: في العامل	
أقسام الكلمة	٢٧
العامل	٢٩
أقسام العامل	٣٧
العامل السّماعيّ	٣٧
جدول العامل	٣٨
حروف الجرّ	٣٩
متعلّق الجارّ والمجرور	٤١
إعراب المجرور	٤١
حذف المتعلّق	٤٣
جدول إعراب المجرور	٤٥
حذف حرف الجرّ وأنواعه	٤٥
حذف حرف الجرّ من المفعول فيه	٤٩
جدول شروط حذف «اللّام» من المفعول له	٥٠
حذف حرف الجرّ من «أن» و«أنّ»	٥١
الحذف والإيصال	٥١
جدول حذف حرف الجرّ	٥٤
العامل في اسمين وأقسامه	٥٥
الحروف المشبّهة بالفعل	٥٥
كسر همزة «إنّ»	٥٧
فتح همزة «أنّ»	٦٠
جواز الكسر والفتح في "إنّ"	٦٢